

المُغنِي
فِي مَسائلِ الخِلافِ النَّحويّ والصَّرفيّ



تأليف

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

دار التميّز والإبداع للنشر

الـمُغْنِـــي

فِي مَسائلِ الخِلافِ النَّحويّ والصَّرفيّ



تأليف

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بوجليع ، صلاح عبد الله عبد العزيز

المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرف ./ صلاح عبد الله عبد العزيز بوجليع .- الأحساء ، ١٤٣٩هـ

٧٢٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٦٥٠٩ - ٠٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٩/٤٧٨٧

رقم الإيداع ١٤٣٩/٤٧٨٧

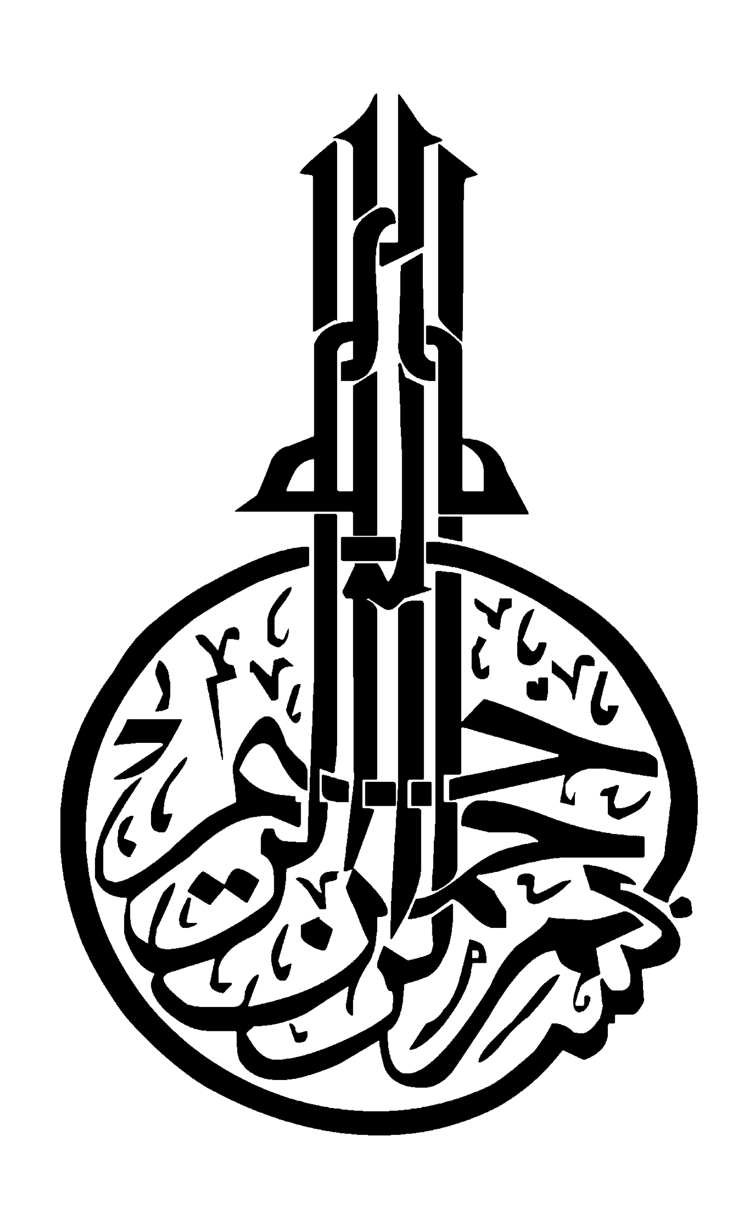
ردمك: ١- ٦٥٠٩ - ٠٢-٦٠٣ - ٩٧٨

الطبعة الأولى - ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

دار التميز والإبداع للنشر

السعودية - الأحساء - هاتف : ٠١٣ ٥٨٧٩٩٩٢ - جوال : ٠٥٠٥٩١٣٣٨٢

البريد الإلكتروني : salahj1390@hotmail.com



المقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فلا تكاد تطالع موضوعاً نحوياً أو صرفياً دون أن تجد خلافاً للنَّحويين في تفسير ظواهره، أو تعليله، أو بيان عامله، أو نحو ذلك، وطبيعة علم النّحو تساعد على نمو هذا الخلاف؛ إذ إنّه علم اجتهادي، فللنّحويّ أن يرتحل من المذاهب ما يدعو القياس إليه ما لم يخالف نصاً.

ولا شك أنّ الدراسة النحوية الحديثة بحاجة إلى كثير مما خلّفه السلف في هذا الفن من الدراسة النحوية، التي تكشف عن مناظرات المذاهب النّحوية، وإثبات حججهم العقلية، والنقلية، والمنطقية بشكل واضح منظم.

وقد حظي الدرس النّحويّ والصّرفيّ بمؤلفات كثيرة، وكتب لا تكاد تحصى، منها ما يتناول القضايا النحوية والصرفية شاملةً كاملةً، ومنها ما يتوافر على درس قضية واحدة من قضايا النحو والصرف يستوعب كل ما يتصل بها، ومنها ما يتعلق بالخلاف النّحوي والصّرفي بين النّحويين.

والمتأمل في كتب الخلاف في التراث النّحويّ والصرفيّ يجدها قليلة لا تتجاوز فيما أعلم أربعة كتب مطبوعة، وهي:

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري.

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري.

– مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري.

– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي.

والأصل في هذه الكتب الأربعة هو الإنصاف، وأما التبيين، ومسائل خلافية في النحو، والائتلاف فهي مختصرات منه.

فلما رأيت أنّ هذه المصادر كلها تُعنى بمسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين فقط، ويشتمل أوسعها وهو الإنصاف على مائة وإحدى وثلاثين مسألة فقط، أغلبها في مسائل الخلاف النّحوي، وقليل منها في الصّرف، أحببت أن أضع كتاباً في مسائل الخلاف النّحوي والصرفي يكشف عن مسائل خلافية كثيرة لم تذكر في المصادر الأربعة، منها ما هو بين البصريين والكوفيين، ومنها ما هو بين نحاة البصرة أنفسهم، إضافةً إلى مسائل خالف فيها المحدثون القدامى من النّحويين، وذلك بأسلوب يناسب الباحثين في هذا العصر، مؤملاً أن يكون في ما ذكرته في كل مسألة في هذا الكتاب غنية لهم عن البحث عنها في غيره، لذا سمّيته: "**المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصرفيّ**".

وعرضت في هذا الكتاب مائتي مسألة جعلتها في فصلين:

الفصل الأول: مسائل الخلاف النحوي، وفيه مائة وتسعة وثلاثون مسألة.

الفصل الثاني: مسائل الخلاف الصرفي، وفيه ستون مسألة.

وقد سلكت في عرضها ومناقشتها المسلك التالي:

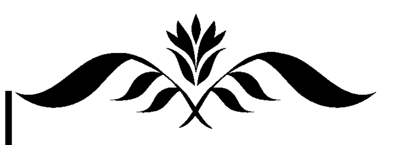
١- تحرير محل النزاع إن احتاج الأمر لذلك، وتحديد الأقوال في المسألة مع نسبة كل قول لأصحابه، وتوثيق ذلك من المصادر المعتبرة، والتحقق من صحة نسبة بعض الأقوال لأصحابها، وكل ذلك سيجده الباحث تحت عنوان "آراء النحويين".

٢- ذكر أدلة وعلل الأقوال المذكورة في المسألة، وتوثيق ذلك من المصادر النحوية والصرفية المعتبرة، وسيجد الباحث ذلك تحت عنوان "الأدلة".

٣- الترجيح بين الأقوال المذكور مبيناً الحجج والعلل التي اعتمدت عليها في الترجيح، وسيجد الباحث ذلك تحت عنوان "الترجيح".

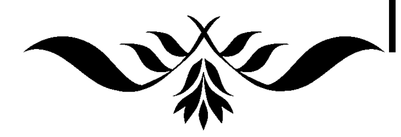
سائلاً المولى عز وجل أن يجعله مباركاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفصل الأول

مسائل الخلاف النَّحويّ



المسألة الأولى
دلالة الفعل المضارع

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها خمسةُ أقوال للنحويين:

أحدها: أنَّه مشتركٌ بين الحال والمستقبل، وهو قولُ المبرد(١)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٢)، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويهِ؛ فقد ذكرَ أنَّه يأتي للمستقبل وللحال، وهذا دليلُ الاشتراك فقال: "وأمَّا بناءُ ما لم يَقعْ فإنَّه قولُك آمراً: اذهب...، ومخبراً: يقتل ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت"(٣).

الثاني: أنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال، وهو قولُ الفارسيّ(٤).

الثالث: أنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال، وهو قولُ ابن طاهر(٥).

الرابع: أنَّه لا يكون إلا للحال، وهو قولُ ابن الطَّراوة(٦).

---

(١) المقتضب (٢/٢).

(٢) التذييل والتكميل (١/٨٤)، همع الهوامع (١/١٧).

(٣) الكتاب (١/١٢).

(٤) المسائل العسكريات (٩٩).

(٥) التذييل والتكميل (١/٨٦)، وهمع الهوامع (١/١٨)، وابن طاهر هو: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر، نحوي مشهور، توفي سنة (٥٨٠)، بغية الوعاة (١/٢٨).

(٦) نتائج الفكر (١٢٠)، التذييل والتكميل (١/٨٢)، وابن الطراوة هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين المالقي النحوي توفي سنة (٥٢٨هـ)، إشارة التعيين (ص:١٣٥)، والبلغة (ص:١٠٨).

الخامس: أنَّه لا يكون إلا للمستقبل، وهو قولُ الزَّجَّاج[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ القول بالاشتراك: أنَّه يقع على الحال تارةً، وعلى المستقبل تارةً، ولم يقم دليلٌ على أنَّه أظهرُ في أحدهما، فكان مشتركاً.

وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال أنَّ اللفظَ إذا صَلَح للقريب والبعيد كان القريبُ أحقَّ به؛ بدليل أنَّك تقول: (أنا وزيدٌ قمنا)، و(أنت وزيدٌ قمتما) فتُغلِّب المتكلمَ والمخاطبَ لقربهما، وزمنُ الحال أقربُ من المستقبل فهو أحقّ.

وحجةُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال، مجازٌ في الحال: أنَّ المستقبلَ أسبقُ الفعلين، فهو أحقُّ بالمثال، وبَنَت العربُ الحالَ على لفظه لقربه به، وأنَّه لم يَنْقَضِ.

وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للحال: أنَّه لا يُخْبرُ بالمستقبل، نحو: (سيفعل) عن المبتدأ إلا أن يكونَ عامَّاً أو مؤكَّداً بـ (إنّ)، فإن عَرِيَ منها لم يجز؛ فيمتنع (زيدٌ سيفعل)، وإذا قلنا (زيدٌ يفعلُ) كان جائزاً؛ فدلَّ على أنَّ (يفعل) حالٌ؛ لأنَّ المستقبلَ لا يُتصوَّرُ الإخبارُ عنه؛ لأنَّه غيرُ متحقق الوجود.

---

(١) التذييل والتكميل (١/٨١)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/١٨٣).

(٢) نتائج الفكر (١٢٠)، وشرح الكتاب للصفار (١/٢٣٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/١٢٨)، والمغني لابن فلاح ت: السعدي (١/١٣٦)، والتذييل والتكميل (١/٨٢-٨٥)، وتمهيد القواعد (١/١٨٨)، وهمع الهوامع (١/١٨).

وحجةُ القول بأنَّه لا يكون إلا للمستقبل أمران:

الأول: أنَّ زمنَ الحال لقِصَرِه يتعذرُ الإخبارُ عنه، فكذلك يتعذرُ وجودُ فِعلِ الحال فيه لأنَّه بقدر ما يُلفظ به عاد الزمانُ ماضيًا.

الثاني: أنَّ فِعلَ الحال لو كان موجودًا لكانت له بنيةٌ تخصُّه، كما أنَّ الماضيَ والمستقبلَ كذلك.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو: القولُ: إنَّ زمنَ المضارع حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال؛ لأنَّ المضارعَ إذا خلا من القرائن لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة[١]، وهذا هو شأنُ الحقيقة، ويفيدُ هذا أمرين:

الأول: نفيُ القول بالاشتراك؛ لأنَّ شأنَ المشتَرك أن يدلَّ على معنيين أو أكثر ليس أحدُها أظهرَ من غيره، كدلالة العين على: العين التي يُبصَرُ بها، وعينِ الماء.

الثاني: نفيُ القول بأنَّه حقيقةٌ في الاستقبال؛ لأنَّ الحقيقةَ لا تحتاج إلى قرينة[٢].

وأما القولُ بنفي المستقبل فمردودٌ[٣] بورود نحو: (زيدٌ سيفعل)، ولا توكيدَ ولا عموم.

---

(١) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٨٠٨).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٨٠٨).

(٣) البسيط لابن أبي الربيع (١/٢٤٣)، والتذييل والتكميل (١/٨٣)، وتمهيد القواعد (١/١٨٦).

ومنه قولُ النَّمرِ بنِ تَولَبٍ:

فَلمَّا رَأَتـه أُمُّنـا هـانَ وجـدُها   وقالتْ أبُونا هكذا سَوفَ يَفعَلُ[١]

ويَرِدُ عليه أيضاً قولُ سيبويه: "وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت"[٢]، فهذا نصٌ منه على أن (يَفعل) يأتي للاستقبال ويأتي للحال.

وأما القولُ بنفي الحال فحجتُه داحضةٌ بما يأتي:

فأما الأولى فالجوابُ عنها: أنَّه لم يُرَد بزمن الحال عند النحويين الزمنُ الحقيقيُّ الفاصلُ بين الماضي والمستقبل، وإنما المرادُ به عندهم الزمنُ الماضي غيرُ المنقطع، وذلك يتسع للإخبار عن الفعل فيه[٣].

وأما الثانية فالجوابُ عنها: أنَّه غيرُ لازم؛ لأنَّا قد نجدُ من الموجودات ما ليس له بنيةٌ تخصُّه كالرائحة لأنَّها تَقعُ على كل رائحة، ولا تخصُّ رائحةً دون أخرى[٤].

ويَرِدُ على هذا القول أيضاً قولُ سيبويه:

"وأما بناءُ ما لم يقع فقولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه (١٠٢)، والبيت: يرد مذهب ابن الطراوة، وفيه يجوز الإخبار بالفعل المقترن بالسين أو سوف، وإن لم يكن المبتدأ مؤكداً أو عاما.

(٢) الكتاب (١/١٢).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٢٨)، وشرح الكتاب للصفار (١/٢٣٠)، والهمع (١/١٧).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/١٢٨)، وشرح الكتاب للصفار (١/٢٣٠).

ويذهب... وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرت"[١]، فهذا نصٌ منه على أن (يَفعل) يأتي للاستقبال ويأتي للحال، والله أعلم بالصواب.



(١) الكتاب (١/١٢).

المسألة الثانية
بناء فعل الأمر بصيغة (افْعَل)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ(٢)، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثِين(٣).

الثاني: أنَّه معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدرةٍ، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ومنهم: الفراءُ، وأبو بكر الأنباريّ، واختاره المالقيّ(٥).

الأدلة(٦):

حجةُ من قال بالبناء أمران؛ أحدهما: أنَّ الأصلَ في الأفعال أن تكونَ

---

(١) الإنصاف (٥٢٤/٢)، وائتلاف النصرة (١٢٦).

(٢) الكتاب (١٧/١)، والمقتضب (٣/٢-٤).

(٣) د/ علي أبو المكارم في كتابه (إعراب الأفعال ص ٩٠)، ود/ ياسين جاسم في كتابه (الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين ص ٤٦)، ود/ سعود أبو تاكي في كتابه (صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال ص ٧٤)، ود/ كمال إبراهيم في كتابه (الزمن في النحو العربي ٢١٠).

(٤) الإنصاف (٥٢٤/٢)، والتبيين (١٧٦).

(٥) معاني القرآن (٤٦٩/١)، وشرح القصائد السبع الطوال (١٨)، ورصف المباني (٣٠٣).

(٦) الإنصاف (٥٢٤/٢-٥٣٤)، وائتلاف النصرة (١٢٦)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٣٤٦/٢).

مبنيةً، وإنما أُعرِبَ ما أُعربَ من الأفعال لمشابهةٍ مّا بالأسماء، ولا مشابهة بوجهٍ ما بين فعلِ الأمرِ والأسماءِ؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

الثاني: أنَّ الإجماعَ حاصلٌ على أنَّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماءِ الأفعالِ كـ (نَزالِ) مبنيٌّ؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر، والمشبَّهُ كالمشبَّهِ به فثبت أنَّه مبنيّ.

وحجةُ من قال بالإعراب خمسةُ أوجه:

أحدها: أنَّ الأصلَ في الأمر للمُواجَهِ في نحو (افْعَل) أن يكونَ باللام نحو (لِتَفْعَل) كالأمر للغائب، إلا أنَّه لما كَثُرَ استعمالُ الأمر للمُوَاجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيءَ اللام فيه مع كثرة الاستعمال؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، وذلك لا يكون مُزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها، ومما جاء على الأصل قولُ الشاعر:

لِتَقُمْ أنتَ يا بنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَلْتُقَضِّي حَوَائجَ المسلِمِينا[(١)]

الثاني: مجيءُ المضارع مجزوماً بلامٍ محذوفةٍ في قول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا[(٢)]

(١) البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، وهو في: الخزانة (٩/١٤)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٤/٣٤٤).

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وهو في: الكتاب (٣/٨)، والخزانة (٩/١١).

كما جاء محذوفاً مع الغائب في قول الشاعر:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضَةِ فاخْمُشي   لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[١]

والتقديرُ: (لِتَفْدِ)، و(لِيَبْكِ).

الثالث: أنَّه حُذِفَ اللامُ وحرفُ المضارعة لكثرة الاستعمال، واستغناءً بالمواجهة عن الخطاب، لأنَّ صيغةَ (افْعَل) أكثرُ اختصاراً من صيغة (لِتَفْعَل)، وهو وإن حُذِفَ لفظاً فهو في حكمِ المنطوق به، ولذلك بقي تأثيرُه.

الرابع: أنَّه تُحذَفُ منه النونُ من الأمثلة الخمسة، وحروفُ العلة، وهذه لا يَحذفُها إلا الجازمُ؛ لأنَّ البناءَ ليس له قوةُ حذفِ الحرف.

الخامس: أنَّه كما جاز حذفُ (أن) بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) في الجوابات وإبقاءُ عملها، لا يُستبعَدُ أيضاً حذفُ لام الأمر، وبقاءُ عملها؛ لأنهما من عوامل الأفعال.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ الأمرَ بصيغة (افْعَل) فعلٌ قائمٌ بذاته، وليس مقتطعاً من المضارع؛ لأنَّ هذه الصيغةَ مطردةٌ في الاستعمال، والأصلُ في الكلمات الاستقلالُ، ولا يُدَّعى خلافَ ذلك إلا بدليل، ولا دليلَ هنا على الاقتطاع؛ لأنَّ المقتطعَ منه المدَّعى -لِتَفْعَل- قليلٌ في واقع اللغة لا تُوضَعُ عليه

---

(١) البيت من الطويل، وقائله: متمم بن نويرة، وهو في: الكتاب (٣/٨)، وشرح أبيات المغني (٤/٣٣٩).

الأبوابُ، ولأنَّ في صيغة (لِتَفْعَل) على قِلَّتها دلالةً ليست في صيغة (افْعَل)، وهي التوكيدُ بسبب اللام، وادِّعاءُ حذفِها ينافي الغرضَ من ذكرها، فدلَّ ذلك على أنَّ هذه الصيغةَ مخلِّصة للاستقبال بنفسها، فهي أصلٌ قائمٌ بنفسه.

فإذا تقرَّرَ ذلك فالحكمُ عليه بالبناء هو الأظهرُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، والمعربُ منها إنما أعرب لمشابهته الاسم، لا لأنَّه الأصلُ في الإعراب كما ادَّعى بعضُ الكوفيين؛ لأنَّ الأصلَ في الإعراب "أن يُؤتى به ليدلَّ على معنًى عارضٍ يكون تارةً، ويُفقَدُ تارةً، والمعنى الذي يدل عليه الإعرابُ: كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، لأنَّه يُفرِّقُ بين هذه المعاني، وهذه المعاني تَصحُّ في الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فعُلِمَ أنها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ محمولٌ على الأسماء في ذلك"[1]، والأمرُ بصيغة (افْعَل) لا يُوجَدُ بينه وبين الاسم شبهٌ كما كان في المضارع، فتعيَّنَ بناؤه.

وأما تغيرُ آخرِ الأمر من سكونٍ وغيره فلا ينافي البناءَ؛ لأنَّ هذا التغيرَ ليس لعاملٍ حتى يُحكَمَ بإعرابه، فمَثَلُه كمَثَل الفعل الماضي عندما يتغيرُ آخره بسبب اتصاله بالواو أو بضمير رفعٍ متحركٍ، وهو مبنيٌ لا أعلمُ في بنائه خلافاً.

فإن قيل: إنَّ العاملَ الذي أَحدَثَ التغييرَ هو لامُ الأمر محذوفةً مع حرف المضارعة "فالجوابُ أنَّه لا يُحذفُ حرفان: أحدهما يُوجبُ علةً تكون أصلاً في شيء، ويبقى حكمُها كحرف المضارعة، واللامُ حرفٌ واحدٌ شديدُ الاتصال بما

---

(١) التبيين للعكبري (١٥٤).

بعده صار معه كبعض حروفه؛ فلا يجوز حذفُه إلا في الضرورة، وأما حذفُهما معاً في كلِّ موضعِ مخاطبةٍ للفاعل فلا، وكلُّ ما جاء من ذلك -على كثرته في كلامهم- هو بغير لامٍ، ولا حرفِ مضارعةٍ، إلا ما ذُكر نادراً فلا يقاس عليه"[١].

ويمكن الجواب عن أدلة القائلين بالإعراب بما يلي[٢]:

فأما الأول فيجاب عنه بأنَّ البيتَ محمولٌ على ضرورة الشعر، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب.

وعن الثاني: أنَّه في البيت الأولِ خبرٌ يُرادُ به الدعاء، وحَذَف الياءَ لضرورة الشعر اجتزاءً بدلالة الكسرة عليها، وفي البيت الثاني خبرٌ أيضاً، وحَذَف الياءَ للضرورة، ولو سلَّمنا حذفَ اللام فلا تقومُ به حجةٌ؛ لأنَّ ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه.

وعن الثالث: أنَّه لو كان علة الحذفِ كثرة الاستعمال لاختصَّ الحذفُ بما كَثُرَ استعمالُه، دون ما لم يَكثر نحو (اقْعَنْسَسَ)، و(احْرَنْجَمَ).

وعن الرابع: أنَّ الجازمَ إنما حَذفَ هذه الحروفَ لأنها بمنزلة الحركات، وقد تقرر أنَّ صورةَ البناء كصورة الجزم، وإن اختلفا في المعنى، من حيث إنَّ أحدهما بعاملٍ، والآخرَ بغير عامل، واتفاقُ الصورة لا يدلُّ على الإعراب.

---

(١) رصف المباني (٣٠٣).

(٢) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٣٤٦/٢).

وعن الخامس: أنَّ (الفاء)، و(الواو)، و(أو) دالة على (أنْ) المحذوفة، وأما لامُ الأمر فلا دليلَ يدلُّ على حذفها، فلذلك لم يَجز أن تُحذفَ وتَعمل، وإذا كانت حروفُ الجر -وهي من عوامل الأسماء- لا تُحذفُ وتعمل في الاختيار، فعواملُ الأفعال أجدرُ بذلك؛ لكونها أضعفَ منها.

وأما قياس فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب؛ حملاً للشيء على ضده فقياسٌ فاسدٌ؛ لأنَّ فعلَ النهي إنما أُعرب؛ لوجود حرفِ المضارعة في أوله، وفعلُ الأمر ليس فيه حرفُ مضارعة، فافترقا، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة
بناء الفعلِ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّ النونَ تُؤثِّرُ فيه المنعَ من الإعراب فيصيرُ إلى أصله من البناء مطلقاً، وهو قولُ الأخفش، والزجاج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني، وابن الحاجب، وابن عصفور[1].

الثاني: أنَّه باقٍ على حاله من الإعراب مطلقاً، ولا تأثيرَ للنون التوكيديّة فيه، لكن يصيرُ الإعرابُ فيه مقدَّراً، ونظيرُه في الأسماء المضافُ إلى ياء المتكلم، وهذا القولُ ذكره بعضُ النحويين[2]، ولم يُنسَب لأحد، وهو يتمشَّى مع الأصل الذي يسيرُ عليه السُّهيلي في إعراب المضارع، وهو: أنَّه متى وُجدت الزوائدُ الأربع وُجدت المضارعةُ، وإذا وجدت المضارعةُ وُجد الإعرابُ[3].

الثالث: التفرقةُ بين ما لحقه ألفُ اثنين، أو واوُ جماعة، أو ياءُ مخاطبة وبين

---

(١) الارتشاف (٦٦٢/٢)، والمساعد لابن عقيل (٦٧٢/٢)، وفيهما رأي الأخفش والزجاج، والجمل (٣٥٦)، والإيضاح (٣١٧، ٣٣٥)، واللمع (٢٥٩)، وشرح المقدمة الكافية (٨٦٣/٣)، والمقرب (٣١٦).

(٢) الارتشاف (٦٦٢/٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (١٠٦/١).

(٣) نتائج الفكر (ص:١١١).

غيرها، فالأولُ باقٍ على الإعراب، والثاني منتقلٌ عنه إلى البناء.

قال أبو إسحاق الشاطبي(١): "وهو الأظهر من قول سيبويه... ألا تراه يقول: "وإذا كان فعلُ الاثنين مرفوعاً فأَدخلتَ النونَ الثقيلة حذفتَ نونَ الاثنين لاجتماع النونات"(٢)... ولو كان الحذفُ للبناء لعَلَّلَ به، فهو كان الأحقَّ في الموضع، فدلَّ على أنَّ مذهبَه فيه عدمُ البناء، بخلاف ما لم تلحقه ألفٌ، ولا واوٌ، ولا ياءٌ، فإنَّه قد نصَّ في باب المجاري على أنَّه مبنيّ"(٣).

وممن قال بالتفرقة أيضاً: الخِدَبّ، وابنُ مالك، وابنُ الناظم(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ القول الأول: ضعفُ شبه الفعل بالاسم بسبب نونِ التوكيد التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله وهو البناء.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ الفعلَ المضارعَ استحقَّ الإعرابَ، فلا يُعدمُ إلا لعدم موجبه، وبقاءُ موجبه دليلٌ على بقائه.

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/١٠٧-١٠٨).

(٢) الكتاب (٣/٥١٩).

(٣) الكتاب (١/٢٠).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، والتسهيل (٢١٦)، وشرح الألفية (٣٣)، والخدب هو: أبوبكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، المتوفى سنة (٥٨٠هـ)، الوافي بالوفيات (٢/١١٣) والبغية (١/٢٨).

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/٣٩٣٧)، والمقاصد الشافية (١/١٠٦)، والهمع (١/٥٥).

وحجةُ القول الثالث: أنَّ سببَ البناء هو التركيبُ، فإذا فُصلت النونُ من الفعل بألف اثنين، أو واوِ جمع، أو ياءِ مخاطبة -ولو تقديراً- عُدم التركيبُ بوجود الحاجز إذ لا تُركَّب ثلاثةُ أشياء فتُجعل شيئاً واحداً، ويدلُّ على إعرابه حينئذٍ رجوعُ علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالنون بالخفيفة نحو: (هل تَفْعَلُنْ) فإنه عند الوقف تُحذف، وتُردُّ الواوُ والنّونُ، فيقال: (هَلْ تَفْعُلون)، ولو كان مبنيّاً لم يختلف حالُ وصله ووقفه.

التَّرجيح:

والراجح عندي هو القولُ: إنَّ الفعلَ المضارع إذا لحقته نونُ التوكيد مبنيٌ؛ لتركُّبِه معها فصارا كالكلمة الواحدة، إلا إذا أُسْنِدَ إلى ألفِ الاثنين، أو واوِ الجمع، أو ياءِ المخاطبة فإنَّه معربٌ؛ لاختلال نظام التركيب؛ فنظامُ التركيب في اللغة لا يسمح بتركيب ثلاث كلمات، وهي هنا الفعلُ، والضميرُ، والنون المؤكدة، وإن كان الضميرُ يحذف أحياناً لعارض التقاء الساكنين، نحو: (هل تضربُنَّ يا زيدون؟) إلا أنَّه مُعتدٌّ به ومراعىً في الإعراب؛ لأنَّ البنيةَ الفعلية تطلبه، وما الحركةُ على آخر الفعل إلا دليلٌ عليه وتنبيهٌ على وجوده؛ لأنَّ المقدَّرَ في حكم الموجود.

وأما القولُ بالإعراب مطلقاً لبقاء موجب الإعراب: فلا أُسلِّمُ به؛ لأنَّ موجبَ الشيءِ قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارض له: فالممنوعُ من الصرف يُجَرُّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه، وبإضافته، مع أنَّ موجبَ المنع موجودٌ، والمبنيُّ من أسماء الإشارة، وأسماء الموصول يُعرَبُ إذا ثُنِّيَ -على الأصح كما سيأتي- مع

أنَّ موجبَ البناء موجودٌ.

وأما القولُ بالبناء مطلقاً بسبب ضعف مشابهة الفعل للاسم بسبب النون المختصة بالأفعال: فلا يَسلمُ أيضاً؛ لأنَّه لو كان اتصالُ الفعل بشيء من خصائصه يؤدي إلى البناء لَبُنِيَ المضارعُ المجزوم، والمقرونُ بحرف التنفيس، والمسندُ إلى ياء المخاطبة؛ لأنها من خصائص الفعل[1]، والله أعلم بالصواب.



(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣٩٣٧/٨)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١٠٦/١).

المسألة الرابعة
بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنحويين:

الأول: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ سيبويه، وابنِ بابشاذ، والدَّينَورِي، وابنِ الأثير[١].

الثاني: أنَّه معربٌ، وهو قولُ الأخفش الأوسط، وابنِ درستويه، والسُّهَيليّ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ القول الأول: أنَّ المضارعَ لما لحقته نونُ الإناث سَكَن آخرُه، فأشبه الماضيَ إذا لحقته نونُ الإناث، فكما حُكِم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو

---

(١) الكتاب (٢٠/١)، وشرح المقدمة المحسبة (٢٠٠/١)، وثمار الصناعة (١٩٣)، والبديع في علم العربية (٣٦/١).

وأبو عبد الله الدينوري هو: الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، المعروف بالجليس النحوي، له ثمار الصناعة في علم العربية. إشارة التعيين (ص:١٠٤)، والبلغة (ص:٩١)، والبغية (٥٤١/١).

وابن الأثير هو: المبارك بن محمد بن عبد الكريم أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير، توفي سنة (٦٠٦هـ)، له البديع في علم العربية وغيره. إنباه الرواة (٢٥٧/٣)، ومعجم الأدباء (٤٩/٥)، والبغية (٢٧٣/٢).

(٢) رصف المباني (٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١٢٩/١)، نتائج الفكر (١١١).

(٣) الكتاب (٢٠/١)، ونتائج الفكر (١١١)، ورصف المباني (٣٩٨)، والتذييل والتكميل (١٢٩/١).

(ضَربْنَ)، كذلك يُحكَمُ على المضارع ببنائه مع التَّسكين؛ لأنَّ الشبهَ وَقعَ بينهما بالتسكين؛ فحُمِل الفرعُ على الأصل فبُني.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ المضارعةَ التي أوجبت له الإعرابَ موجودةٌ فيه؛ فلا يُعدَمُ الإعرابَ إلا بعدم مُوجبه، وبقاءُ موجبه دليلٌ على أنَّه معربٌ، كما كان قبل دخول النون، إلا أنَّه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدرٌ في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي بناءُ الفعل المضارع إذا لحقته نونُ الإناث؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: الحمل له على (ضَرَبْنَ)، فإنَّ الماضيَ بُني معها على السكون؛ لئلا يجتمع أربعُ حركات لوازم، ثم حُمِل المضارعُ عليه، وإن كانت العلةُ منتفيةً؛ لاشتراكهما في الفعلية.

ثانياً: أنَّه بني مع الضمير على السكون مَنْبهةً على أنَّ أصلَ الأفعال البناءُ على السكون؛ لأنَّ الضميرَ يَردُّ الشيءَ إلى أصله.

ثالثاً: أنَّه تَعذَّر إعرابُه بالحركات والحروف، أما الحركاتُ فلأنَّ اللامَ قد استحق السكونَ لأجل النون، كما استحق ما قبل الألف والواو والياء الحركةَ، فامتنع إعرابُه بالحركة، وأما الحرفُ فإنَّه يؤدي إلى اجتماع نونين، وقياسُ أخواته من الضمائر أن تقع نونُ الإعراب بعدها؛ لأنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل، فيقع إعرابُ الفعل بعده،

ولو وقعت بعده لأُدغمت فيها نونُ الضمير، فيؤدي إلى ذهاب حركتها، وهي لا تكون إلا متحركةً؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحد(١).

رابعاً: أنَّ القولَ بأنَّ موجبَ الإعراب موجودٌ مع وجود نون الإناث مردودٌ بأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له: فالممنوعُ من الصرف يُجرّ بالكسرة بدخول الألف واللام عليه وبإضافته، مع أنَّ موجبَ جره بالفتحة موجودٌ، والمبنيُّ من أسماء الإشارة وأسماءِ الموصول يُعرَبُ إذا ثُني، مع أنَّ موجبَ البناء موجودٌ.

خامساً: أنَّ الفعلَ المضارع لو كان معرباً لجاز أن يُحذف حرفُ العلة في الجزم في نحو قولك: (النِّساءُ لم يَغْزونَ) و(النِّساءُ لم يَعْفونَ)(٢)، ولم يكن ذلك، فصَحَّ القولُ بالبناء، وبَطَل القولُ بالإعراب، والله أعلم بالصواب.



(١) ينظر الأوجه الثلاثة الأولى في المغني لابن فلاح: ت السعدي (١/١٦٥).

(٢) رصف المباني (٣٩٩).

المسألة الخامسة
دَلالةُ الإعراب على المعاني النَّحويّة

آراء النَّحويينَ:

هذه المسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الإعرابَ يدلُّ على المعاني النحوية في الكلام، وهو قولُ الزجاجيّ، وابنِ جني، والسُّهيليّ، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك[1]، وهذا القولُ يكاد يُجمعُ عليه النحويون.

ثم إنَّ أصحابَ هذا القول اختلفوا في المعنى الذي يَحدثُ بالعامل، وتدلُّ عليه الحركة:

فذهب بعضُهم إلى أن المعنى هو كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، فكلُّ مرفوعٍ من الأسماء فاعلٌ أو مشبهٌ بالفاعل في كونه عمدةً لا يُستغنى عنه، وكلُّ منصوب من الأسماء مفعولٌ أو مشبهٌ به في كونه فضلةً مستغنىً عنه، وكلُّ مخفوض من الأسماء مضافٌ إليه بواسطة أو بغير واسطة، وممن قال به الزَّجاجيُّ، وابنُ الحاجب.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ المعنى هو كونُ الاسم عمدةً، أو فضلةً، أو بينهما،

(١) الإيضاح (٦٩)، والخصائص (١/٣٥)، ونتائج الفكر (٨٢)، والكافية في النحو (٦١)، والتسهيل (٤٢).

فكلٌّ مرفوع عمدةٌ، وكلٌّ منصوب فضلةٌ، وكلٌّ مجرور مضافٌ إليه، وهو ما بين العمدة والفضلة، وممن قال به ابنُ مالك.

قال أبو علي الشلوبين: "والقولُ الأولُ أولى؛ من جهة الاحتياج إلى ما يتفاهم به، والثاني أطردُ منه وأولى؛ من جهة عدم الاحتياج إلى الاعتذار، والقولان على هذا متقاربان"(١).

الثاني: أنَّ الإعرابَ إنما دَخَل الكلامَ تخفيفاً على الِّلسان من الثقل الحاصلِ من الإسكان في أثناء وصل الكلام، ولا علاقة له بالمعنى، وهو قولُ قطرب(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ القول الأول: أنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني؛ لأنَّك إذا قلت: (ضرب زيد عمرو)، و(كلَّم أخوك أبوك) لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك لو قلت: (ما أحسن زيد)؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ، والاستفهامَ، والنفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركاتُ.

وحجةُ القول الثاني ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الفعلَ المضارعَ معربٌ، ولا يحصل بإعرابه فرقٌ فكذلك الأسماء.

الثاني: أنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ تُدرك بالمعنى، بدليل أنَّ الأسماءَ المقصورة لا

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير (٢٥٣/١).

(٢) ينظر رأيه في الإيضاح للزجاجي (٧٠)، والتبيين للعكبري (١٥٦).

(٣) التبيين للعكبري (١٥٦-١٥٧)، والإيضاح للزجاجي (٦٩-٧٠).

يظهر فيها إعرابٌ، ومعانيها مدركةٌ، وإنما أَعربت العربُ الكلامَ لما يلزمُ المتكلِّمَ من ثِقل السكون.

الثالث: أنَّ الإعرابَ أحياناً يتفقُ مع اختلاف المعنى، ويختلفُ مع اتفاق المعنى، فقولُك: (هل زيدٌ قائمٌ) مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ) في اللفظ مع اختلاف المعنى، وقولُك: (زيدٌ قائمٌ) مثل قولك: (إنَّ زيداً قائمٌ) في المعنى؛ إذ كلاهما إثباتٌ، والإعرابُ مختلفٌ.

وتجدر الإشارةُ هنا -قبل أن أدلي بالترجيح في هذه المسألة- إلى أنَّ الدرسَ النحويَّ الحديث عُني بدراسة هذه الظاهرة[1]، وهذه أهمُّ الآراء الحديثة التي قيلت في وظيفة الإعراب:

رأي إبراهيم مصطفى:

يرى: أنّ الضمةَ علمُ الإسناد، ودليلٌ أنَّ الكلمة المرفوعة يُرادُ أن يُسند إليها، ويُتحدَّث عنها، وأما الكسرةُ فإنَّها علمُ الإضافة، وأما الفتحةُ فليست علامةَ إعراب، ولا دالةً على شيء، بل هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبةُ عند العرب، التي يراد

(١) من الدراسات الحديثة على سبيل المثال: (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) د/ محمد حماسة عبد اللطيف، و(الإعراب سمة العربية الفصحى) د/ محمد إبراهيم البنا، و(دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء) د/ بتول قاسم، و(نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة) د/ محمد صلاح بكر، و(علامات الإعراب بين النظر والتطبيق) د/ أحمد علم الدين الجندي، و(كتاب الإعراب) لأحمد حاطوم، و(المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل) د/ عبد العزيز عبده، و(دراسات في الإعراب) د/ عبد الهادي الفضلي.

أن تنتهي بها الكلمة كلما أَمكنَ ذلك، فهي بمثابة السكونِ في لغة العامة[١].

رأي إبراهيم أنيس:

يرى: أنَّ النحاة فرضوا ظاهرة الإعراب بعد أن اخترعوها، وأنَّه ليس للحركة الإعرابية مدلولٌ، بل هي حركاتٌ يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض.

ورأيه هذا شبيهٌ برأي قطرب، إلا أنَّه لم يقف عند هذا الحدّ، بل حاولَ جاهداً أن يجدَ نظاماً لتغير أواخر الكلمات، وأنَّ ذلك لم يكن اعتباطاً ولا عشوائياً، وإنما يخضعُ لأصول عنده، ذكرها في كتابه من أسرار اللغة[٢].

رأي تمام حسان:

يرى: أنَّ العلامةَ الإعرابية بمفردها لا تُعين على تحديد المعنى، فلا قيمةَ لها بدون تضافر قرائنَ أخرى تُحدِّدُ المعنى، كقرينة: الإسناد، والتعدية، والرتبة، والبنية، وأنَّ العاملَ النحويَّ وكلَّ ما أثير حوله لم يكن أكثرَ من مبالغة أدَّى إليها النظرُ السطحي، والخضوعُ لتقليد السلف، والأخذُ بأقوالهم على علاتها[٣].

---

(١) إحياء النحو (٥٠).

(٢) من أسرار اللغة (١٩٨).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٣١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو: أنَّ الحركاتِ الإعرابيةَ تدلُّ على المعاني النحوية التي يَجلبها العاملُ، بمعنى: أنَّ العاملَ يقتضي المعنى، والحركةُ تدلُّ عليه، فالفعلُ (ضَرَبَ) في (ضَرَبَ زيدٌ خالداً) يقتضي فاعلاً ومفعولاً، والضمةُ في آخر (زيد) دلَّت على أنَّه هو الفاعلُ، والفتحةُ في (خالداً) دلَّت على أنَّه هو المفعولُ، فالعاملُ، والحركةُ الإعرابية لهما دورٌ مشتركٌ في الكشف عن المعاني النحوية، فالحركةُ وحدَها لا تدلُّ على المعنى النحوي، بل لابدَّ من النظر إلى العامل، كما أنَّ العاملَ وحدَه لا يُحدِّدُ المعنى النحويَّ إلا بالحركة، فإن فُقِدت فبقرينة العقل أو الرتبة.

ثم إنَّ الكلامَ لو لم يُعربْ لالتبست المعاني؛ لأنَّك إذا قلت: (ضرب زيد عمرو)، و(كلَّم أخوك أبوك) لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك لو قلت: (ما أحسن زيد)؛ لأنَّ الصيغةَ تحتمل التعجبَ، والاستفهامَ، والنفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركات.

واعْتُرِضَ على هذه الحجة بأمرين[1]:

أحدهما: أنَّ الفرقَ يحصل بلزوم الرتبة، وهو تقديمُ الفاعل على المفعول.

الثاني: أنَّ كثيراً من المواضع لا تلتبس فيها المعاني النحوية، ومع هذا ألزم الإعراب، كقولك: (قام زيدٌ).

---

(١) التبيين للعكبري (١٥٧).

والجواب عن الأول بثلاثة أمور[١]:

أحـدها: أنَّ في التـزام الرتبـة تضـييقاً علـى المـتكلم، وإخـلالاً بمقصـود الـنظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه بخلاف أمر الحركة.

الثـاني: أنَّ التـزامَ الرتبـة لا يصـحُّ في كثـيرٍ مـن المواضـع، نحـو: (ضَـربَ غلامُـه زيـداً) فـلا يصـح تقـديمُ الفاعـل هنـا؛ لـئلا يلـزم منـه الإضـمارُ قبـل الـذكر، فتـدعو الحاجةُ هنا إلى تقديم المفعول.

الثالـث: أنَّه قد يحصل الفرقُ بين المعاني النحوية بطريقٍ آخر غير الإعراب، كـالتزام الرتبـة في بعـض المواضـع، ولكـن هـذا لا يمنـع أن يحصـل الفـرقُ بـالإعراب، وتَعيّنُ الطرق لا سبيل إليه، بل إذا وُجدَ عن العرب طريقٌ مُعلِّلٌ وَجَبَ إثباتُه، وإن صَحَّ أن يحصلَ المعنى بغيره.

والجواب عن الثاني[٢]: بأنَّ ما لا يلتبس بالنسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جداً، فحمل على الأصل المعلَّل ليطَّرد الباب.

فأما القولُ بأنَّ الإعرابَ لا يدلُّ على المعاني فغيرُ مقبول؛ لأنَّه لا يُفسرُ واقعَ اللغة ولا يصفها، ويلغي قرينةً نحويةً موجودة بالفعل في اللغة الفصحى، ولو كانت العلامةُ فارغةَ الدلالة إلا من وَصلِ الكلمات بعضها ببعض لما تَرتَّب على تغيير وظيفة الكلمة في الجملة مع تغيير العلامة الدالة عليها تغييرٌ في المعنى[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د/ محمد حماسة عبد اللطيف (٢٨٢).

وأما حجج هذا القول فمردودةٌ بما يأتي:

فأما الأولى: فالجواب عنها أنَّ إعرابَ الفعل المضارع استحسانٌ لشبهه بالأسماء، فالنظر ينبغي أن يكون في الأسماء؛ لأنَّ الإعرابَ أصلٌ فيها لا في الأفعال(١).

وأما الثانية: فالجواب عنها بأنَّ السكونَ أخفُّ من الحركة، هذا مما لا ريبَ فيه، ولذلك كان المبنيُّ والمجزومُ ساكنين، ثمَّ لو كان ذلك من أجل الثقل لفُوِّضَ الأمرُ إلى المتكلم، فيُسكِّنُ إذا شاء ويحركُ إذا شاء، فلما اتفقوا على أن تسكينَ المتحركِ وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلمُ لحنٌ، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه(٢).

وأما الثالثة: فالجوب عنها بأنَّ اختلافَ الإعراب مع اتفاق المعنى وعكس ذلك لا يلزم؛ لأنَّ هذه الأشياءَ فروعٌ عارضةٌ على الأصول المعلَّلة لضربٍ من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى(٣).

ثم إنَّ هذا القولَ قد جرَّأَ بعضَ الدارسين على المطالبة بإلغاء الإعراب من الكلام، ويرى بعضُ أصحاب هذا الاتجاه أنَّ "الإعراب لا يتلاءم والحضارة، وأنَّه زخرفٌ لا قيمة له في الفهم والإفهام"(٤)، ومعنى هذا أنَّ أصحابَ هذه الدعوة

---

(١) التبيين للعكبري (١٥٧)، والإيضاح للزجاجي (٧٠).

(٢) التبيين (١٦٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) نحو عربية ميسرة د/ أنيس فريحة (١٢٣، ١٢٤، ١٨٤).

يجردون العلاماتِ الإعرابيةَ من كل دلالاتها كما رأى قطرب، وإبراهيم أنيس، وقد تقدَّمَ تضعيفُ هذا القول.

وأما قولُ إبراهيمَ مصطفى بأنَّ الفتحةَ لا تدل على معنىً ففيه تحكمٌ لا يُقرُّه الواقعُ والتفكيرُ؛ فالضمةُ والكسرة كلٌّ منهما يشير إلى معنى، ويرمي إلى هدف، فما المانعُ من دلالة الفتحة على معنىً كأختيها.

وأما قولُ تمام حسان بأنَّ الحركةَ الإعرابية لا تدلُّ على المعنى النحوي إلا بتضافرها مع قرائن أخرى معنوية ولفظية، كالتعليق، والإسناد، والتخصيص، والرتبة، والصيغة، والأداة، فلا أرى فرقاً بينه وبين ما قاله النحاةُ القدامى؛ لأنَّ النحاة ربطوا دلالةَ الحركة على المعنى بالعامل، وربط تمامُ حسان دلالةَ الحركة على المعنى بالقرائن التي ذكرها، وهذه القرائن التي ذكرها لا تختلفُ جوهرياً عن فكرة العامل، بما تقوم عليه في الدرس النحويّ من مبادئ وضوابط: كالعقد والتركيب، والاقتضاء، والاختصاص، والرتبة.

فالقولُ بالعامل -من خلال هذه الشروط والضوابط- يتضمنُ الأخذَ بمبدأ القرائن المذكورة.

والإشكالُ أنَّ النحاةَ إذا قالوا بالعامل فُهِم عنهم حصرُه في الرفع والنصب والجر، وهو فَهمٌ عقيم، أما إذا فُهم العاملُ حقَّ الفهم أي: كونه رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة، فإننا بهذا نكون أمام نظرية لها مقوماتها.

فما قاله تمام حسان لا يعدو في حقيقته إلا تفصيلاً لما أجمله النحاةُ في نظرية العامل، بل إنَّ نظريةَ العامل في الفكر النحوي بما تقومُ عليه من أصولٍ وضوابط أكثرُ دقةً وشمولاً من نظرية (القرائن) التي يقول بها تمام حسان، فلا وجه لعدولٍ عن مصطلحٍ ثابتٍ مستقرٍ إلى آخرَ ليس أكثرَ قدرةً، بل عاجزٌ عن الإيفاء بالغرض(١)، والله أعلم بالصواب.



---

(١) ضوابط الفكر النحوي (١٩٤/٢) بتصرف.

المسألة السادسة
الإعرابُ لفظٌ لا معنى

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

الأول: أنَّه لفظيٌ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الحركات، والحركاتُ في الأصل مدركةٌ باللفظ، فالضمةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسكونُ هي نفسُها الإعرابُ، وحَدُّه: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وهو قولُ ابنِ دَرَستَويه، وابنِ الحاجب، وأبي علي الشلوبين، وابنِ مالك(١)، ونُسِب إلى الجمهور(٢).

الثاني: أنَّه معنويٌ؛ لأنَّه عبارةٌ عن الاختلاف، وليس الاختلافُ بلفظٍ، وإنما هو معنىً، كما أنَّ الاسودادَ ليس بعينٍ، وإنما هو معنىً يُعرفُ بالقلب، فالمختلِفُ هو اللَّفظُ، كما أنَّ المسودَّ هو العينُ التي تتعلق برؤية البصر. فالضمةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسكونُ دلائلُ وعلاماتٌ على الإعراب، وليست هي الإعراب، وحَدُّه: اختلافُ أواخر الكلم لعاملٍ لفظاً أو تقديراً.

وهو الظَّاهرُ لي من قولِ سيبويه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/٧٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١/١١٢)، والتوطئة (١٦)، وشرح التسهيل (١/٣٣).

(٢) همع الهوامع (١/٤٠).

العربية"[١]؛ لأنَّ المرادَ بالمجاري: الحركات، ووصفت بالمجاري لأنها تنتقل وتختلف من حركة إلى أخرى[٢]، وهذا هو مفهومُ الإعرابِ المعنويّ. وممن قال بأنَّ الإعرابَ معنىً: الجرجانيّ، وأبو البركات الأنباريّ، والعُكبريّ، وابنُ عصفور، وأبو حيان[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ القول الأول ما يأتي:

أولاً: أنَّه لو جُعل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمةُ في أوَّلِ أحوالها مبنيِّةً؛ لعدم الاختلاف.

ثانياً: أنَّه يقالُ: أنواعُ الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزمٌ، ونوعُ الجنس يستلزم الجنس.

ثالثاً: أنَّ اختلافَ الآخر بغير الحركات غيرُ معقول، فمَنْ ادَّعى في الكلمة اختلافاً غيرها فعليه البيان.

رابعاً: أنَّ الإعرابَ لا يتبين إلا من خلال هذه الحركات والحروف؛ فدلَّ على أنَّها هي الإعرابُ.

---

(١) الكتاب (١٣/١).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم (١٠٤/١).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٨/١)، وأسرار العربية (٤٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٥٤/١)، وشرح الجمل (١٠٤/١)، والنكت الحسان (٣٤).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٨/١)، وأسرار العربية (٤٣)، واللباب للعكبري (٥٤/١)، والمغني: ت السعدي (٢١٩/١)، والتذييل والتكميل (١١٦/١)، والهمع (٤١/١-٤٢).

خامساً: أنَّ الإعرابَ قد يكون لازماً للزوم مدلوله، مثلُ رفع (لعمرُك)، ونصب (سُبحانَ الله)، فلا يصحُّ قولُ من جَعَل الإعرابَ: تغييراً.

وحجة القول الثاني ما يأتي:

أولاً: أنَّه يقال حركاتُ الإعراب؛ فلو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لامتنعت الإضافة؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه.

ثانياً: أنَّ الحرفَ والحركة يكونان في المبنيِّ، ولو كانت الحركةُ والحرف نفسَ الإعرابِ لم يكونا فيه.

ثالثاً: أنَّ الحركةَ قد تَزولُ في الوقف مع الحكم بالإعراب، ولو كانت الحركةُ هي الإعرابَ لزال الإعرابُ بزوالها.

الرابع: تفسيرُ الإعراب بالتغيير والاختلاف يدلُّ على أنَّه معنى.

التَّرجيح:

والذي يظهرُ لي أنَّ مفهومَ الإعراب يَرجعُ في حقيقته إلى اختلاف الآخر بسبب اختلاف العامل؛ إذ هو الفيصل بين الإعراب والبناء.

وأعتقدُ أنَّ هذا المفهومَ هو مفهومُ الإعراب عند الفريقين؛ لأنَّ معرفةَ كون الحركة مجلوبةً أو حادثةً بسبب العامل -عند من قال بأنَّه لفظيّ- لا يُعلمُ إلا من خلال انتقال الكلمة من حركةٍ ما قبلَ التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد التركيب، وهذا هو الاختلاف.

فالخلافُ بين الفريقين يَرجعُ في حقيقته إلى وضع الحدِّ المناسب لهذا المفهوم، فإذا

تقرَّرَ ذلك فالاختيارُ عندي أنَّ الإعرابَ هو: اختلافُ آخرِ الكلمة لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّه الأقربُ، والأبينُ لمفهوم الإعراب وحقيقته.

وينبغي التنبيهُ هنا على أنَّ المرادَ باختلاف الحركة هو انتقالُ آخر الكلمة من حركةِ ما قبل التركيب إلى حركةٍ أخرى بعد التركيب، فالكلمةُ في أوَّلِ حالاتها الإعرابية معربةٌ لحصول الاختلاف بالانتقال، وكذلك (سُبْحانَك) مع أنَّها ملازمةٌ للنصب إلا أنَّها معربةٌ؛ لحصول الاختلاف بانتقالها من حالةِ سكونِ ما قبل التركيب إلى حركةٍ بعد التركيب.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ أحدَ الباحثين المعاصرين ذهب إلى أنَّ الحقَّ في هذه المسألة: أنَّ الإعرابَ ليس لفظياً صرفاً، ولا معنوياً خالصاً، لأنَّه في الواقع اللغويّ التعبيريّ محصلةٌ لمجموع المفهومين: اللفظيِّ والمعنويِّ، فهو صورةٌ صوتيةٌ مُعَينةٌ لمعانٍ سياقيةٍ ومواقعَ تركيبيةٍ مخصوصة، تتحققُ في الأداء الكلامي أو الكتابي(١).

ولا أرى فرقاً بين ما ذكره الباحثُ وبينَ من قال: إنَّ الإعرابَ لفظيٌّ؛ لأنَّه عَرَّف الإعرابَ بأنَّه صورةٌ صوتية، ويعني بذلك: الحركة، وهذا هو الإعرابُ اللفظيُّ، وقولُه: لمعانٍ سياقية يعني: أنَّ الصوتَ يأتي لبيان المعنى، وهذا المفهوم يقول به من قال بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، بل يكاد يجمع عليه النحاةُ كما سأبين في مسألة دلالة الحركة على المعنى، والله أعلم بالصواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) هو: أ.د: فخر الدين قباوة في بحثه (مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة) بمجلة علوم اللغة، العدد (٣٣) (ص: ١٤١).

المسألة السابعة
أصلُ علامات الإعراب

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات، وهو قولُ البصريين[(١)]، ومنهم: الزَّجَّاجيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، والرَّضيُّ[(٢)].

الثاني: أنَّ الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ بالحركاتِ والحروف، فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركةً لم يُوجَد إلا في حرف، وهو قولُ الكوفيين[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ القول الأول ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنّ الإعرابَ دالٌ على معنىً عارضٍ في الكلمة، فكانت علامتُه حركةً عارضةً في الكلمة؛ لما بينهما من التناسب.

---

(١) الإيضاح في علل النحو (٧٢).

(٢) الإيضاح في علل النحو (٧٢)، واللباب (١/٥٤)، وشرح المفصل (١/١٠١)، وشرح التسهيل (١/٤٠) وشرح الكافية: القسم الأول (١/٧٥).

(٣) الإيضاح في علل النحو (٧٢).

(٤) اللباب (١/٥٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠١).

الثاني: أنَّ الحركةَ أيسرُ من الحرف، وهي كافيةٌ في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرضُ بالأيسر لم يُصَر إلى غيره.

الثالث: أنَّ الحرفَ من جملة الصيغةِ الدالةِ على معنى الكلمةِ اللازمِ لها، فلو جُعِلَ الحرفُ دليلاً على الإعراب لأدَّى ذلك إلى أن يدلَّ الشيءُ الواحدُ على معنيين، وفي ذلك اشتراكٌ، والأصلُ أن يُخَصَّ كلُّ معنىً بدليل.

ولم أقف على أدلةٍ للكوفيين في هذه المسألة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الأصلَ في الإعراب أن يكونَ بالحركة؛ "لأنَّ الإعرابَ طارئٌ على الكلمة، وزائدٌ عليها للمعنى المراد به، والحروفُ التي أُعرب بها إما أصولٌ في الكلمة، وإما منزلةٌ منزلةَ الأصول؛ لكونها دالةً على معانٍ أخر غير المعاني التي يدل عليها الإعراب، والحركاتُ زوائد على الكلم، وطوارئ عليها، فشرطُ الإعراب موجودٌ فيها، فهي إذاً الأصول فيه"[(١)].

"ولأنَّها أخفُّ من الحرفِ وأبينُ، أما رجحانُها بالخفة فظاهرٌ، وأما كونُها أبينَ؛ فلأنَّها لا تخفى زيادتُها على بنية الكلمة؛ لسقوطها، وإدراكِ مفهوم الكلمة من دونها، بخلاف الحرف فإنَّ سقوطَه في الغالب مُخِلٌّ بمفهوم الكلمة"[(٢)]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) المرتجل لابن الخشاب (٥٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٠).



المسألة الثامنة
محلُّ حركة الإعراب

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها بعدَ الحرف، وهو قولُ الخليلِ بن أحمد، وابنِ جني، والرضيّ[(١)].

الثاني: أنَّها مع الحرف، وهو قولُ الفارسيّ، والعكبريّ، وأبي حيان[(٢)].

الثالث: أنَّها قبلَ الحرف، ذكره ابنُ جني، ولم ينسبه لأحد، ولم أقفْ على مَن قال به.

الأدلة[(٣)]:

حجةُ من قال: إنها بعد الحرف أمران:

أحدها: أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف.

الثاني: أنَّك لما لم تُدغم الحرفَ المتحركَ فيما بعده نحو: (طَلَل) دلَّ على أنَّ

---

(١) الكتاب (٤/٢٤١)، والخصائص (٢/٣٢١)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٦٠).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٣٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٦١)، والتذييل والتكميل (١/١٢٠).

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٣٢)، والخصائص (٢/٣٢٢-٣٢٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٦١) والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٢٢).

بينهما حاجزاً، وليس إلا الحركة.

وحجةُ من قال: إنَّها مع الحرف أمران:

أحدهما: أنَّ الحرفَ يُوصَفُ بالتحرك، فكانت الحركةُ معه، كما يُوصَفُ بالمدِّ والجهر والشدَّة، وصفةُ الشيء كالعَرَض له، والصفةُ العَرَضية لا تتقدم ولا تتأخر عنه؛ إذ يؤدِّي ذلك إلى قيامها بنفسها.

الثاني: أنَّ النُّونَ الساكنةَ مخرجُها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركةُ مخرجُها من الفم، فلو كانت حركةُ الحرف تَحدثُ من بعده لوجب أن تكونَ النُّونُ المتحركةُ أيضاً من الأنف، وذلك أنَّ الحركةَ إنما تَحدثُ بعدها، فكان ينبغي ألا تُغني عنها شيئاً؛ لسبقها هي لحركتها.

وحجةُ من قال: إنَّها قبل الحرف: إجماعُ البصريين على أنَّ الواو من (يَعِد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانت الحركةُ بعدَ الحرفِ كانت (الواوُ) في (يَوعِد) بينَ فتحةٍ وعينٍ، فقولهم: بينَ ياءٍ وكسرةٍ يدلُّ على أن (الواوَ) في نحو (يَوعِد) عندهم بينَ الياءِ التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرةِ العينِ التي هي أدنى إليها من العين بعدها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ: إنَّ الحركةَ بعد الحرف؛ لما يأتي:

أولاً: أنَّه إذا أُشبعت الحركاتُ نَشَأَ منها حروفٌ بعد الحروف.

ثانياً: أنَّ قلبَ الواوِ ياءً في (ميزان) وفي: (اطوِ يجل)؛ لانكسار ما قبلها، ولو

كانت الحركةُ مع الحرف، أو قبلَه لكانت (واوُ) (اطوِ) أحقَّ بالقلب من (واو) (اوجل).

وأما وصفُ الحرف بأنَّه متحركٌ، وإخراجُ النون المتحركة من الفم؛ فذلك لفرطِ اتصالِ الحركة بالحرف فكأنَّها معه لا بعده، فرُوعي ذلك، فوُصِفَ الحرفُ بأنَّه متحركٌ وأُخرجت النونُ المتحركة من الفم، ولم تُخرَجْ من مخرج النون الساكنة وهو الأنف.

وأما القولُ بأنَّ الحركةَ قبل الحرف فجوابه "أنَّ الحركةَ بعده، لكنْ لما كان المتلَفّظُ بالواو بعد الياء يتلفَّظُ بحرفٍ متحركٍ بحركة تغايرُ الواوَ، وتناسبُ الياءَ، حَصَل من ذلك ثقلٌ هو سببُ الحذف. فعبَّروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سببُ الثقل بوقوعها بين ياء، وكسرة، نظراً إلى أنَّ المناسبَ للياء إنما هو الكسرةُ، فهي المقصودةُ بالذكر دون العين، فهي وإن كانت بعدها، فكأنَّها قبلها لأجل مناسبةِ الياء، وهذا الجوابُ لم أعلم أحداً سبقني إليه"(١).

ثم إنَّ الدِّراساتِ الصوتيةَ الحديثةَ بَرهنتْ على أنَّ المقطعَ الصوتيَّ في اللغة العربية يَبدأُ دائماً بحرف من الحروف، ففي مقطع مثل: (كَ، كِ، كُ) نراه مكوناً من حرفٍ تليه حركةٌ، ولذلك نقولُ دائماً إنَّ الحركاتِ هي التي تلي الحروفَ في النُّطق، لا العكس(٢)، والله أعلم بالصواب.



(١) شرح الكافية لابن فلاح (٥٩).

(٢) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس (٢٥٥).

المسألة التاسعة
الحركات أبعاض لحروف المد

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، وكلُّ حرف من حروف اللين مركبٌ من حركتين، وهو قولُ ابن جني، والرَّضي، وبه قال بعضُ دارسي علم الأصوات(١).

الثاني: أنَّ الحركةَ ليست بعضَ الحرف، وهو قولُ العُكبَري، وأبي حيان، وبه قال بعضُ دارسي علمِ الأصوات(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ القول الأول ثلاثة أمور؛ أحدها: أنَّها تنوبُ منابها في الدَّلالة على ما

---

(١) الخصائص (٢/٢٥)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٦٠)، ومن دارسي علم الأصوات: د/ إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) (ص:٣٨)، ود/ كمال بشر في كتابه (علم اللغة العام الأصوات) (ص:١٤٧)، ود/ حسام البهنساوي في كتابه (علم الأصوات) (ص:١٢٢)، ود/ حازم علي كمال الدين في كتابه (دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث) (ص:٥٦).

(٢) اللباب (١/٦٣)، والتذييل والتكميل (١/١٤٤)، ومن دارسي علم الأصوات: د/ زيد القرالة في كتابه (الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي) (ص:٣٢).

(٣) الخصائص (٢/٣١٥)، واللباب للعكبري (١/٦٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٣٥) والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٢٨).

تدلُّ عليه عند زيادة مدلول ما تدخلُ فيه على مدلولِ الحركات، كما في التثنية والجمع.

الثاني: أنَّ الحركةَ تابعةٌ لحرفها في مخرجه، فدلَّ ذلك على البعضيِّة.

الثالث: أنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها.

حجةُ القول الثاني أمران:

أحدهما: أنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين.

الثاني: أنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها، فلو كان الحرفُ تماماً للحركة لم تبقَ الحركةُ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت بحالها، فلو كانت بعضاً له صارت جزءاً منه ولم تبقَ.

وقد أجيب عن هاتين الحجتين بما يلي[1]:

فأمَّا قولهم: "إنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين" فأجابوا عنه بأنَّا إنَّما حكمنا على اجتماع ساكن من حركتين؛ لأنَّا لما رأينا حروفَ اللين تفيدُ ما تفيدُ الحركاتُ من الإعراب -مع أنَّها أضعفُ منها؛ لعدم قيامها بنفسها، والحرفُ أقوى منها لقيامه بنفسه- حكمنا لذلك على تركيب الحرف من حركتين.

وأما قولهم: "إنَّه إذا حُذفَ الحرفُ الناشئ بَقيت الحركةُ بحالها، فلو كان الحرفُ تماماً للحركة لم تبقَ الحركةُ؛ ولأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ بقيت

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٦٢-٦٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٣٣-٢٣٥).

بحالها، فلو كانت بعضاً له صارت جزءاً منه ولم تبقَ" فأجابوا عنه بأنَّه إذا نشأ منها الحرفُ المناسب لها لم يتغير حكمُها؛ لأنها لو زالت لم يُعلم أنَّه نشأ منها؛ ولأنَّ الألفَ لابدَّ قبله من الحركة فلا يمكن زوالها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنّ الحركةَ أصلٌ بذاتها، وكذلك حرفُ المد واللين؛ لأنَّ كلَّ نوع منهما يؤدي وظيفةً مختلفةً عن الآخر، وكميتُه الزمنية مغايرةٌ للنوع الآخر[١].

وأما حدوثُ الحرف بإشباع الحركة، فلا دلالة فيه على أنَّ الحركةَ بعضُ الحرف؛ "لأنَّ حدوثَ الحرف عن الحركة؛ كان لأنها تجانسُ الحرفَ الحادث، فهي شرطٌ لحدوثه وليست بعضاً له؛ ولهذا إذا حُذف الحرفُ بَقيت الحركةُ بحالها، ولو كان الحادثُ تماماً للحركة لم تبق"[٢].

وأما ما احتجَّ بها القائلون بالبعضية فيظهرُ لي فيها نظرٌ:

فأما الحجةُ الأولى فلا أرى فيها دلالةً على البعضيِّة؛ لأنَّ كونَ الشيء ينوبُ عن غيره، أو يعطى حكمه لا يقتضي أن يكون بالضرورة بعضاً منه؛ بدليل نونِ الإعراب في الأمثلة الخمسة، فهي تنوبُ عن الحركة، وليست الحركةُ بعضاً منها.

وأما الثانيةُ فلا تَسلمُ لهم أيضاً؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الحركةَ تابعةٌ للحرف في مخرجه

---

(١) الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي (ص:٣٢).

(٢) اللباب للعكبري (١/٦٣).

يقتضي أن يكون مخرجُ الحركة هو مخرجُ الحرف، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ الحرفَ له مخرجٌ مختصٌ، وليس للحركة مخرجٌ مختص.

وكذلك الحجةُ الثالثة لا تَسلمُ لهم؛ لأنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها حرفٌ تامٌ، وتبقى الحركةُ قبله بكمالها، فلو كان الحرفُ حركتين لم تبقَ الحركةُ قبل الحرف[1].

وأما جوابُهم عن حجتي القائلين بأنَّ الحركةَ ليست بعضاً من حرف اللين فيظهرُ لي فيه أيضاً نظرٌ:

فأما الأول: فقد تقدمَ ردُّه بأنَّ النيابةَ في الإعراب لا تقتضي البعضيِّة.

وأما الثاني: فرده بأنَّ حروف المد: الواو، والياء، والألف بطبيعتها تدلُّ على أنَّ الحركةَ قبلها من جنسها -بل إنَّ بعضَ دارسي علم الأصوات ذهب إلى عدم وجود حركاتٍ قبل هذه الحروف، وإنما هي أصوات هذه الحروف[2]- فكان بالإمكان الاستغناءُ عن الحركات؛ لحصول العلم بأصوات هذه الحروف، فلما لم تُحذف هذه الحركاتُ مع وجود ما يدلُّ عليها دلَّ على بطلان الجواب، والله أعلم بالصواب.



(١) اللباب للعكبري (١/٦٤).

(٢) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (٣٩).

المسألة العاشرة
علامات إعراب الأسماءُ السِّتة

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها أقوالٌ كثيرةٌ، من أشهرها ثمانيةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّ (الواوَ)، و(الألفَ)، و(الياءَ)، حروفُ إعراب، والإعرابُ عليها مقدرٌ، وهو قولُ جمهور البصريين(١)، ونُسِبَ إلى سيبويه(٢)، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ لسيبويه في هذه المسألة.

الثاني: أنها معربةٌ بالحركات على ما قبلَ حروفِ العلة، وبحروفِ العلة، وهو قولُ الكوفيين(٣)، ومنهم: الكسائي، والفراء(٤).

الثالث: أنَّ (الواوَ)، و(الألفَ)، و(الياءَ) زِيدَتْ دليلاً على الإعراب، بمعنى أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في الحروفِ التي قبلَ حروف العلة، ومَنَعَ من ظهورها كونُ حروفِ العلةِ تَطلبُ حركاتٍ من جنسها، وهو قولُ الأخفش(٥).

---

(١) الإنصاف (١/١٧)، والتذييل والتكميل (١/١٧٦).

(٢) التبيين (١٩٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٣٠٢)، والتذييل والتكميل (١/١٧٥).

(٣) الإنصاف (١/١٧).

(٤) رأي الكسائي والفراء في: التذييل والتكميل (١/١٧٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٢٥٤).

(٥) التبيين (١٩٣)، والتذييل والتكميل (١/١٧٨).

الرابع: أنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرف العلة إلى ما قبلَه، ففي الرفع نُقلت الضمةُ إلى ما قبل (الواو)، وفي الجر نُقلت الكسرةُ، وانقلبت (الواوُ) (ياءً)؛ لانكسار ما قبلها، وفي النصب نُقلت الفتحةُ ثم قُلبت (الواوُ) (ألفاً)، وهو قولُ الرَّبَعي[(١)].

الخامس: أنَّها معربةٌ بالحركات، والحروفُ نَشأت منها، وهو قولُ المازني[(٢)].

السادس: أنَّ انقلابها هو الإعرابُ، وهو قولُ الجرمي[(٣)].

السابع: أنَّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعراب، وتدلُّ على الإعراب، وهذا القولُ نقله ابنُ جني عن الفارسي[(٤)]، والمنصوصُ عليه فيما وقفت عليه من كتب الفارسي موافقتُه لما نُسب إلى سيبويه[(٥)].

الثامن: أنَّ حروفَ المدِّ هي الإعرابُ، وهو قولُ قطرب[(٦)]، واختاره ابنُ الحاجب، إلا أنَّه ذكر أنَّها معربةٌ بالحروف الأصلية، أو الحروفُ بدلٌ عنها[(٧)]، ولم

---

(١) التذييل والتكميل (١/١٧٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٢٥٥).

والربعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النحويين، توفي سنة (٤٢٠هـ)، إشارة التعيين (٢٢٣) والبلغة (١٥٤)، والبغية (٢/١٨١).

(٢) التبيين (١٩٤)، والتذييل والتكميل (١/١٧٧).

(٣) المصدران السابقان.

(٤) سر صناعة الإعراب (٢/٧١٣).

(٥) التعليقة (١/٢٨-٣١)، والبصريات (٢/٨٩٦)، والبغداديات (٥٣٩).

(٦) التبيين (١٩٤).

(٧) الإيضاح في شرح المفصل (١/٧٧).

أقف على أحدٍ ممن قال بأنَّ هذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف قال ببدليَّة الحروف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأسماءَ الستة معربةٌ بالحروف، فرفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وجرُّها بالياء؛ لأنَّه "أسهلُ المذاهب، وأبعدُها عن التكلُّف؛ لأنَّ الإعرابَ إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدةَ في جَعْل مقدرٍ مُتَنازَعٍ فيه دليلاً، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يَمنعُ من ذلك أصالةُ الحروف؛ لأنَّ الحرفَ المختلِفَ البيان صالحٌ للدلالة، أصلاً أو زائداً"[(١)]، وعلى هذا القولِ أكثرُ الباحثين المحدَثين[(٢)].

وأما بقية الأقوال فيمكن ردها بما يأتي[(٣)]:

فأما القولُ بأنَّها معربةٌ من مكانين: بالحركات على ما قبل حروف العلة، وبحروف العلة فباطلٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ المقصودَ من الإعراب الفصلُ بين المعاني، وذلك يحصلُ بإعرابٍ واحدٍ.

والثاني: أنَّه يَلزمُ منه اجتماعُ إعرابين على مدلولٍ واحدٍ، وذلك يُفضي إلى

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٣).

(٢) منهم د/ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي ١/١٠٤)، ود/ محمد عيد في كتابه (النحو المصفى ص ٣١)، ود/ تمام حسان في كتابه (الخلاصة ص ٣٥)، ود/ مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٤).

(٣) شرح الكافية (٧١-٧٤)، والمغني: ت السعدي (١/٣٠٢-٣٠٧).

تعريف المعرَّف، ولذلك حُذفت تاءُ المفرد في (مسلمات)؛ لئلا يَجمعوا دليلين على مدلولٍ واحدٍ.

والثالث: أنَّه يؤدي إلى جعلِ حركةِ (الفاء) في (فيك)، و(ذي مال) إعراباً، وذلك ممتنعٌ؛ لأنَّ حركةَ الإعراب اختياريةٌ يسوغُ حذفُها، وهذه ضروريةٌ لا يسوغُ حذفُها.

وأما القولُ بأنَّها زيدت دليلاً على الإعراب فباطلٌ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ تصريفَ الكلمة يدلُّ على أصالتها.

والثاني: أنَّه يلزمُ منه أن يكونَ لنا اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد، وهو (فوك) و(ذو مال).

وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بحركاتٍ منقولةٍ من حرفِ العلة إلى ما قبله فضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: جعلُ الإعراب على غير آخر الكلمة في غير الوقف.

والثاني: أنَّ النقلَ إنما يكونُ إلى حرفٍ ساكن لا إلى متحرك.

وأما القولُ بأنَّها معربةٌ بالحركات، والحروفُ نشأت منها؛ فباطلٌ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الإشباعَ من أحكامِ ضرورةِ الشعرِ لا من اختيارِ الكلام.

والثاني: أنَّ ما حَدَثَ من الإشباع يسوغُ حذفُه، وهذه لا يسوغُ حذفُها.

والثالث: أنَّه يلزمُ منه أن يكون اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحد.

وأما القولُ بأنَّ انقلابها هو الإعرابُ فباطلٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الانقلابَ موجودٌ في المقصور، وليس بإعراب.

والثاني: أنَّ الرفعَ أولُ أحوال الكلمة لا انقلابَ فيه مع أنَّه معربٌ.

وأما القولُ بأنَّها حروفُ إعراب، وتدلُّ على الإعراب فضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ إعرابِ الكلمة إذا لم يكن زائداً عليها لا يدلُّ على المعنى العارضِ فيها، وأما حروفُ التثنية والجمع فإنَّما دلَّت؛ لكونها زائدةً على الكلمة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الحادية عشرة
إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

آراء النَّحويينَ:

اختلَف النحويون في إعراب المثنى والجمع على حدِّه على خمسةِ أقوال:

أحدها: أنّ حروفهما حروفُ إعرابِ الكلمة، والإعرابُ مقدرٌ عليها، فهي بمنزلة الألف من (عصا)، وهو المشهورُ عن سيبويه[1]، واختاره أبو حيان[2].

وذكر بعضُ النحويين أنَّ مذهبَ سيبويه في حروف التثنية والجمع أنَّها حروفُ إعرابٍ، ويدلان على الإعراب[3]، ومنهم ابنُ فلاح؛ فقد قال: "وإذا قلت: جاءني الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فالألفُ عند سيبويه حرفُ الإعراب، وعلامةُ الرفع، وعلامةُ التثنية، والياءُ كذلك، إلا أنَّها تدلُّ على النصب والجر"[4].

الثاني: أنّ حروفهما دلائلُ إعراب، وليست إعراباً، ولا حروف إعراب،

---

(١) الكتاب (١/١٧-١٨).

(٢) الارتشاف (٢/٥٦٩).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢-١٣٥).

(٤) المغني: ت السعدي (١/٥٢).

والإعرابُ مقدرٌ قبل حروف التثنية والجمع، وهو قولُ الأخفش، والمبرد، والمازنيّ[(١)].

الثالث: أنَّ حروفهما هي الإعرابُ، وهو قولُ الفراء، وقطرب[(٢)]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[(٣)]، واختاره ابنُ مالك[(٤)].

الرابع: أنَّ حروفهما حروفُ إعراب، وانقلابُها علامةُ الإعراب، وهو قولُ الجرميّ[(٥)]، واختاره ابنُ عصفور[(٦)].

الخامس: أنَّ المثنى والجمع على حده مبنيان، وهو قولُ الزَّجَّاج[(٧)].

الأدلة[(٨)]:

حجةُ سيبويه على أنَّ حروفَ التثنية والجمع على حدِّه حروفُ إعرابٍ ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنَّها زيدت على الكلمة لمعنى، فانتقلت حرفيةُ الإعراب إليها؛ قياساً

---

(١) المقتضب (١٥٢/١) وفيه رأي الأخفش والمبرد، والإيضاح في علل النحو (١٣٠) وفيه رأي المازني.

(٢) التبيين (٢٠٤)، والإنصاف (٣٣/١).

(٣) الإيضاح في علل النحو (١٣٠).

(٤) شرح التسهيل (٧٥/١).

(٥) ينظر رأيه في المقتضب (١٥١/١).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (١٢٤/١).

(٧) رأيه في الإنصاف (٣٣/١)، والارتشاف (٥٦٨/٢).

(٨) شرح الكتاب للسيرافي (١٣٢/١-١٣٥)، وعلل النحو (١٦٢)، والإنصاف (٣٦/١)، والتبيين (٢٠٤- ٢٠٦)، والمغني: ت السعدي (٤٨/١-٥١).

على تاء التأنيث، وياء النسب.

الثاني: أنَّك لو سمَّيت بزيدان لحُذِفت الألفُ والنون في الترخيم؛ لأنَّ الترخيمَ يكون بحذف حرف الإعراب، والنونُ ليس إياه، فثبتَ أنَّه الألف.

الثالث: أنَّهم قالوا: (مِذْرَوان)[١]، و(عَقَلْته بِثِنايين)[٢]، ولم يقلبوا (الواوَ) (ياء) مع أنَّها رابعةٌ، ومتطرفةٌ، ولا (الياءَ) (همزةً) أو (واواً) كما في كساء؛ وما ذاك إلا لتحصنهما بحرفي الإعراب عن القلب، كما تحصنا في (عَرْقُوة)[٣] و(صَلاية)[٤] بحرف الإعراب عن القلب، فلم تُقلَب (الواوُ) (ياءً) ولا (الياءُ) (همزةً)؛ لأنَّهما لم يقعا طرفاً؛ لأنَّ تاءَ التأنيث هي الطرفُ فتحصنتا بها.

وحجةُ الأخفش ومن تابعه: أنَّها تنتقلُ وتتغيرُ، وحرفُ الإعراب لا يتغير.

وحجةُ الكوفيين: أنَّه يُفهَمُ منها ما يُفهَمُ من الحركات في المفردات.

وحجةُ القول ببناء المثنى والجمع على حده: أنَّها تضمَّنت حرفَ العطف، فبُنيت قياساً على خمسة عشر.

---

(١) **المذروان**: أطراف الأليتين لم يستعمل لها واحد على الأصح. لسان العرب (٤٦١/٢).

(٢) **الثنايان**: طرفا الحبل المثني، ولم يستعمل مفرده وهو الثِناء. لسان العرب (٣٥٣/١).

(٣) **العرقوة**: خشبة في فم الدلو يمسك منها. لسان العرب (٣١٥/٤).

(٤) **الصلاية**: الجبهة، أو مدق الطيب. لسان العرب (٦٨/٤).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المثنى والجمع على حدِّه معربان؛ لاختلافهما باختلاف العوامل الداخلة عليهما، وإعرابُهما بالحروف؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما جيء به للدلالة على ما يَحدثُ بالعامل، وهذه الدلالةُ حاصلةٌ بهذه الحروفِ كما تحصلُ بالحركات، فلا حاجةَ إلى تقدير الإعراب في حروف التثنية والجمع، أو قبلها، ولا حاجةَ إلى جَعْلِ حروفِ التثنية والجمع حروفَ إعرابٍ؛ لأنَّ الدالَ في نحو (الزيدان) هي حرفُ الإعراب، وحروفُ التثنية والجمع تقومُ مقامَ الحركات، وإنَّما لم تكن على حرف الإعراب كما هو الأصلُ في الإعراب؛ لأنَّها حروفٌ يمكنُ أن تستقلَّ بنفسها بخلاف الحركات.

فالتحقيقُ عندي في إعرابِ المثنى، والمجموع على حدِّه، والأسماء الستة، والأمثلة الخمسة هو عدمُ التحقيق فيها، بل ينبغي أن نُمِرَّها كما جاءت معربةً بالحروف، من غير نظرٍ إلى أصلٍ أو تشبيهٍ، لما في ذلك من التيسير والتسهيل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية عشرة
إذا جُعِلت النُّونُ حرفَ الإعراب في الجمع السالم لزمت قبلَها الياءُ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ، وبه قال الزمخشريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك، وابنُ جمعة، وأبو حيان، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور(١).

والثاني: أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب يجوزُ أن يكونَ قبلها الواوُ وهذا القولُ نسبه ابنُ يعيش وابنُ مالك إلى المبرد(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ لزوم الياء أنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماء المفردة، ولأنَّه يجتمعُ إعرابان في حرفٍ واحد؛ لأنَّها كانت قبلَ الإعراب بالحركات تعربُ في الرفع، وفيها الواوُ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما تُرفعُ به وهو الواوُ، وبين ما تُرفعُ به الآن

---

(١) المفصل (١٧٥)، وشرح المفصل (٣٧٧/٢)، وشرح التسهيل (٨٦/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٩٠/١)، والتذييل والتكميل (٣٣١/١)، والمغني: ت السعدي (٩٩/٢).

(٢) شرح المفصل (٣٧٧/٢)، وشرح التسهيل (٨٦/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٧٧/٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٨٦/١)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٩٩/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٩٠/١)، والتذييل والتكميل (٣٣١/١).

وهو الضّمة.

وحجةُ جواز لزوم الواو القياسُ على ألف التثنية؛ فإنَّ الإعرابَ قد يُجعَلُ في نونها مع الألف، والقياسُ أيضاً على واو زيتون.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النّونَ في الجمع السالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ؛ لأنَّه بذلك يصيرُ نظيرَ غِسْلين ونحوه من الأسماءِ المفردة، وهو أوسعُ مجالاً من باب عَربون، ولأنَّ لزومَ الواو يُؤدّي إلى اجتماع إعرابين في حرفٍ واحد؛ لأنَّها كانت قبل الإعراب بالحركات تعربُ في الرفع، وفيها الواوُ، فلم يكونوا ليجمعوا بين ما ترفع به وهو الواو، وبين ما ترفع به الآنَ، وهو الضّمة[1].

ويمكن الجواب عن قياس المخالفين بما يأتي:

فأمَّا القياسُ على ألف التثنية فالجواب عنه بأنَّ الألفَ دخيلٌ في الرَّفع، فلم يعتدَّ به، وأمَّا الواوُ فأصلٌ فيه، فلذلك لم يلزم قبل النون.

وأمَّا القياسُ على واو زيتون فالجواب عنه بأنَّ واوَ زيتون لا دلالةَ لها على الإعراب، فهي كواو منجنون، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٨٦/١)، والتذييل والتكميل (٣٣١/١)، والتمهيد لناظر الجيش (٣٧٠/١).

المسألة الثالثة عشرة
دلالة (الألف) و(التاء) في جمع التصحيح المؤنث

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال:

أحدهما: أنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً، وهو قولُ الثمانينيّ، والجرجانيّ، وابن الخشاب، والعكبريّ، وابن يعيش[(١)]، ونَقَلَ الثَّمانينيُّ إجماعَ المتأخرين على هذا القول[(٢)].

الثاني: أنَّ (التاءَ) للجمع والتأنيث، و(الألفُ) فارقةٌ بين الواحد والجمع، وهو قولُ الصَّيمريّ[(٣)].

الثالث: أنَّ (الألفَ) للجمع، و(التاءَ) للتأنيث، ذكر هذا القولَ الثمانينيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ فلاح، ولم ينسبوه إلى أحد[(٤)]، ولم أقف على من قال به.

---

(١) الفوائد والقواعد (١٤٧)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٢٠٤)، والمرتجل (٧١)، واللباب (١/١١٩) وشرح المفصل (٢/٣٦٦).

(٢) الفوائد والقواعد (١٤٧).

(٣) التبصرة والتذكرة (١/٨٧).

(٤) الفوائد والقواعد (ص:١٤٧)، شرح المفصل (٢/٣٦٦)، المغني: ت السعدي (٢/١٠٦)

الأدلة[(١)]:

حجةُ القول بأنَّهما علامةُ الجمع والتأنيث معاً أمران:

أحدهما: إسقاطُ (التاء) الأولى التي كانت في الواحد في قولك: (مسلمات)، فلولا دلالةُ الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى؛ لئلا يُجمَعَ في كلمةٍ واحدةٍ بين علامتي تأنيث.

الثاني: أنَّك لو أسقطتَ أحدَهما لم يُفهَم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث.

وحجةُ القول: إنَّ (التاءَ) للجمع والتأنيث، و(الألفَ) فارقةٌ بين الواحد والجمع القياسُ على جمع المذكر، فإنَّه ليس له سوى حرفٍ واحدٍ، وأما (النونُ) فإنَّها تسقطُ في الإضافة، وإنما احْتيجَ إلى الفرق؛ لأنَّها إذا دخلت على كلمةٍ فيها تاءُ التأنيث حذفْتها، فتبقى تاءٌ واحدةٌ لا يُعلَمُ أنَّها لمفردٍ أو لجمعٍ في الوصل، وكذا في الوقف على لغة من يقف على تاء المفرد بالتاء.

وحجةُ القول: إنَّ (الألفَ) للجمع و(التاءَ) للتأنيث؛ أنَّ أولى ما زِيدَ حروفُ المد واللين، لكنَّ جمعَ المذكر قد استبدَّ بالواو والياء، فلم يبقَ سوى (الألف)، فجُعِلت علامةَ الجمع المؤنث، وحسَّن ذلك أنَّه يقابل خِفَّتَها ثِقلُ هذا الجمع، ثم لما كان يلتبسُ بالمقصور، والمثنى المرفوع المضاف، احتاج إلى حرفٍ آخر، ولم يَزِيدوا معها إحدى أختيها؛ لأنَّها كانت تقعُ طرفاً بعد ألفٍ زائدة، فيقتضي

(١) الفوائد والقواعد (١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٦٦/٢)، والمغني: ت السعدي (١٠٦/٢).

التصريفُ قلبَها همزةً فيلتبسُ بالمهموز، فزادوا التاءَ لدلالتها على التأنيث.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (الألفَ) و(التاءَ) الزائدتين علامةُ الجمع والتأنيث معاً؛ لأنَّ معنى الجمع والتأنيث المفهومَ من هذا النوع من الجموع يُفهَمُ منهما معاً، بمعنى: أنَّه لو حُذِفَ أحدُهما لاختلَّ المعنى بأكملِه من غيرِ تفصيل، ولو كان كلُّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر، وهذا لا يُعهَدُ في الكلام: لا يُعْهَدُ جمعُ تأنيثٍ زال عنه الجمعُ بزوالِ حرفِه وبقي التأنيثُ ببقاءِ حرفه، ولا العكس.

وأما القولُ بأنَّ (الألفَ) فارقةٌ بين المفرد والجمع فيظهرُ لي ضَعفُه؛ من جهة أنَّ (الألفَ) لو كانت فارقةً لحُذِفَت في نحو: (هندات)؛ لعدم الحاجة إليها؛ إذ المفردُ هنا لا يلتبسُ بالجمع؛ لعدم وجود التاء في المفرد، فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ (الألفَ) و(التاءَ) علامةٌ للجمع والتأنيث معاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الرابعة عشرة
جمعُ المذكر الذي فيه تاءُ التأنيث بـ (الألف) و(التاء)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان:

أحدهما: أنَّه يُجمَعُ بـ (الألف) و(التاء)، لا بـ (الواو) و(النون)، وهو قولُ البصريين[1].

الثاني: أنَّه يُجمَعُ بـ (الواو) و(النون)، فيقال: (طَلْحون)، وهو قولُ الكوفيين[2]، ووافقهم ابنُ كيسان[3] إلا أنَّه يقولُ بفتح العين، فيقال: (طَلَحون).

الأدلة[4]:

حجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـ (الألف) و(التاء)، لا بـ (الواو) و(النون) ثلاثةُ أوجه:

أحدها: أنَّه لم يُسمع من العرب جمعُه بـ (الواو) و(النون)، ولو كان جائزاً لسُمِعَ ولو على الشذوذ والندرة.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، وائتلاف النصرة للزبيدي (٣٠).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، واللباب للعكبري (١/١٢١).

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠)، والتبيين للعكبري (٢٢٠-٢٢١).

الثاني: أنَّ في الواحد علامةَ التأنيث، و(الواو) و(النون) علامةُ التذكير، فلو قلنا بالجواز لأدَّى إلى أن يُجمَعَ في اسمٍ واحدٍ علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز.

الثالث: أنَّه ورد في السماع مجموعاً بـ (الألف) و(التاء) كقول الشاعر:

نضَّرَ اللهُ أَعْظُمَاً دفنوها ... بِسَجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[١]

وحجةُ القول بأنَّه يُجمَعُ بـ (الواو) و(النون): بأنَّه لفظٌ فيه علامةُ تأنيثٍ سُمِّي به مذكرٌ يَعقِلُ فجُمِعَ بـ (الواو) و(النون)، كالذي آخرُه ألفُ التأنيث نحو: (موسى) و(عيسى)، فكانت العلةُ في ذلك أنَّ العبرةَ فيه بالمعنى، والمعنى على التذكير، فوجب أن يذكَّرَ بعلامة التذكير، وهو (الواو) و(النون) كما في الألف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث، نحو: (طلحة) و(حمزة) يُجمَعُ بـ(الألف) و(التاء)، لا بـ(الواو) و(النون).

وإن كان القياسُ فيما يظهر لي لا يَمنعُ من جمعه بـ(الواو) و(النون) مراعاةً للمسمَّى؛ إذ يُوجَدُ في واقع اللغة ألفاظٌ يُراعى فيها لفظُها تارةً، ومعناها تارةً أخرى، كالأسماء الموصولة المشتركة، إلا أنَّ السماعَ هنا لا يُؤيِّدُ مراعاةَ المعنى في جمع المفرد المذكر الذي فيه تاءُ التأنيث، فلم يُسمع جمعُه بـ(الواو) و(النون)، بل سُمِع جمعُه بـ(الألف) و(التاء)، فثبَتَ أنَّ هذا النوعَ من الأسماء المذكرة يُجمَعُ بـ(الألف) و(التاء)؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الخفيف، وقائله: عبدالله بن قيس الرقيات، ديوانه: (٨٧).

المسألة الخامسة عشرة
نوع التنوين في جمع التأنيث

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحويين:

أحدها: أنَّه في مقابلةِ النون في جمع المذكر السا لم، من جهة دلالته على تمام الاسم، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن الخشاب، والعكبري، والشلوبين(١).

الثاني: أنَّه للصرف ويُسمَّى التمكين، وهو قولُ الرَّبَعيّ، والزمخشريّ، والرضيّ، وبه قال بعضُ الدارسين المحدَثِين(٢).

وذكر السيوطيُّ(٣) أنَّ الرضيَّ يقولُ بأنَّ التنوينَ في جمع التأنيث: لهما، أي: للصرف والمقابلة، **وليس الأمرُ عندي** كما ذكر؛ لأنَّ الرضيَّ نصَّ على أنَّه للصرف والتمكين؛ فقال: "والأولى عندي أن يقال: إن التنوينَ للصرف

---

(١) الكتاب (١/٨١)، (٣/٢٣٣)، والمقتضب (٣/٣٣١)، والأصول في النحو (١/٤٧)، والمرتجل (٧١) واللباب (١/١١٨)، وشرح المقدمة الجزولية (١/٢٧٤).

(٢) اللباب للعكبري (١/١١٨)، والكشاف (١/٣٤٨)، وشرح الكافية: (القسم الأول: ١/٣٣)، ومن الدارسين المحدَثِين د/ عوض جهاوى في كتابه (ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ٩٦).

(٣) همع الهوامع (٤/٤٠٦).

والتمكن"[(١)] وهما بمعنىً واحد.

الثالث: أنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الأخفش[(٢)]، والذي نصَّ الأخفشُ عليه في معاني القرآن أنَّه بمنزلة النون[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ من قال بأنَّه للمقابلة عدمُ صحةِ كونِه للصرف؛ "لأنَّ العلتين: التعريفُ والتأنيثُ لا تؤثران فيه؛ بدليل أنَّك لو سَمَّيت به لم يَسقط تنوينُه، فلو كان تنوينَ التمكن لسَقَطَ إذا سُمِّي به، وذلك لا يكون، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[(٥)]".

وحجةُ من قال بأنَّه للصرف أمران:

أحدهما: أنَّ هذا الجمعَ ليس من الجموع التي يَمتنعُ صرفُها.

الثاني: أنَّ الجرَّ دَخَلَ في عرفاتٍ تبعاً للتنوين، ولو كانت لا تَنصرفُ لما دَخَلها الجرُّ؛ لأنَّ ما لا يَنصرفُ لا يدخلُه الجرُّ من غير لامٍ ولا إضافةٍ.

وحجةُ القول بأنَّه عِوضٌ عن الفتحة في حالة النصب أنَّ هذا الاسمَ كان

---

(١) شرح الكافية: (القسم الأول: ١/٣٣).

(٢) الموضح المبين لأقسام التنوين لابن أبي اللطف (٥٥).

(٣) معاني القرآن (١/١٧٧)

(٤) التبيين للعكبري (٢١٨)، واللباب له (١/١١٨)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/٢٧٤)، والمغني: ت السعدي (٢/١١١).

(٥) سورة البقرة، من الآية (١٩٨).

يستحقُّ الحركةَ بالفتح في النصب، فلمَّا تعذرَ ذلك عُوِّضَ من الحركة التنوين، والتنوينُ يجوزُ أن يكونَ عوضاً من الحركة، كما في التثنية والجمع، ومن ههنا حُذِفَ بالألف واللام، والوقف؛ لأنَّ تعويضَه من حركةٍ واحدةٍ خفيفةٍ لا يقتضي له ثبوتُه بكلِّ حال.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ التنوينَ فيما جُمِعَ بـ (الألف) و(التاء) تنوينُ صرفٍ؛ لأنَّه الأصلُ في دلالة التنوين، بالإضافة إلى دلالته على تمام الاسم، والدليلُ على أصالته كثرتُه لكثرة ما يدخلُ عليه، فلا يُصرَفُ التنوينُ عن دلالته الأصلية إلا بدليل، ولا دليلَ هنا يُعتمَدُ عليه لصرف دلالة التنوين عن الصرف.

وأما وجودُ التنوين فيما سمي به كـ (عرفات) مع أنَّه ممنوعٌ من الصرف، **فالجوابُ عنه فيما يظهر لي** أنَّ هذا التنوينَ تنوينُ صرفٍ جاء مراعاةً لأصل الصيغة؛ إذ هي في الأصل للجمع، والتسميةُ عارضةٌ، فعدمُ حذفِ التنوين هنا إنما هو لمراعاةِ صيغةِ الجمع. علماً بأنَّ عرفاتٍ ونحوها جاء فيها -بالإضافة إلى إعرابها إعرابَ المصروف- إعرابان آخران[1]:

أحدهما: إعرابُها إعرابَ الممنوع من الصرف؛ مراعاةً للتسمية.

والثاني: إعرابُها إعرابَ المصروف؛ مراعاةً للجمع، ومن غير تنوينٍ؛ مراعاةً للتسمية.

وهذان الإعرابان يؤيِّدان كونَ التنوينِ للصرفِ؛ إذ لو كان لغيره لم يحذف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١٢٣/٢).

المسألة السادسة عشرة
إعراب ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ، وهو الظَّاهر من كلام سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، وبه قال السيرافيُّ، وابنُ الخشَّاب، وابنُ جمعة، وأبو حيان[١]، ونُسِبَ إلى الجمهور[٢].

والثاني: أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ، وهو قولُ الزَّجاجِ[٣]، ونُسِبَ إلى الأخفش، والمبرد[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ أمران؛ أحدهما: انتفاءُ سببِ البناءِ، وهو شبهُ الحرف.

---

(١) الكتاب (٢٣/١)، والمقتضب (٣١٣/٣)، والأصول في النحو (٨٠/٢)، وشرح الكتاب (١٤٧/١) والمرتجل (٧١)، وشرح الكافية (١٠٠/١)، والتذييل والتكميل (١٤٥/١).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الأول (١٠٣/١)

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف (٤).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/١).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١٤٧/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٥٩/١)، وشرح الكافية له (١٠٠/١)، والتذييل والتكميل (١٤٥/١).

والثاني: أنَّه لما كان في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ معرباً وجبَ أن يكونَ في حالةِ الجرِّ كذلك؛ عملاً باستصحاب الأصل.

وحجةُ القولِ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ مبنيٌّ أنَّ عاملَ الجرِّ لا يُحْدِثُ الفتحَةَ؛ لأنَّها علامةُ المفعول، والمجرورُ ليس بمفعولٍ، ولا يكونُ منصوباً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ معرب؛ لأنَّ الإعرابَ هو تعاقبُ الحركاتِ على أواخرِ الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الفتحةُ تدخلُ معاقبةً للضَّمة لعاملٍ يوجبُ ذلك لها، فهي معربةٌ؛ لوجود شرطِ الإعراب فيها.

ولا يصحُّ أن تكونَ مبنيةً؛ لأنَّ البناءَ لابدَّ له من علّةٍ، وهي معدومةٌ هنا، فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل في الأسماء، وهو الإعرابُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة عشرة
إعراب الأمثلة الخمسة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّها معربةٌ بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً، وهو قولُ سيبويهَ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، وابنِ الدهان، وابنِ إياز(١). ونُسِبَ إلى الجمهور(٢).

الثاني: أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ قبل ثلاثة الأحرف، والنونُ دليلُ إعراب، وليس بإعراب، وهو قولُ الأخفش، وابن درستويه، والسُّهيليّ(٣).

الثالث: أنَّ (الألفَ)، و(الواوَ)، و(الياءَ) هي علاماتُ الإعراب، وهذا القولُ ذكره أبو حيان(٤)، ولم ينسبْه إلى أحد، ولم أقفْ على من قال به.

الرابع: أنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ وليس فيها إعرابٌ، وهذا القولُ ذكره أبو حيان في الارتشاف، ونسبه إلى أبي علي الفارسي(٥)، وذكر في التذييل والتكميل أنَّ

---

(١) الكتاب (١/١٩)، والمقتضب (٤/٨٢)، والأصول في النحو (١/٤٨)، والغرة في شرح اللمع (ل ٤١ ب)، والمحصول في شرح الفصول الخمسون (ل ٤٨).

(٢) الارتشاف لأبي حيان (٢/٨٤٣).

(٣) التذييل والتكميل (١/١٩٠)، والارتشاف (٢/٨٤٤) وفيهما رأي الأخفش وابن درستويه، ونتائج الفكر (١١٠).

(٤) التذييل والتكميل (١/١٩١)، والارتشاف (٢/٨٤٤).

(٥) الارتشاف (٢/٨٤٤).

الفارسي يرى أنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعراب فيها، ولم يقل كما قال في الارتشاف: "ولا إعراب فيها".

وأرى أنَّ هناك فرقاً بين نفي وجود الإعراب، ونفي وجود حرف الإعراب:

فالأولُ يعني: عدمَ وجود علامة إعرابية.

والثاني يعني: عدمَ وجودِ حرفِ إعرابٍ تقوم عليه العلامةُ الإعرابية، ولا يقتضي هذا الثاني نفيَ العلامة الإعرابية؛ بدليل أنَّ الجمهورَ نفوا وجودَ حرف الإعراب، وأثبتوا علامةً له وهي النون.

فالأوَّلُ: لم يقل به أحدٌ فيصح أن يكون قولاً جديداً للفارسيّ في هذه المسألة.

وأما الثاني: فعليه الجمهورُ، فلا معنى لنسبته إلى الفارسيّ، وجَعْلِه قولاً في المسألة.

وقد صرَّح الفارسيّ في كتابيه: الإيضاح[1]، والمسائل العسكرية[2] بأنَّ إعرابَ هذه الأمثلة بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً، وجزماً، وهو مذهبُ الجمهور.

---

(١) الإيضاح (٧٠).

(٢) المسائل العسكرية (ص:٢٦٧).

الأدلة[١]:

حجةُ القول بأنَّ (النونَ) هي الإعرابُ: أنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة لابدَّ لها من إعراب؛ لأنَّها معربةٌ، والحركة لا تقوم بنفسها بعد الضمائر، فنابت النونُ عن الحركة فيها لقيامها بنفسها؛ ولأنَّها تَتغيَّرُ بتغير العواملِ الداخلة على الفعل؛ فدلَّ على أنَّها هي الإعراب.

وحجةُ القول بأنَّ هذه الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بحركات مقدرة قبل الثلاثة الأحرف: أنَّ هذا المحلَ هو محلُ الإعراب، لكنَّه تعذَّرَ ظهورُه فيه؛ لأجل الضمائر، كما في المضاف إلى ياء المتكلم.

وحجةُ القول بأنَّ (الألفَ)، و(الواوَ)، و(الياءَ) هي علاماتُ الإعراب: الحملُ على إعراب المثنى، والمجموع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الأمثلةَ الخمسة معربةٌ بثبات النون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً؛ وذلك لما يأتي[٢]:

أولاً: أنَّ الإعرابَ إما بالحركات، وإما بالحروف المجانسة لها، والأسماءُ قد

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١/١٥٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٥١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٣٦٢)، والتذييل والتكميل (١/١٩٠)، والارتشاف (٢/٨٤٤).

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٣٦٢)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٥١)، والهمع (١/١٧٦).

استغرقت الحركاتِ والحروفِ المجانسة لها إفراداً وتثنية وجمعاً، ولما لم يكن بدٌّ لهذه الأفعالِ من إعراب، وقد تَعذَّرَ أن تُعرَبَ بالحركات والحروف المجانسة لها جُعِل إعرابُها بالنون؛ لأنَّها تشبه الحروفَ المجانسة للحركات[١].

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّ الإعرابَ مقدرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الإعرابَ مجتلبٌ للدلالة على ما يَحدث بالعامل، و(النونُ) متصفةٌ بذلك، فادِّعاءُ إعرابٍ غيرَها مدلولٌ عليه بها مردودٌ لعدم الحاجة إليه.

ثالثاً: أنَّ القولَ بأنَّ (الواوَ) و(الألفَ)، و(الياءَ) علاماتُ إعرابٍ ضعيفٌ؛ إذ لو كان كذلك لثبتت النونُ في الأحوال الثلاثة، والله أعلم بالصواب.



(١) ينظر في مشابهة النون لحروف اللين: سر صناعة الإعراب (٢/٤٣٨ -٤٤١).

المسألة الثامنة عشرة
إعراب (الياء) في نحو (تَفْعَلِين)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّها ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، وهو قولُ سيبويه، والسيرافيّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والمراديّ، وابنِ هشام[١]، ونُسِبَ إلى الجمهور[٢].

الثاني: أنَّها حرفُ التأنيث، والفاعلُ مضمرٌ قياساً على المذكَّر، وهو قولُ الأخفش[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ الجمهور أربعةُ أمور:

أحدها: أنَّ الياءَ لم تَثبت علامةَ تأنيثٍ في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا

(١) الكتاب (١/٢٠)، وشرح الكتاب (١/١٤٨)، وشرح المفصل (٣/٢٣٠)، وشرح التسهيل (١/١٢٤)، الجنى الداني (١٨٠)، ومغني اللبيب (٣٦١).

(٢) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/٣٢٦)، والتذييل والتكميل (٢/١٤٣).

(٣) ينظر رأيه في: رصف المباني (٥٠٦)، والجنى الداني (١٨٠)، ومغني اللبيب (٣٦١).

(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/٣٢٦)، ورصف المباني (٥٠٦)، التذييل والتكميل (٢/١٤٢-١٤٣).

عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل: (ضَرَبَني).

الثاني: أنَّ علامةَ التأنيث لم تَلْحق المضارعَ في موضعٍ مِن آخره.

الثالث: أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال:

(تفعليان) كما قيل: (فَعَلَتا)، وذلك لم يكن.

الرابع: أنَّه لم يُرفَعْ من المضارعةِ بالنون إلا ما اتصل به ضميرٌ.

وحجةُ الأخفش أنَّ ضميرَ الواحد لا يَبرُز في المضارع، فلما بَرزت دلَّ على أنَّها للتأنيث فحُكمُها حكمُ تاء التأنيث.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنّ الياءَ في (تَفْعَلِين) ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، وليست حرفاً للتأنيث؛ لأنَّ الياءَ لم تَثبُت علامةَ تأنيث في غير هذا الموضع فيُحمَلُ هذا عليه، وقد ثَبتت ضميراً باتفاقٍ في مثل: (ضَرَبَني)[1]، فتعيَّن الحملُ عليه.

ثم إنَّ جَعْلَ الياء حرفاً للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث وأعني بها هنا (التاءَ)؛ لأنَّ (الياءَ) شُبِّهَت بها، ومن هذه الخصائص[2]:

أولاً: أنَّ علامةَ التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى، فلا يقال:

---

(١) التذييل والتكميل (١٤٢/٢).

(٢) رصف المباني (٥٠٧).

(فاطمتات)، والياء في (تَفْعَلِين) تجتمعُ مع تاء التأنيث.

ثانياً: أنَّ علامةَ التأنيث يجوزُ حذفُها مع بعض المؤنث، والياءُ في (تَفْعَلِين) لا تحذفُ.

ثالثـاً: أنَّ علامـةَ التأنيـث تجتمـعُ مـع ألـف الاثنـين نحـو (فَعَلَتـا)، واليـاءُ في (تَفْعَلِين) لا تجتمعُ مع ألف الاثنين، بل تُحذَفُ الياءُ من أجلها.

فـدلَّ ذلـك كلُّه على أنَّ اليـاءَ في (تَفْعَلِين) ليست بحرف تأنيـث، وإنما هـي ضميرُ الفاعل يدلُّ على التأنيث، كما أنَّ الألفَ في (تَفْعَلان) ضميرُ الفاعل يدلُّ علـى التثنيـة، والـواو في (تَفْعَلُـون) ضـميرُ الفاعـل يـدلُّ علـى الجمـع، والله أعلـم بالصواب.



المسألة التاسعة عشرة
إعراب الاسم المقصور

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الإعرابَ مقدرٌ في الألف، وهو قولُ الثمانينيّ، والجرجانيّ، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[1]، ونسبه ابنُ فلاح إلى الجمهور[2].

الثاني: منعُ التقدير، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح[3]، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ النحويين القائلين بالتقدير يُفرِّقون في العبارة بين المقصور الذي ألفُه منقلبةٌ عن أصل نحو (عصاً)، وبين المقصور الذي ألفُه غيرُ منقلبة نحو (حبلى) فيقولون في الأول: الإعرابُ مقدرٌ فيه لفظاً؛ لأنَّك تَقدِرُ على أن تقول: إنَّ الألفَ منقلبةٌ عن حرفٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ، وفي الثاني: الإعرابُ مقدرٌ فيه حكماً؛ لأنَّك لا تَقدِرُ أن تقول ما قلتَه في (عصا)؛ لأنَّ ألفَه ليست

---

(١) الفوائد والقواعد (٩٨)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١٠٦/١)، والكافية (٦١)، وشرح الجمل (١٠٣/١)، والتسهيل (١١).

(٢) شرح الكافية (١٠٦).

(٣) شرح الكافية (١٠٦)، والمغني: ت السعدي (٢٦٢/١).

بمنقلبة عن شيء، وإنما هو زيادةٌ محضةٌ غير أنَّه محمولٌ على (عصاً) من حيث يقال: إنَّ الألفَ في تقدير الاختلاف، بمعنى أنَّك لو أوقعت موقعَه ما يتحرك لكان اختلافُ الحركات موجوداً فيه[١].

وذكر بعضُ النحويين[٢]: أنَّ الإعرابَ مقدَّرٌ في نحو (عصاً)، ومنويٌ في نحو (حُبلى) وهو -فيما يظهر لي- بمعنى ما سبق، وإن اختلفت الألفاظ؛ بدليل الأمثلة.

وعليه فإنَّ قولَ العكبريّ: "وألفُ التأنيث في نحو (حُبلى) و(بشرى) لا أصلَ لها في الحركة، ولا يمكن تقديرُ الحركة عليها تقديراً يمكن تحقيقُه؛ لأنَّها غيرُ منقلبة عن حرفٍ يتحرك"[٣] ليس بداخلٍ في قول المنع الذي ذكره ابن فلاح؛ لأنَّ العكبريّ لم يمنع مطلقاً، بل منع التقديرَ في نحو (حُبلى)، وقد تَقرَّرَ أنَّ التقديرَ الممنوعَ فيه هو التقديرُ اللفظيّ، لا الحكميّ.

الثاني: قال أبو علي الفارسيّ: "والاختلافُ الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو: عصا ورحى"[٤].

وظاهرُ عبارة الفارسيّ أنَّ الأسماءَ المقصورة مبنيةٌ؛ لأنَّه جعل الإعرابَ للموضع، والموضعُ والمحلُّ عند النحويين للمبنيّ، إلا أنَّني لم أقف على أحدٍ ممن

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٠٦/١)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٤٠/١).

(٢) التذييل والتكميل (١٩٩/١).

(٣) اللباب (٨٥/١).

(٤) الإيضاح (٥٧).

شرح الإيضاح فسَّرَ عبارةَ الفارسيّ بما ظهر لي، ولم أقف على أحدٍ من النحويين القدامى قال ببناء الاسم المقصور، أما المحدثون فقد ذهب أحدُ الباحثين إلى بناء الأسماء المقصورة؛ لأنها جاءت في الأحوال الإعرابيةِ الثلاثةِ على حالٍ واحدة، وذلك لانتهائها بألفٍ لازمة، والألفُ صوتٌ ساكن أبداً[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حُجَّةُ الجمهور أمران:

أحدهما: أنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ؛ قياساً على ياء المتكلم.

الثاني: أنَّ الألفَ قد تكون منقلبةً عن حرفٍ متحرك، فتُقدَّرُ حركتُه عليه، فإذا زال عاملُها خَلَفَه عاملٌ آخرُ يقتضي التقدير.

وحُجَّةُ مَن مَنَعَ أمران:

أحدهما: أنَّ الجازمَ يَحذفُ لامَ الفعل في نحو: (يخشى)، فلو كانت فيه حركةٌ مقدرةٌ لحَذَفَ شيئين.

الثاني: أنَّ الألفَ لا يَقبلُ الحركةَ، فصار بمنزلة الحركة التي لا تَقبلُ الحركةَ؛ فكما لا تُقدَّرُ الحركةُ على حركةٍ أخرى، فكذا لا تُقدَّرُ على الألف، ولأنَّه صار

---

(١) د/ مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) (ص:٢٨).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (١٠٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٦٢ -٢٦٣).

وجودُها بمنزلة الحرف المتحرك؛ لتَعذّرِ تحريكِها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القول بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف؛ لأنَّ العاملَ يقتضي التأثيرَ في المعمول المعرب، والأصلُ في التأثير أن يكون لفظيَّاً، فإذا تعذَّرَ التأثيرُ اللَّفظيُّ رُجِع إلى التَّقديريّ، والدَّليلُ عندي على وجود المقدر في الحرف ظهور التنوين وحذف الحرف لأجله في نحو (عصاً)؛ لأنَّ الأصل في التنوين أن يكون مع الحركة.

ثم إنَّ منع التقدير يقتضي عندي أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون الاسم المعرب بلا إعراب، وهذا لا نظير له في الأسماء التي تظهر عليها الحركات.

الثاني: أن يكون مبنيَّاً، وهذا عندي ضعيف؛ لعدم موجب البناء، وأما عدم ظهور الإعراب فهذا لا يوجب البناء، لأنَّ موجب البناء في الأسماء مناسبتها للحرف، وهذه المناسبة لا توجد في الأسماءِ المقصورة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة العشرون
إعرابُ المضاف إلى ياء المتكلم

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه معربٌ في الأحوال الثلاثة، مُقدَّرٌ فيه الحركاتُ الإعرابيةُ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياءُ المتكلم، وهو قولُ جمهورِ النحويين(١).

الثاني: أنَّه مبنيٌّ، وهو قولُ الجرجانيّ، وابن الخشاب(٢).

الثالث: أنَّه لا معربٌ، ولا مبنيٌّ، وهو قولُ ابنِ جني، وأبي علي الشلوبين(٣).

الرابع: أنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجرِّ، وبحركةٍ مقدرةٍ فيه حالةَ الرفع والنصب وهو قولُ ابنِ مالك(٤).

قال أبو حيَّان معقِّباً على مذهب ابن مالك: "ولا أعرف له سلفاً في هذا"(٥)، وما قاله فيه نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ الحاجب ذَكَرَ هذا القولَ(٦)، وهو معاصرٌ

---

(١) الارتشاف (١٨٤٧/٤)، والهمع (٥٨/١).

(٢) الجمل في النحو (٥٧)، والمرتجل (١٠٧).

(٣) الخصائص (٣٥٦/٢)، وشرح المقدمة الجزولية (٣٤٢/١).

(٤) التسهيل (١٦١).

(٥) الارتشاف (٥٣٦/٣).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل (٨٤/١).

لابنِ مالكٍ، ومتوفىً قبله.

الأدلة:

حجةُ القول بأنَّه معربٌ انتفاءُ سبب البناء، ولم يَظهرْ فيه الإعرابُ اللفظيُّ؛ لأنَّه لو انضم ما قبل الياء لانقلبت واواً، ولو انفتح ما قبلها -وأصلها الحركة- لانقلبت ألفاً، ولذلك تعيَّن كسر ما قبلها[١].

وحجةُ القول بأنَّه مبنيٌّ: أنَّه مضافٌ إلى مبنيّ؛ "ذلك أنَّ المضافَ يَتنزَّلُ من المضاف إليه منزلةَ بعض الكلمة من بعض؛ هذا إذا كان المضافُ إليه مما يمكن أن يكونَ مستقلاً بنفسه، فإذا انضمَّ إلى ذلك كونُ المضاف إليه مما لا يقومُ بنفسه، ولا ينفردُ، اشتدَّ اتصالُه بما قبله حتى يجريَ الأولُ من الثاني، والثاني من الأول مجرى بعضِ الكلمةِ من بعضٍ حقيقةً لامتزاجهما، فيغلبُ على الأولى حكمُ الثانية، وهذه الصفةُ موجودةٌ في المضاف إلى ياء المتكلم"[٢].

وحجةُ القول بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ بأنَّه لا يظهر فيه الإعرابُ مع انتفاء سبب البناء[٣].

وحجةُ القول بأنَّه معربٌ بحركةٍ ظاهرةٍ حالةَ الجر، ومقدرة فيه حالة الرفع والنصب "أنَّ حرفَ الإعراب منه في الحالين قد شُغلَ بالكسرة المجلوبة توطئةً للياء،

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (١/٢٠٤)، واالتعليقة لابن النحاس (٢/٧٠١).

(٢) المرتجل لابن الخشاب (ص:١٠٩).

(٣) الخصائص لابن جني (٢/٣٥٦).

فتعذَّرَ اللفظُ بغيرها فيُحكَمُ بالتقدير كما فُعِلَ بالمقصور، وأما حالُ الجر فالإعرابُ ظاهرٌ للاستغناء عن التقدير، فتقديرُ كسرة أخرى فيه تكلفٌ لا حاجة إليه"(١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ مطلقاً؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: ضَعفُ القول بأنَّه ليس معرباً، ولا مبنياً؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ، ولا تُبنى إلا لسبب، وحيث لا سببَ هنا تعيَّنَ الإعرابُ، ولم يظهرْ على حرفِ الإعراب بسببِ وجودِ الحركةِ المناسبة لياء المتكلِّم، فجُعلَ الإعرابُ فيه مقدراً.

ثانياً: ضعفُ القول بالبناء؛ لانتفاء سببه، وأمَّا كونُه مضافاً لمبني فليس حجةً؛ لأنَّ الإضافةَ إلى المضمر لا تُوجب بناءً؛ بدليل (غلامك)، و(غلامه)(٢)، فلا وجه يجعله مبنياً.

ثالثاً: ضعفُ القول بأنَّ الكسرةَ في حالة الجر من تأثيرِ العاملِ؛ لثبوتها في حالة الرفع والنصب، فعُلِم "أنَّ هذه الكسرةَ يُكرَه الحرفُ عليها، فيكونُ في الحالات ملازماً لها، وإنما يُستدلُّ بالمعلوم على المجهول، فكما لا يُشكُّ أنَّ هذه الكسرةَ في الرفع والنصب ليست بإعراب، فكذلك يجبُ أن يُحكَمَ عليها في باب الجر؛ إذ الاسمُ واحدٌ، فالحكمُ عليه إذاً في الحالات واحد"(٣)، والله أعلم بالصواب.

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٢٦٨/٧)، ولم أقف على تعليل لابن مالك لرأيه.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة (١١٠/١).

(٣) الخصائص لابن جني (٣٥٧/٢).

المسألة الحادية والعشرون
أعرفُ المعارف

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: "ثم اختلفَ النحاةُ في أعرف المعارف على ثلاثة أقوال: فنُقِل عن سيبويه، وبه قال جمهورُ النُّحاةِ أنَّ أعرفَها المضمرُ، ثم العلمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونُقِل عن الكوفيين وأبي سعيدٍ السِّيرافيّ أنَّ أعرفَها العلمُ، ثم المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونُقِل عن أبي بكر بنِ السَّراج أنَّ أعرفَها المبهمُ، ثم المضمرُ، ثم العلمُ، ثم ما عُرِّف باللام، ونَقَل بعضُهم أيضاً هذا القولَ عن الكوفيين"[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ أعرفَ المعارف: المضمرُ، ثم العلمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام، وهذا القول نُسِبَ إلى سيبويه[(٢)]، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك، وربما استظهر بعضُ النُّحاة ذلك من قول سيبويه: "والمضمرُ لا يُوصَفُ بالمظهر أبداً؛ لأنَّه قد استغنى عن الصِّفة"[(٣)]؛ لأن هذا التَّعليلَ هو حجةُ مَن قال: إنَّ المضمرَ

(١) المغني: ت النهاري (٢/٨٧٩).

(٢) الجمل في النحو للزجاجي (١٧٨)، وأسرار العربية (٣٠٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥).

(٣) الكتاب (٢/٨٨).

أعرفُ المعارف كما سيأتي.

وممن قال بهذا القولِ المبردُ[١]، واختاره ابنُ عصفور[٢]، وذهب ابنُ مالك إلى هذا القول، إلا أنَّه ذكر أنَّ العلمَ أعرفُ من الضَّمير الغائب[٣].

الثاني: أنَّ أعرفَها: العلمُ، ثم المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام، وهو قول الكوفيين[٤]، واختاره أبو حيان[٥]، ونُسِبَ إلى أبي سعيد السِّيرافيّ[٦]، ولم أقف على نصٍّ صريحٍ له في ذلك.

الثالث: أنَّ أعرفَها: المبهمُ، ثم المضمرُ، ثم العلمُ، ثم ما عُرِّف باللام، وهذا القول نسب إلى ابن السراج[٧]، ولم أقف عليه في كتابه الموجز، والظَّاهرُ من كلامه في الأصول أنَّ المضمرَ هو الأعرفُ؛ فقد ذكر المعارفَ مبتدئاً بالمضمر فقال: "والمعرفةُ خمسةُ أشياء: الاسمُ المكنى، والمبهمُ، والعلمُ، وما فيه الألفُ واللامُ، وما أضيف إليهنّ"[٨].

---

(١) المقتضب (٤/٢٨١).

(٢) شرح الجمل (٢/١٣٦).

(٣) شرح التسهيل (١/١١٦).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، واللباب للعكبري (١/٤٩٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٦٣٢).

(٥) التذييل والتكميل (٢/١١٣).

(٦) أسرار العربية (٣٠٢)، والإنصاف (٢/٧٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥).

(٧) الفوائد والقواعد للثمانيني (٣٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، واللباب للعكبري (١/٤٩٤).

(٨) الأصول في النحو (١/١٤٩).

الرابع: أنَّ أعرفَها: المضمرُ، ثم المبهمُ، ثم العلمُ، وهو قولُ الفراء[١]. واختاره أبو البركات الأنباريّ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ القول الأول: أنَّ المضمرَ لا اشتراكَ فيه؛ لتعيّنِه بما يعود إليه، ولذلك لا يُوصَفُ ويُوصَفُ به، بخلافِ العَلَم، فإنّه فيه اشتراكٌ، ويُمَيَّزُ بالوصف، والمبهمُ يُوصَفُ ويُوصَفُ به.

وحجةُ القول الثاني من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ وضعَ المضمرِ على الشَّركة، والشَّركةُ في الأعلام عارضةٌ تَقعُ بعد الوضع اتِّفاقاً، لا مقصودة بالوضع، ولا يخفى أنَّ الإبهامَ في الشَّركة المقصودةِ في الوَضْع أقوى من العارضِ بعد الوضع؛ بدليلِ إبهام النكرات؛ لكونِ شركتها مقصودةً للواضع.

الثاني: أنَّ الضميرَ قد يعودُ على نكرة، كقولك: (جاءني رجلٌ فأكرمتُه)، فكيف يكونُ أعرفَ من العَلم ما يوضِّحُه نكرة.

الثالث: أنَّ (رُبَّ) قد دخلتْ على المضمر في: (رُبَّه رجلاً)، ولم تدخل على

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي (١٧٨)، وشرحه لابن عصفور (٢/١٣٦).

(٢) الإنصاف (٢/٧٠٩).

(٣) الإنصاف (٢/٧٠٧)، واللباب (١/٤٩٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩٥)، والمغني: ت النهاري (٢/٨٧٩).

العَلم.

الرابع: أنَّه يُحكَى عن بعض العرب أنَّه قال في جواب (مررت بهم): منين؟ ومنين إنَّما يكونُ جواباً عن النكرة.

الخامس: أنَّ العَلم لازمٌ لمسمَّاه، والمضمرُ لا يَلْزَمُ مُسمّاه، بل ينتقلُ، فيكونُ المتكلِّم مخاطباً وغائباً، والعكس، ولا يخفى أنَّ اللازمَ لمسمَّاه أقوى من التنقل.

وحجةُ القول الثالث من أربعة أوجه:

أحدها: أنَّ اسمَ الإشارة تَعَرَّفَ بشيئين: بالعين والقلب، وغيرُه لا يَتَعَرَّفُ إلا بالقلب، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد.

الثاني: أنَّ اسمَ الإشارة لم يُوجَد فيه نكرةٌ، وأما المضمراتُ والأعلامُ فقد تُوجَدُ فيها النكراتُ.

الثالث: أنَّ اسمَ الإشارة لا يَتَنَكَّرُ في التثنية والجمع، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما، فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوة تعريفه.

الرابع: أنَّه يُقدَّمُ على العَلم في قولك: (هذا زيدٌ)، وما ذاك إلا لقوّة تعريفه.

وحجةُ القول الرابع أمران:

أحدها: أنَّ اسمَ الإشارة تَعرَّفَ بشيئين: بالعين والقلب، والعَلم لا يتعرَّفُ إلا بالقلب، والمعرَّفُ بشيئين أقوى من المعرَّف بشيء واحد.

الثاني: أنَّ اسم الإشارة لا يتنكَّرُ في التثنية والجمع، بخلاف العَلم فإنَّه يتنكَّرُ فيهما، فيدلُّ عدمُ تنكيره على قوّة تعريفه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ أعرفَ المعارف: المضمرُ، ثم العَلَمُ، ثم المبهمُ، ثم ما عُرِّفَ باللام؛ وذلك لأمور منها(١):

أولاً: أنَّ من جُملتها ضميرُ المتكلِّم كـ(أنا) و(قمت) و(غلامي)، الذي لا يخفى نهايةُ إيضاحه؛ لعدمِ الشَّركة فيه حالَ تَكَلّمِه، ولذلك يُغَلَّبُ في الإضمار على العلم كقولك: (أنا وزيدٌ قمنا)، ولا يقال: (قاما).

والثاني: أنَّ ضميرَ المتكلِّم، والمخاطب لا يُبدَلُ منهما بدلُ كلٍّ من كلٍّ؛ لتناهيهما في الإيضاح والبيان، فلا يحتاجان إلى زيادة بيان.

الثالث: أنَّ حُكمَ تثنية الضمائر وجمعِها حكمُ مفردها في التَّعريف، بخلاف الأعلام، فإنها إذا ثُنّيت وجُمعت تَنَكَّرت.

الرابع: أنَّها لا تُضمرُ إلا بَعدَ أنْ عُرِفَ على من تعودُ عليه، فتفسيرُها لا يفارقُها لفظاً أو تقديراً، فلا يبقى فيها ترددٌ ولا احتمالٌ، بخلافِ باقي المعارف، فإنَّه يقعُ فيها الاشتراكُ.

الخامس: أنَّه جيء بالضمائر للإيجاز والاختصار وإزالة اللبس، ولا يُزالُ اللَّبسُ إلا بما هو في نهاية البيان، ألا ترى أنَّك لو قلت: (زيدٌ ضربت زيداً) لتُوهِّمَ أنَّ (زيداً) الثاني غيرُ الأول، فإذا جيء بالضمير زال اللَّبس.

السادس: أنَّها لا تُوصَفُ ولا تُضافُ؛ لتناهيها في الإيضاح والبيان المغني عن

---

(١) المغني لابن فلاح: ت النهاري (٢/٨٧٩-٨٨٣).

الوصف والإضافة، وأما الأعلامُ فإنَّها تُوصَفُ، وقد تُضافُ أيضاً.

فأما الأدلة الخمسة للقول الثاني فيمكن الجواب عنها بما يلي(١):

فأمَّا الدليل الأول فيجاب عنه بأنَّه وإنْ وُضِعَ على الاشتراك إلا أنَّه حالةَ الإخبارِ عنه لا شِرْكَةَ فيه؛ لوجود القرينة الدَّالة على تخصيصه، ولذلك لم يَحتج إلى الوصف، بخلاف العَلم فإنَّ شَرِكَته وإن كانت عارضةً فإنَّها قد تُوجَدُ عند الإخبار، فتحتاجُ إلى الوصف.

وأما الثاني فيُجاب عنه بأنَّه لما جرى ذِكرُه تَنزَّلَ منزلةَ المعهود؛ بدليل قولك: (جاءني رجلٌ وكان راكباً)، و(ضربتُ رجلاً وهو قائمٌ)، فالإخبار عنه دليلُ تعريفِه، إذ لو وقعت النكرةُ موقعَه لم يصحّ الإخبارُ عنه.

وأما الثالث فيجاب عنه بأنَّه على مذهب الكوفيين معرفةٌ قد ترجع إلى سابق، وعلى مذهب البصريين نكرةٌ، لكنَّه لا يقدحُ في تعريف الضمائر؛ إذ ليس الكلامُ فيه، إنَّما الكلامُ في الضمائر المعارف مع الأعلام؛ بدليل أنَّ الأعلامَ قد تُنَكَّرُ وتُعَرِّفُ باللام وبالإضافة، ولا يقدحُ ذلك في تعريفها.

وأما الرابع فيجاب عنه بأنَّ الحكايةَ شاذةٌ، وحسَّنها أنَّ المتكلِّم لما قال: (مررت بهم) اعتقدَ أنَّ السامعَ عالمٌ بهم، فَردَّه السامعُ إلى الحقّ في السؤال الذي كان ينبغي أنْ يقولَه المتكلِّمُ وهو أنْ يقولَ: (مررت برجال)، فيقولُ في جوابه: منين.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت النهاري (٢/٨٧٩-٨٨٣).

وأما الخامس فيجاب عنه بأنَّ تنقلَها لا يقدحُ في تعريفها؛ لأنَّها دائرةٌ من معرفةٍ إلى معرفةٍ؛ لأنَّ لكلِّ واحدٍ من المتكلِّم والمخاطب والغائب لفظاً يدلُّ عليه ما دام متصفاً بتلك الصفة، فتنقُّلُها بحسب المعاني كتنقُّلِ الفاعل إلى المفعول، وإلى المضاف إليه، وذلك لا يقدحُ في تعريفه، فكذلك تنقُّلُ الضمائرِ لا يقدحُ في تعريفها.

وأما الأدلة الأربعة للقول الثالث فيمكن الجواب عنها بما يلي:

فأما الأول فيجاب عنه بأنَّ التعريفَ المعتبرَ إنَّما هو بالنسبة إلى المخاطب لا بالنسبة إلى المتكلِّم، فإنَّ المتكلِّم قد يذكرُ لفظَ النَّكرة كقوله: (في داري رجلٌ)، وهو يعرفُها دون السامع، فهي معرفةٌ بالنِّسبة إلى المتكلم، نكرةٌ بالنِّسبة إلى السامع، وفي صورة النزاع تعريفُ القلب بالنسبة إلى المتكلم؛ لأنَّ المخاطبَ لا يطِّلعُ على ما في قلب المتكلم، إنما التعريفُ بالنِّسبة إلى السامع من جهة واحدة، وهي جهة الإشارة، فعُلِم بذلك أنَّه كغيره من المعارف في اتحاد الجهة، مع أنَّ جهةَ غيره أقوى من جهته؛ لكونِ جهةِ غيره لا يفارقُه تعريفُها، وجهةُ تعريفِ الإشارة إنَّما يكونُ عند الإشارة، ثم يصير بعدها مبهماً.

وأما الثاني فيجاب عنه بأنَّ وجدانَ النَّكرات فيها لا يقدحُ في تعريفها؛ لأنَّ الكلامَ في مقابلة المعرفة دون النكرة.

وأما الثالث فيجاب عنه بأنَّها لم تُنَكَّر لوجود الإشارة المقتضية للتعريف في الجمع، وأما العَلمُ فإنَّما تنكَّرَ؛ لأنَّه خرج بالتثنية والجمع عن حدِّ العَلم؛ لخروجه عن الدِّلالة على المسمى المفرد المعين، وخروجه بالتثنية والجمع لا يقدح في تعريفه في

حال إفراده.

وأما الرابع فيجاب عنه بأنَّ تقديمَه لأجلِ حرف التثنية، أو لتضمنه معنى الإشارة؛ لأنَّ الأسماءَ المتضمنةَ للمعاني تقتضي التصدّرَ وإن لم تكن معارف، كقولك: (من زيد)؟

وأما القولُ الرابع: فالجواب عن حجتيه ورد في الجواب عن أدلة القول الثالث.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ محلَّ الخلاف في هذه المسألةِ في غيرِ اسمِ اللهِ تعالى؛ فإنَّه أعرفُ المعارف بالإجماع[١].

الثاني: "أنَّ معنى كونِ بعضِ المعارفِ أعرفُ من الآخر: أنْ يكونَ أقلَّ اشتراكاً من الذي هو أعرفُ منه، فيكونُ تطرقُ الاحتمال إلى الأعرف أقلَّ من تطرقِه إلى غير الأعرف. وعلى هذا يندفعُ ما ذُكِرَ عن ابنِ حزمٍ الظاهري من أنَّ المعارفَ كلَّها مستويةُ الرّتبة، فلا يصحُّ أن يقال: (هذا أعرفُ من هذا)؛ لأنَّ المعرفة لا تتفاضل، ولا يصحُّ أن يقال: (عَرَفتُ هذا أكثر من هذا)؛ لأنَّه يكونُ -في حقِّ المرجوح- المعرفةُ جهلاً؛ فالذي أشار إليه ابنُ حزمٍ -وإن كان صحيحاً في نفسه- هو غيرُ ما أراده أهل الصناعة النحوية"[٢]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الهمع (١/١٩١).

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/٤٣٣).

المسألة الثانية والعشرون
(الياءُ) و(الكافُ) و(الهاءُ) بعد (إيّا)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها سبعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ (إيَّا) ضميرٌ، و(الهاءُ) و(الياءُ) و(الكافُ) حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ ابن السراج، وابن جني، والباقولي، وابن إياز، وابن أبي الربيع[(١)].

ونَسبَ ابنُ بابشاذ[(٢)]، **وابنُ فلاح**[(٣)] هذا القولَ إلى سيبويه، ورَدَّ هذه النسبةَ ابنُ إياز، فقال: "ووَهِم ابنُ بابشاذ، فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نصٌّ"[(٤)].

وما قاله ابنُ إياز هو الظاهرُ لي من كلام سيبويه؛ لأنَّه صرَّحَ بأنَّ (إيّا)

---

(١) الأصول في النحو (١١٧/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣١٧/١)، وشرح اللمع (٦٠٠/٢)، والمحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ)، والملخص (٥٨٢).

وأبو الحسن الباقولي هو: علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي كان حياً سنة (٥٣٥هـ)، إشارة التعيين (٢١٦)، والبلغة (١٥١)، والبغية (١٦٠/٢).

(٢) شرح المقدمة المحسبة (١٥٤/١).

(٣) المغني: ت ضائحي (٤٥/١).

(٤) المحصول شرح الفصول (ل ١٧١ أ).

ضميرٌ[1]، أما لواحقُه فلم يَنصَّ على شيء فيها.

الثاني: أنَّ (إيّا) اسمٌ مبهمٌ أُضيفَ للتَّخصيص، وهو قولُ الأخفش، وابن درستويه[2].

أقول: كذا حكى ابنُ فلاح هذا القولَ، وهو يفيدُ أنَّ (إيّا) مضافةٌ لما بعدها.

وليس الأمرُ عندي كذلك؛ لأنَّ أصحابَ هذا القولِ يرون أنَّ (إيَّا) مبهمٌ بمعنى: أنَّه اسمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسمِ الإشارة في الأسماء المظهرة ففيه شبهٌ منها[3]، ويقتضي هذا أن تكون (الكافُ) وأخواتها حروفاً؛ لأنَّها تكون كذلك مع أسماء الإشارة.

الثالث: أنَّ (إيّا) ضميرٌ، ولواحقُه ضمائرُ مجرورةٍ بالإضافة، وهو قولُ ابن مالك[4].

ونَسبَ ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الخليل[5].

ويظهرُ لي في هذه النسبة نظرٌ؛ لأنَّ الخليلَ صرَّحَ بأنَّ ما بعد (إيّا) مجرورٌ

---

(١) الكتاب (٢/٣٥٥).

(٢) سر صناعة الإعراب (١/٣١٣) وفيه رأي الأخفش، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/ل ٩٨ ب)، وشرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، وشرح التسهيل للمرادي (ل ٣٤ ب) وفيها رأي ابن درستويه.

(٣) سر صناعة الإعراب (١/٣١٣)، وآراء ابن درستويه النحوية والتصريفية للباحث (٦٨).

(٤) شرح التسهيل (١/١٤٤).

(٥) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

بالإضافة؛ قال سيبويه: "قال الخليلُ: لو أنَّ رجلاً قال: إيَّاك نفسِك لم أُعَنِّفه؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة"[(١)]، ولم يصرّح بنوع (إيا) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر؟

الرابع: أنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى المضمرات، وهو قولُ السيرافيّ، والصيمريّ، وأبي البركات الكوفيّ[(٢)].

ونسب ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الزجاج[(٣)].

ويظهرُ لي في هذه النسبة نظر؛ لأنَّ الذي نصَّ عليه الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه أنَّ "(إيّا) اسمٌ للمضمر المنصوب، إلا أنَّه يُضافُ إلى سائر المضمرات"[(٤)] وهذا قريبٌ من القول الثالث.

الخامس: أنَّ الضميرَ هو ما بعد (إيّا)، و(إيّا) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها، وهو قولُ الفراء، وابن كيسان، واختاره المالقيّ، وأبو حيان[(٥)].

السادس: أنَّ الكلمةَ بكمالها اسمٌ مضمرٌ، وهو قولُ الكوفيين[(٦)] غير الفراء.

---

(١) الكتاب (٢٧٩/١).

(٢) شرح الكتاب (٢ /١٧٧)، والتبصرة والتذكرة (٥٠٤/١)، والبيان في شرح اللمع (٣٣٨).

وأبو البركات هو: عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد العلوي الزيدي الكوفي، توفي سنة (٥٣٩هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٣٤٤)، وإنباه الرواة (٣٢٤/٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٤٦/١).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٤٨/١).

(٥) الارتشاف (٩٣٠/٢)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، ورصف المباني (٢١٥)، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢).

(٦) الارتشاف: (٩٣٠/٢)، والتذييل والتكميل: (٢٠٥/٢).

السابع: أنَّ (إيّا) اسمٌ مظهرٌ نابَ منابَ المضمر، **وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الخليل**[١]. **ولي في هذه النسبة نظرٌ**؛ لأنَّ الخليل -كما ذكرتُ في القول الثالث- صرّح بأنَّ ما بعد (إيّا) مجرورٌ بالإضافة، ولم يصرِّح بنوع (إيّا) أضميرٌ هي أم اسمٌ ظاهر؟

الأدلة[٢]:

حجةُ القول الأول: أنَّ (إيّا) بمنزلة ضميرِ المنصوبِ المتصلِ في الدَّلالة على المفعولية، في قولك: (ما أكرمني إلا أنتَ) و(ما أكرمتَ إلا إيّاي)، وإذا ثبتت اسميّتُها لم تجز إضافتُها؛ لأنَّ الضمائرَ لا تُضاف، وإذا امتنعت إضافتُها تعيَّنَ حرفيةُ ما بعدها.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ (إيّا) مع إبهامه، الغالبُ عليه الإظهارُ، فلا تمتنع إضافتُه.

وحجةُ القول الثالث: أنَّه جازت إضافتُه إلى الظاهر في قول العرب: (إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإيّاه وإيّا الشواب)[٣].

وحجةُ القول الرابع: أنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ بدليل تحققِ اشتقاقه، والظاهرُ لا تمتنع إضافته.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٤٥).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٢ /١٧٧)، والإنصاف (٢/٦٩٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٩) والمغني: ت: ضائحي (١/٤٦).

(٣) ينظر القول في: الكتاب (١/٢٧٩)، والتذييل والتكميل (٢/٢١٢).

وحجةُ القول الخامس: أنَّ (الياءَ) و(الكاف) و(الهاء) في (إياي) و(إياك) و(إياه) هي الضمائرُ المتصلةُ بالفعل في: (أكرمني) و(أكرمك) و(أكرمه)، فوجبَ أن تكونَ هي الضمائرَ؛ لتحقّقِها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنَّه لما لم يمكن قيامُها بنفسها جُعِلَ قبلها ما تعتمدُ عليه، وتتصلُ به.

وحجةُ القول السادس: أنَّ الحكمَ على بعض الكلمة بالاسمية، وعلى بعضها بالحرفية محضُ التَّحكّم؛ لأنَّه لم تُعهد كلمةٌ واحدةٌ بعضُها اسمٌ، وبعضُها حرفٌ، فوجبَ الحكمُ على جميع الكلمةِ بالاسمية.

وأما القولُ السابع: فهو يناسبُ قولَ من قال بالإظهار، وهو القول الرابع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاح وهو أنَّ: (الكاف) و(الياء) و(الهاء) هي الضمائرُ، و(إيّا) حرفُ عمادٍ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ هذه (الكاف) و(الهاء) و(الياء) هي (الكاف) و(الهاء) و(الياء) التي تكونُ في حال الاتِّصال؛ لأنَّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنَّها لما كانت على حرفٍ واحدٍ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ(إيّا)؛ لتعتمدَ (الكاف) و(الياء) و(الهاء) عليها، فصارت بمنزلة حرفٍ زائدٍ لا يحول بين العامل والمعمول[1].

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّا) ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ "لأنَّه لو كان ضميراً لعاد على

(١) الإنصاف (٢/٦٩٦)، والتذييل والتكميل (٢/٢٠٩).

شيء، ولا يعودُ على شيء؛ فبطَل كونُه ضميراً؛ ولأنَّه لا يَتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ، ولو كان ضميراً لتبدَّلَ بحسب ذلك، وإنَّما يتبدَّلُ بحسب ذلك ما بعده، وهو العائد على الأسماء، فهو المضمرُ لا غير، و(إيّا) دعامة"[١].

ثالثاً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّا) اسمٌ ظاهرٌ، أو مبهمٌ، قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ (إيّا) يلزمُ طريقةً واحدةً وهي النصب، ولا يُوجَدُ اسمٌ ظاهرٌ ولا مبهمٌ لَزِمَ طريقةً واحدةً إلا الظرفَ، نحو: (الآن) وغيره، وبعض المصادر، نحو: (سبحان)، و(إيّا) ليس بظرفٍ، ولا مصدر[٢].

رابعاً: أنَّ القولَ بأنَّ (إيّاك) بكماله ضميرٌ قولٌ ضعيفٌ؛ "لأنَّه ليس في الأسماء المضمرة ولا الظاهرة ما يختلفُ آخرُه كافاً وهاءً وياءً"[٣].

خامساً: أنَّ القولَ بأنَّ (الكافَ) و(الياء) و(الهاء) حروفٌ قولٌ ضعيفٌ؛ لوجهين:

الأول: "أنَّ غيرَ (الكاف) من لواحق (إيا) مُجمَعٌ على اسميّتِها مع غير (إيا)، مُختلَفٌ في اسميّتِها معها، فلا يُترَكُ ما أُجمِعَ عليه لما اختُلفَ فيه، ثم تُلحَقُ (الكاف) بأخواتها ليجري الجميعُ على سننٍ واحد"[٤].

---

(١) رصف المباني (٢١٧).

(٢) شرح اللمع للباقولي (٢/٦٠٠)، وشرح اللمع لابن الدهان (ل ٩ ب)، والإنصاف (٢/٦٩٧).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١ /١٣٨).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥).

الثـاني: "أنَّ إخـراجَ الضـمائر مـن الاسميـة إلى الحرفيَّـة لمجـرد الخطـاب والغيبـة تَكلُّـفٌ بغـيرِ دليـلٍ قـاطعٍ؛ لإخـراج أصـلٍ إلى فـرعٍ وكثـيرٍ إلى قليـلٍ"(١)، واللهُ أعلـمُ بالصَّواب.



(١) رصف المباني (ص:٢١٧).

المسألة الثالثة والعشرون
الاسمُ مِن (أنا)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان:

أحدهما: أنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ جني، واختاره ابنُ برهان، وأبو حيان، والرَّضي[2].

الثاني: أنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ، وهو قولُ الكوفيين[3]، واختاره ابنُ مالك[4].

الأدلة[5]:

حجةُ القول بأنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون: أنَّ الألفَ لا تثبتُ في الوصل في الأعرف ولو لم تلقَ ساكناً، ولو كانت

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٢)، والارتشاف (٩٢٧/٢).

(٢) الكتاب (١٦٤/٤)، والمنصف (٩/١)، وشرح اللمع (٢٩٨/١)، والارتشاف (٩٢٧/٢) وشرح الكافية: القسم الثاني (١٢٨/١-١٢٩).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٢)، والارتشاف (٩٢٧/٢).

(٤) شرح التسهيل (١٤١/١).

(٥) المنصف (٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٢)، والمغني: ت ضائحي (٢٦/١)، والتذييل والتكميل (١٩٤/٢).

جزءاً من الكلمة لما حُذِفَت، كما لا تُحذَفُ في الوقف، ولأنَّ من لغاته (أنَ فعلت) بغير ألفٍ وصلاً، و(أنَه) بهاء السكت.

وحجةُ القول بأنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ: ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّه حكى الفراءُ: (آنَ قلت)، بتقديم الألف قبلَ النون، ولو لم تكن من نَفْس الكلمة لم يَجز تقديمُها؛ لأنَّ ما هو لبيان الحركةِ لا يُغيَّرُ عن موضعه.

الثاني: أنَّه لو لم تكن الألفُ من نَفْس الكلمة لم تحتج إلى حركة النون؛ لأنَّه ليس قبلها ساكنٌ.

الثالث: أنَّه قد جاء في القراءة، وفي لغة العرب إثباتُها في الوصل، والوقف، فأمَّا القراءةُ فعن نافع: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾[1]، وأما لغةُ العرب، فقولُ الشاعر:

أنَا أبو النَّجْمِ إذا شُدَّ الحُجَز ....[2]

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النُّون؛ لأنَّ الألفَ لا تثبتُ في الوصل في الأعرف، ولو كانت جزءاً من الكلمة لما حُذفت، كما لا تُحذفُ في الوقف، ويُقوِّي هذه الحجةَ ما رُويَ في (أنا) من لغات، فقد رُوي فيها (أنَ فعلت) بغير ألفٍ في الوصل والوقف، فدلَّ حذفُها على

---

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٥٨)، قرأ نافع بإثبات الألف في الوصل إذا أتى بعد (أنا) همزة مفتوحة أو مضمومة، وقرأ بقية العشرة بغير ألف. المبسوط في القراءات العشر (١٣٣).

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ديوانه: (٢٢٦).

زيادتها، ورُوي فيها أيضاً (أنَه) بهاء السكت، ودلَّ هذا أيضاً على زيادتها؛ لوقوع هاء السكت موقعَ الألف، والهاءُ زائدةٌ، فكذلك ما وقعت موقعَها وهي الألفُ.

ويمكن الجواب عن حُجج القائلين بأنَّ (أنا) بكمالها اسمٌ بما يلي[١]:

فأمَّا الأولُ فيجاب عنه بأنَّ الألفَ في (آن) نشأتْ من الفتحة كقوله:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرَاب ... مِنْ عَقْرباتٍ شُوَّلِ الأذنابِ[٢]

وأمَّا الثاني فيجاب عنه بأنَّه ليس ببدع الإتيانُ بالألفِ لبيان حركة النُّون، ولمدِّ الصوت في الوقف، كما في المندوب. ويدلُّ على ذلك معاقبةُ هاءِ السكت لها في بعض لغاته، وحذفُها في بعض لغاته.

وأمَّا الثالث فيجاب عنه بأنَّه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وهو بابٌ واسع.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمرين:

أحدهما: أنَّ هذه المروياتِ السابقة إنَّما هي مؤيِّدةٌ للقول المختار، وليست هي الحجةَ لهذا القول؛ إذ الحجةُ هي عدمُ ثبوت الألف في الوصل، فحُكْمُ ابنِ مالك على هذه المرويات بالشذوذ[٣] لا يقدحُ في القول المختار؛ لبقاء الحجة.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٢٥-٢٧).

(٢) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح أبيات المغني للبغدادي (٦/١٦٨).

(٣) شرح التسهيل (١/١٤١).

الثاني: ذكره ابنُ جني[(١)]: وهو أنَّ الحكمَ بزيادة الألف في (أنا) ليس من قبيل الاشتقاق؛ فهذا محالٌ في الأسماء المضمرة؛ لأنَّها مبنيةٌ، وإنَّما هو من حيثُ كان الوصلُ يُزيلُها ويذهبها، كما يُذهِبُ الهاء التي تُلحَقُ لبيان الحركة في الوقف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المنصف (١/٩).

المسألة الرابعة والعشرون
الاسم مِن (هو) و(هي)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّهما اسمان بكمالهما، وهو قولُ أبي البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن جمعة الموصليّ، وأبي حيان، والرضي[١]، ونُسِبَ إلى البصريين[٢]، **وهو الظاهرُ لي من كلام سيبويه؛** فقد حَكَم على حذف (الياء) في (هي) بالضرورة فدلَّ على أنَّها أصليةٌ عنده[٣].

الثاني: أنَّ (الهاءَ) هي الاسمُ وحدها، و(الواوَ) و(الياءَ) إشباعٌ للحركة، وهو قولُ الكوفيين[٤]، وابن كيسان[٥]، واختاره السيوطيّ[٦]، ونسبه أبو حيان إلى الزجاج[٧]، وكلامُ الزجاج في معاني القرآن وإعرابه يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ الضميرَ

---

(١) الإنصاف (٦٧٧/٢)، وشرح المفصل (٣٦/٢)، وشرح ألفية ابن معط (٦٦٤/١)، والارتشاف (٩٢٨/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١٣٠/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٧٧/٢).

(٣) الكتاب (٢٧/١).

(٤) الإنصاف (٦٧٧/٢).

(٥) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (١٩٩/٢).

(٦) همع الهوامع (٢١٠/١).

(٧) التذييل والتكميل (١٩٩/٢).

(هو) و(هي) بجملتهما لا (الهاء) وحدها[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ القول بأنَّهما اسمان بكمالهما: أنَّهما ضميران منفصلان، والضميرُ المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرفٍ واحد؛ لأنَّه لابدَّ من الابتداء بحرف، والوقفِ على حرف؛ فلو كان الاسمُ هو (الهاءَ) وحده لكان يؤدي إلى أن يكونَ الحرفُ الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محالٌ؛ فوجب أن لا تكون (الهاءُ) وحدها هي الاسم.

وحجةُ القول بأنَّ (الهاءَ) هي الاسم وحدها، و(الواو) و(الياء) إشباعٌ للحركة: السماعُ، والقياسُ:

أما السماعُ: فقول الشاعر:

فبيناهُ يَشرِي رَحلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ[٣]

فخرج الضميرُ في هذا البيت على الأصل.

وأما القياسُ: فإنَّ (الهاءَ) وحدها في المتصل هي الاسم في نحو: (رأيته)، ولفظُه كلفظ المنفصل.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/١٥٧).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٨١، ٦٧٧)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (١/٦٦٤)، والتذييل والتكميل (٢/١٩٨).

(٣) البيت من الطويل، نسب للعجير السلولي، والبيت في: الخصائص (١/٦٩)، والخزانة (٥/٢٥٧).

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ (هو) و(هي) اسمان بكمالهما؛ لأنهما ضميران منفصلان مستقلان بنفسيهما يجريان مجرى الظاهر، فلا يكونان على حرفٍ واحدٍ، ولأنَّ المضمرَ إنما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة، ولا سيما (الواو) و(الياء) لثقلهما، ولا دليلَ على زيادتهما بحذف (الواو) في البيت السابق؛ لأنَّه من قبيل الضرورة[1]، وكذلك لا دليلَ على زيادتهما بحذفهما في ضميرِ التثنيةِ والجمعِ كما ادَّعى ابنُ كيسان؛ لأنَّ ضمائرَ التثنية والجمع ألفاظٌ مرتجلةٌ[2]، ثم إنَّ القولَ بأنَّ (الواوَ) و(الياءَ) إشباعٌ للحركة ضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الإشباع لا يَتحركُ، ولا يَثبتُ إلا ضرورةً، وإنما حُرِّكت (الواوُ) و(الياء) لتصيرَ الكلمةُ بالفتحةِ مستقلةً حتى يصحَّ كونُها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركةُ لكانتا كأنهما للإشباع كما ظنَّ الكوفيون[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٦).

(٢) التذييل والتكميل (٢/١٩٩).

(٣) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/١٣٠).

المسألة الخامسة والعشرون
تقديم الأعرف من الضميرين المنصوبين على غيره إذا كانا متصلين

آراء النَّحويينَ:

لا أعلمُ خلافاً بين النحاة في أنَّ أعرفَ الضمائر: ضميرُ المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض، إذا اجتمعت متصلةً ليس منها ضميرُ رفعٍ، على أربعة أقوال:

أحدها: يلزمُ تقديمُ الأعرف على غير الأعرف، وهو قولُ سيبويه[1].

الثاني: يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف مطلقاً، وهو قولُ المبرد، وابن السراج[2].

الثالث: يجوزُ تقديمُ غير الأعرف على الأعرف إذا كان ضميرَ مثنى، أو ضميرَ جماعة الذكور، نحو: (الدرهمان أعطيتهماك)، وهو قولُ الفراء[3].

الرابع: مذهبُ الكسائيّ[4]، وهو كمذهب الفراء، إلا أنَّ الكسائيَّ يجيزُ الاتصالَ إذا كان الأولُ ضميرَ جماعة الإناث، نحو قولك: (الدراهم أعطيتهنَّكنَّ).

---

(١) الكتاب: (٢/٣٦٣).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: (٣/١٢٧)، والأصول في النحو: (٢/١٢٠).

(٣) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: (٢/٢٣١).

(٤) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: (٢/٢٣٢).

الأدلة:

قال سيبويه محتجاً لرأيه: "فإن بدأ بالمخاطب قبلَ نفسه، فقال: (أعطاكني) أو بدأ بالغائب قبلَ نفسه، فقال: (قد أعطاهوني) فهو قبيحٌ لا تكلَّمُ به العربُ، ولكنَّ النحويين قاسوه"(١)، وعلَّلَ القبحَ بقوله: "وإنما قَبُحَ عند العرب؛ كراهيةَ أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب"(٢).

وحجةُ القول الثاني: القياسُ(٣)، قال الرضيُّ: "والذي جَوَّزَ ذلك قياساً لا سماعاً نَظَرَ إلى مجرّد كونِ الأولِ متصلاً"(٤)، أي: من غير نظرٍ إلى أعرفية الضمير، وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا القياسَ يعضدُه ما رُويَ من قول عثمان ﷺ: «**أراهُمُني الباطلُ شيطاناً**» فقدَّمَ ضميرَ الغائب على ضميرِ المتكلم المتصل(٥).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويه؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسماع، وكلامِ العرب كما تقدم، وأما ما روي من قول عثمان: "**أراهمني الباطل شيطاناً**"، فنادرٌ لا يقاس عليه(٦)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الكتاب: (٢/٣٦٣).

(٢) الكتاب: (٢/٣٦٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح الكافية: القسم الثاني (١/١٥١).

(٥) شرح التسهيل: (١/١٥٢).

(٦) تعليق الفرائد للدماميني: (٢/٩٥)، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري: (١/٣٤٥).

المسألة السادسة والعشرون
النُّونُ المحذوفةُ في نحو: (يكرموني)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب، لا نونُ الوقاية، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج وابنِ مالك، وابنِ جمعة[(١)].

الثاني: أنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب، وهو قولُ الأخفش، والمبرد والفارسيّ، والمالقيّ، وأبي حيان، وابنِ هشام[(٢)].

الأدلة[(٣)]:

حجةُ القول الأول أمران:

أحدهما: أنَّه قد ثبت ملازمةُ نون الوقاية لياء المتكلم، فهي أحقُّ بالثبوت.

---

(١) الكتاب (٣/٥١٩)، والأصول في النحو (٢/٢٠١)، وشرح التسهيل (١/٥٢)، وشرح ألفية ابن معط (١/٦٧٨).

(٢) معاني القرآن (١/٢٥٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٥٢) وفيه رأي المبرد، والحجة للقراء السبعة (٣/٣٣٣)، ورصف المباني (٤٢٤)، والتذييل والتكميل (٢/١٩٤)، ومغني اللبيب (٣٣٤).

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٦٧٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٥٢)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/١٠٠)، والتذييل والتكميل (٢/١٩٤).

الثاني: أنَّ نون الرفع قد جاءت محذوفةً في قول الشاعر:

كلٌّ له نيةٌ في بُغضِ صاحبِه بنعمةِ اللهِ نَقْليكُم وتَقْلونا[١]

والأصلُ: (تقلوننا)، والثانيةُ لا تُحذفُ؛ لأنَّها بعضُ ضميرٍ، وهو لا يُحذف، وكذلك بعضُه، فتعيَّنَ حذفُ نونِ الإعراب.

وحجة القول الثاني: أنَّ نونَ الإعراب تدلُّ على معنىً هو الرفع، ولا يُحذفُ إلا لناصب أو جازم، ولأنَّ الثقلَ ينشأُ من الثانية، فكان حذفُ نون الوقاية أولى، وإذا حُذفت قامت الكسرةُ بنون الإعراب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ نونُ الإعراب، لا نونُ الوقاية، وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ نونَ الرفع قد تُحذَفُ دون سبب، مع عدمِ ملاقاتها لنونِ الوقاية، ولا تُحذفُ نونُ الوقاية المتصلةُ بفعلٍ محضٍ غيرِ مرفوعٍ بالنون، وحَذْفُ ما عُهِدَ حذفُه أولى من حذفِ ما لم يُعْهَد حذفُه.

الثاني: أنَّ حذفَ نونِ الرفع يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الوقاية؛ إذ لا يَعرضُ لها سببٌ آخر يدعو إلى حذفها، وحذفُ نونُ الوقاية أولاً لا يُؤمَنُ معه حذفُ نونِ الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ أولى من حذفِ ما لا

---

(١) البيت من البسيط، وقائله: الفضل بن العباس، والبيت في: حماسة أبي تمام: (٤٠)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥/١٨).

يُؤمَنُ بحذفه حذفٌ.

الثالث: أنَّ نونَ الوقاية لو حُذفت لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد (الواو) و(الياء)، وإذا حُذفت نونُ الرفع لم يَحتج إلى تغييرٍ ثانٍ، وتغييرٌ يُؤمَنُ معه تغييرٌ أولى من تغييرٍ لا يُؤمَنُ معه تغييرٌ[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح التسهيل: (١/٥٢).

المسألة السابعة والعشرون
إعراب (ذين) و(اللَّذَين)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنَّهما مبنيان، وهو قولُ الفارسيّ، وابن جنيّ، والجرجانيّ، وابن الحاجب وابن جمعة، وأبي حيان[(١)]، وعلى هذا القولِ تكونُ النّونُ بمنزلةِ الهمزة في هؤلاءِ.

الثاني: أنَّهما معربان، وهو قولُ الزَّجاج[(٢)]، وهو الظاهرُ لي من قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج، فقد صرحوا بأنَّ (ذين) تثنيةٌ لـ(ذا) و(اللَّذَينِ) تثنيةٌ لـ(الَّذي) فدلَّ على أنهما معربان عندهم[(٣)]؛ لأنَّ مَنْ قال بالبناء قال بأنَّهما صيغتان مرتجلتان.

الأدلة[(٤)]:

حجةُ القول بالبناء: وجودُ علَّة البناء فيهما، كما في المفرد، وهي في اسمِ الإشارة الشبهُ المعنويّ للحرف، وفي الاسم الموصولِ الافتقارُ كالحرف، والتثنيةَ في

---

(١) البصريات (٢/٨٥٣)، والخصائص (٢/٢٩٧)، والمقتصد (١/١٩١)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٧٢٣) وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٦٩٢)، والتذييل والتكميل (١/٢٢٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/٧١).

(٣) الكتاب (٣/٤١١)، والمقتضب (٤/٢٧٨)، والأصول في النحو (٢/١٢٧).

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٢٣)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٠٩،١٣٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٦٩٢)، والتذييل والتكميل (١/٢٢٤).

الأسماء المبهمة صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع، والمنصوب، والمجرور.

وحجةُ القول بالإعراب: أنَّها تختلفُ لاختلاف العوامل، واختلافُ الآخر لاختلاف العوامل يدلُّ على الإعراب، ولا يُستنكَرُ بناؤُهما في المفرد، وإعرابُهما في التثنية؛ لأنَّ التثنيةَ تُبعدُهما من شبهِ الحرف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي: أنَّ (ذين) و(اللَّذَينِ) اسمان معربان؛ لأنَّهما يختلفان لاختلاف العوامل، واختلافُ الآخرِ لاختلافِ العواملِ يدلُّ على الإعراب.

وأما ما احتجَّ به القائلون بالبناء فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأما قولُهم بوجود علَّة البناء في التثنية، فلستُ أنكرُ وجودَ العلَّة فيهما، ولكنْ هناك عارضٌ أَبعدَ شبهَهُما من الحرف، وهو التثنية؛ إذ هي من خصائص الأسماء، ولأنَّ موجبَ الشيء قد يُوجَدُ ولا يُؤخذُ به لأمرٍ عارضٍ له: فالممنوعُ من الصَّرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنَّ موجبَ الجر بالفتحة موجودٌ.

وأما قولُهم بأنَّ التثنيةَ في الأسماء المبهمة صِيغٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع، والمنصوب، والمجرور، فهذا خلافُ الظاهر؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التثنية إنما هو بسببِ العواملِ، فوجبَ الحملُ عليه؛ إذ هو الأصلُ، فلا يُعدَلُ عنه إلا بدليل، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء، وقد تقدَّمَ جوابي عنها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة الثامنة والعشرون
الاسم من (ذا) الإشارية، و(الذي) الموصولية

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ (ذا) و(الذي) اسمان بكمالهما، وهو قولُ البصريين(١).

الثاني: أنَّ الاسمَ في (ذا) و(الذي) (الذالُ) وحدها، وهو قولُ الكوفيين(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ البصريين: أن الاسمَ لا يجوز أنْ يكونَ ساكناً متحركاً، ولأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ منفصلةٌ عن غيرها، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد.

وحجةُ الكوفيين في (ذا) أمران:

أحدهما: أنَّه يقال في تثنيته: (ذان)، فحذفُ ألفِه دلَّ على زيادتها.

الثاني: أنَّه قد يزادُ في المصغَّر ما ليس منه، كما لو سَمَّيت بـ(هل) وصغَّرته فإنَّك تزيدُ عليه حرفاً آخر غير (ياء) التصغير(٤).

---

(١) الإنصاف (٢/٦٦٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإنصاف (٢/٦٧٠)، اللباب للعكبري (٢/١١٤)، والمغني: ت ضائحي (١/١٠٦، ١٢٩)، وائتلاف النصرة (ص:٦٥).

(٤) هذا رد على من احتجَّ على أن ذا بكمالها اسم بتصغيرها على (ذيّا).

وأما (الذي) فحجتُهم فيه أمران:

أحدهما: حذفُ (الياء) في التثنية، ولو كانت أصلاً لثبتت كـ(ياء) المنقوص.

الثاني: أنَّه جاء حذفُها في الشعر، وإسكانُ (الذال)، فدلَّ على زيادتها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ذا) و(الذي) اسمان بكمالهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كلمةٌ واحدةٌ، منفصلةٌ عن غيرها، فلا يجوزُ أن يُبنيا على حرفٍ واحد.

وأما حججُ الكوفيين: فيجاب عنها بما يلي[1]:

ما احتجوا به في (ذا) يجاب عنه بما يأتي:

الحجةُ الأولى: يجاب عنها بأنَّ صيغةَ التثنية مرتجلةٌ، موضوعةٌ لمرفوعها ومنصوبها ومجرورها، فليست هي تثنيةً لـ(ذا).

الحجة الثانية: يجاب عنها بأنَّه إذا سُمِّي بالثنائي كـ(هل) دعت الحاجةُ إلى تكميله ثلاثياً في التصغير، وأما محلُ النزاعِ فلم يقم دليلٌ على زيادة (الألف) فيه قبل التصغير حتى يُحكَمَ عليها بالزيادة بعد التصغير.

ما احتجوا به في (الذي) يجاب عنه بأنَّه اسمٌ ظاهرٌ، وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد، وأما حذفُ (الياء) ففرقاً بين المتمكِّن وغيرِ المتمكّن، وأما حذفُها في الشِّعر وإسكانُ (الذال) فإنَّ فيه لغاتٍ هذه منها، والشِّعرُ موضعُ ضرورة"، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/١٠٦، ١٢٩).

المسألة التاسعة والعشرون
المُعرِّف في (أل)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها، وهو قولُ ابن درستويه، والدينوريّ، والباقوليّ، والمالقيّ(١)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٢).

ونسبه ابنُ فلاح إلى سيبويه(٣).

والذي يظهرُ لي من كلام سيبويه أنَّ المعَرِّفَ عنده هو (أل)، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْع؛ فقد قال في حديثه عن ألف الوصل: "وتكونُ موصولةً في الحرف الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ، والحرفُ الذي تُعَرِّفُ به الأسماءَ هو الحرفُ الذي في قولك: (القوم والرجل، والناس)، وإنَّما هما حرفٌ بمنزلة قولك: (قد وسوف)"(٤)، وقال أيضاً: "و(أل) تُعَرِّفُ الاسمَ في قولك: (القوم، والرجل)"(٥).

الثاني: أنَّ المعَرِّفَ (أل)، وهمزتُه همزةُ وصلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْع، كالاعتداد

---

(١) كتاب الكتاب (٥٢)، وثمار الصناعة (١٦٠)، وشرح اللمع (٢/٦١٥)، ورصف المباني (١٥٩).

(٢) رصف المباني (١٥٩)، وجواهر الأدب (٣٠٣).

(٣) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٥).

(٤) الكتاب (٤ /١٤٧)

(٥) الكتاب (٤/٢٢٦).

بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيثُ لا يُعَدُّ رباعياً، وهو قولُ سيبويه كما بينتُ، وبه قال أبو حيان، والمراديّ[١].

الثالث: أنَّ المعَرِّفَ (أل)، وهمزتُه همزةُ قَطْعٍ، وهو قولُ الخليل، وابن مالك[٢]، ونُسِب إلى ابن كيسان[٣]، والذي نصَّ عليه ابنُ كيسان في الموفقيّ أنَّ "الألفَ التي تَدخلُ للتَّعريف ألفُها ألفُ وصل"[٤].

الرابع: أنَّ الهمزةَ في (أل) هي المعَرِّفةُ واللام زائدةٌ؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح عن المبرد؛ فقال: "وذكر المبردُ في كتابه (الشافي) أنَّ حرفَ التَّعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدها، وإنَّما ضُمَّ إليها اللامُ؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهام"[٥].

ومذهبُ المبرد في المقتضب كمذهب سيبويه؛ فقد قال: "فأما الألفُ التي تَلحَقُ مع اللام للتَّعريف فمفتوحةٌ نحو: (الرجل والغلام)؛ لأنَّها ليست باسمٍ ولا فِعْلٍ، وإنَّما هي بمنزلة (قد)، وإنَّما أُلحقت لامُ التَّعريف لسكون اللام، فخُولِفَ بحركتها لذلك"[٦].

---

(١) التذييل والتكميل (٣/٢٢٦)، والجنى الداني (١٩٣).

(٢) الكتاب (٣/٣٢٤-٣٢٥)، وشرح التسهيل (١/٢٥٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣/٢١٨)، والهمع (١/٢٧١).

(٤) الموفقي (١١٨).

(٥) المغني: ت النهاري (٢/٩٤٨).

(٦) المقتضب (٢/٨٨).

الأدلة[١]:

حجةُ القول الأول: نفوذُ الجرّ إلى ما بعدها، وبأنَّها في مقابلة التنوين، فكما أنَّ التنوينَ حرفٌ واحدٌ فكذلك (اللامُ)؛ لأنَّها تقابلُه، وذلك أنَّه يدلُّ على التنكير في نحو: (سيبويهٍ)، كما تدلُّ (اللامُ) على التعريف.

وحجةُ القول الثاني: أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الدَّرج؛ فدلَّ على أنَّها همزةُ وصلٍ لا قطع.

وحجةُ القول الثالث أربعة أوجه:

أحدها: أنَّه حرفُ معنىً يُحدِثُ فيما دخل عليه معنىً لم يكن، ويجوزُ قطعُه عمّا دخل عليه، فكان على حرفين قياساً على (قد).

الثاني: أنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ، فلو كانت للوصل لكُسِرت؛ قياساً على الهمزةِ المكسورة في الأسماء والأفعال.

الثالث: أنَّها لو كانت للوصل لحُذِفت في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾[٢]، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ﴾[٣].

الرابع: أنَّ حروفَ المعاني لم يُوضَع منها حرفٌ واحدٌ ساكنٌ، وأما حذفُها في

---

(١) شرح اللمع للباقولي (٢/٦١٥)، والمغني: ت النهاري (٢/٩٤٥)، ورصف المباني (١٥٩) والتذييل والتكميل (٣/٢٢٢)، والتصريح بمضمون التوضيح (١/٤٨٤).

(٢) سورة الأنعام، من الآية (١٤٣).

(٣) سورة المنافقون، من الآية (٦).

الوصل فلكثرة الاستعمال طلباً للتَّخفيف، كحذفِ النُّون من: (لم يكُ)، والياءُ والهمزةُ من شيء في قولهم: أيشٍ هذا؟، أي: أي شيء هذا.

وحجةُ القول الرابع: أنَّ أداةَ التَّعريف جاءت لمعنًى، وأولى الحروف بذلك حروفُ العلة، وحُرِّكت لتعذّر الابتداء بالساكن، فصارت همزةً كهمزة المتكلِّم، وهمزة الاستفهام.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ (أل) حرفٌ مُعَرِّفٌ ثنائيُّ الوضع، وهمزتُه همزةُ وصل:

فأما كونُه ثنائياً؛ فلأنَّه هو الظاهرُ من وَضْعها، والأصلُ إجراءُ الشيء على ظاهره في الوَضع، ولا يُعدَلُ عن الظاهر إلا بدليلٍ قويٍّ يدلُّ على خلاف الظاهر(١).

وأما كونُ الهمزة همزةَ وصلٍ؛ فلأنَّها تسقطُ في الدَّرج؛ فدلَّ على أنَّها همزةُ وصلٍ؛ لأنَّ همزةَ القطع لا تسقطُ في الدَّرج، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) التذييل والتكميل (٣/٢٢٦)، والجنى الداني (١٩٣).

المسألة الثلاثون
تَحَمُّلُ الخبرِ الجامدِ لضميرِ المبتدأ

محلُّ النزاعِ في هذه المسألةِ في الجامدِ المحضِ الذي لا يُؤوَّلُ بمشتقٍ، فأمَّا المشتقُّ، والمؤوَّلُ به فيَتَحمَّلان الضَّميرَ، لا أعلمُ فيهما خلافاً.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان:

أحدهما: أنَّ الخبرَ الجامدَ لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ، وهو قولُ البصريين[1].

أقولُ: هكذا حكى ابنُ فلاح قولَ البصريين[2]، وظاهرُه أنَّ البصريين لا يرونَ تَحمُّلَ الجامدِ للضَّمير مطلقاً، وليس الأمرُ كذلك؛ فجمهورُ البصريين على التفصيل في الجامد: فإن كان مؤولاً بالمشتقّ تَحمَّلَ، وإلا فلا، وممن نصَّ على التفصيل: ابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، والرَّضيّ، وابنُ أبي الرَّبيع[3]، فكان ينبغي أن يُقيِّدَ ابنُ فلاح الجامدَ بالمحضِ، أو بغيرِ المؤول بالمشتق.

الثاني: أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ، وهو قولُ الكوفيين[4]، ومنهم

---

(١) الإنصاف (٥٦/١).

(٢) المغني: ت السعدي (٢٨٤/٢-٢٨٥).

(٣) شرح المفصل (١٧٠/١)، وشرح الجمل (٣٥٧/١)، وشرح التسهيل (٣٠٦/١)، وشرح الكافية: القسم الأول (٢٩١/١)، والبسيط في شرح الجمل (٥٥١/١).

(٤) الإنصاف (٥٥/١).

الكسائي[١]، وإليه ذهب الرُّمانيّ، والرَّبعيّ من البصريين[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّه لو تَحمَّلَ الضميرَ لعَمِلَ فيه عَمَلَ الفعلِ في الفاعل، وهذا إنَّما يكونُ لما هو مشتقٌ، ولذلك لا يَرفعُ الظَّاهرَ كالمشتق.

الثاني: أنَّ الجامدَ دالٌّ على الذات فقط، والذاتُ فقط لا حصولَ لها في ذات أخرى، فاستحالَ أن يُوجَدَ فيه ما يدلُّ على حصوله في ذاتٍ أخرى، فثبتَ أنَّه خالٍ عن الضَّمير.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ الخبرَ غيرُ المبتدأ، فيحتاجُ إلى رابطةٍ بينهما كالجملة.

التَّرجيح:

والراجح عندي أنَّ الاسمَ الجامدَ غيرَ المؤولِ بالمشتق لا يَتحمَّلُ الضَّميرَ؛ لأنَّ الذي يتحمَّلُ الضَّميرَ هو الفعلُ أو ما فيه معناه من المشتقَّات أو الجوامدِ المؤولةِ بها، أمَّا غيرُ المؤولةِ بها فليس فيها معنى الفعل؛ بدليل أنَّها لا تعملُ

---

(١) رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٧/١)، وشرح الكافية للرضي: القسم الأول (٢٩٢/١).

(٢) الإنصاف (٥٦/١)، والتبيين (٢٣٦)، وفيهما رأي الرماني، وشرح الكافية لابن فلاح (٣١٩)، والمغني: ت السعدي (٢٨١/٢) وفيهما رأي الربعي.

(٣) الإنصاف (٥٦/١)، والتبيين (٢٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧٠/١)، والمغني: ت السعدي (٢٨٣/٢).

في الظاهر، فلا تعملُ في المضمر، وأمَّا المؤوّلُ بالمشتقّ فقد ثبتَ عملُه في الظَّاهر، ومنه قولُ الشَّاعر:

كأنَّ لنا منه بيوتاً حصينةً مُسُوحاً أعاليها وساجاً كُسورُها[(١)]

فرفَعَ (الأعالي) و(الكسور) بـ(مسوح) و(ساج)؛ لإقامة الأول مقام (سُود)، والثاني مقام (كثيف)، وإذا جاز ارتفاعُ الظَّاهرِ بالجامدِ لتأوّلِه بمشتقّ، جاز ارتفاعُ المضمَرِ به، كما في قول العرب: "مررت بقومٍ عربٍ أجمعون"، وقولهم: "مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه"، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) البيت من الطويل، وقائله: مضرس بن ربعي الأسدي، والبيت في: شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٦/١)، والتذييل والتكميل (١٣/٤)، والخزانة (١٨/٥-٢٣)، وديوان بني أسد (٢٨٨/٢).

المسألة الحادية والثلاثون
إبرازُ الضَّمير في الوصف المشتق إذا جرى على غير مَن هو له

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له، وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه، وهو قولُ البصريين[١].

الثاني: أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له، لم يجبْ إبرازُ الضَّمير فيه، وهو قولُ الكوفيين[٢].

وصورةُ هذه المسألة قولك: (هندُ زيدٌ ضاربته هي) لابدَّ مِن (هي) عند البصريين، وعند الكوفيين لا يلزم.

الأدلة[٣]:

حُجَّةُ البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفاعل، والصفةَ المشبَّهة به فرعان عن الفعل في العمل، وتحمّل الضَّمير، وقد انضمَّ إلى ذلك هنا جريانُه على غير مَن هو له، فقد انضمَّ

---

(١) الإنصاف (٥٧/١)، التبيين (٢٥٩).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الإنصاف (٥٨/١)، والتبيين (٢٦٠)، واللباب (١٣٧/١)، والمغني: ت السعدي (٣٨٥/٢).

فرعٌ إلى فرع، والفرعُ يَقصرُ عن الأصل، فيجبُ أن يبرزَ الضَّميرُ ليظهرَ أثرُ القصور، ويمتازُ الفرعُ عن الأصل.

الثاني: أنَّ تركَ إبراز الضَّمير يفضي إلى اللَّبس في بعض المواضع، واللَّبسُ يزولُ بإبراز الضَّمير، فيجبُ أن يبرزَ نفياً للَّبس، ثم يطرد البابُ فيما لا يُلْبِس.

وحُجَّةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياسُ:

أما السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

ترى أرْباقَهُم مُتَقلِّديها ... إذا صَدِئَ الحديدُ على الكُماةِ[١]

فإنَّ (مُتَقلِّديها) حالٌ من الأرباق، وهو فعلُ أصحابِها، ولم يبرز الضَّمير.

وقول الآخر:

وإنَّ امرأً أسرى إليكِ ودونَه ... فيافٍ تنوفاتٌ وبيداءُ خَيفَقُ

لمحقوقةٌ أن تَسْتَجيبي لصَوتِه ... وأن تَعْلمي أنَّ المعانَ مُوفَّقُ[٢]

وجهُ الاستدلال: أنَّ (امرأً) اسمُ (إنَّ) و(محقوقة) الخبرُ، وهو للمرأة، ولم يَبرز ضميرُها فتقول: أنت.

وقراءةُ مَن قرأ: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[٣] بجرِّ (غير)[٤]، فإنَّه صفةٌ لطعام،

---

(١) البيت من الوافر، وقائله الفرزدق، ديوانه: (١٣٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه: (١٢٦).

(٣) سورة الأحزاب: من الآية (٥٣).

(٤) قراءة شاذة لابن أبي عبلة، الكشاف (٣ /٢٧١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٣١٥).

والفعلُ للمخاطبين، ولم يقل: ناظرين أنتم.

وأما القياس: فبالقياس على الفعل -بجامع العمل- فإنَّه لا يُشترَطُ فيه إبرازُ الضَّمير، ولأنَّ بعضَ الصُّور لا لَبْسَ فيها، نحو: (هندُ زيدٌ ضاربته)، فيقاسُ الباقي عليه.

وأجابَ ابنُ فلاحٍ عن حُجَّة الكوفيين بما يلي(١):

فأما البيتُ الأوّل فأجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّه حالٌ من المضاف المحذوف، أي: أصحاب أرباقهم.

الثاني: أنّه حالٌ من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ﴾(٢)، و﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ٦٦﴾(٣).

وأما البيتُ الثاني فأجاب عنه بأنَّ (أن تستجيبي) في موضعِ رفعٍ بمحقوقة، أي: لمحقوقةٌ استجابتُك لصوته، وليس للمرأة.

وأما القراءةُ الشاذة فقال ابن فلاح إجابة عنها: "فلا نُسلِّم أنَّه جرى على غير مَن هو له؛ لأنَ غيرَ صفةُ طعامٍ، وليس (ناظرين) صفةً له؛ لأنَّ المضافَ غيرُ المضاف إليه، فلم يَجر اسمُ الفاعل صفةً على غير مَن هو له.

وأما القياسُ على الفعل فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق وهو أنَّ الفعلَ يُعْرَفُ

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/٣٨٥).

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٣٥).

(٣) سورة الحجر: من الآية (٦٦).

منه الفاعلُ بالقرائن في أوّله، وهي حروفُ المضارعة، وأما اسمُ الفاعل فإنَّه للمتكلِّم، والمخاطَب، والغائب بصيغة واحدة.

وأما عدمُ اللَّبس في بعض الصور فأجاب عنه ابن فلاح بأنَّ ذلك مغمورٌ بالنِّسبة إلى وجودِ اللَّبس في أكثر الصُّور، فالحكمُ للأعمِّ الأغلب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيين، وهو أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له لم يَجبْ إبرازُ الضَّمير فيه؛ لأنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

وأمَّا ردُّ ابنِ فلاح للسَّماع الواردِ بتأويله، فأرى أنَّه ضعيفٌ؛ من جهة أنَّ الأصلَ حملُ السَّماعِ على ظاهره، والتأويلُ خلافُ الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود، والله أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية والثلاثون
تقديم الوصفِ الواقعِ خبراً على المبتدأ

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: سيبويه، والمبرد، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ عصفور، والرضيّ[٢].

الثاني: منعُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)، وهو قولُ الكوفيين[٣]، والوجهُ عندهم أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ووافقهم على هذا التوجيهِ الأخفشُ، وابنُ مالك[٤]، إلا أنَّهما لا يُوجبانه، بل يجوزُ عندهما أن يكونَ (قائمٌ) خبراً مقدَّماً، و(زيدٌ) مبتدأً مؤخراً، ويجوزُ أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنهما لا يَمنعان تقدَّمَ الخبر على المبتدأ، إلا أنَّهما لما أجازا عملَ الوصف في الظَّاهر بعده من غيرِ شرطِ

---

(١) الإنصاف (١/٦٥).

(٢) الكتاب (٢/١٢٧)، والمقتضب (٤/١٢٧)، وشرح المفصل (١/١٧٨)، وشرح الجمل (١/٣٦٠) وشرح الكافية: القسم الأول (١/٢٨١).

(٣) الإنصاف (١/٦٥).

(٤) شرح الكافية: القسم الأول (١/٢٨١) وفيه رأي الأخفش، وشرح التسهيل (١/٢٧٣).

الاعتمادِ أجازا في نحو: (قائمٌ زيدٌ) أن يكونَ (قائمٌ) مبتدأً، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر.

الأدلة[١]:

حجة جواز التقديم: مجيئُه كثيراً في كلام العرب، وأشعارِهم، ومن كلامِهم: (مشنوءٌ من يشنؤك)[٢]، والتقدير: (من يشنؤك مشنوءٌ)، ومن أشعارهم قولُ الشَّاعر:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا ... بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ[٣]

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا.

وحجةُ المنع من وجهين:

أحدهما: أنَّ المبتدأَ ذاتٌ، والخبرَ صفةٌ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر؛ قياساً على التَّوابع، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة.

الثاني: أنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، وذلك غيرُ جائز؛ لأنَّ الضَّميرَ هو اللَّفظُ المشارُ به إلى أمرٍ معلومٍ، فقبل صيرورتِه معلوماً كانت الإشارةُ محالاً، فكان الإضمارُ قبلَ الذِّكر محالاً.

---

(١) الإنصاف (٦٥/١)، والتبيين (٢٤٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٦٠/١)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣٣٤/٢).

(٢) القول في: الكتاب (١٢٧/٢)، والإنصاف (٦٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٧٩/١).

(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، ونسب إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وإنما هو في الملحقات بديوانه (٢٠٠)، والبيت في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (١٩٨)، والمقاصد النحوية (٣٤١/١)، وخزانة الأدب (٤٤٤/١)، والدرر اللوامع (١٩٣/١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما تقدم، وبما أنَّ التقديمَ والتأخيرَ ثابتٌ في نظام اللغة فلا يُمنع إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هنا مقبولٌ يَمنعُ من تقديم الخبر.

ويمكن الجواب عن حجة القائلين بالمنع بما يأتي[1]:

فأما قولهم: "إنَّ المبتدأَ ذاتٌ، والخبرَ صفةٌ، والذَّاتُ قبلَ الصِّفة بالاستحقاق، فوَجَبَ أن يكونَ قبله في الذِّكر؛ قياساً على التَّوابع، والجامعُ التبعيةُ المعنويّة" فأجاب عنه بأنَّ ذلك يقتضي أن يكونَ تقديمُ المبتدأ أولى، لا واجباً، وأما القياسُ على التَّوابع فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق؛ وذلك أنَّ التَّوابع تشاركُ المتبوعَ في الجهة، فكأنَّها هو، والشيءُ لا يتقدمُ على نفسه، وأما الخبرُ فإنَّه لا يشاركُه في الجهة، فجاز أن يتقدمَ عليه.

وأما قولهم: "إنَّ الخبرَ لابدَّ أن يتضمَّنَ الضَّميرَ، فلو قُدِّمَ لأدى إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، وذلك غيرُ جائز" فأجاب عنه بأنَّه يُنوى به التأخر، فلا يكون إضماراً قبل الذكر، كقولهم: (في أكفانه لُفَّ الميِّتُ)[2]، و(وفي بيته يُؤتى الحكمُ)[3]، والله أعلمُ بالصواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٣٥-٣٣٧).

(٢) القول في: الإنصاف (١/٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٧٩).

(٣) المثل في: جمهرة الأمثال (٢/٨٧)، ومجمع الأمثال (٢/٧٢).

المسألة الثالثة والثلاثون
الخبرُ في نحو: (ضربي زيداً قائماً)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ستةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: -إن كان الضربُ لم يقع- إذا كان، و-إن كان قد وقع- يقدرُ: إذ كان، وهو قولُ ابن بابشاذ، والعكبريّ، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن أبي الربيع[1]، ونسبه ابنُ فلاح إلى البصريين[2].

الثاني: أنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال، تقديره: (ضربي زيداً قائماً ثابتٌ)، والحالُ من تتمة المبتدأ، لا من تتمّة الخبر، وهو منسوبٌ إلى الكوفيين[3].

الثالث: أنَّه لا خبرَ له؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ (ضَربت) أو (اضرب)، فهو نظيرُ (أقائمٌ الزيدان)، وهو قولُ الأخفش الأصغر، وابن درستويه[4]، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن بابشاذ، وصريحُ قوله في شرح الجمل أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: -إن كان الضربُ لم يقع- إذا كان، وإن كان قد وقع يقدرُ: إذ كان.

---

(١) شرح الجمل (١/٣٥ ب-٣٦ أ)، واللباب (١/١٤٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/١٩٧)، وشرح الجمل (١/٣٥٩)، والملخص (١٧٥).

(٢) المغني: ت السعدي (٢/٣٥٦).

(٣) المحصول شرح الفصول الخمسون (١٢٣ ب)، والارتشاف (٣/١٠٩٣).

(٤) رأيهما في الارتشاف (٣/١٠٩٢-١٠٩٣).

الرابع: أنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال، تقديره: (ضربي زيداً ضَرْبُه قائماً)، وهو قولُ الأخفش، واختيارُ ابن مالك[١].

الخامس: أنَّ الحالَ هي نفسُها الخبرُ، وإنما نُصبت مع أنَّها خبرٌ للمخالفة، وهو قولُ الكسائيّ، والفراء، وهشام[٢].

السادس: أنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر؛ لشبهها بالظرف، كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر فكأنَّه قيل: (ضربي زيداً في حال قيامه)، وهو قولُ الجرميّ، وابن كيسان[٣].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: -إن كان لم يقع- إذا كان، -وإن وقع- إذ كان؛ وذلك لما يأتي[٤]:

أولاً: أنَّ القولَ: إنَّ (ضربي) واقعٌ موقعَ الفعل فلا يحتاجُ إلى خبرٍ ضعيفٌ؛ لأنَّه لو وقع موقعَ الفعل لصحَّ الاقتصارُ عليه مع فاعله، كما صحَّ ذلك في (أقائمٌ الزيدان؟).

ثانياً: أنَّ القولَ: إنَّ الخبرَ مقدرٌ بعد الحال ضعيفٌ؛ لأنَّه لا دليلَ على تعيين المقدَّر، فكما يجوزُ تقدير: (ثابت) يجوزُ تقديرُ: (معدوم)، وما لا يتعيّنُ تقديرُه لا سبيلَ إلى إضماره.

---

(١) التذييل والتكميل (٢٩٣/٣)، وشرح التسهيل (٢٨٠/١).

(٢) ينظر آراء الثلاثة في: الارتشاف (١٠٩٣/٣)، والهمع (٤٥/١).

(٣) الارتشاف (١٠٩٣/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/١).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٠/١-٢٨٢)، والارتشاف (١٠٩٣/٣)، والهمع (٤٤/١-٤٥).

ثالثاً: أنَّ القولَ: إنَّ الخبرَ مصدرٌ مقدرٌ قبل الحال ضعيفٌ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنعٌ، ولأنَّه ليس فيه تقديرُ زيادةٍ على ما أفاده الأول.

رابعاً: أنَّ القولَ: إنَّ (قائماً) في قولهم: (ضربي زيداً قائماً) هو الخبرُ، وإنَّما نُصب للمخالفة ضعيفٌ؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّ جعله خبراً يقتضي أن يوصف الضرب بأنه قائم، وهذا غير المعنى الذي تفيده الجملة.

والثاني: أنَّ النَّصبَ بالمخالفة ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الشيءَ إذا خالف الشيءَ فقد خالفه الآخرُ، فليس نصبُ المبتدأ أولى من نصب الخبر، ولا نصبُ الخبر أولى من نصب المبتدأ؛ بدليل قولك: (زيدٌ زهيرٌ شعراً) و(عبدُ الله حاتمٌ جوداً)، فقد رفعت الاسمين وليس أحدُهما الآخر.

والثاني: أنَّ الخلافَ لو كان عاملاً لعَمِلَ حيث وُجِدَ، ونحن نرى العربَ تقول: (ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) برفع (قاعد) على الجواز، و(ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ) فترفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله.

خامساً: أنَّ القولَ: إنَّ الحالَ مغنيةٌ عن الخبر لشبهها بالظّرف كما أغنى الظَّرفُ عن الخبر ضعيفٌ؛ لأنَّه لو جاز لجاز مع الجثة أن يقال: (زيدٌ قائماً)؛ لأنَّه بمعنى: (زيدٌ في حال قيام)، وهو ممتنعٌ إجماعاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

المسألة الرابعة والثلاثون
إعرابُ الاسم الواقع بعد شبه الجملة

محلُّ النزاع في هذه المسألة إذا لم يَعتمد شِبْهُ الجملة على شيء، فأمَّا إذا اعتمدَ كأن يكونَ خبراً، أو صفةً، فقد قال ابنُ فلاح: "فإنَّه يعملُ في الظَّاهر اتفاقاً؛ لأنَّها قَويت مشابهتُه للفعل باعتمادِه على سابقٍ، فلما انضمَّ إلى مشابهتِه الفعلَ اعتمادُه على سابقٍ ضاهى ما لا يَنصرفُ، في حصول التأثيرِ عند وجود السَّببين، دونَ السَّبب الواحد"[١].

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ:

أحدهما: أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدَّماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء، وهو قولُ سيبويه[٢]، ونُسب إلى البصريين[٣].

الثاني: أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ ارتفعَ الظاهرُ به، وهو قولُ الكوفيين[٤]، وبه قال الأخفشُ[٥]، والمبردُ[٦] من البصريين.

---

(١) المغني: ت السعدي (٣٢٧/٢).

(٢) الكتاب (٨٨/٢)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٤٨٧/٢).

(٣) الإنصاف (٥١/١).

(٤) الإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣).

(٥) الإنصاف (٥١/١)، والتبيين (٢٣٣).

(٦) الإنصاف (٥١/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٤٣/١).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الظَّرفَ جامدٌ، فلم يعملْ كسائر الجوامد.

الثاني: أن الظَّرفَ لو عَمِلَ في الاسم من حيثُ هو قائمٌ مقامَ الفعلِ لجازَ قولُك: (اليومَ زيدٌ)؛ إذ التقديرُ: استقرَّ زيدٌ، ولما لم يَجُزْ؛ لكونِ الاسمِ جُثةً، والظَّرفُ زمانٌ بان أنَّه لم يَعملْ.

الثالث: أنَّهم اتَّفقوا في قولك: (في الدَّارِ زيدٌ قائمٌ)، أنَّ زيداً مبتدأٌ، وقائمٌ خبرُه، والخبرُ عندنا مرفوعٌ بالابتداء، وعندهم بالمبتدأ، فحينئذٍ قد بَطَل عملُ الظَّرف وتعلَّقَ بقائمٍ الذي هو الخبرُ، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك.

وحجةُ الكوفيين من وجهين:

أحدهما: أن الظَّرفَ لابدَّ له من عاملٍ وهو الفعلُ، فإذا تقدَّمَ على الاسم وَجَب أن يكونَ عاملُه قبلَه وهو الفعلُ، وإذا كان قبله، وقد أُقيمَ الظَّرفُ مقامَه، وَجَب أن يعملَ كما يعملُ الفعلُ في الاسمِ إذا كان قبله.

والثاني: أنَّ الظَّرفَ إذا اعتمدَ على شيءٍ قبله، كالمبتدأ وغيره، يعمل، ومن المعلوم البيِّنِ أنَّ العملَ غيرُ مضافٍ إلى ما اعتَمدَ عليه، فوَجَب أن يكونَ منسوباً إليه.

---

(١) الإنصاف (١/٥١)، والتبيين (٢٣٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٤٣).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء؛ لأنَّه قد تَعرَّى من العوامل اللَّفظيَّة، وهو معنى الابتداء، فلو قُدِّرَ ههنا عاملٌ لم يكن إلا الظَّرفَ، وهو لا يَصْلُحُ ههُنا أن يكونَ عاملاً؛ بدليل إمكان دُخولِ عواملَ أخرَ عليه تُبطلُ عملَه، نحو: (إنَّ) و(كان) و(ظنَّ)، ولو كان يقومُ مقامَ الفعلِ لم تَدخُلْ عليه هذه العواملُ؛ لأنَّ عاملاً لا يَدخلُ على عامل[1].

وأما حجةُ الكوفيين فالجواب عنها بما يلي[2]:

فأما الحجةُ الأولى فجوابُها: أنَّ تَعلَّقَ الظَّرفِ بالفعل لا يُوجِبُ أن يكونَ الفعلُ قبلَه؛ لأنَّ الغرضَ يحصلُ بأن يكونَ الفعلُ بعدَ الاسم، وواقعاً في التَّقدير قبلَ الظَّرف، كما (في الدَّار زيدٌ قائمٌ)، و(بك زيدٌ مأخوذٌ)، فإنَّ ما يَتعلَّقُ به الظَّرفُ بعد الاسم، ولم يُخِلَّ بمعنى الكلام.

وأما الحجةُ الثانية فجوابُها: أنَّ إعمالَ الظَّرفِ المعتَمِدِ جائزٌ؛ لأنَّه باعتماده أَشْبَهُ بالفعل، لأنَّ الفعلَ لا يَستقلُّ بدون الاسم، وإذا اعتمدَ الظَّرفُ صار كغير المستقِّل، ولأنَّ الأشياءَ التي يَعتمدُ الظَّرفُ عليها تَقتضي الفعلَ، فجُعِلَ الظَّرفُ كالفعل؛ لاقتضاءِ ذلك الشيء الفعلَ، بخلافِ ما إذا لم يَعتمدْ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الإنصاف (١/٥٢).

(٢) الإنصاف (١/٥٤)، والتبيين (ص:٢٣٥).

المسألة الخامسة والثلاثون
إعراب الشرط والجزاء بعد اسم الشَّرط الواقعِ مبتدأً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوال:

أحدها: أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ، وهو قولُ الفارسيّ، والثمانينيّ، والجرجانيّ، وابن أبي الربيع، والهَرَميّ(١).

الثاني: أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ، وهو قولُ ابن خروف، وابن الحاجب، وابن هشام، والسيوطيّ(٢).

الثالث: أنَّ الجزاءَ هو الخبرُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب، وابنُ فلاح، وابنُ هشام، ولم ينسبوه إلى أحد(٣)، ولم أقف على من قال به.

الرابع: أنَّ اسمَ الشَّرط إذا وقعَ مبتدأً لا يكونُ له خبرٌ، وهذا القولُ ذكره ابنُ

---

(١) الإيضاح (٩٠)، والفوائد والقواعد (٥٤٠)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢٨٧/١)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٤٣٢/٢)، والمحرر في النحو (٤٧٨/١)، والهرمي هو: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي المتوفى سنة (٧٠٢)، بغية الوعاة (٢٢٢/٢).

(٢) شرح الجمل (٨٦٧/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢ /٢٤٢)، ومغني اللبيب (٤٤٥)، وهمع الهوامع (٤ /٣٤١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢٩٢/٢)، مغني اللبيب (٤٤٥).

الحاجب، وابنُ فلاح، ولم ينسباه إلى أحد[1]، ولم أقف على من قال به.

الأدلة[2]:

حجةُ القول بأنَّهما جميعاً الخبرُ: أنَّهما كالجملة الواحدة لارتباطهما.

وحجةُ القول بأنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ ثلاثةُ أمور:

أحدها: دخولُ الفاء على الجزاء، ولو كان خبراً لم تدخل الفاءُ عليه، ولا يقالُ: دخولُها ههنا كدخولها في خبر الموصول، لأنَّه يُفضي إلى الدَّور؛ لأنها دخلت في خبرِ الموصول لشبهه بالشَّرط، فلو دخلت في الجزاءِ لشبهه بالموصول لأفضى إلى الدَّور.

والثاني: أنَّه قد ثبتَ أنَّهم يقولون: "ما أنسَه لا أنس زيداً"، ولو كان الجزاءُ هو الخبرَ لوجبَ فيه الضَّميرُ، فلما وجبَ في الأوَّل دون الثاني دلَّ على أنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ.

والثالث: أنَّه اسمٌ باشرَ جملةً لمعنىً ليست صلةً ولا صفةً، فوجبَ أن يكونَ ما بعده الخبرُ قياساً على (مَنْ يكرمُني)؟ فإنَّ الاتفاقَ على أنَّه ثَمَّ مبتدأٌ وما بعده خبرٌ.

وحجةُ القول بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ: أنَّه محطُّ الفائدة، فكان أحقَّ بالخبريّة من الشَّرط، ولأنَّ المتكلِّمَ بذلك يَقصدُ الإخبارَ بأنَّه يكرمُ مَن يكرمُه، فيكونُ الفعلُ

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢ /٢٤٢- ٢٤٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٢٩٢- ٢٩٣)، وهمع الهوامع (٤/٣٤١).

في المعنى خبراً عن المفعول، كما في (ضُربَ زيدٌ).

وحجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط لا خبرَ له: أنَّ الخبرَ ما احتملَ الصدقَ والكذبَ، والشَّرطُ والجزاءُ تعليقُ حُكمٍ على حُكمٍ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب، فأشبه الأمر والنَّهيَ والاستفهامَ، فإنَّها محكيّةُ الخبرِ على الحقيقة، وليست بأخبار؛ إذ لا يُقابَلُ بالتَّصديق والتكذيب.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ هو الجزءُ الذي تتمُّ به الفائدةُ، والفائدةُ هنا لا تحصلُ من الشَّرط دونَ الجزاء، ولا من العكس، بل تحصلُ من مجموعهما، فدلَّ على أنَّهما الخبرُ.

وأما بقيةُ الأقوال فيمكن الجواب عن حججهم بما يلي(١):

فأما حجةُ من قال: الشَّرطُ هو الخبرُ فيجاب عنها بأنَّ دخولَ الفاء في الجزاء لربط الجزاء بالشَّرط، ودخولُها في خبر الموصولِ لشبهه بربط الجزاء بالشَّرط، فلا يلزمُ الدَّور.

وأما قولُهم: (ما أنسه لا أنس زيداً) فلا يدلُّ على أنَّ الشَّرطَ وحده هو الخبرُ، بل المجموعُ الخبرُ، وأما عدمُ الضَّمير في الجزاء؛ فلأنَّ الربطَ بين الجملتين قد حصلَ بالجزم، وهما كالكلمة الواحدة، فيكفي ضميرٌ واحدٌ، قياساً على نحو: (زيدٌ إن يأتني أضرب عمراً).

---

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٣٢٤)، والمغني له أيضاً: ت السعدي (٢/٢٩١- ٢٩٣).

وأما القياسُ على الاستفهام نحو: (من يكرمُني)؟ فالفارقُ موجودٌ؛ لأنَّه يقتضي جملةً واحدةً، والشَّرطُ يقتضي جملتين.

وأما حجةُ من قال بأنَّ الجزاءَ هو الخبرُ فضعيفة من وجهين:

أحدهما: أنَّ فعلَ الشَّرط مسندٌ إلى ضمير المبتدأ، والجزاءُ مسندٌ إلى ضميرِ المتكلِّم، فكان المسندُ إلى ضمير المبتدأ أحقَّ بالخبرية من الجزاء.

والثاني: أنَّه لا يمكنُ جعلُ إحدى الجملتين خبراً مع قطعِ النَّظرِ عن الأخرى؛ لأنَّه حينئذٍ لا يتحققُ الحكمُ على المبتدأ؛ إذ يتوقفُ الحكمُ على المبتدأ على مجموعهما.

وأما حجةُ من قال بأنَّ اسمَ الشَّرط الواقعِ مبتدأ لا خبرَ له فيجاب عنها بأنَّ المتكلِّمَ يقصدُ الإخبار بأنَّه يكرمُ من يكرمُه، فصحَّ أن يكونَ حُكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى، والله أعلمُ بالصواب.



المسألة السادسة والثلاثون
تعدّدُ الخبر

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

الأول: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، والأخفش، والمبرّد، وابن السرّاج، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن هشام[١]، ونُسِبَ إلى الجمهور[٢].

الثاني: الجوازُ بشرطِ أن تَتَّحدَ الأخبارُ في الإفراد والجملة، وهذا القولُ نسبه ابنُ هشام إلى أبي علي الفارسيّ[٣]، ولم أقف عليه فيما بينَ يديّ من كُتبِ أبي علي.

الثالث: المنعُ، إلا إذا كان المعنى منهما واحداً نحو: (الرمّانُ حلوٌ حامضٌ)، وهو قولُ ابن الطراوة، وابن عصفور، والإسفراييني[٤].

---

(١) الكتاب (٨٣/٢)، ومعاني القرآن (٥٨٠/٢)، والمقتضب (٣٠٧/٤)، والأصول في النحو (٦٥/١)، وشرح المقدمة الكافية (٣٦٩/٢)، وشرح التسهيل (٣٢٦/١)، والبسيط في شرح الجمل (٢٩٠/٢) والجامع الصغير (٤٩).

(٢) الهمع (٥٣/٢).

(٣) مغني اللبيب (٥٦٤)، وشرح قصيدة كعب بن زهير (٥٧).

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (١٣٠/٢)، وشرح الجمل (٣٦٦/١)، ولباب الإعراب (٢٥١).

والإسفراييني هو: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة (٦٨٤)، االبغية (٢١٩/١).

وذكر السيوطيُّ[١] **قولاً رابعاً** في المسألة، وهو قصرُ الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، نحو: (الرمانُ حلوٌ حامضٌ)، والذي يظهرُ لي أنَّ هذا القولَ هو بعينه القولُ الثالث.

الأدلة[٢]:

حجة الجواز: السماع، والقياس:

فأما السماع فمنه ما يلي:

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾[٤]، في قراءةٍ برفع (شيخ)[٥].

وأما القياس: فلأنَّ الخبرَ حكمٌ، وقد يُحكَمُ على الشيء بأحكامٍ متعددةٍ كما في الصفات.

وحجةُ المنع أمران:

أحدهما: أنَّ الخبرَ مُشبّهٌ بالفاعل، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءٌ ثانٍ من الجملة،

---

(١) الهمع (٢/٥٣).

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/٣١٩)، وشرح التسهيل (١/٣٢٦)، والمغني: ت السعدي (٢/٣٦٤)، والمقاصد الشافية (٢/١٣٢).

(٣) سورة البروج، الآيات (١٤-١٦).

(٤) سورة هود، من الآية (٧٢).

(٥) قراءة شاذة، قرأ بها ابن مسعود، والأعمش. مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية (٦٥)، والمحتسب لابن جني (١/٣٢٤)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٦٦٧).

والفاعلُ لا يكونُ إلا واحداً، فكذلك الخبرُ، لأنَّه القولُ الدالُّ على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب، فلا يكونُ للجملة الواحدة إلا خبرٌ واحدٌ.

والثاني: أنَّ تعددَ الأخبار يقتضي زيادةَ تعدد المفاعيل في باب ظننت، وليس لنا فعلٌ يتعدَّى إلى أكثر من مفعولين، فينبغي أن يُحمَلَ ما يردُ من تعدّد الأخبار على أنّها صفات للخبر المحذوف؛ لأنَّ تعدّدَ الصفات معهودٌ، ولا محذورَ في تعددها.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ تعددَ الخبر جائزٌ مطلقاً؛ وذلك للأمور الآتية:

أولاً: أنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما تقدم.

ثانياً: أنَّ القياسَ يقتضيه؛ لأنَّ الخبرَ كالنَّعت، فكما جاز تعدّدُ النّعت، جاز تعدّدُ الخبر.

ثالثاً: أنَّ ما استدلَّ به المانعُ قويٌ من حيثُ القياس، إلا أنَّ السّماعَ يخالفُه، والسَّماعُ الكثيرُ مقدمٌ على القياس القويّ[١]، والله أعلمُ بالصواب.



(١) تنظر القاعدة في: المسائل الحلبيات (٢٢٦)، والاقتراح في أصول النحو (٣٤٥).

المسألة السابعة والثلاثون
نوع (كان) وأخواتها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها أفعالٌ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ بابشاذ، وابنُ السِّيد البطليوسيّ، وابنُ خروف، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع[١].

والثاني: أنَّها حروفٌ، وهو قولُ الزَّجَّاجيّ؛ فقد وسمها في كتابه: (الجمل في النحو) بالحروف فقال: "باب الحروف التي تَرفعُ الأسماءَ وتَنصبُ الأخبار"[٢].

قال ابنُ خروف مُعقّباً على كلام الزَّجَّاجيّ: "لا معنى لتسمية هذه الأفعالِ حروفاً؛ إذ هي أفعالٌ حقيقة..... فإن كان أطلق عليها حروفاً كما يُطلقُ سيبويهِ رحمه الله على كلِّ كلمةٍ حرفاً، فذلك جائزٌ لغةً لا اصطلاحاً"[٣].

أقول: هذا الاعتذارُ يبدو أنَّ ابنَ عصفور قد أخذ به؛ فقد نفى أن يكونَ هناك خلافٌ في فعليّتها إلا (ليس) فإنَّ فيها خلافاً، وذهب ابنُ بابشاذ، وابنُ

---

(١) الكتاب (٤٥/١)، والمقتضب (٨٧/٤)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤) وشرح الجمل لابن خروف (٤١٥/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١)، والبسيط في شرح الجمل (٦٦١/٢).

(٢) الجمل في النحو (٤١).

(٣) شرح الجمل (٤١٥/١).

السّيد، وابنُ جمعة إلى نسبة هذا القول إلى الزَّجَّاجيّ[١].

والذي يظهرُ لي من كلام الزَّجَّاجيّ أنَّه يرى حرفيّةَ هذه الكلمات؛ فقد وسمها بالحروف، ثم إنِّي تتبعته في الباب المذكور فوجدتُه يصفُها بالحروف دائماً، ولم يتخلَّف عن ذلك، ثم إنَّ الأمرَ إذا دار بينَ القصد وعدمه فالمرجعُ فيه إلى الظَّاهر، ولا يصارُ إلى خلافه إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا يمنعُ من أن يكونَ مذهبُ الزَّجَّاجيّ في هذه الكلمات أنَّها حروفٌ.

الأدلة[٢]:

احتجَّ الجمهورُ بأمورٍ منها: اتِّصالُ الضَّمائر البارزة المرفوعةِ المحلِّ بها، وتاءِ التَّأنيث السَّاكنةِ، وتصرّفُها إلى الماضي والمستقبل، ودخولُ (قد) و(السين) و(سوف) عليها.

واحتُجَّ للزَّجَّاجيّ أنَّها لا تدلُّ على الحدث كسائر الأفعال.

ثم إنَّ معانيها في غيرها فأشبهت حروفَ المعاني، **وبيانه:** أنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ) احتملت هذه الجملةُ معانيَ كثيرةً غيرَ مُحَصَّلةٍ من لفظِ الجملة، فتدخلُ عليها هذه العواملُ فتحصلُ تلك المعاني التي كانت غيرَ مُحَصَّلةٍ، فإذا قلتَ: (كان زيدٌ قائماً) أفادت أنَّه كان فيما مضى، وإذا قلت: أصبح أفادت أنَّه وقع في الصَّباح،

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤-١٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (٨٥٧/٢).

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩ أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤-١٣٦)، المغني: ت السعدي (٧/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٥٧/٢).

وهكذا مع بقية الأفعال كما في حروف المعاني التي تفيدُ المعانيَ المختلفةَ في الجملةِ الواحدةِ؛ بدليل أنك تقول: (زيدٌ قائمٌ) فتوجبُ له القيام، ثم تقول: (أزيدٌ قائمٌ؟) فتفيدُ معنى الاستفهام، ثم تقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، فتفيدُ معنى النَّفي، ثم تقولُ: (كأنَّ زيداً قائمٌ) فتفيدُ معنى التَّشبيه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: اتِّصالُها بعلامات الفعل.

ثانياً: أنَّ القولَ: إنَّ (كان) وأخواتها حروفٌ يُؤدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَد حرفٌ يتّصلُ بتاء الفاعل، ولا تاءِ التَّأنيث، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه.

وأمَّا عدمُ دَلالتها على الحدث فلا يسلبُها الفعليةَ؛ لوجود ما يعوضُه، وهو لزومُ الخبر.

ثم إنَّ دلالةَ الفعلِ على الزَّمن والحدث معاً تُعَدُّ من خصائص الفعل العديدة، والنَّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن تُوجد جميعُها في كلِّ شخصٍ من أشخاص ذلك النّوع، ولكن كلُّ ما وُجدت فيه تلك الخواصُّ أو بعضُها حُكِمَ له بحكمِ ذلك النَّوع[1]، وهذه الأفعالُ، وإن لم تدلَّ على الحدث في نفسها، تقبلُ بقيةَ الخصائص، كدخول ضمائر الرَّفع البارزة عليها، فصحَّ كونُها أفعالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) إصلاح الخلل (١٣٥).

المسألة الثامنة والثلاثون
نوع (ليس)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها فعلٌ، وهو قولُ جمهور النحويين[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج في كتابيه: أصول النَّحو، والموجز، والفارسيُّ في أحد قوليه، وابنُ جنيّ، واختاره ابنُ برهان، وابنُ بابشاذ، وابنُ الحاجب، وأبو علي الشلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع في أحد قوليه[٢].

الثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قولٌ نسبه أبو حيان لابن السراج، وبه قال ابن شقير، والفارسيّ في أحدِ قوليه، وابن أبي الربيع في أحد قوليه[٣].

وقد نَسَبَ الزجاجيُّ هذا القولَ إلى الفراء[٤]، وهو مخالفٌ لما نصَّ عليه الفراءُ

---

(١) الارتشاف (١١٤٦/٣).

(٢) الكتاب (٤٥/١)، (٣٧/٢)، والمقتضب (٨٧/٤، ١٩٠)، والأصول في النحو (٨٢/١-٨٣)، والموجز (٣٠)، والإيضاح (١٤٥)، واللمع في العربية (٨٥)، وشرح اللمع (٥٣/١)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٥٠/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٩٠٦/٣)، والتوطئة (٢٢٤)، وشرح الجمل (٣٩١/١)، والملخص (٢١٠).

(٣) الارتشاف (١١٤٦/٣)، والتذييل والتكميل (١١٧/٤)، والمسائل الحلبيات (٢٢٢- ٢٢٣)، والبسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

(٤) كتاب اللامات (٣٤).

في معاني القرآن من أنَّها فعلٌ؛ فقال: "لأنَّ (ليس) فعلٌ يقبلُ المضمرَ، كقولك: (لست ولسنا)"(١).

الثالث: أنَّها حرفٌ إذا وُجدت بغير خاصيّةٍ من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وُجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قولُ المالقيّ(٢).

أقول: المالقيُّ بهذا القول يحاولُ أن يجمعَ بين القول الأول والثاني، فقد قال:

"اعلم أنَّ (ليس) ليست محضةً في الحرفيّة، ولا محضةً في الفعليّة، ولذلك وَقَعَ الخلافُ فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنَّها فعلٌ، وزعم أبو علي أنَّها حرفٌ، والموجبُ للخلاف بينهما فيها النَّظرُ إلى حدِّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره لا غير كـ (مِن، وإلى، ولا، وما) وشبهها، أو النَّظرُ إلى اتِّصالها بتاء التأنيث، والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع والنّصب.. وهذه خواصُّ الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً، وكلُّ واحدٍ منهما إذا وقفَ على نظرِ الآخر تحصَّلت الموافقةُ بينهما، وانتفى الخلافُ بينهما؛ إذ لا تصحُّ المنازعةُ فيه، فالخلافُ إذن إنَّما هو من حيثُ الإطلاقُ لاختلاف النَّظرين: هل في الأصل أو في المعاملة"(٣).

وما قاله يظهرُ لي فيه نظرٌ؛ لأنَّ سيبويه قد ضَعَّفَ أن تكونَ (ليس) كـ (ما)

---

(١) معاني القرآن (٢/٤٣).

(٢) رصف المباني (ص:٣٦٩-٣٧٠).

(٣) رصف المباني (٣٦٨).

النافية في قول بعض العرب: "ليس خَلَقَ الله أشعر منه"، مع أنَّها أعني (ليس) داخلةٌ على جملةٍ فعلية، وذكر أنَّ الوجهَ، والحدَّ أن يضمرَ في (ليس)[(١)]، وهذا دليلٌ على أنَّ سيبويه لا يرى حرفيّةَ (ليس)، وإن دخلت على جملةٍ فعلية.

كما أنَّ أبا علي الفارسي ذكر أنَّ (ليس) حرفٌ، وأنَّها إنَّما عَملت لاتِّصالها بشيء من خواص الفعل: كضمير الفاعل، فأُجريت مجراه[(٢)]؛ فدلَّ هذا على أنَّ أبا علي الفارسيّ يرى حرفيّةَ (ليس)، وإن اتصلت بشيء من خواص الفعل.

الأدلة[(٣)]:

استدلَّ مَن قال بفعلية (ليس) بما يأتي:

أولاً: اتّصالُ الضَّمير المرفوع بها، ولا يتصلُ إلا بالفعل، كقولك: (لسْتُ) و(لسْنا) فهو مثلُ (ضَرَبْت) و(ضَرَبْنا).

ثانياً: استتارُ الفاعلِ المضمرِ فيها، كقولك: (زيدٌ ليس ذاهباً).

ثالثاً: أنَّ آخرها مفتوحٌ كما في أواخر الأفعال الماضية.

رابعاً: أنَّها تلحقها تاءُ التأنيث ساكنةً، وصلاً ووقفاً، نحو: (ليست هندُ قائمةً)، وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال.

---

(١) الكتاب (١٤٧/١).

(٢) المسائل الحلبيات (٢٢٥).

(٣) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٣٥٠/٢)، وشرح الكتاب للصفار (٧٦٢/٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٨٥/١-٣٨٦).

خامساً: تفسيرُها للفعل في مثل: (أزيداً لستَ مثلَه؟)، فـ(زيداً) منصوبٌ بإضمار فعلٍ دلَّ عليه (ليس)، كأنَّه قال: (أخالفتَ زيداً لستَ مثلَه؟)، فلولا أنَّها فعلٌ لما فَسَّرت فعلاً.

واستدلَّ مَن قال بحرفيّة (ليس) بما يأتي:

أولاً: أنَّها لا تتصرفُ، والأصلُ في الأفعال التَّصرفُ.

ثانياً: أنَّ الفعلَ يدلُّ على الحدث في الزَّمن المعيَّن، وهذه تدلُّ على النَّفي دونَ الحدث.

ثالثاً: أنَّها لو كانت فعلاً لكان ماضياً لعدم القرائن في أوّله، وليس بماضٍ؛ لاتِّفاق الجمهور على أنَّه لنفي الحال، لا لنفي الماضي.

رابعاً: سكونُ عينه، والأفعالُ الثلاثيةُ متحرّكةُ العين.

خامساً: بطلانُ عملِها فيما حكاه سيبويه: (ليس الطِّيبُ إلا المسكُ)؛ قياساً على (ما).

سادساً: أنَّه مركبٌ مِن (لا) و(أيس) بمعنى: الوجود، فحُذفت ألف (لا) والهمزة؛ ولذلك يقال: أخرجه من اللَّيسيّة إلى الأيسيّة، أي من العدم إلى الوجود.

سابعاً: أنَّها قد عُوِّض بها عن اسمِ أنْ في قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾[1].

---

(١) سورة النجم: الآية (٣٩).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ليس) فعلٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ علامةَ فعليّة (ليس) علامةٌ لفظيّة، وهي اتِّصالُها بضمائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث، وعلامةَ حرفيتها كونُها بمعنى النفي مثل (ما)، والعلاماتُ اللَّفظيّة مُرجَّحَةٌ على العلامات المعنويّة.

ثانياً: أنَّ القولَ بحرفيّة (ليس) يؤدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّصلُ بتاء الفاعل، أو تاء التأنيث الساكنة، وما يؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يصحُّ قبولُه.

ويمكن الجواب عن أدلة القائلين بحرفية (ليس) بما يأتي[١]:

فأما الأول فيجاب عنه: بأنَّ عدمَ التَّصرف عارضٌ؛ لشبه الحرف لا في أصلِ الوضع.

وعن الثاني: بأنَّه لما قُصر على صيغةٍ واحدةٍ ارتفعَ منه فائدةُ تعيين الحدث.

وعن الثالث: النقضُ بـ(عسى)، ولأنَّه لما لم يتصرفْ لَزِمَ طريقةً واحدةً.

وعن الرابع: أنَّ أصلَه لَيسَ على زنة فَعِلَ إلا أنَّهم ألزموه التَّخفيف للزومه حالةً واحدةً.

وعن الخامس: أنَّ فيها ضميرَ الشأن.

وعن السادس: أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه؛ لضرورة

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٨٤)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/١٠-١٢).

العمل بما ذكرنا من الدليل على فعليّتها.

وعن السابع: أنَّا لو سلَّمنا التعويضَ، فذلك لما فيها من السَّلب، لا لكونها حرفاً، والله أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة والثلاثون
دلالة الفعل (كان)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث، وهو قولُ ابنِ السَّراج والفارسيّ، وابنِ جني، والجرجانيّ، وابنِ الخشاب، وابنِ برهان، والشَّلوبين[(١)].

والثاني: أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن والحدث معاً، وهو قولُ ابنِ عصفور، وابنِ مالك، وابنه بدر الدين[(٢)].

الأدلة[(٣)]:

حجةُ مَن قال: إنَّها لا تدلُّ على حدث أنَّ الفائدةَ لا تحصلُ إلا بعد الإتيان بخبرها، وذلك أنَّك تقول: (قام زيد)، و(كان زيدٌ قائماً)، فأنت تخبرُ عن

---

(١) الأصول في النحو (١/٨٢)، والمسائل المنثورة (٢٠٧)، واللمع (١١٩)، والمقتصد (١/٣٩٨)، والمرتجل (١٢٥)، وشرح اللمع (١/٤٩)، وشرح المقدمة الجزولية (١/٢١٧).

(٢) شرح الجمل (١/٣٨٥)، وشرح التسهيل (١/٣٣٨-٣٣٨)، وشرح ألفية ابن مالك (١٣٧).

(٣) المقتصد (١/٣٩٨)، والمرتجل (١٢٥)، وشرح المقدمة الجزولية (١/٢١٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٣٨-٣٣٨).

زيد بالقيام في كلا المثالين غيرَ أنَّ القيامَ مُضمَّنٌ في (قام) غير خارجٍ عنه، أمَّا (كان) فإنَّ القيامَ غيرُ مضمَّنٍ فيها، فالحدثُ مستفادٌ من خبرها، ولذلك لم يُستخدَم لها مصدرٌ، فلا يجوزُ: (كان زيدٌ قائماً كوناً).

واحتجَّ مَن قال: إنَّها تدلُّ على الحدث بأمورٍ منها ما يأتي:

أولاً: أنَّ (كان) فعلٌ، والفعلُ يستلزمُ الدَّلالةَ على الزَّمان والحدث معاً؛ إذ الدالُّ على الحدث وحدَه مصدرٌ، والدّالُّ على الزَّمان وحدَه اسمُ الزَّمان.

ثانياً: أنَّ الأصلَ في كلّ فعلٍ الدَّلالةُ على الزَّمان والحدث معاً، والإخراجُ عن الأصل لا يقبلُ إلا بدليل.

ثالثاً: أنَّ دلالةَ الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزَّمان؛ لأنَّه يدلُّ على الحدث بمادته، وعلى الزَّمان بصيغته، فدلالتُه على الحدث لا تتغيرُ بالقرائن، ودلالتُه على الزَّمان تتغيرُ بالقرائن، وعلى هذا فدلالتُه على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزَّمان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) فعلٌ يدلُّ على الزَّمن المجرد من الحدث، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّها لو كانت تدلُّ على حدثٍ لكان ما بعدها دائماً فاعلاً لها؛ لأنَّها إذا دلَّت على حدثٍ احتاجت إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ، ولم يقل بذلك أحدٌ، بل يجعلونَ ما بعدها اسماً لها، إلا إذا ضُمّنت معنى حدثٍ فإنَّهم حينئذٍ يجعلونها

كبقية الأفعال؛ لدلالتها على الزَّمن والحدث، فيكونُ ما بعدها حينئذٍ فاعلاً لها.

والثاني: أنَّها لو كانت تدلُّ على حدثٍ لبطَلَ مجيئُها ناقصةً؛ لأنَّ مفهومَ النَّقص هو أنَّ أحدَ مدلولي الفعل قد نَقَصَ وهو الحدثُ، ولا أعلمُ خلافاً بين النّحاة في وجود هذا القسم، أعني: (كان الناقصة).

ثم إنَّ هذا القولَ فيه جوابٌ عن سؤالين أعتقدُ أنَّ الإجابةَ عنهما غيرُ ممكنة على القول بدلالة (كان) على الحدث إلا تكلّفاً:

السّؤال الأول: إذا كانت (كان) فعلاً، فلماذا لم يقولوا: إنَّ ما بعدها فاعلٌ لها؟

والجوابُ: أنَّ الأصلَ في الفعل أن يدلَّ على زمنٍ وحدثٍ، وبما أنَّه يدلُّ على حدثٍ احتاجَ إلى مُحدِثٍ وهو الفاعلُ، فلزم أن يكونُ لكلِّ فعلٍ فاعلٌ، أمَّا (كان) فإنَّها تدلُّ على زمنٍ كبقيّة الأفعال، ولكنَّها لا تدلُّ على حدثٍ، وبما أنَّها لا تدلُّ على حدثٍ فإنَّها لا تحتاجُ إلى مُحدِثٍ، فيكونُ ما بعدها اسماً لها لا فاعلاً.

والسّؤال الثاني: لماذا سُمّيت هذه الأفعالُ بالنّاقصة؟

والجواب: لأنَّ أحدَ مدلولي الفعل -وهما الزَّمن والحدث- قد نَقَصَ، وهو الحدثُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الأربعون
دلالة الفعل (ليس)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها لنفي الحال والاستقبال، وهو قولُ المبردِ، وابنِ دَرَستويه، وابنِ الوراق والصَّيمريّ(١).

والثاني: أنَّها لنفي الحال، وهو قولُ الواسطيّ، والأعلمِ الشنتمريّ، والزَّمخشريّ، وابنِ إياز، والإسفراييني، والكيشيّ، وابنِ جمعة الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ(٢).

والثالث: أنَّها للنَّفي مطلقاً في الماضي والحال والمستقبل، وهو قولُ ابنِ مالك، وابنِ أبي الرَّبيع(٣).

والرابع: أنَّها لنفي الحال في الجملة المطلقة، فإن قُيِّدت كان نفيها بحسب ذلك القيد وهو قولُ أبي الفضل الصَّفار، والشلوبين، وابنِ عصفور، وأبي حيان،

---

(١) المقتضب (٤/٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٨٤)، وعلل النحو (٢٤٦)، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٨).

(٢) شرح اللمع (٤٠)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/١٨١)، والمفصل في علم اللغة (٢٦٨) والمحصول في شرح الفصول (٨٣ أ)، ولباب الإعراب (٤٢٤)، والإرشاد (١٥٠)، وشرح الكافية (٢/٥٧٦)، والصفوة الصفية (٢/٢٣).

(٣) شرح التسهيل (١/٣٨٠)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٧٨).

والدَّماميني[١].

وقد ذكر أبو علي الشَّلوبين أنَّه لا مخالفةَ بين مَن قال: إنَّها لنفي الحال، ومَن قال: إنَّها للنَّفي مطلقاً، وعلَّلَ ذلك بأنَّ مرادَ الأول: أنَّها لنفي الحال إذا لم يكن الخبرُ مخصوصاً بزمانٍ، فإن اقترن الخبرُ بزمانٍ فهي بحسب ذلك الزَّمان[٢].

ويظهرُ لي فيما قاله نظر؛ لأنَّ الزَّمخشريّ وابنَ جمعة الموصليّ -وهما ممن قالوا إنَّها لنفي الحال- منعاً مجيئَها لنفي المستقبل وإن قُيِّد بالاستقبال.

قال الزَّمخشري: "و(ليس) معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: (ليس زيدٌ قائماً الآن)، ولا تقول: (ليس زيدٌ قائماً غداً)"[٣].

وقال ابنُ جمعة: "والأكثرُ أنَّها لنفي الحال، فلا يجوزُ وقوعُ المستقبل خبرها، فلا يقال: (ليس زيدٌ قائماً غداً)، ولا (يقوم غداً)، ولا الماضي، نحو: (ليس زيدٌ قام)"[٤].

الأدلة[٥]:

استدلَّ مَن قال: إنَّها لنفي الحال والاستقبال بأنَّ العربَ شركوا بين الحال

---

(١) شرح الكتاب (٢/٧٨٧)، والتوطئة (٢٢٨)، وشرح الجمل (١/٤٢٥)، والارتشاف (٣/١١٥٧)، وتعليق الفرائد (٣/٢٦٦).

(٢) شرح المقدمة الجزولية (٢/٧٧٢).

(٣) المفصل في علم اللغة (٢٦٨).

(٤) شرح ألفية ابن معط (٢/٨٨٥).

(٥) علل النحو لابن الوراق (٢٤٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠)، والمحصول في شرح الفصول (٨٣ أ)، وتعليق الفرائد (٣/٢٦٦).

والاستقبال في صيغة واحدة، فإذا كانت (ليس) تنفي الحالَ فإنَّها تنفي الاستقبالَ؛ لأنَّ صيغتها واحدةٌ.

واستدلَّ مَن قال: إنَّها لنفي الحال بأنَّ (ليس) مثلُ (ما) في النَّفي، و(ما) لنفي الحال فكذلك (ليس).

واستدلَّ مَن قال: إنَّها للنَّفي مطلقاً بالسَّماع؛ فقد جاء ما يدلُّ على نفي المستقبل، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[(١)]، وجاء ما يدلُّ على نفي الماضي، ومنه قولُ العرب: "ليس خلقَ اللهُ مثله"[(٢)].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ليس) لنفي الحال إذا لم تُقَيَّد بزمنٍ، فإن قُيّدت بزمنٍ معينٍ كالماضي أو المستقبل فهي بحسب ذلك الزَّمن؛ وذلك لما يأتي[(٣)]:

أولاً: أنَّ القولَ: إنَّ (ليس) لنفي الحال فحسبُ لشبهها بـ(ما) في النفي، و(ما) لا تكون إلا لنفي الحال قولٌ مردودٌ؛ لأنَّ (ما) لنفي الحال في الأكثر، وليس دائماً؛ فقد جاءت (ما) لنفي المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ، منها ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم

---

(١) سورة هود: من الآية (٨).

(٢) الكتاب (١/٧٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠).

(٣) شرح المقدمة الجزولية (٢/٧٧٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٠-٣٨١)، والفوائد الضيائية (٢/٢٩٥).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٩٦).

بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾﴾[2].

ثانياً: أنَّ القولَ: إنَّها للحال والاستقبال فحسبُ قولٌ مردودٌ بالسَّماع، فقد حكى سيبويه: "ليس خلَق الله مثله"، وليس هنا لنفي الماضي.

ثالثاً: أنَّ الغالبَ في (ليس) أنَّها لنفي الحال، وليس دائماً؛ فقد جاءت لنفي المستقبل في مواضعَ كثيرةٍ منها:

قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[3]، وقولُ الشَّاعر:

بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مَضَى ... ولا سَابقاً شيئاً إذا كان جَائيا[4]

وقد جاءت لنفي الماضي، فحكى سيبويه: "ليس خلَق اللهُ مثله".

فدلَّ ذلك كلُّه على أنَّ (ليس) تكونُ لنفي الحال والاستقبال والماضي، إلا أنَّها لا تَتَعيّنُ لواحدٍ من الأزمنة الثلاثةِ إلا بقرينةٍ؛ لإزالة اللَّبس، فإذا لم تُوجَد القرينةُ صُرِفت لنفي الحال؛ لأنَّه الغالبُ فيها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٦٧).

(٢) سورة الانفطار: من الآية (١٦).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٦٧).

(٤) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (١٦٩).

المسألة الحادية والأربعون
وجه نصب خبر (كان)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحـدها: أنَّ خـبرَ (كـان) منصـوبٌ تشـبيهاً لـه بـالمفعول بـه، وهـو قـولُ البصـريين[١]، ومـنهم: سـيبويهِ، والمـبردُ، وابـنُ السـراج، واختـاره ابـنُ يعـيش، وابـنُ مالك[٢].

الثاني: أنَّ خبرَ (كان) منصوبٌ تشبيهاً له بالحال، وهو قولُ الفراءِ[٣].

الثالث: أنَّ الخبرَ نُصِبَ على الحال، وهو قولُ بقيّةِ الكوفيين[٤].

الأدلة[٥]:

حُجّةُ البصريين: أنَّ (كان) أشبهت الفعلَ التَّامَّ المتعدّي لواحدٍ كـ(ضربَ زيدٌ عمراً).

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري (١/٥٨٧).

(٢) الكتاب (١/٤٥)، والمقتضب (٤/٦٨)، والأصول في النحو (١/٨٢)، وشرح المفصل (٣/٣٥٤) وشرح التسهيل (١/٣٣٧).

(٣) التذييل والتكميل (٤/١١٦)، والارتشاف (٣/١١٤٦).

(٤) التبيين (٢٩٥).

(٥) التبيين (٢٩٥)، واللباب (١/١٦٧)، والتذييل والتكميل (٤/١١٦).

وحُجّةُ الفراء والكوفيين هي بطلانُ تشبيه خبرِ (كان) بالمفعول؛ لأمورٍ منها:

أولاً: مجيءُ الجمل الاسمية، والفعليّة، والظَّرف والمجرور في موضع الخبر، كما تجيءُ في الحال، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك في موضع المفعول به.

ثانياً: أنَّ الماضيَ لا يَحسنُ وقوعُه خبراً لـ(كان) إلا مع (قد) كما لا يَحسنُ وقوعُه حالاً إلا مع (قد).

ثالثاً: أنَّ المفعولَ يكون منفصلاً ومتصلاً، وخبر كان الجيد أن يكون منفصلاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّه مشبّهٌ بالمفعول به؛ بدليل مجيءِ الخبرِ مضمراً كما يجيءُ المفعول، والحالُ لا تُضمَرُ، ومجيئُه معرفةً كالمفعول، والحالُ قياسُها أن تكونَ نكرةً، ومجيئُه جامداً، والحالُ قياسُها الاشتقاق، وكونُه لا يُستغنى عنه، والحالُ بابها أن يُستغنى عنها، فثَبَتَ من ذلك كلِّه أنَّ أحكامَ الحال منتفيةٌ عن المنصوب هنا، فينتفي كونُه حالاً؛ لأنَّ انتفاءَ الحكمِ يدلُّ على انتفاء المحكوم عليه.

وأمَّا ما احتجَّ به الفراءُ والكوفيون فمُجَابٌ عنه بما يأتي[1]:

فأمَّا الأولُ: فجوابُه أنَّ الجملَ تقعُ في موضعِ المفعولِ، وفي موضع الحال، نحو: (ظننتُ زيداً يعلمُ)، و(أقبلَ زيدٌ يضحكُ).

وأمَّا الثاني: فجوابُه أنَّ وقوعَ الماضي خبراً لـ(كان) ثابتٌ في القرآن وكلام

(١) التبيين (٢٩٩-٣٠١)، والتذييل والتكميل (١١٦/٤).

العرب بكثرة، فلا يُسلَّم بمنعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾(٣).

وأمَّا الثالثُ: فجوابُه أنَّ مجيءَ خبر (كان) منفصلاً ومتصلاً جائزٌ فتقول: (كنته) و(كنت إياه) ومن مجيئه متصلاً قولُ الشَّاعر:

فإلا يَكُنها أو تَكُنه فإنَّه أخوها غَذَته أمُّه بلبانها(٤)

والله أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة المائدة، من الآية (١١٦).

(٢) سورة الممتحنة، من الآية (١).

(٣) سورة يوسف، من الآية (٢٧).

(٤) البيت من الطويل، قائله: أبو الأسود الدؤلي، ديوانه (٨٢).

المسألة الثانية والأربعون
مجيءُ خبر (كان) فعلاً ماضياً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ إلا إذا اقترن الفعلُ الماضي بـ(قد)، وهو قولُ الفراءِ، وابنِ درستويه، وابنِ بابشاذ، وابنِ أبي الربيع، وابنِ جمعةَ الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ[١]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٢].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ أبي بكر الشنتريني، والجزوليّ، وابنِ خروف والشَّلوبين، وابنِ مالك، وأبي حيان[٣]، ونُسِب إلى البصريين[٤].

---

(١) معاني القرآن (١/٢٨٢)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٧٩٩)، وشرح الجمل (١/٤٧ أ) والبسيط في شرح الجمل (٢/٦٨٢)، وشرح ألفية ابن معط (٢/٨٦٣)، والصفوة الصفية في شرح الألفية (٢/١١).

(٢) الارتشاف (٣/١١٦٧)، والمساعد (١/٢٥٦)، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل (٣/١١٦٦).

(٣) تلقيح الألباب (٦٦)، والمقدمة الجزولية (١٠٨)، وشرح الجمل (٤٤١)، وشرح المقدمة الجزولية (٢/٧٧٨)، وشرح التسهيل (١/٣٤٤)، والارتشاف (٣/١١٦٧).

(٤) همع الهوامع (٢/٧٣).

الأدلة[(١)]:

حجةُ المانعين أمران:

أحـدهما: أنَّ (كـان) فعلٌ مـاضٍ، فـلا يخـبرُ عنهـا إلا باسـمٍ، أو مـا ضـارعَ الاسمَ.

والثاني: أنَّ (كان) تدلُّ على الزمن الماضي، فإذا جاء خبرها ماضياً كان لغواً في الكلام.

وعللوا اشتراطَ اقترانِ الماضي بـ(قد) لفظاً أو تقديراً بأنَّها تُقرّب الماضيَ من الحال فيحصلُ حينئذٍ فائدةٌ لا تفيدها (كان).

وحجةُ المجيزين ورودُه في السَّماع بكثرة توجبُ القياسَ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[(٤)].

وأجاب ابنُ فلاح عن سماع المجيزين بأنَّ حرفَ الشرط الداخل على (كان) صرفَها إلى الاستقبال، فلا يكونُ الماضي هنا لغواً؛ لاختلاف الدلالة بين (كان) والفعل الماضي الواقع خبراً لها.

---

(١) شرح القصائد المشهورات لابن النحاس (١/١١٧)، وشرح القصائد العشر للتبريزي (١٢٠)، والصفوة الصفية (٢/١١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٣).

(٢) سورة المائدة، من الآية (١١٦).

(٣) سورة الممتحنة، من الآية (١).

(٤) سورة يوسف، من الآية (٢٧).

ويرى ابنُ فلاح أنَّ هذا الجوابَ أصحُّ من جواب المبرد القائلِ: إنَّ الشَّرط لم يغيّر معنى (كان) إلى الاستقبال، وعليه تكونُ (قد) مقدرةً في خبرها، فقال:

"وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ فقال المبردُ: إنَّ (كان) لقوتها، وأنَّها عبارةٌ عن الأفعال لم يغيّرها الجزاءُ إلى الاستقبال، فعلى هذا تكونُ (قد) مقدرةً في خبرها، والأصحُّ أنَّ حرفَ الشَّرط صرفَها إلى الاستقبال؛ قياساً على سائر الأفعال... وعلى هذا لا يحتاجُ إلى تقدير (قد)؛ لتغاير دلالة (كان) وخبره على الزَّمن"[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو الجوازُ مطلقاً؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير، وهو موجبٌ للقياس.

وأمَّا جوابُ المبرد عن السَّماع بإضمار (قد) فضعيفٌ؛ لأنَّه مخالفٌ للأصل؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الإضمار إلا لحاجة، ولا حاجةَ له هنا؛ لاستقامة المعنى.

وأمَّا جوابُ ابن فلاح عن السَّماع بأنَّه في معنى المستقبل؛ لكونه شرطاً، فلا يصحُّ لنقضه بمثل ما يأتي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[2]،

---

(١) المغني: ت السعدي (٣/٦٤-٦٥).

(٢) سورة الأحزاب: من الآية (١٥).

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم﴾[1]، وقول الشاعر:

وكان طَوَى كَشحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فلا هُوَ أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ[2]

ففي هذه الشواهدُ جاء خبر (كان) فعلاً ماضياً مع أنَّ (كان) لم تقترن بشرط[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة إبراهيم: من الآية (٤٤).

(٢) البيت من الطويل، قائله: زهير بن أبي سلمى، ديوانه (٢٠).

(٣) التذييل والتكميل (٤/١٥١).

المسألة الثالثة والأربعون
تقديم خبر (كان) عليها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم: المبردُ، وابنُ السَّراج، والفارسيّ، وبه قال الجرجانيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور(٢).

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيينَ، واختاره أبو حيان(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ البصريينَ السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٥)، فإنَّ (أين) خبر (كان)، وهو لازمُ التَّقديم.

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٢) المقتضب (٤/٨٧)، الأصول في النحو (١/٨٨-٨٩)، والإيضاح (١٣٧)، والمقتصد (١/٤٠٦) وشرح المفصل (٣/٣٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١)، وشرح الجمل (١/٣٩٦).

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٤) المقتصد (١/٤٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٨١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٠)، والتذييل والتكميل (٤/١٧٣).

(٥) سورة الحديد: من الآية (٤).

وقولُه تعالى: ﴿قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾[١]، وقولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾[٢]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[٣].

فـ(بالله) المتقدمُ متعلّقٌ بـ(يستهزئون) وهو خبرٌ، و(إياكم) المتقدمُ معمولٌ لقوله: (يعبدون) وهو خبرٌ، و(أنفسهم) المتقدمُ متعلّقٌ بـ(يظلمون) وهو خبرٌ، وتقديمُ المعمولِ يؤذنُ بتقديمِ العامل.

وأمَّا القياسُ فإنَّها أفعالٌ متصرفةٌ، فتصرَّفت في معمولها قياساً على تصرّف الأفعال.

وحجةُ الكوفيينَ أنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذّكرِ، فلا يجوزُ: (قائماً كان زيدٌ) لأنَّ في (قائماً) ضميراً يعودُ على المبتدأ، وهو (زيد)، ولا يجوزُ أن يتقدمَ الضَّميرُ على ما يعودُ عليه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ تقديم خبر (كان) عليها؛ لأنَّه فعلٌ مُتَصرّفٌ، فهو كغيره من الأفعال المتصرّفة التي يجوزُ فيها أن يتقدَّمَ المفعولُ به عليها.

يُضافُ إلى ذلك أنَّه لا يُوجَدُ ما يمنعُ مِن هذا التَّقديم، وأما قولُ الكوفيينَ إنَّ

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٦٥).

(٢) سورة سبأ: من الآية (٤٠).

(٣) سورة الأعراف: من الآية (١٧٧).

التَّقديم يُؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر فمردودٌ بأنَّ التَّقدّمَ هنا يُنوى به التَّأخرُ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر، ويُؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾، فإنَّ الضَّميرَ في (نفسه) يعودُ على (موسى)، وهو متأخرٌ عن الضَّمير، إلا أنَّه لما كان في نيّة التَّقديم -بمعنى أنَّ أصلَ رتبتِه في الجملة التَّقدّمُ- جاز عودُ الضَّمير عليه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الرابعة والأربعون
تقديمُ خبر (ليس) على اسمها

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جوازُ تقديم خبر (ليس) على اسمها، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: المبردُ، والزَّجاجيُّ، وأبو بكر الزُّبيديّ، وابنُ جنيّ، وابنُ برهان، وابنُ الدَّهان، وابنُ خروف، وابنُ الحاجب، والشَّلوبين، وابنُ أبي الربيع، والكيشيّ[(١)].

وقد حكى جماعةٌ من النَّحويينَ الإجماعَ على جواز التَّقديم، ومِن هؤلاء النَّحويينَ: السِّيرافيّ، وأبو علي الفارسيّ، والواسطيُّ، وابنُ بابشاذ، والشنتمريُّ، والعكبريُّ، وابنُ مالك، وابنُ إياز[(٢)].

والثاني: المنعُ، وهو قولٌ حكاه ابنُ دَرَستويه، ونقله عنه ابنُ يعيش[(٣)]، وقد

---

(١) المقتضب (١٩٤/٤)، والجمل في النحو (٤٢)، والواضح (٦٥)، واللمع (٨٧)، وشرح اللمع (٥٨/١)، والفصول في العربية (١٦)، وشرح الجمل (٤١٨/١)، وشرح المقدمة الكافية (٩١٥/٣)، والتوطئة (٢٢٩)، والملخص في قوانين العربية (٢١١)، والإرشاد (١٥٣).

(٢) شرح الكتاب (٣٠٠/١)، والإيضاح (١٣٨) وشرح اللمع (٤٠)، وشرح المقدمة المحْسِبة (٣٥٥/٢) والنكت (١٨٢/١)، والمُتَّبَع في شرح اللمع (٢٦٣/١)، وشرح التسهيل (٣٤٩/١)، والمحصول في شرح فصول ابن معط (ل ٨٥ ب).

(٣) شرح المفصل (٣٨٧/٣).

نقض أبو حيان بحكاية ابنِ دَرَستويه هذه دعوى الإجماعَ على الجواز(١).

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ ابنَ هشام المصريّ نسبَ القولَ بالمنع إلى ابن درستويه(٢)، واشتهر ذلك بين الباحثين.

والذي يظهرُ لي أنَّ ابنَ درستويه لا يمنعُ من تقديم خبر (ليس) على اسمها، وإنَّما حكى أنَّ في المسألة خلافاً، وأنَّ هناك مَن يمنعُ التقديمَ بناءً على القول: إنَّ (ليس) مثل (ما) في الحرفية، ويُؤيِّدُ ما ظهرَ لي أمران:

الأول: أنَّ ابنَ يعيش -وهو أقدمُ مَن نقلَ حكايةَ الخلاف عن ابن درستويه فيما أعلم- ذكر أنَّ ابنَ درستويه حكى أنَّ فيها خلافاً، ولم يقل: مَنَعَ، وقد نقلَ ابنُ يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه الإرشاد، فقال: "وحكى ابنُ دَرَستويهِ في كتاب الإرشاد أنَّ فيه خلافاً"(٣).

والثاني: أنَّ القولَ بالمنع مبنيٌّ على أنَّ (ليس) حرفٌ مثل (ما)، وابنُ دَرَستويه يرى أنَّ (ليس) فعلٌ(٤)؛ فدلَّ على أنَّ المنعَ ليس مذهباً له.

الأدلة(٥):

حجةُ الجواز السَّماع، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ

(١) الارتشاف (١١٦٩/٣).

(٢) الجامع الصغير (٥٣)، وأوضح المسالك (٧٩).

(٣) شرح المفصل (٣٨٧/٣).

(٤) تصحيح الفصيح (٣٥).

(٥) شرح المفصل (٣٨٧/٣)، والارتشاف (١١٦٩/٣)، والهمع (٨٨/٢).

ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[(١)] بفتح الراء من (البرّ)[(٢)] على أنَّه خبر (ليس) مُقدَّماً.

وحجةُ المنع أنَّ (ليس) مثل (ما) و(ما) لا يتقدّمُ اسمُها على خبرها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ وذلك لأنَّ المنعَ محجوجٌ بالسَّماع، ومنه قولُه تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾.

ثم إنَّ المنعَ مبنيٌّ على أنَّ (ليس) حرفٌ، وقد تقدَّم أنَّ الرَّاجحَ فيها أنَّها فعلٌ، فلا يصحُّ القياسُ حينئذٍ؛ لأنَّه قياسٌ مع الفارق، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) سورة البقرة من الآية (١٧٧).

(٢) وهي قراءة عاصم برواية حفص، وحمزة، وقرأ بقية العشرة بالرفع، المبسوط في القراءات العشر (١٢٧) والتيسير في القراءات السبع (٧٩)، وتقريب النشر في القراءات العشر (٩٦).

المسألة الخامسة والأربعون
تَقدّم خبر (ليس) عليها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ قدماءِ البصريين[١]، واختاره الفارسيُّ، والسيرافيُّ، وابنُ برهان، والزَّمخشريُّ، وابنُ عصفور[٢].

الثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيين[٣]، واختاره المبرّدُ، وابنُ السراج، وعبدُ القاهر الجرجانيّ، وأبو البركات الأنباريّ، وابنُ مالك[٤]. ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى السيرافيّ[٥]، والذي نصَّ عليه السيرافيّ في شرح الكتاب هو الجواز[٦].

---

(١) الإنصاف (١/١٦٠)، والتذييل والتكميل (٤ /١٧٩).

(٢) الإيضاح (١٣٨)، وشرح الكتاب (١/٤١٣)، وشرح اللمع (١/٥٨-٥٩)، والمفصل (٢٦٩) وشرح الجمل (١/٣٩٥).

(٣) الإنصاف (١/١٦٠).

(٤) البغداديات (٢٧٥)، والخصائص (١/١٨٨) وفيهما رأي المبرد، والأصول (١/٨٩-٩٠)، والمقتصد (١/٤٠٧-٤٠٩)، والإنصاف (١/١٦٣)، وشرح التسهيل (١/٣٥١).

(٥) المغني: ت السعدي (٣/٧٩).

(٦) شرح الكتاب (١/٤١٣).

الأدلة[١]:

حجةُ الجواز أمران:

أحدهما: قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢]، فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ.

الثاني: أنَّه فعلٌ جاز تقديمُ منصوبِه على مرفوعِه، فجاز تقديمُه عليه كـ(كان).

حجةُ المنع من وجهين:

أحدهما: أنَّها لا تتصرّفُ في نفسها، فلم تتصرّف في معمولها؛ قياساً على أفعل التعجب.

الثاني: أنَّها كالحرف؛ لجمودها، فلم يتقدَّم منصوبُها عليها، وقياساً على (ما).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تَقدّم خبرِ (ليس) عليها، مع أنَّ (ليس) فعلٌ جامدٌ، وواقعُ اللَّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ(نعم) و(عسى) وفعل التعجب لا تتقدم عليها، إلا أنَّ واقعَ (ليس) في اللُّغة يقضي بجواز تقدّم خبرها عليها؛

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤١٣/١)، والمقتصد (٤٠٧/١-٤٠٩)، والإنصاف (١/١ ٦٠)، والتبيين (٣١٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٨٠/٣).

(٢) سورة هود: من الآية (٨).

وذلك لما يأتي[١]:

أولاً: أنَّه مؤيّدٌ بالسَّماع، وهو قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ، وأمَّا تعليقُ الظَّرف بغير (مصروف) ففيه تقديرُ محذوف، وهو خلافُ الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود.

ثانياً: أنَّ (إنَّ) إذا كان خبرُها غيرَ ظرفٍ، لم يصحَّ تقدّمُه لا على اسمها، ولا عليها، و(كان) يصحُّ تقدّمُ خبرِها على اسمها، وعليها، فلمّا كانت (ليس) بمثابتها في أحد الوجهين، كانت كذلك في الوجه الآخر، وهذه علةٌ تطّردُ وتنعكس، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح الكتاب (٤١٣/١)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٨/١-٥٩)، والتبيين (٣١٩).

المسألة السادسة والأربعون
نوع (كان) العاملة في ضميرِ الشأن

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها قسمٌ برأسه، وهو قولُ الزَّجّاجيّ، والزّمخشريّ، وأبي البركات الأنباريّ[(١)].

والثاني: أنَّها تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدها مفسرةٌ لذلك الضَّمير، وهو قولُ ابنِ دَرَسْتَويهِ والخوارزميّ[(٢)].

والثالث: أنَّها ناقصةٌ، واسمُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدها في موضعِ نصبِ خبر لها، وهو قولُ ابنِ بابشاذ، وابنِ خروف، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ جمعة الموصليّ، وتقي الدين النِّيليّ[(٣)].

---

(١) الجمل في النحو (٤٩)، والمفصل في علم اللغة (٢٦٦)، وأسرار العربية (١٣٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٦٨)، والتخمير شرح المفصل (٣/٢٨٨).

(٣) شرح الجمل (١/٥٠ ب)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٣٧)، وشرح المفصل (٣٦٨)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/٨٦٧)، والصفوة الصفية (٢/١٦).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن جعلها قسماً برأسه أنَّها هنا تختصُّ بأحكامٍ لا يشاركُها فيها بقيةُ الأقسام، فدلَّ ذلك على أنَّها قسمٌ برأسه، ومن هذه الأحكام: أنَّ اسمَها لا يكونُ إلا ضميراً، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا للحديث، ومنها أنَّه لا يكونُ إلا مبهماً، ومنها أنَّ خبرها لا يكونُ إلا جملةً، ومنها أنه لا يكون فيه ضميرٌ يعودُ على اسمها.

وحجةُ ابنِ دَرَسْتَويه على تمامها أنَّ هذه الجملةَ التي بعدها مفسرةٌ لذلك المضمر، فإذا كانت مفسرةً للاسم كانت إياه، فيكونُ حكمُها كحكمه، ولا يصحُّ أن تكونَ خبراً مع كونها مُفَسِّرةً.

وحجةُ مَن قال: إنَّها ناقصة أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) العاملةَ في ضمير الشأن ناقصةٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّها مفتقرةٌ إلى اسمٍ وخبرٍ، فدلَّ على أنَّها النَّاقصةُ.

ثانياً: أنَّ القولَ بأنَّها ناقصةٌ أولى من القول بأنَّها تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرُ الشأن؛ لأنَّه لم يَثبت في كلام العرب ضميرُ الشأن إلا مبتدأً في الحال كقوله تعالى: ﴿قُلْ

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٦٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٧٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٦٧)، والصفوة الصفية (٢/١٦).

﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[(١)]، أو في الأصل كاسم (إن)، وأول مفعولي (ظننت) نحو: (إنَّه زيدٌ قائمٌ)، و(ظننتُ زيدٌ قائمٌ)[(٢)].

ثالثاً: أنَّ مَن جعل (كان) العاملةَ في ضمير شأن مقدرٍ قسماً برأسه، إنَّما جعلوها كذلك؛ لأنَّها حينئذٍ تنفردُ بأحكامٍ خاصةٍ، وإلا فهي النَّاقصةُ، وقد نبّه على ذلك ابن الحاجب، فقال: "وهذه التي يُضمَرُ فيها ضميرُ الشأن هي من النَّاقصة في التَّحقيق، إلا أنَّه يُشترطُ أن يكونَ مرفوعُها ضميرَ الحديث، فلا يكون خبرُها إلا جملةً، ولا يكونُ فيها ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمَّا انفردت بهذه الصِّفات جُعلت قسماً برأسه تقريباً على المبتدئ"[(٣)].

ويُؤَيِّدُ ذلك أنَّ الزجاجيَّ -وهو ممن جعلها قسماً برأسه- أعربها إعرابَ النَّاقصة؛ فقال: "قال الشَّاعر:

إذا متُّ كان الناسُ نصفانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[(٤)]

التَّقديرُ: كان الأمرُ الناسُ صنفانِ، فالأمرُ اسمُ (كان)، وهو مضمرٌ فيها، و(الناسُ صنفان) ابتداءٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ (كان)"[(٥)]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة الإخلاص من الأية (١).

(٢) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٠٣٤/٢).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣).

(٤) البيت من الطويل، وقائله: عجير السلولي، والبيت في الكتاب (٧١/١)، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي (١٤٣/١)، وشرح أبيات سيبويه للشنتمري (٧٨/١)، والدرر اللوامع (١١٨/١).

(٥) الجمل في النحو (٥٠).

المسألة السابعة والأربعون
نوع (كان) في قول الشَّاعر: (وجيران لنا كانوا كرام)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (كان) في البيت زائدةٌ غير عاملة، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والزَّجاجِ، وابنِ ولاد، والزَّجّاجيّ، والسّيرافيّ، والفارسيّ، وابنِ خروف[(١)].

والثاني: أنَّ (كان) في البيت ناقصةٌ، خبرها (لنا)، والجملةُ صفةُ (الجيران) تقدّمت على الصفة المفردة، وهو قولُ المبردِ، وبه قال العكبريُّ[(٢)].

والثالث: أنَّ (كان) في البيت تامةٌ، والضَّميرُ فاعلٌ، وهو قولُ ابنِ بريّ[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ مَن قال: إنَّ (كان) في البيت زائدةٌ أنَّه إذا جُعلت غيرَ زائدة كنتَ

---

(١) الكتاب (١٥٣/٢) وفيه رأي الخليل وسيبويه، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٢/٢)، والانتصار لسيبويه على المبرد (١٤٠)، والجمل في النحو (٤٩)، وشرح الكتاب (٤٨٠/٢)، والمسائل البصريات (٨٧٥/٢)، وشرح الجمل (٤٤٦/١).

(٢) المقتضب (١١٧/٤)، واللباب (١٧٣/١).

(٣) آراء ابن بري النحوية (٩٤٢/٢).

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٤٠)، والجمل في النحو (٤٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤٨٠/٢)، والمسائل البصريات (٨٧٥/٢)، والنكت (٥٢٣/١)، وإصلاح الخلل (١٥٧-١٥٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤١٦).

قد فصلتَ بين الصِّفة والموصوفِ بجملةٍ، وهذا ضعيفٌ، ثم إنَّ (لنا) من صلة (جيران)، و(كانوا) دخولُها غيرُ مُغيِّرٍ الكلامَ، كأنَّه قال: (وجيران لنا كرام)، وأَضمر (الجيران) في (كان)؛ لئلا يخلوَ من فاعل.

وحجةُ مَن قال: إنَّ (كان) في البيت عاملةً وليست بزائدة أنَّها لو كانت زائدةً لما اتَّصل بها الضَّميرُ؛ لأنَّ (كان) الزائدةُ لا ترفعُ ولا تنصبُ، ولم أقف على حُجّةٍ لمن جعلها حينئذٍ ناقصةً أو تامَّة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (كان) في بيت الفرزدق زائدةٌ غير عاملة؛ "لأنَّ المرادَ وصفُ الجيران بالكرم مطلقاً لا فيما مضى، فلولا الحكمُ بزيادتها لما استقام هذا المعنى، ولأنَّ (لنا) وصفٌ للجيران فهو محلُّه، فلو قُدّر خبراً لنوى به التأخيرَ، وهو على خلاف الأصل"[١].

وأمَّا اتّصالُ (كان) بالضَّمير فلا يمنعُ من زيادتها؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ إنَّما هو تأكيدٌ لما في (لنا)، لا أنَّه مرتفعٌ بالفعل؛ بدليل أنَّه لا خبرَ له[٢]، ويكونُ الأصلُ: (وجيران لنا هم)، ثم أدخلوا (كان)، فصار (جيران لنا كان هم)، فاستقبحوا اللَّفظَ، وهو مجيءُ الضَّمير المنفصل للمنفرد الغائب بعد (كان) غير متصلٍ بها، فوضعوا مكانَه الضَّميرَ المتصلَ، فاتَّصل بـ(كان) ليزولَ قبحُ اللَّفظ[٣]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٨٦٧/٢).

(٢) المسائل البصريات (٨٧٥/٢).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٤١٦)، والبسيط في شرح الجمل (٧٤٢/٢).

المسألة الثامنة والأربعون
توجيه نصب خبرُ (ما) الحجازية

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ (ما) في لغة الحجاز تعملُ في الخبرِ كـ(ليس)، وهو منصوبٌ بها، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ[2].

الثاني: أنَّ (ما) في لغة الحجاز لا تعملُ في الخبر، وهو منصوبٌ بحذفِ حرفِ الخفض، وهو قول الكوفيين[3]، ومنهم: الكسائيّ، والفراء، وهشام[4].

الأدلة[5]:

حجةُ البصريين: أنَّ (ما) مشبّهةٌ بـ(ليس)؛ لمشاركتها إيّاها في النَّفي، ونفي الحال، ودخولِها على المبتدأ والخبر، ودخولِ الباء في خبرها، فتعملُ عملَها.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ (ما) حرفٌ يدخلُ في الأسماء، والأفعال، فلا اختصاصَ له، وما هذا شأنُه لا ينبغي أن يعملَ، والأصلُ في (ما زيدٌ قائماً) هو (ما زيدٌ

(١) الإنصاف (١/١٦٥).
(٢) الكتاب (١/٥٧)، والمقتضب (٤/١٨٨).
(٣) الإنصاف (١/١٦٥).
(٤) التذييل والتكميل (٤ /٢٦٣) وفيه رأي الكسائي وهشام، ومعاني القرآن (٢/٤٢).
(٥) الإنصاف (١/١٦٥)، والتبيين (٣٢٤)، والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٣).

بقائمٍ)، فلمّا أسقطوا الباءَ نصبوا؛ للتَّفريق بين الخبر المقدَّرِ سقوطُ الباء منه، وبينه إذا قُدِّر أنَّ الباءَ لم تدخل عليه في الأصل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ما) في لغةِ الحجاز تعملُ في الخبر كـ(ليس)، وهو منصوبٌ بها؛ لأنَّ خبرَ (ما) وُجِدَ منصوباً، ولابدَّ له من ناصبٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ النَّاصبُ هو حذفَ حرفِ الجرّ لثلاثةِ أمور[(١)]:

أحدها: أنَّ حرفَ الجرّ الزائد إذا حُذِفَ من الاسم كان إعرابُه على حسب ما يطلبُه الكلامُ، إن كان في موضعِ نَصبٍ نصبتَه، أو في موضعِ رفعٍ رفعتَه، فكان ينبغي أن يقالَ في: (ما زيدٌ بقائمٍ) إذا سقطت الباءُ: (ما زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّه في موضعِ رفعٍ؛ إذ هو خبرُ المبتدأ.

الثاني: أنَّ حرفَ الجرّ هنا ليس بأصلٍ، بل هو زائدٌ دخلَ فضلةً مؤكدةً، وما هذا سبيلُه لا يُجعَلُ مُقدَّماً في الرّتبة، حتى يقالُ: لما حُذِفَ انتصبَ، بل النَّصبُ هنا قبلَ الحذف.

الثالث: أنَّ الحذفَ عدمٌ، والعدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ؛ بدليل أنَّ حرفَ الجرّ يُحذَفُ في كثيرٍ من المواضع، ولا يَنتصبُ ما يُحذفُ عنه، كما إذا حُذِفَ في: (بحسبك درهم)، و(ما جاءني من أحد).

فتعيَّنَ أن يكونَ منصوباً بـ(ما)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) التبيين (٣٢٤)، والتذييل والتكميل (٤ /٢٦٤).

المسألة التاسعة والأربعون
حقيقة (لات)

آراء النَّحويينَ:

اختلفَ النُّحاةُ في حقيقة (لات) على أربعةِ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها كلمتان: (لا) النافية، و(التاء) لتأنيث اللَّفظة، وهو مذهبُ الجمهور[(١)]. **الثاني**: أنَّها كلمةٌ وبعضُ كلمة، وذلك أنَّها (لا) النافيةُ و(التاء) الزائدةُ في أول الحين، وهو قولُ أبي عبيد، وابنِ الطَّراوة[(٢)].

الثالث: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ، فعلٌ ماضٍ، وهو قولُ أبي ذر الخشني[(٣)].

الرابع: أنَّها كلمةٌ واحدةٌ أصلُها (ليس) قلبوا ياءَها ألفاً، وأبدلوا من سينها تاءً، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ الجمهور على أنَّها كلمتان: (لا) النَّافية، و(التاء) لتأنيث اللَّفظة أنَّه

---

(١) مغني اللبيب (٢٥٣).

(٢) الغريب المصنف (١/٣٥٠)، والارتشاف (٣/١٢١٠).

(٣) مغني اللبيب (٢٥٤)، والخشني هو: مصعب بن محمد بن مسعود عالم أندلسي، توفي سنة (٦٠٤هـ)، بغية الوعاة (٢/٢٨٧).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣).

(٥) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣)، والتذييل والتكميل (٤/٢٨٨)، ومغني اللبيب (٢٥٣).

يُوقَفُ عليها بالتَّاء والهاء، وأنَّها رُسمت منفصلةً عن (الحين).

وحجةُ أبي عبيدة على أنهَّا كلمةٌ وبعضُ كلمة، وذلك أنَّها (لا) النافيةُ و(التـاء) الزائـدةُ فـي أول الحـين أنَّـه وجـدها في (الإمـام) وهـو مصـحفُ عثمان رضي الله عنه مختلطةً بـ(حين) في الخط.

وحجةُ الخشني على أنَّها كلمةٌ واحدةٌ، فعلٌ ماضٍ أنَّها في الأصل بمعنى: نَقَص من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ﴾[1] فإنَّه يقال: لاتَ يليتُ، كما يقال: أَلَتَ يألتُ، ثم استُعملت للنَّفي.

وأمَّا ابنُ أبي الربيع فقد قال موجهاً لرأيه: "ويظهرُ لي أنَّ الأصلَ في لات: ليس، فأُبدل من السِّين التاء كما فُعل ذلك في ستّ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً؛ لأنَّه كان الأصلُ في ليس: لاس؛ لأنَّها فَعِل، وكأنَّهم كرهوا أن يقولوا: (ليت) فيصيرُ لفظُها لفظَ التمني"[2].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لا) نافية و(التاء) للتأنيث؛ لوجود النَّظير كـ(رُبَّت) و(ثُمَّت)، ولعدم وجود المانع.

وأمَّا بقيّةُ الأقوالِ في حقيقة (لات) فيظهرُ لي ضعفُها بما يلي:

فأمَّـا جعـلُ (التـاء) مـن الحـين فضـعيفٌ؛ لأنَّ (التـاءَ) مفصـولةٌ مـن حـين،

---

(١) سورة الحجرات: آية (١٤).

(٢) الملخص في ضبط قوانين العربية (٢٧٣).

ووجودها متصلة بـ(حين) في الخط في مصحف عثمان لا دليل فيه؛ لأن خط المصحف فيه أشياء خارجة عن القياس لذلك لا يؤخذ به، وقد ذكر ابن درستويه أن خطين لا يقاس عليهما: خط المصحف وخط العروض[1].

وأمَّا القولُ بأنَّها بدلٌ من السّين، والقولُ بأنَّها من أصل الكلمة باعتبار الأصلِ المنقولِ منه فضعيفان؛ لأنَّ الأولَ فيه ادِّعاءُ القلب، والثاني فيه ادِّعاءُ النَّقل، وكلاهما على خلاف الأصل، فالأصلُ حملُ الكلام على ظاهره ما أمكن، وقد أمكنَ هنا بجعلِ (التاء) لتأنيث اللَّفظ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) كتاب الكتاب (٢٠).

المسألة الخمسون
عمل (لات)

آراء النَّحويينَ:

اختلفَ النُّحاةُ في عملها على أربعةِ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها تعملُ عملَ (ليس)، وهو قولُ الجمهور(١)، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، والزَّجاجُ(٢)، ونُسب إلى البصريينَ(٣).

الثاني: أنَّ (لا) نافيةٌ للجنس تعملُ عملَ (إنَّ)، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ونُسب إلى الأخفش(٥).

الثالث: أنَّ (لات) قد يُخفضُ بها أسماءُ الزمان، وهو قولُ الفراء(٦).

الرابع: أنَّها لا تعملُ شيئاً، فإن وليها مرفوعٌ فمبتدأ حُذِفَ خبرُه، أو منصوبٌ فمفعولٌ لفعل محذوف، وهو قولٌ للأخفش(٧).

---

(١) الارتشاف (١٢١١/٣).

(٢) الكتاب (٥٧/١)، ومعاني القرآن (٢/ ٤٩٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٣٢٠/٤).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٣٦٤/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) معاني القرآن للزجاج (٣٢١/٤)، والارتشاف (١٢١١/٣).

(٦) معاني القرآن (٣٩٧/٢- ٣٩٨).

(٧) التذييل والتكميل (٢٩٣/٤)، والارتشاف (١٢١١/٣).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريين في إعمال (لات) عملَ (ليس) دخولُ تاءِ التأنيث على (لا)، وهي من خواص الفعل فوجب أن تكونَ المشبَّهةَ بالفعل، ليقوى وجهُ دخول التاء.

وحجةُ الكوفيين في جعل (لا) لنفي الجنس فتعملُ عملَ (إنَّ) أنَّ النَّافيةَ للجنس أكثرُ استعمالاً من التي بمعنى (ليس) التي لا تجيءُ إلا في الشعر، فوجب حملُ القرآن على ما كَثُرَ استعمالُه، دونَ المستعمل في ضرورة الشِّعر.

وحجةُ الفراء قولُ الشَّاعر:

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنا أنْ ليس حينَ بقاءِ[٢]

فقد جاء ما بعد (لات) مجروراً فدلَّ على أنَّها حرفُ جرٍّ هنا.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لا) تعملُ عملَ (ليس)؛ لأنَّه إجماعٌ من العرب[٣].

وأمَّا إلحاقُها بـ(ليس) في العمل؛ فلوجود التاء التي هي من خصائص الأفعال، فإلحاقُها بالفعل أولى من إلحاقها بالحرف، والفعلُ المناسبُ لمعنى (لا) هو

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٣٩٧- ٣٩٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٦٤)، والمغني:ت السعدي (٣/١١٨).

(٢) البيت من الخفيف، لأبي زيد الطائي، ديوانه: (٣٠).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (١/٦٦٠).

(ليس) فأُلحقت به في العمل.

وأمَّا بقيةُ الأقوالِ فيمكن الجواب عنها بما يلي[(١)]:

فأمَّا حجةُ الكوفيين فيجاب عنها بأنَّ الفرعَ قد يكونُ أكثرَ استعمالاً من الأصل؛ بدليل باءِ القَسَم، وواوه، فإنَّه ليس في القرآن قَسَمٌ بالباء إلا على طريق التأويل البعيد.

وأمَّا من قال: إنَّها حرفُ جرٍّ في (ولاتَ أوانٍ) فضعيفٌ؛ لعدم ما يتعلق به، وأنَّ (أوان) ليست مجرورةً بـ(لات)، وإنَّما هي مجرورةٌ بـ(حين)، وقد حَذَفَ المضافُ، وأبقى المضافَ إليه على إعرابه، والتَّقديرُ: (وليس الحينُ حينَ أوان).

وأمَّا مذهبُ الأخفش فيجاب عنه بأنَّه إذا أمكن نسبةُ العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجازِ الحذف. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/١١٨-١١٩)

المسألة الحادية والخمسون
عمل (إنْ) النَّافية عملَ ليس

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ الفراء، وابنِ عصفورٍ، وابنِ النَّاظم، وابنِ هشامٍ(١)، ونسبه المبردُ إلى سيبويه(٢)، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالمنع.

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيينَ ما عدا الفراءَ، ومنهم الكسائيّ(٣)، وتبعهم في ذلك المبردُ، وابنُ مالك، والمراديُّ(٤)، ونسبه ابنُ مالكٍ إلى سيبويهِ(٥)، ولم أقف على تصريحٍ لسيبويه بالجواز.

الأدلة(٦):

وحجةُ المنعِ أنَّ إعمالَهَا لم يرد به التنزيلُ كما ورد بإعمالِ (ما)، ولم يَطَّرد في

(١) الأزهية للهروي (٤٦)، والمقرب (١١٦)، وشرح الألفية (١٥٢)، وأوضح المسالك (٨٩).

(٢) المقتضب (٢/٣٥٩).

(٣) الأزهية للهروي (٤٦)، والجنى الداني (٢٢٩).

(٤) المقتضب (٢/٣٥٩)، وشرح التسهيل (١/٣٧٥)، والجنى الداني (٢٣٠).

(٥) شرح الكافية الشافية (١/٤٤٦-٤٤٧).

(٦) المقتضب (٢/٣٥٩)، وشرح التسهيل (١/٣٧٥)، وشرح الكافية الشافية (١/٤٤٦-٤٤٧)، والجنى الداني (٢٣٠)، ومغني اللبيب (٣٥).

كلامِ العرب، ثم إنَّ (إن) أضعفُ من (ما)، وأنَّها حرفُ نفيٍ دخلَ على ابتداءٍ وخبرٍ كما تدخلُ ألفُ الاستفهامِ فلا تُغيّره، وكذلك مذهبُ تميمٍ في (ما)، وكان القياسُ في (ما) أن لا تعملَ شيئاً، فلمَّا خالفَ بعضُ العرب القياسَ وأعملوها، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنَّ القياسَ لا يوجبه.

وحجةُ الجوازِ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماع فمنه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾[1]، بتخفيفِ (إن)، ونصبِ (عباداً) و(أمثالكم)[2].

وسُمِعَ من أهلِ العالية[3]: "إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية"، و"إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك"[4]. ومنه قولُ الشَّاعر:

إنْ هو مُستولياً على أحدٍ ... إلا على أضعفِ المجانينِ[5]

وقولُ الشَّاعر:

إنْ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياتِه ... ولكن بأنْ يبغى عليه فيُخْذَلا[6]

---

(١) سورة الأعراف: من الآية (١٩٤)

(٢) هي قراءة شاذة لسعيد بن جبير: مختصر في شواذ القرآن (٥٣)، والمحتسب (١/٢٧٠).

(٣) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة: معجم البلدان (٤/٧٩).

(٤) الجنى الداني (٢٠٩)، ومغني اللبيب (٣٥).

(٥) البيت من المنسرح، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح التسهيل (١/٣٧٥) وشرح الكافية الشافية (١/٤٤٧) والخزانة (٤/١٦٦).

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، والبيت في: الجنى الداني (٢٠٩) والمقاصد النحوية (١/٤٧٩) والخزانة (٤/١٦٨).

وأمَّا القياسُ فعلى (ما) و(ليس) لأنها بمعناهما في نفي الحال.

وأجيب عن حجةِ الكوفيينَ بما يأتي[١]:

فأمَّا السَّماعُ فمحمولٌ على الشذوذِ؛ لعدم الاطّراد.

وأمَّا القياسُ فضعيف لأنَّه قياسٌ في اللغة، واللغةُ يُرجَعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس؛ بدليل أنَّ (البحر) و(النهر) و(البيت) لا يسمَّى شيءٌ منها قارورةً، وإن وُجد الاستقرارُ فيها.

ولأنّ قياسَ (إنْ) على (ما) في العمل ضعيف؛ لأنَّ إعمالَ (ما) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ، فضعُف القياسُ عليها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ إعمالِ (إن)؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ نثراً ونظماً، كما بَينتُ في الأدلة.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ فمردودٌ بقراءة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾[٢] بتخفيفِ (إن) ونصب (عباداً) و(أمثالكم)، وإذا سلَّمنا جدلاً بأنَّ هذه القراءةَ غيرُ ثابتةٍ فإنَّ عدمَ إعمالِها في التنزيلِ يكونُ بسببِ أنَّها لم تأتِ إلا مع إلا، فأبطلت نفيَها، فبَطَل عملُها، كبطلانِ عملِ (ما) عند دخولها.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٧٨-١٤٨٠)

(٢) سورة الأعراف: من الآية (١٩٤)

وأمَّا إبطالُ القياس على (ما) بأنَّ اللغةَ يُرجعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس فقولٌ سديدٌ، إلا أنَّه هنا لا يستقيمُ؛ لأنَّ عملَ (إن) ثبتَ بالنَّقل كما بينتُ.

وأمَّا القول بأنَّ إعمالَ (ما) على خلافِ القياسِ عند مَن أعملها؛ لكونِها غيرَ مختصَّةٍ، فضعُف القياسُ عليها فسديدٌ أيضاً إذا قلنا بأنَّ العملَ ثبتَ بالقياسِ على (ما)، وليس الأمرُ كذلك، بل عملُ (إن) ثبت بالنَّقل، وقولُنا بأنَّ (إن) عَمِلت قياساً على (ما) إنَّما هو تفسيرٌ وتعليلٌ للعملِ، وليس إثباتاً له؛ لأنَّه ثابتٌ بالنَّقل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية والخمسون
نوع (عسى)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها فعلٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويين، ومنهم: المبردُ، وابنُ درستويه والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وابنُ برهان، والواسطيّ، والمراديّ[١].

والثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قولُ الزَّجّاجِ، ونُسِبَ إلى ثعلب[٢]، والظَّاهرُ من كلامه في الفصيح أنَّها عنده فعلٌ؛ فقد قال فيه: "وعَسَيت أن أفعل كذا، ولا يقالُ منه: يَفعلُ، ولا فاعل"[٣]، ونسبه ابن فلاح إلى ابنِ السَّراج، وفي هذه النسبة نظر؛ لأن صريح كلام ابن السراج في كتابيه: أصول النحو، والموجز أنها فعل[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ مَن قال: إنَّها فعلٌ ما يأتي: أولاً: اتّصالُها بتاء الضَّمير، وألفه وواوه،

(١) المقتضب (٣/٨٦)، وتصحيح الفصيح (٤٢)، والإيضاح (١١٦)، واللمع في العربية (٢٠٤)، وشرح اللمع لابن برهان (٢/٤٢٣)، وشرح اللمع للواسطي (١٩١)، والجنى الداني (٤٦١).

(٢) الارتشاف (٣/١٢٢٢)، والجنى الداني (٤٦١)، ومغني اللبيب (١٥٨).

(٣) الفصيح (٢٦١).

(٤) أصول النحو (١/٧٦)، والموجز (٣١).

(٥) الغرة في شرح اللمع (١٠٧ أ)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٩١)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني: (٢/١٠٦٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٩٨)، والجنى الداني (٤٦١-٤٦٢).

نحو: (عَسَيت)، و(عَسَيا)، و(عَسَوا)، فلمَّا دخلت هذه الضَّمائرُ عليها كما دخلت على الفعل نحو: (قمت)، و(قاما)، و(قاموا) دلَّ على أنَّ (عسى) فعلٌ.

ثانياً: اتّصالُها بتاء التأنيث السَّاكنة التي تختصُّ بالفعل نحو: (عَسَت المرأةُ)، كما تقولُ: (قامت)، و(قعدت)، فدلَّ على أنَّ (عسى) فعلٌ.

وحجةُ مَن قال: إنَّها حرفٌ ما يأتي:

أولاً: أنَّها بمعنى: لعلَّ، ولعلَّ حرفٌ، فكذلك عسى.

ثانياً: أنَّها لا تدخلُ عليها أنْ المصدرية.

ثالثا: أنَّها لا تتصرفُ، والتَّصرّفُ من خصائص الأفعال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (عسى) فعلٌ لا حرفٌ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: اتِّصالُها بعلامات الفعل.

ثانياً: أنَّ القولَ بحرفيّة (عسى) يُؤَدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يُوجَدُ حرفٌ يتَّصلُ بتاء الفاعل، وما يُؤدِّي إلى عدم النَّظير لا يقبل.

ثالثاً: أنَّ القولَ بحرفية (عسى) مبنيٌّ على أنَّها مثلُ (لعل) في المعنى، وهذه علامةٌ معنويّةٌ، والقولُ: إنَّها فعلٌ مبنيٌّ على اتّصالها بالضَّمائر، وهي علامةٌ لفظيّةٌ، والعلاماتُ اللَّفظيّةُ مُرَجَّحةٌ على المعنويّة.

وأما أدلة القائلين بحرفية عسى فيمكن الجواب عنها بما يلي[1]:

فأمَّا قولُهم: إنَّها بمعنى: لعلَّ، ولعلَّ حرفٌ، فكذلك عسى، فيجاب عنه

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/٣٤١-٣٤٢).

بأنَّ كونَ (عسى) بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفيّةَ؛ بدليل: أنفي، وأستفهم، فإنَّ معناهما معنى الحرف، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفيةَ.

وأمَّا قولُهم: إنَّها لا تُوصَلُ بها أن المصدرية فيجاب عنه بأنَّها لم توصل بأن المصدرية؛ لأنَّه لا يُسْبَك منها مصدرٌ؛ لعدم تصرفها.

وأمَّا قولهم: إنَّها لا تتصرفُ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال، فيجاب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّها لما كانت موضوعةً للرجاء لزمت معنىً واحداً؛ لدلالتها على الإنشاء الذي لا يقابَلُ بالتصديق والتكذيب، وتصرفُها يدلُّ على الخبر في الأزمنة، وذلك يناقضُ الإنشاء.

والثاني: أنَّه لما كان لفظُها ماضياً وهو يدلُّ على الاستقبال، استُغني بذلك عن دخول حرف المضارعة عليها؛ لأنَّ فائدتَه نقلُ الفعل عن الماضي، وهي لا تدلُّ على الماضي؛ لأنَّ الرجاءَ والطَّمعَ لا يتصورُ في الماضي، وإنَّما يقعُ بذلك النَّدامة، وإذا لم تدل على الماضي، فلا حاجةَ إلى قرينة الاستقبال.

والثالث: أنَّها لما أشبهت (لعلَّ) لاشتراكهما في الطَّمع جمدت، وهذا الوجهُ ذكره ابنُ فلاح وضعَّفَه، فقال: "وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اشتراكَ الفعل والحرف في المعنى لا يوجبُ للفعل الجمودَ؛ بدليل: أنفي، وأستفهم، وأُشْبِهُ وأتمنَّى. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة والخمسون
دلالة الفعل (كاد)

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها خمسةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، وهو قولُ الزجاجيّ، واختاره ابنُ الحاجب، والرضيُّ، وأبو حيان[1].

والثاني: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسْرٍ، وهو قولُ ابن جنيّ[2].

والثالث: أنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي، وفي النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ، بخلاف سائر الأفعال، وهو قولُ ثعلب، وابن خروف، والعكبريّ، وابن يعيش[3].

والرابع: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات كسائر الأفعال، وفي المستقبل المنفي تدلُّ على النَّفي كسائر الأفعال، وفي الماضي المنفي تدلُّ على الإثبات،

---

(١) الجمل (٢٠١)، وشرح المفصل (٢/٨٨)، وشرح الكافية القسم الثاني: (٢ /١٠٨١)، والارتشاف (١٢٣٥/٣).

(٢) رأيه في: التذييل والتكميل (٤/٣٦٧)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٢٨٧/٣).

(٣) مجالس ثعلب (١٤١ -١٤٢)، وشرح الجمل (٢/٨٣٨)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥٦٠)، وشرح المفصل (٣ /٤٠٢).

بخلاف سائر الأفعال، وهو قولُ ابنِ أبي الربيع[١].

والخامس: أنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، وقد تدلُّ على الإثبات ببطءٍ وعُسرٍ، وهو قولُ ابن مالك[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ من قال: إنَّها في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي القياسُ على بقية الأفعال في أنَّ إثباتَها إثباتٌ لمعناها، ونفيها نفيٌ لمعناها، ويكونُ معنى (كاد زيدٌ يقومُ) أي: قارب القيامَ ولم يقم، ومعنى (لم يكد زيدٌ يقومُ) أي لم يقارب القيامَ فضلاً عن أن يصدرَ منه.

وحجةُ من قال: إنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطءٍ قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[٤] وقد فعلوا، وقولُه تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[٥] والمعنى أنَّه مع شدة الظلمة إذا أحدَّ نظرَه إلى يده، وقرَّبها من عينه رآها، وقولُ ذي الرّمة:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم يكدْ ... رسيسُ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ[٦]

(١) رأيه في: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤/١٢٠).

(٢) شرح التسهيل (١/٣٩٩).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣ /٤٠٢)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٨٦)، والمغني: ت السعدي (٣ /٣٥٨)، والتذييل والتكميل (٤/٣٦٧).

(٤) سورة البقرة: من الآية (٧١).

(٥) سورة النور: من الآية (٤٠).

(٦) البيت من الطويل، ديوانه: (٧٨).

فإنَّه أنشد قصيدتَه بالكوفة، فناداه ابنُ شبرمة: أراه قد بَرِحَ، فشقَّ عليه، وجعلَ يتأخرُ بناقته، ويتفكَّرُ، ثم قال:

إذا غيَّرَ النأيُ المحبينَ لم أجدْ رسيسَ الهوى من حُبّ ميّةَ يبرحُ

وجه الدلالة: أنَّه فَهِمَ منه ابنُ شبرمة الزوالَ، ووقع لذي الرّمة ما ظنَّه، ولذلك غيَّرَه.

وحجةُ من قال: إنَّها في الإثبات تدلُّ على النَّفي بخلاف سائر الأفعال أنَّك إذا قلت: (كاد زيدٌ يقوم)، أو (يكاد زيدٌ يقومُ) فالقيامُ غيرُ حاصلٍ، ولا معنى للنَّفي إلا ذلك؛ لأنَّ النَّفيَ يتعلَّقُ بخبرها.

وحجةُ من قال: إنَّها في النَّفي للإثبات إذا كان الفعلُ ماضياً قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ وقد فعلوا.

التَّرجيح:

وقبل أن أبدي ترجيحي في المسألة أشيرُ إلى أنَّ كون إثبات (كاد) إثباتاً لمعناها وهو القرب، ونفي (كاد) نفياً لمعناها أمرٌ لا أعلم فيه خلافاً بين النَّحويين، ومن قال منهم بأنَّ إثباتَ (كاد) نفيٌ يريدُ نفيَ مضمون الفعل الذي بعدها لا معنى القرب، وهو مفهومٌ صحيحٌ لا خلافَ فيه لما سأذكر، وإنَّما حقيقةُ الخلاف في ثبوت الفعل بعد (كاد) المنفيّة، **فإذا تقرر محلُّ النزاع أقولُ وبالله التوفيق:**

الرَّاجحُ عندي هو أنَّ (كاد) في الإثبات تدلُّ على إثبات القرب، وفي النَّفي تدلُّ على نفي القرب؛ قياساً على بقيّة الأفعال، فكما أنَّ معنى (ضَرَبَ)

مثبتٌ في نحو: (ضَرَبَ زيدٌ) فكذلك معنى (كاد) في نحو: (كاد زيدٌ يقومُ)، وكما أنَّ معنى (ضَرَبَ) منفيٌ في نحو: (لم يَضْرِب زيدٌ) فكذلك معنى (كاد) في نحو: (لم يكد زيدٌ يقومُ)، فالنفيُ أوالإثبات واقعٌ على معنى (كاد) وهو القرب.

وأمَّا مضمونُ الفعل الذي بعد (كاد) من حيثُ الإثباتُ والنفي ففيه التفصيل الآتي:

إنْ وقعَ الفعلُ بعد (كاد) المثبتة فمضمونُه منفيٌ؛ لأنَّ قربَك من الفعل لا يكونُ إلا مع انتفاء الفعل منك؛ إذ لو حصل منك الفعلُ لكنتَ آخذاً في الفعل، لا قريباً منه؛ لذا كان مضمونُ الفعل بعد (كاد) المثبتة منفياً باطراد، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[1]، أي يقارب الإضاءة، فالقربُ ثابتٌ، والإضاءة منفيّةٌ.

وإنْ وقعَ بعد (كاد) المنفية فمضمونُه النَّفيُ أيضاً؛ لأنَّ نفيَ القرب من الفعل أبلغُ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، كقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ إلا إذا دلَّت القرائنُ على أنَّ مضمونَ الفعل بعد (كاد) المنفية مثبتٌ فيكونُ مثبتاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ فمضمونُ الفعل بعد (كاد) مثبتٌ بقرينة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

ويستوي في هذا الحكمِ الماضي والمستقبلُ من (كاد)؛ إذ لا فرق في قياس لغة العرب بين دخول النَّفي على الماضي ودخوله على المستقبل، والله أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) سورة النور: من الآية (٣٥).

المسألة الرابعة والخمسون
إعراب (الياء) و(الكاف) بعد (لولا) و(عسى)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوال للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) مع (لولا) في محلّ الجر، ومع (عسى) في محلّ نصبِ اسمِ (عسى)، و(عسى) هنا بمنزلة (لعل)، وهو قولُ سيبويه، وحكاه عن الخليل، ويونس[1].

الثاني: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) في الموضعين في محلّ الرفع، وهو قولُ الأخفش[2]، ووافقه في (لولا) أبو البركات الأنباري، والمالقيّ، والرضيّ[3]، وفي (عسى) ابنُ مالك[4].

وقد نَسَبَ ابنُ فلاح هذا القولَ إلى الكوفيين، فأشار أحدُ محققي المغني[5] إلى أنَّ هذه النسبةَ فيها تَجَوُّزٌ من ابن فلاح؛ لأنَّ القولَ بأنَّ الضميرَ بعد (عسى) في محلّ رفعٍ منقولٌ عن الأخفش وحده.

---

(١) الكتاب: (٢/٣٧٣-٣٧٥).

(٢) ينظر رأيه في: المقتضب: (٣/٧٣)، وشرح الكتاب للسيرافي: (٩/٨٣،٨٦).

(٣) الإنصاف: (٢/٦٨٩)، ورصف المباني (٣٦٥)، وشرح الكافية: (القسم الثاني: ١/١٥٧).

(٤) شرح التسهيل: (١/٣٩٧).

(٥) المغني: ت ضائحي (١/٩٥)، حاشية: (٢).

وليس الأمر عندي كما ذكر المحققُ، بل الأمرُ كما ذكر ابنُ فلاح؛ فقد أشار إلى هذه النسبةِ أبو البركات الأنباري في ذكره لأدلة الكوفيين في مسألة لولاك ولولاي[1].

ثم إنِّي لا أستبعدُ أن يكونَ الكوفيون هم المقصودين في قول سيبويه: "وزعم ناسٌ أن (الياء) في (لولاي) و(عساني) في موضعِ رفع،"[2]؛ لأنَّه ذكر أولاً رأيَ الخليل، ويونس من أصحابه، فلعلَّه أراد هنا ما يقابلُهم، وهم الكوفيون.

الثالث: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) مع (لولا) خطأٌ، ومع (عسى) في موضعِ نصبٍ بـ (عسى)، وهو قولُ المبرد[3].

الأدلة[4]:

حجةُ القول الأول: أنَّ (الياءَ) و(الكافَ) لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ، وأنَّ (لولا) في عملها الخفضَ مع الضمير -وإن كانت لا تعمله مع الظاهر- بمنزلة (عسى) في عملها النصبَ مع الضمير نحو: (عساك) و(عساني)، وإن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ فلـ(عسى) ولـ(لولا) مع المضمرِ حالٌ تخالفُ الظاهر، كما أنَّ لـ(لدن) مع (غُدوة) حالاً ليست مع غيرها؛ بدليل أنها تنصبُها دون أن تنصبَ غيرَها.

---

(١) الإنصاف: (٢/٦٨٧).

(٢) الكتاب: (٢/٣٧٦).

(٣) المقتضب: (٣/٧١-٧٣)، والكامل: (٣ /١٢٧٧-١٢٧٨).

(٤) الكتاب: (٢/٣٧٣ -٣٧٥)، الكامل للمبرد (٣ /١٢٧٧-١٢٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٧٤)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٩٧)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٣٧٩).

وحجةُ القول الثاني: أنَّ تغييرَ حالة العامل ليس معهوداً إلا في (لدن)، وأما تغييرُ الضمائر فكثيرٌ؛ بدليل كثرةِ استعارةِ تأكيدِ ضميرِ المجرورِ بالمرفوع، كـ (مررت بك أنت)، واستعارةِ تأكيدِ ضميرِ المنصوبِ بالمرفوع كـ (أكرمتنا نحن)، فالمصيرُ إلى الكثيرِ أولى من المصير إلى القليل.

وحجةُ القول الثالث: أنَّ الضميرَ بعد (لولا) لا يخلو: إما أن يكونَ ضميرَ المرفوع أو ضميرَ المنصوب، أو ضميرَ المجرور، ولا جائزٌ أن يكونَ ضميرَ الموفوع؛ لأنَه ليس من صيغه، ولا ضميرَ المنصوب؛ لعدم الناصب، ولا ضميرَ المجرور؛ لعدم الجار، وضعَّفَ المبرد الاستعارة؛ لأنَّ دعوى كونِ (لولا) حرفَ جرٍّ على خلاف الأصل، ودعوى الاستعارةِ على خلاف الأصل أيضاً، فلا يُبنى عليهما أبوابُ العربية، بل يُقطعُ بخطأ قائلِه، ويدلُّ على ذلك عدمُ اطراده في كلام الفصحاء، ولذلك لم يرد به التنزيل.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ الضميرَ في (لولاي) و(لولاك) في محلّ الجر، وفي (عساك) و(عساها) في محلّ النصب على أن (عسى) بمعنى (لعل)؛ قال ابن فلاح في المغني "لأنَّه قد ورد عن فصحاء العرب، فلا وجه لردّه، فإنَّه في شعرِ عمرَ بن أبي ربيعة[1]، وقصيدة الثقفي من أفصح الشعر، ومنها....:

وَكَمْ مَوطِنٍ لولاي طِحْتَ كَمَا هوى بِأجْرامِه مِن قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[2]

---

(١) يقصد قوله من السريع: أومت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج. ديوانه (٨٠).

(٢) البيت من الطويل، والثقفي هو يزيد بن الحكم، ينظر البيت في: الكتاب: (٢/٣٧٤)، والخزانة (٥/٣٣٦).

وإذا ورد فتأويلُه أولى من ردّه، وتأويلُه: أنَّ (لولا) حرفُ جرٍّ، وهو ضميرُ المجرور؛ لامتناع كونِه ضميرَ المنصوب؛ لعدم الناصب، وإن كان صورةُ المجرور كصورة المنصوب المتصل....

وأما (عسى): فإنَّها حُمِلت على (لعل) فنَصَبَت الاسمَ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي والطمع"[1].

ولأنَّ تغييرَ المعمولِ لفظيٌّ، وتغييرَ العامل معنويٌّ وتقديريٌّ وهو أسهلُ من التغيير اللفظيّ[2].

وأما حجة القول الثاني، والثالث فيمكن الجواب عنهما بما يلي[3]:

فأما حجةُ القول الثاني: فيجاب عنها بوجهين:

أحدهما: أنَّ هذا التأكيدَ ضعيفٌ، قليلُ الاستعمال.

الثاني: أنَّ السببَ الحاملَ على التأكيد ههنا معدومٌ في صورة النزاع، فامتنع القياس. وبيانه: أنَّ ضميرَ المجرور ليس له منفصلٌ يمكنُ تأكيدُه به، فلذلك أُكِّدَ بالمرفوع لضرورة عدمِ منفصلٍ يُؤَكَّدُ به المجرور، وأما ضميرُ المنصوب فإنَّما أُكِّدَ بالمرفوع؛ لأنَّه لو أُكِّدَ بالمنصوبِ المنفصلِ لحُمِلَ على البدل لا على التأكيد، فأرادوا الفصلَ بينهما، بأن جعلوا البدلَ بضمير المنصوب، والتأكيدَ بضمير المرفوع، وهذا معدومٌ في صورة النزاع، فامتنع القياسُ لوجود الفارق.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٩٥-٩٨).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة: (١/٣٧٩).

(٣) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٩٥-٩٨).

وأما حجةُ القول الثالث: فيجاب عنها بوجهين أيضاً:

أحدهما: أنَّه لم يتقدم في الأبيات المذكورة شيءٌ يمكنُ عودُ الاسم عليه.

والثاني: أنَّ الخبرَ قد يُذكَرُ معها في قولك: (عساك أن تفعل كذا) فامتنع كونُ (الكاف) الخبرَ، ولأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة، ولا فائدةَ في هذه الضمائرِ من غير تقديرِ أخبارِها. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة والخمسون
أصل (كأنَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها مركبةٌ من كاف التشبيه، ومن (أنَّ)، واعتُني بحرف التشبيه فقُدِّمَ، ففُتِحت همزةُ (إنَّ)، ولم يتعلّق حرفُ الجرّ؛ لأنَّه صار كجزء من الكلمة بعد التركيب وهو قولُ الخليل، وسيبويه، وابن السراج[١]، ونُسِبَ إلى جمهور البصريين[٢].

الثاني: أنَّها غيرُ مركّبة، وهو قولُ بعض البصريين[٣]، واختاره ابنُ الحاجب، والمالقيُّ، وأبو حيان، وابنُ هشام[٤].

الأدلة[٥]:

حُجَّةُ القول بالتركيب: أنَّه قد تقرر التَّشبيهُ بالكاف في نحو: (زيدٌ كعمرٍو)، ولم

---

(١) الكتاب (٣/١٥١) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (١/٢٣٠).

(٢) الارتشاف (٣/١٢٣٨).

(٣) التذييل والتكميل (٥/١٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٨٩)، ورصف المباني (٢٨٤)، والتذييل والتكميل (٥/١٢)، ومغني اللبيب (١٩٦).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٨٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٥٧)، والجنى الداني (٥٦٩).

يتقرر بـ(أنَّ)، وإذا أمكن أن يكونَ التَّشبيهُ بالحرف الذي تقرَّرَ ذلك فيه كان أولى.

وحُجَّةُ القول ببساطة (كأنَّ): أنَّ التركيبَ على خلاف الأصل، وأنَّ (إنَّ) وأخواتها غيرُ مركّبة، وأنَّها لو كانت مركبةً لأدَّى إلى أن يكونَ جاراً ومجروراً، ولا يستقيمُ من الجارّ والمجرور كلامٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ (كأنَّ) غيرُ مركّبة؛ لأنَّ هناك أموراً في صناعة النحو العربي تمنعُ التَّركيبَ، وتؤيِّدُ البساطةَ، وإن بقي معنى (الكاف)، و(إنَّ) بعد التركيب، ومنها ما يأتي:

أولاً: أنَّها لو كانت مركبةً لكانت الكافُ حرفَ جرّ، فيلزمُها ما تتعلَّقُ به؛ إذ ليست بزائدة، ولا يوجدُ ذلك، فبَطَلَ ادِّعاء التَّركيب.

ثانياً: أنَّ الكافَ لو كانت داخلةً على (أنَّ) للزم أن تكونَ هي وما عَمِلت فيه في موضع مصدرٍ مخفوضٍ بالكاف، فترجعُ الجملةُ التَّامةُ جزءَ جملةٍ، فيكونُ التَّقديرُ في نحو: (كأنَّ زيداً قائمٌ): (كقيام زيد) فيحتاجُ إلى ما يُتِمُّ الجملةَ(١).

فإذا تبيّنَ فسادُ التَّركيب فإنَّنا نعودُ إلى الأصل، وهو البساطةُ في الكلمات؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ المعنى بعد التَّركيب، وعُدِمَ المانعُ الصناعيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١٨٩/٢)، ورصف المباني (٢٨٤).

المسألة السادسة والخمسون
أصل (لعلَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّها مركَّبةٌ من (اللام)، و(علَّ)، و(اللام) زائدةٌ، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: المبردُ، واختاره ابنُ عصفور، والمالقيّ[٢].

الثاني: أنَّها غيرُ مركَّبة، وهو قولُ الكوفيين[٣]، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ جمعة الموصلي[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ البصريين: أنَّها قد استُعملت بغير لامٍ في الشّعر كثيراً، والأصلُ عدمُ حذفِ الأصل، وأنَّ (علَّ) ثلاثةُ أحرفٍ، وأصلُ الباب (إنَّ) و(أنَّ)، وهما ثلاثةُ أحرفٍ، وأنَّ هذه الحروفَ مشبَّهةٌ بالفعل في العمل، والفعلُ تلحقُه الزوائدُ، فجاز

---

(١) الإنصاف (١/٢١٨).

(٢) المقتضب (٣/٧٣)، وشرح الجمل (١/٤٥٥)، ورصف المباني (٣٢٢).

(٣) الإنصاف (١/٢١٨).

(٤) الإنصاف (١/٢٢٤)، والتبيين (٣٧١)، وشرح ألفية ابن معط (١/٩٠٩).

(٥) الإنصاف (١/٢١٩)، والتبيين (٣٧٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٥٥)، ورصف المباني (٣٢٢).

أن تكونَ (اللامُ) زائدةً كما تزادُ في الفعل نحو: (إنَّ زيداً ليقومُ).

وحجـةُ الكـوفيين: أنَّ (لعلَّ) حـرفٌ، وحـروفُ الحـروفِ كلُّهـا أصـليّةٌ؛ لأنَّ حروفَ الزيادة إنَّما تختصُّ بالأسماء والأفعال، فأمَّا الحروفُ فلا يدخلُها شيءٌ من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يُحكَمُ على حروفها كلِّها بأنَّها أصليّةٌ في كلِّ مكانٍ على كلِّ حال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو ما اختاره ابنُ فلاحٍ، وهو أنَّ (لعلّ) غيرُ مركّبة؛ لأنَّ دعوى التَّركيب تقضي بزيادة اللام، وحذفها، والزيادةُ والحذفُ تَصَرّفٌ، والتَّصرفُ في قانون النَّحو العربي لا يكونُ إلا في الأسماء، والأفعال.

فإذا تبيّنَ فسادُ دعوى التَّركيب من حيث الصناعة، فإنَّنا نعودُ إلى الأصل، وهو البساطةُ في الكلمات؛ لأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، فلا يصارُ إليه إلا إذا سَلِمَ من المانعُ الصناعيّ، ولم يسلم هنا، فثبتَ أنَّ (لعلَّ) غيرُ مركَّبة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة والخمسون
أصل (لكنَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(إنَّ)، والكافُ زائدةٌ، والهمزةُ محذوفةٌ، وهو قولُ الكوفيين(١)، ومنهم الفراء(٢).

الثاني: أنَّها غيرُ مركَّبةٍ، وهو قولُ البصريين(٣)، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة الموصلي(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ القول بالتركيب: أنَّ معنى النَّفي والتأكيد موجودٌ فيها؛ لأنَّك إذا قلت: (قام زيدٌ لكنَّ جعفراً منطلقٌ)، حصل معنى النفي والتأكيد.

---

(١) اللباب (٢٠٦/١).

(٢) معاني القرآن (٤٥٦-٤٦٦).

(٣) التذييل والتكميل (٥ /١٠).

(٤) الإنصاف (٢١٤/١)، واللباب (٢٠٦/١)، وشرح المفصل (٥٨٩/٣)، وشرح ألفية ابن معط (٩١٠/٢).

(٥) اللباب (٢٠٦/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨٩/٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٩١٠/٢).

وحجةُ القول ببساطة (لكنَّ): أنَّه الأصلُ في الكلمات، ولا يخالَفُ إلا بدليل قاطعٍ، ودعوى التركيب هنا مجرَّدُ دعوى من غير دليلٍ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (لكنَّ) غيرُ مركَّبةٍ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ – فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة– إلى أمرين:

أحدهما: بقاءُ معنى الكلمات بعدَ التّركيب على ما كانت عليه قبله.

الثاني: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

والأمران هنا لا يسلمان:

فأمَّا الأولُ: فلزوال معنى النَّفي من (لا) بعد التركيب.

وأمَّا الثاني: فلأنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى تركيبِ ثلاثةِ أشياء، وجعلها حرفاً واحداً، وهو ضعيفٌ صناعةً، كما أنَّ ادِّعاءَ التَّركيب هنا يؤدِّي إلى دعوى النَّقل والحذفِ والزيادة، وهذه الأشياءُ في نظام النّحو العربي لا تكونُ إلا بدليل، ولا دليلَ هنا عليها، فثبتَ بذلك أنَّ (لكنَّ) بسيطةٌ غيرُ مُرَكَّبة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثامنة والخمسون
توجيه رفع الخبر بعد (إنَّ) وأخواتها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّه مرتفعٌ بـ(إنَّ) وأخواتها، وهو قولُ البصريين[(١)]، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، واختاره ابنُ الخشاب، وأبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، والرضيُّ[(٢)].

والثاني: أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها، وهو قولُ الكوفيين[(٣)]، ومنهم: الفراء[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ البصريين من وجهين؛ أحدهما: أنَّ هذه الحروفَ تعملُ في الاسم

---

(١) الإنصاف (١/١٧٦).

(٢) الكتاب (٢/١٣١)، والمقتضب (٤/١٠٩)، والأصول في النحو (١/٢٧٩)، والمرتجل (١٦٩) والإنصاف (١/١٧٦)، واللباب (١/٢١٠)، وشرح الكافية: القسم الأول (١/٣٣٢).

(٣) الإنصاف (١/١٧٦).

(٤) معاني القرآن (١/١٠٩).

(٥) المرتجل (١٦٩)، والإنصاف (١/١٧٦)،اللباب للعكبري (١/٢١٠)، والمغني: ت السعدي (٣/١٤٨).

الأول؛ لاقتضائها إياه، فتعملُ في الخبر كذلك؛ بدليل أنَّ الفعلَ يعملُ في الفاعل والمفعول؛ لاقتضائه إياهما، و(ظننت) وأخواتها تعملُ في المفعولين، وقد كانا قبل ذلك مرفوعين؛ لاقتضائها إياهما.

والثاني: أنَّ خبرَ (إنَّ) مرفوعٌ، ولابدَّ له من رافعٍ، ولا يجوزُ أن يرتفعَ بغير (إنَّ)؛ إذ لا عاملَ سواها، والذي كان قبلَ دخول (إنَّ) هو المبتدأ، وقد بَطَل ابتداؤه، ولهذا لا يعملُ الخبرُ هنا في الاسم لعمل (إنَّ) فيه، فلذلك لا يعملُ المبتدأُ هنا في الخبر.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ الخبرَ كان مرفوعاً بالمبتدأ؛ لاقتضائه إياه، وذلك الاقتضاءُ باقٍ؛ لأنَّ نسبةَ الخبر إلى المبتدأ باقيةٌ، وتلك النِّسبةُ هي الموجِبةُ لعمله فيه، والحرفُ لا يُغيِّرُ تلك النِّسبةَ، بل يؤكِّدُها أو يقلبُ معناها، وذلك لا يصلُحُ أن يكونَ معارضاً لاقتضاء النِّسبة، وإنَّما عَمِلت في المبتدأ لكونه أقربَ إليها، ولذلك ظهرَ عملُها فيه، ولم يظهر لها عملٌ في الخبر، وإنَّما لم تعمل في الجزأين لتنحطَّ عن رتبة أصلها؛ قياساً على (لا).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الخبرَ بعد (إنَّ) وأخواتها مرفوعٌ بها؛ لأمرين[1]:

أحدهما: وجودُ الاقتضاء، وعدمُ المانع، فأمَّا الاقتضاءُ فلأنَّ (إنَّ) تدخلُ على المبتدأ والخبر، والمبتدأُ يقتضي الخبرَ، والخبرُ يقتضي المبتدأَ، و(إنَّ) تقتضيهما جميعاً،

---

(١) التبيين للعكبري (٣٣٣).

فإذا عَمِلت في الاسم الأول لاقتضائها إياه عملت في الثاني كذلك، وأمَّا عدمُ المانع فلأنَّه لو كان هناك مانعٌ لمَنَعَ عملَها في الاسم، كسائر الموانع.

والثاني: أنَّ جعلَ الخبر مرفوعاً بما كان مرفوعاً به ضعيفٌ؛ لأنَّ الخبرَ كان مرفوعاً عند البصريين بالابتداء، أو بالمبتدأ، أو بهما، على خلافٍ بينهم، وعند الكوفيين بالمبتدأ، وعلى كلٍّ يبطلُ عملُ هذه الأشياء بدخول (إنَّ)، فتعيَّنَ العملُ لها؛ إذ العملُ لابدَّ له من عاملٍ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة والخمسون
نوع (ما) الدَّاخلةُ على (إنَّ) وأخواتها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (ما) الدَّاخلةَ على (إنَّ) وأخواتها في نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) حرفٌ والجملةُ بعده مبتدأ وخبرٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ(١)، ومنهم: ابنُ جمعة، والمالقيُّ، وأبو حيان، وابنُ هشام، والشَّاطبيّ(٢).

والثاني: أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن، فـ(ما) في نحو: (إنَّما زيدٌ قائمٌ) مبتدأ والجملةُ بعدها خبرُها، ومفسرةٌ لها، ولم تحتج إلى رابط؛ لأنَّ الجملةَ المفسّرة هي (ما) في المعنى، وهو قولُ ابنِ دَرَستويه(٣)، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ مَن قال: إنَّها حرفٌ أنَّ دخولَها إنَّما يكونُ تقديراً بعد توفية الاسم

---

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢).

(٢) شرح ألفية ابن معط (٩١٥/٢)، ورصف المباني (٣٨٤)، والتذييل والتكميل (١٤٨/٥)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٣٦٣/٢).

(٣) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).

(٤) الارتشاف (١٢٨٤/٣)، مغني اللبيب (٣٠٢)، والهمع (١٩١/٢).

(٥) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢) والارتشاف (١٢٨٤/٣) والمقاصد الشافية (٣٦٣/٢).

والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجةَ إلى زيادة الاسمية؛ لأنَّ الزّيادةَ تُعْقَلُ إذا قُصِدَ بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

وحجةُ ابنِ دَرَستويهِ على أنَّها نكرةٌ مبهمةٌ بمنزلة الشأن أنَّ الكلامَ بها يفيدُ معنى التَّفخيم والتَّعظيم، فأشبهت ضميرَ الشّأن.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ما) الدَّاخلةَ على (إنَّ) وأخواتها حرفٌ، وذلك لما يأتي[1]:

أولاً: أنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها؛ لأنَّها نكرة.

ثانياً: أنَّها لو كانت كذلك لاستُعْمِلت معَ جميع النَّواسخ كضَمير الشّأن.

ثالثاً: أنَّه لم يتنزل من الأسماء شيءٌ بمنزلة ضميرِ الشّأن فيكونُ مثلَه، وقد عدَّ النُّحاةُ وجوهَ (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيراً، فالقولُ به باطلٌ، ولا حجةَ بمحلِّ النزاع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) التذييل والتكميل (١٤٨/٥)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والهمع (١٩١/٢).

المسألة الستون
العطفُ على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ الخبر

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثة أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحـدها: المنعُ مطلقـاً، وهـو قـولُ البصـريين(١)، ومـنهم سـيبويهِ، واختـاره أبـو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٢).

والثـاني: الجـوازُ مطلقـاً، سـواءٌ ظهـرَ عمـلُ (إنَّ) أم لم يظهـرْ، وهـو قـولُ الكسائيّ(٣).

والثالث: الجوازُ فيما لم يظهرْ فيه عملُ (إنَّ)، وهو قولُ الفراءُ(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ البصريين أنَّك إذا قلت: (إنَّك وزيدٌ قائمان)، وجبَ أن يكونَ (زيدٌ) مرفوعاً بالابتداء، ووجبَ أن يكون عـاملاً في خبرِ (زيدٍ)، وتكون (إنَّ) عاملةً في

---

(١) الإنصاف (١/١٨٦)، وأسرار العربية (١٤٦).

(٢) الكتاب (٢/١٥٥)، والإنصاف (١/١٨٥)، والتبيين (٣٤١)، وشرح الجمل (١/٤٥٨)، والتسهيل (٦٦).

(٣) ينظر رأيه في: معاني القرآن للفراء (١/٣١١)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٢).

(٤) معاني القرآن (١/٣١٠).

(٥) معاني القرآن للفراء (١/٣١٠-٣١١)، والإنصاف (١/١٨٦)، والتبيين (٣٤٢).

خبر (الكاف) وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنَّه يجوزُ فيه العطفُ قبلَ تمامِ الخبر لأدَّى ذلك إلى أن يعملَ في اسمٍ واحدٍ عاملان، وذلك محالٌ.

وابنُ فلاحٍ لا يرى أنَّ هذه الحجةَ تُلزمُ الكوفيين؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر، ولا أنَّ (إنَّ) تعملُ في الخبر، قال: "وأصحابنا يردون عليهم بأنَّه يؤدِّي إلى أن يعملَ في الخبر عاملان مختلفان، وهما (إنَّ) و(الابتداءُ) وذلك باطلٌ، وهذا غَلطٌ في الردّ؛ لأنَّهم لا يقولون بأنَّ الابتداءَ عاملٌ في الخبر، ولا أنَّ (إنَّ) تعملُ في الخبر".

ورأى ابنُ فلاحٍ صياغةً أخرى للحُجَّة تُلزِمُ الكوفيين فقال: "لكنَّ الردَّ عليهم: أنَّك إذا قلت: (إنَّ زيداً وعمروٌ ذاهبان) أنَّ (زيداً) عاملٌ في (ذاهبان)؛ لأجل خبره، و(عمروٌ) عاملٌ فيه لأجل خبره؛ لأنَّهما عندهم يترافعان، فقد تَواردَ عاملان على معمولٍ واحدٍ".

وحاصلُ كلامِ ابنِ فلاحٍ: أنَّ تواردَ عاملين على معمولٍ واحدٍ حاصلٌ على المذهبين، إلا أنَّهم يختلفون في تفسير العاملين، وتفسيرُ كلِّ مذهبٍ لا يُلزمُ الآخر، فكان ينبغي على البصريين أنَّ يفسّروا العاملين بتفسير الكوفيين؛ لِتَلْزَمَهم الحُجَّةُ.

وأقولُ: وأفضل مما قاله ابنُ فلاحٍ أن تُطلقَ الحجةُ من غير تفسيرٍ للعاملين، فيقال:

(لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ)، ويتركُ تفسيرِ العاملين للخصم؛ لتلزمه الحُجَّة، فهذا أفضلُ من أنَّ نفسّرَ العاملين بما لا نعتقدُ من أجل إلزام المخالف.

وحجةُ الكوفيين على الجواز: السَّماعُ، والقياسُ:

أمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[(١)] برفع (ملائكته)[(٢)]. **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾"[(٣)].

وقول العرب: "إنَّ زيداً وأنت ذاهبان"، و"إنَّك وزيدٌ ذاهبان"، ومن التوكيد "إنَّهم أجمعون ذاهبون"[(٤)]، وهو كالعطف بجامع الاتباع.

وأمَّا القياسُ: فعلى (لا)، فإنَّه يجوزُ فيها اتِّفاقاً، نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدَّار).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ العطف على محلِّ اسم (إنَّ) قبلَ الخبر مطلقاً؛ لأنَّ الجوازَ يؤدِّي إلى توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، وهو أمرٌ لا تشهدُ له اللُّغةُ.

وأما ما استدل به الكوفيين فيمكن الجواب عنه بما يلي:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[(٥)]؛ فأجاب عنه بأنَّ خبرَ الأول محذوفٌ، أي: إنَّ الله يصلّي على النَّبي وملائكتُه يصلّون، خصوصاً مع

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية (٥٦).

(٢) وهي قراءة شاذة مروية عن ابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمر. مختصر في شواذ القرآن (١٢١)، والبحر المحيط (٧/٢٣٩).

(٣) سورة المائدة: من الآية (٦٩).

(٤) الكتاب (٢/١٥٥).

(٥) سورة الأحزاب: من الآية (٥٦).

اختلاف الصلاتين في المعنى؛ لأنَّ الصلاة من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾"[١]، فيجاب عنه بأنَّ الآية لا يتعيّنُ فيها ما ذهبوا إليه من العطف قبلَ مجيء الخبر، بل تحتملُ أربعةَ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ النّيةَ بـ(الصابئون) التأخيرُ بعد خبر (إنَّ)، وخبرُه محذوفٌ، دلَّ عليه خبرُ (إنَّ)، أي: والصابئون كذلك.

والثاني: أنَّ خبرَ (إنَّ) محذوفٌ؛ استغناءً عنه بخبر (الصابئون) وما بعده.

الثالث: أنَّ (إنَّ) بمعنى: نعم.

الرابع: أنَّ (الصابئون) معطوفٌ على الضَّمير في (هادوا)، وهذا الوجه ذكره ابنُ فلاحٍ، وضَعّفَه بأنَّ المعطوفَ يشاركُ المعطوفَ عليه في الحكم، فيؤدِّي إلى مشاركة الصابئين لليهود في التَّهود، وليس كذلك.

وإذا احتملت الآيات ذلك بطلَ الاحتجاجُ بها؛ لأنّ الدَّليل إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنّني في بعض اختياراتي أردُّ بعضَ الأقوال بقاعدة (الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره)، وهذه القاعدةُ في ظاهرها تناقضُ القاعدةَ التي استعملتُها هنا، وهي (الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ)، ولا أرى

(١) سورة المائدة: من الآية (٦٩).

تعارضاً بين القاعدتين؛ لأنَّ لكلٍ موضعاً تستعملُ فيه:

فأمَّا قاعدةُ: (الدَّليلُ إذا تطرَّقه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ) فيُعمَلُ بها في السَّماع المخالفِ لسماعٍ أكثرَ منه، أو لعِلَّةٍ مستقاةٍ من واقعِ اللغة، كما في مسألتنا هذه.

وأمَّا قاعدةُ: (الأصلُ حملُ الكلام على ظاهره) فيُعمَلُ بها في السَّماع الذي لا يُخالِفُ سماعاً أكثرَ منه، أو علةً مستقاةً من واقع اللغة، فلا حاجةَ إلى التأويل حينئذٍ، ويجبُ حملُ الكلام على ظاهره.

وأمَّا قولُ العرب: "إنَّ زيداً وأنت ذاهبان"، و"إنَّك وزيدٌ ذاهبان"، و"إنَّهم أجمعون ذاهبون"، فيجاب عنه بأنَّ سيبويه يَنسبُ قائلَ ذلك إلى الغَلَط، ولم يقله فصيحٌ نحتجُّ بلغته.

وأمَّا القياسُ على (لا) فيجاب عنه بأنَّ (لا) على مذهب سيبويه غيرُ عاملةٍ في الخبر، فلا إشكال، وأمَّا على مذهب المبرد، ومن يرى أنها عاملةٌ في الخبر، فيبطلُ القياسُ بوجود الفارق بين (إنَّ) و(لا)، والفرقُ بينهما أنَّ (لا) مركبةٌ مع اسمها، فكأنَّه لم يعملْ في الخبر عاملان؛ لضعفها بالتركيب؛ إذ صارت كبعض كلمة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الحادية والستون
نوع اللام الفارقة

اللامُ الفارقةُ: هي اللامُ التي تدخلُ على خبرِ (إنْ) المخفَّفَةِ من الثَّقيلة إذا لم تعمل، أو لم يظهرْ عملُها؛ فرقاً بينها وبين النَّافية، كقولك: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) و(إنْ سُعدى لذاهبةٌ)، وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ في حقيقة هذه اللام.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ اللامَ هي لامُ التأكيد التي تدخلُ بعد الثَّقيلة، وتُسمّى لامَ الابتداء، ولامَ (إنَّ)، وهو قولُ جمهور البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك[2].

والثاني: أنَّ اللامَ ليست لامَ التَّأكيد، بل هي لامٌ أخرى فارقةٌ بين المخفَّفَة والنَّافية، وهو قولُ الفارسيّ، واختاره ابنُ أبي الربيع[3].

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٢/٣٨٩).

(٢) الكتاب (٤/٢٣٣)، ومعاني القرآن (١/١٢٠)، وشرح الجمل (١/٤٤٦-٤٤٧)، والتسهيل (٦٥).

(٣) المسائل البغداديات (١٧٦-١٧٧)، والمسائل العسكرية (٢٥٢)، والملخص (١/٢٣٨).

الأدلة[١]:

حُجَّةُ القول بأنَّها هي لامُ التَّأكيد الداخلة على الثَّقيلة من وجهين:

أحدهما: أنَّها لا تدخلُ في فصيح الكلام إلا على ما هو خبرُ مبتدأ في الأصل، كخبر (كان)، وثاني مفعولي (ظنَّ)، وهذا هو شأنُ لامِ (إنَّ) المثقَّلة.

والثاني: أنَّ من العرب من يُعملُها واللامُ معها، فيقولون: (إنْ زيداً لقائمٌ)، فدلَّ على أنَّها لامُ التَّأكيد الموجودة مع المثقَّلة.

وحُجَّةُ الفارسيّ على أنَّها ليست لامَ التَّأكيد من وجهين:

أحدهما: أنَّ الحذفَ منها طلباً للتَّخفيف، والتَّأكيدُ ينافي ذلك.

الثاني: دخولُها على المفعول به، نحو: (إنْ ضربت لزيداً)، ولو كانت لامَ التَّأكيد لم يجز دخولُها عليه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ اللامَ الفارقةَ ليست هي لامَ التَّأكيد، بل هي لامٌ جيء بها لمجرد التفريق بين (إنْ) المخفَّفَة و(إنْ) النَّافية؛ لأنَّ لها أحكاماً تخالفُ أحكامَ لام الابتداء، وتتبينُ هذه المخالفةُ من خلال ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ اللامَ الفارقةَ لازمةٌ، ولام التَّأكيد ليست كذلك.

---

(١) المسائل البغداديات (١٧٦-١٧٧)، المغني: ت السعدي (٣/٢٢٣)، والتذييل والتكميل (٥/١٣٧)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٢/٣٨٩).

والثاني: أنَّ اللامَ الفارقةَ تدخلُ على خبر (كان)، والمعمول الثاني لـ(ظنَّ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ۝١٥٦﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ۝١٠٢﴾[٢]، ولامُ الابتداء لا تدخلُ في هذه المواضع.

والثالث: أنَّ اللامَ الفارقةَ يعملُ ما قبلها فيما بعدها، كما في الآيتين السابقتين، ولامُ الابتداء لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة الأنعام: من الآية (١٥٦).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (١٠٢).

المسألة الثانية والستون
دخول الفاء في خبر الاسم الموصول المقترن بـ(إنَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، والجرجانيّ، وابن يعيش، وابن مالك[١]، ونُسِبَ إلى الأخفش[٢].

الثاني: المنعُ، وهو قولٌ منسوبٌ إلى الأخفش[٣].

وقد وقع اضطرابٌ في نقل الخلاف في هذه المسألة كما ذكر ابنُ فلاح[٤]، فقد نَسَبَ بعضُ النحويين الجوازَ إلى سيبويه، والمنعَ إلى الأخفش، وعكس بعضهم الخلاف.

وقد صحَّحَ ابنُ فلاحٍ أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها.

أقولُ: ما صحَّحَه ابنُ فلاحٍ هو الظَّاهرُ من كلام سيبويه[٥]؛ فقد مثَّلَ لجواز

---

(١) الكتاب (١٠٣/٣)، والمقتصد (٣٢٤/١)، وشرح المفصل (١٩٧/١)، وشرح التسهيل (٣٣١/١).

(٢) المقتصد للجرجاني (٣٢٤/١)، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١٧١/١).

(٣) شرح المفصل (١٩٧/١)، والتذييل والتكميل (١١٠/٤).

(٤) شرح الكافية (٣٥٨)، والمغني: ت السعدي (٣٧٣/٢).

(٥) الكتاب (١٠٣/٣).

دخول الفاء في خبر الاسم الموصول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾[(١)].

أما بالنِّسبة للأخفش فنصُّه في معاني القرآن[(٢)] يوافقُ مذهبَ سيبويه، ومع ذلك لا أستبعد أن يكون له قولان في هذه المسألة، ولاغرابة أن يُنقَلَ عنه أكثرُ من رأي في مسألةٍ واحدةٍ، فهو أمرٌ معهودٌ عنه في كتب النَّحو العربي؛ لذا لم أجزم بنسبة الجواز أو المنع إليه.

الأدلة[(٣)]:

حجةُ الجواز السماعُ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[(٥)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾﴾[(٦)].

---

(١) سورة البروج: الآية (١٠).

(٢) معاني القرآن (١/٨٧).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/١٧١)، وشرح الكافية الشافية (١/٣٧٦)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٧٣).

(٤) سورة الأحقاف، من الآية (١٣).

(٥) سورة آل عمران، من الآية (٩١).

(٦) سورة آل عمران، من الآية (٢١).

وحجـةُ المنـع: أنَّ (إنَّ) لا تـدخلُ علـى الشَّـرط؛ لأنَّ لـه صـدرَ الكـلام، فكذلك لا تدخلُ على ما أشبهَ الشَّرطَ بوجودِ الفاء في خبره؛ قياساً على (ليت) و(لعلَّ).

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي جـوازُ دخـولِ الفـاء فـي خبـرِ اسـمِ الموصـولِ المقتـرنِ بـ(إنَّ)؛ لأنَّـه مؤيّـدٌ بالسَّـماع كمـا تقـدّمَ، وجَعـلُ الفـاءِ في السَّـماع الـواردِ زائـدةً ضعيفٌ؛ لانَّ الزيادةَ على خلاف الأصل.

وأما حجة المنع فيمكن الجواب عنها[1] بأنَّه لا يلزمُ من امتناع دخولِها على الشَّرط الامتناعُ من دخولها على ما يشبهُ الشَّرطَ؛ لأنَّ الامتناعَ في الشَّرط لئلا يـؤدِّي إلى اجتمـاع شـيئين يقتضـيان صـدرَ الكـلام، وهمـا إنّ المكسـورة الهمـزة، والشرط، وليس الحال كذلك في المشبّه بالشَّرط.

وأما القياسُ على (ليت) و(لعل) فضعيف بوجود الفارق، والتناقض، والمرادُ بالفارق والتناقض هو أنَّ (ليت) و(لعلَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ) تُغيِّرُ اللَّفظَ والمعنى، إذ هي إنشاءاتٌ، وخبرُها لا يَحتملُ الصدقَ والكذبَ، وما بعد الفاء خبرٌ محضٌ محتمِلٌ للصدق والكذب، فيؤدِّي الجمعُ بينها وبينَ الفاء إلى التناقض؛ إذ يكونُ ما بعد الفاء مُحتمِلاً غيرَ مُحتمِل، بخلاف (إنَّ) فإنَّها لا تُغيِّرُ المعنى بل تُؤَكِّدُه، فلا يَمتنعُ دخولُ الفاء في خبرها، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/٣٧٥-٣٧٦).

المسألة الثالثة والستون
حذفِ خبر (إنَّ) وأخواتها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم: سيبويهِ، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ مالك، وأبو حيان(٢).

الثاني: جوازُ حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها إذا كان الاسمُ نكرةً، وهو قولُ الكوفيين(٣).

الثالث: عدمُ الجواز، سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، إلا إذا كُررت (إنَّ)، نحو: (إنَّ زيداً وإنَّ عمراً)، وهو قولُ الفراء(٤).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٢).

(٢) الكتاب (٢/١٤١)، وشرح المفصل (١/١٠٢)، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (٦٢)، والتذييل والتكميل (٥/٤٩).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣/١٥٥).

(٤) رأيه في: الأصول في النحو لابن السراج (١/٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٢).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريين السَّماعُ، والقياسُ:

أمَّا السَّماعُ فمنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٢] أي معذبون.

وقول الشَّاعر:

فأصبحَ قلبي قد صحا غيرَ أنَّه   وكلُّ امرئٍ لاقٍ من الدَّهرِ قِنْطِرا[٣]

أي: أنَّه هالكٌ.

وأمَّا القياسُ فإجماعُ النحويين على إجازة حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب (إنَّ)، فينبغي أن يجوزَ ذلك في باب (إنَّ) إذا عُرف المعنى.

وحجةُ الكوفيين: أنَّ خبرَ النَّكرة أعمُّ منها، فجاز حذفُه؛ لدَلالة عموم النَّكرة عليه، بخلاف المعرفة؛ فإنَّه لا عموم لها يُستدَلُّ به على الخبر.

وحجةُ الفراء في تقييد الجواز بتكرار (إنَّ) أنَّها إذا كُررت حصلَ العلمُ بأنَّ أحدَهما مخالفٌ للآخر عند من يظنّه غيرَ مخالف، وحكي أنَّ أعرابياً قيل له: (الزَّبابةُ الفأرةُ)، قال: (إنَّ الزَّبابةَ، وإنَّ الفأرة)[٤]، ومعناه: أنَّ هذه مخالفةٌ لهذه، والخلافُ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥/٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (١٥٥/٣)، والتذييل والتكميل (٤٩/٥).

(٢) سورة الحج: من الآية (٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وقائله الجعدي، ديوانه: (٥٧).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢٠٢/١)، والتذييل والتكميل (٤٨/٥).

الذي بين الاسمين يدلُّ على الخبر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ حذف خبر (إنَّ) **وأخواتها سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، وسواء كُررت** (إنَّ) **أم لم تكرر**؛ لأنَّ الجوازَ المطلق مؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وما رُوي في الخبر أنَّ المهاجرين قالوا: يا رسولَ الله، إنَّ الأنصار فضلونا، وآوونا، وفعلوا لنا، فقال: «**ألستم تعرفون ذلك**»؟ قالوا بلى، قال: «**فإن ذلك**»[1]، أي: فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم.

وقول الشَّاعر:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً   وإنَّ في السَّفر ما مضى مَهَلا[2]

ويمكن الجواب عن حجةِ الكوفيين بأنَّا لا نُجوِّزُ حذفَه إلا عند وجود قرينةٍ دالةٍ على المحذوف، فلا فرق إذن بين المعرفة والنَّكرة، والله أعلم بالصَّواب.



(١) لم أقف على الحديث في كتب الصحاح والسنن، والحديث موجود في: غريب الحديث لأبي عبيد (١٢٥/٢)، والنهاية لابن الأثير (٥١).

(٢) البيت من المنسرح، وقائله الأعشى، ديوانه (١٦٢).

المسألة الرابعة والستون
إعمالُ (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: إعمالُ (ظنَّ) وأخواهّا إذا تقدَّمت، ولا يجوزُ فيها الإلغاء، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والفارسيُّ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك، والشَّاطبيُّ، وبه قال الفراءُ من الكوفيين[2].

والثاني: جوازُ الإلغاء، وهو قولُ الكوفيين، والأخفش، واختاره ابنُ الطَّراوة[3].

الأدلة[4]:

حجةُ منعِ الإلغاء أنَّ تصديرَ الكلام بالفعل دليلٌ على الاعتماد عليه، وأنَّك

---

(١) التذييل والتكميل (٦ /٥٧)، وهمع الهوامع (٢/٢٢٩).

(٢) الكتاب (٣/١٥٠)، والإيضاح (١٦٧)، وشرح الجمل (١/٣٢٠) والتسهيل (٧١)، والمقاصد الشافية (٢/٤٧٦)، ومعاني القرآن (٢ /٣٣٨).

(٣) تنظر هذه الآراء في: التذييل والتكميل (٦ /٥٧)، والمقاصد الشافية (٢ /٤٧٦)، والتصريح بمضمون التوضيح (٢/١٨٩).

(٤) شرح الجمل لابن عصفور (١/٣٢٠)، والمغني: ت السعدي (٣/٣١٨)، والتذييل والتكميل (٦/٥٧)، والمقاصد الشافية (٢/٤٧٦).

جعلتَ ما بعده في حيِّزِ ما قدَّمت من عِلمٍ، أو ظنٍّ، فلا يسوغُ إلغاؤها لذلك، ويدلُّ على ذلك أنَّه لا يُحفَظُ إلغاءُ (ظننت)، أو شيء من أخواتها إذا وقعت في صدر الكلام.

وحجةُ جواز الإلغاء السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

أرجــو وآمــلُ أن تــدنوَ مَوَدَّتُهــا وما إخــالُ لــدينا منــكِ تنويــلُ[1]

وقولُ الشَّاعر:

كذاكَ أُدِّبتُ حتى صار من خُلُقي أنِّي وجدتُ ملاكُ الشِّيمةِ الأدبُ[2]

وأمَّا القياسُ: فعلى التَّوسط، والتأخر؛ لأنَّها تفيدُ معناها في الجملة عَمِلت أو أُلغيت ولا فرقَ في إفادة معناها بين التَّقدم والتَّأخر، والإعمال والإلغاء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي منعُ إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت؛ ذلك أنَّ الواقعَ اللغوي لا يشهدُ لمثل هذا الإلغاء، فلا أصل له، وأمَّا ما سُمع في هذه المسألة فلا يصلحُ شاهداً على ذلك؛ لأنَّه محلُّ النزاع، ومن ثَمَّ وجبَ تأويلُه بما يوافقُ الواقعَ اللغوي، وهو عملُ العامل فيما يقتضيه إذا لم يوجد مانعٌ، ويمكنُ حملُ السَّماع

---

(١) البيت من البسيط، وقائله كعب بن زهير، قال البغدادي: " هذا البيت ساقط من رواية نفطويه ورواه أبو العباس الأحول كذا: أرجو وآمل أن يعجلن في أبد وما لهن طوال الدهر تعجيل "، حاشية على شرح بانت سعاد (٢/٢٢٤)، وأقول رواية الأحول هي المثبتة في ديوانه المطبوع (١٩).

(٢) البيت من البسيط، وهو منسوب لبعض الفزاريين، ينظر: حماسة أبي تمام (٢١٠)، والحماسة البصرية (٢/٧٩٧)، وخزانة الأدب (٩/١٣٩)، والدرر اللوامع (١/٣٤١).

الذي يدلُّ ظاهرُه على جواز الإلغاء على أمرين قد ثبت لهما أصلٌ في كلام العرب:

أحدهما: أنَّه على تقدير لامٍ محذوفةٍ، ودليلُ ثبوت هذا التَّقدير قولُه تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾[1]؛ لأنَّ مثلَ هذا من جوابِ القَسم إنما يكونُ باللام، فقولُنا: (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) على تقدير (ظننتُ لزيدٌ قائمٌ)، فيكونُ من باب التَّعليق، وهو تقديرُ سيبويه[2].

والثاني: أنَّه على حذف ضمير الشأن، على أنَّه مفعولٌ أول، والجملةُ بعده مفعولٌ ثانٍ، ودليلُ ثبوت هذا التقدير قولُ العرب: (إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ)؛ إذ التقديرُ (إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ)، وحملُ السَّماع على أمرٍ له أصلٌ ثابتٌ أولى من حمله على أمرٍ لم يثبتْ له أصلٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة الشمس: من الآية (٩).

(٢) الكتاب (٣ / ١٥٠).

المسألة الخامسة والستون
الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين

الحذفُ لدليلٍ يسمّى اختصاراً، ولغير دليلٍ يسمّى: اقتصاراً، فحذفُ المفعولين هنا لدليلٍ جائزٌ وفاقاً، وأمَّا حذفُهما لغير دليلٍ ففيه أقوالٌ، وهي مسألتنا هنا.

آراء النَّحويين:

المسألة فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ أكثرُ النحويين[(١)]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، والسّيرافيُّ، وابنُ عصفور[(٢)].

والثاني: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ الأخفشِ، والجرميّ، والفارسيّ، وابنِ خروف[(٣)].

والثالث: الجوازُ في (ظنَّ) وما في معناها، دون (عَلِم) وما في معناها، وهو قولُ الأعلم[(٤)].

---

(١) التذييل والتكميل (١٢/٦)، وهمع الهوامع (٢٢٥/٢).

(٢) الكتاب (٤٠/١)، والأصول في النحو (١٨١/١)، (٢٨٥/٢)، وشرح الكتاب (٢٨١/١-٢٨٢) وشرح الجمل (٣١٨/١).

(٣) معاني القرآن (٢٤٢/١)، والمسائل الحلبيات (٧٢)، والمسائل البصريات (٨٧٣/٢)، وشرح الجمل (٣٦٦/٢).

(٤) لم أقف على رأيه في كتبه: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وسرائر النحو، وشرح أبيات سيبويه، وينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور (٣١٨/١)، والتذييل والتكميل (١٢/٦).

والرابـع: المنعُ قياساً، والجـوازُ في (ظَنَنْتُ)، و(خِلْتُ)، و(حَسِبتُ) سماعـاً، وهو قولُ أبي العُلا إدريس[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ الجواز مطلقاً السَّماعُ والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾[٤]، وقولـه تعـالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[٥]، وفي المثل: "من يسمع يخل"[٦].

وأمَّا القيـاسُ فعلى غيرها من الأفعال؛ لأنَّها أفعالٌ حقيقية تستقلُّ بمرفوعها كلاماً.

وحجةُ المنع مطلقاً أمران:

أحدهما: أنَّ كلَّ عاقلٍ لا يخلو عن علمٍ، أو ظنٍ، فلا معنى للإخبار عنه؛

---

(١) رأيه في: التذييل والتكميل (٦/١٣)، والارتشاف (٤/٢٠٩٧)، وهو: إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي نحوي أديب مقرئ توفي سنة (٦٤٧)، ينظر: البغية (١/٤٣٦).

(٢) المسائل الحلبيات (٧٢)، وشرح الكتاب للصفار (٢/٧٠٤)، والتذييل والتكميل (٦/٩).

(٣) سورة البقرة من الآية (٧٨).

(٤) سورة النجم الآية (٣٥).

(٥) سورة القصص من الآية (٦٢).

(٦) معناه: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يخل المسموع صحيحاً. ينظر: مجمع الأمثال (٢/٣٠٠)، وجمهرة الأمثال (٢/٢١٢).

لخلّوه من الفائدة.

والثاني: أنَّ هذه الأفعالَ قد تجابُ بما يجابُ به القسم، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على القَسَم دون المقسَم عليه، فكذلك لا يجوزُ الاقتصارُ على هذه دون مفعولَيها.

وحجةُ الجواز في (ظنَّ) دون (عَلِم) أمران:

أحدهما: أنَّه إنَّما جاز الحذفُ في (ظنَّ) وما في معناها؛ لأنَّها مسموعة.

والثاني: أنَّ مبنى الكلام على الفائدة، فإذا قلت: (ظَنَنْتُ) كان مفيداً؛ لأنَّ الإنسانَ قد يخلو عن الظن فيفيدنا بقوله أنَّه قد وقع منه ظنٌّ، وإذا قلت: (عَلِمت) كان غيرَ مفيدٍ، لأنَّه معلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يخلو من علمٍ؛ إذ له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد.

وحجةُ المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً أنَّها أفعالٌ أُتي بها لتفيد معنى في الجملة، فتركُها دون الجملة رجوعٌ عن المقصود.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع كما مرَّ، وبالقياس على بقية الأفعال، وأمَّا المنعُ بحجة عدم فائدة الكلام بعد حذف المفعولين فضعيفٌ من جهة أنَّ الفائدةَ في الجملة الفعلية قد تحصلُ بوجود رُكني الجملة: الفعل والفاعل، كأن تقولَ: (عَلِمتُ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ عن حصول علمٍ لم يكن عندك، من غير تقييدٍ بمعلوم، وتقول: (ظَنَنتُ) وأنتَ تريدُ أن تخبرَ بحصول

الظنِّ منك، من غير تقييدٍ بمظنون، فإذا أردتَ معلوماً معيناً، أو مظنوناً معيناً امتنع الاقتصارُ على الفاعل هنا، ووجب ذكرُ المفعولَين المعَيَّنَين فتقول: (علمتُ زيداً قائماً)، و(ظننتُ محمداً واقفاً).

فمدارُ الفائدة أحياناً يكونُ على معرفة حصول الفعل من الفاعل من غير تقييده بمَنْ تعلَّقَ به، فيسوغُ حذفُ المتعلِّق[1]، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾[2]، "فحذفَ مفعولي (أعطى)؛ إذ المقصودُ الثناءُ على المعطي بحصول العطاء منه دونَ تَعَرّضٍ للمعطَى والعطيّة[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4] فالمعنى -والله أعلم- هل يستوي مَنْ له علمٌ، ومَنْ لا عِلمَ له، من غير نصٍّ على معلومٍ؛ لأنَّ المقصودَ الثناءُ على المتعلِّم، وذمّ غيره، من غير تَعَرّضٍ للمعلوم، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) ينظر في فوائد حذف المفعول: بغية الإيضاح (ص:١٦٥)، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/٣٧١)، وعلم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني (ص:٢٠١)، والبلاغة فنونها وأفنانها (١/٢٧٦).

(٢) سورة الليل: الآية (٥).

(٣) تفسير البحر المحيط (٨ /٤٧٨).

(٤) سورة الزمر: من الآية (٩).

المسألة السادسة والستون
حذف مفعولي (أعلمتُ) وأخواتها اقتصاراً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ الأخفش، والجرميّ، والمازنيّ، وابن السراج، والسيرافيّ[1].

والثاني: المنعُ، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، وابن بابشاذ، والسّهيليّ[2].

الأدلة[3]:

حجةُ الجواز ما يأتي:

أولاً: أنَّ المفعولين الثاني والثالث في حكم مفعولي (ظنَّ)، والقياسُ جواز حذفهما.

ثانياً: أنَّ المفعولَ الأول فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب (ظنَّ).

---

(١) البصريات (٨٧٤/١)، والارتشاف (٢١٣٥/٤)، وعلل النحو (٢٨٩)، والأصول في النحو (٢٨٥/٢) وشرح الكتاب (٢٨٥/١-٢٨٦).

(٢) الكتاب (٤١/١)، والمقتضب (١٢٢/٣)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٦٤/٢)، ونتائج الفكر (٣٥٠).

(٣) شرح المقدمة المحسبة (٣٦٤/٢)، واللباب للعكبري (٢٦٨/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣١٩/١).

ثالثاً: أنَّ المفعولَ الأولَ في (أعلمتُ) هو مفعولُ الإعلام، وليس بمبتدأ في الأصل فجاز الاقتصارُ عليه، بخلاف المفعول الأول في (ظننتُ)، فإنَّه مبتدأٌ في الأصل غيرُ مفعولٍ به فلا يقتصرُ عليه.

وحجةُ المنع مايأتي:

أولاً: أنَّ (أعلم) يقتضي مُعْلِماً، ومُعْلَماً، وشيئاً عُلِم؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تَحذفُ المفعولين.

ثانياً: لئلا تلتبسَ (أعلم) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ(أعلم) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك: (أعلمتُ زيداً) التي أصلُها (عَلِمت) بمعنى: عرفت.

ثالثا: القياسُ على منع الاقتصار على مفعولي (عَلِم) إذ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، وبهما تتعلَّقُ الفائدةُ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ الاقتصارِ على المفعول الأوَّلِ، وحذفِ مفعولي (أعلمت) إذا وُجدت الفائدةُ وأُمِنَ اللَّبس.

فأمَّا الاقتصارُ على المفعول الأوَّل؛ فلأنَّه فاعلٌ في المعنى، والفاعلُ يجوزُ الاقتصارُ عليه في باب (ظنَّ).

وأمَّا حذفُ المفعول الثاني والثالث فقياساً على جواز حذف مفعولي (ظنَّ)؛ لأنَّ أصلَهما المبتدأُ والخبر، كما أنَّ أصلَ مفعولي (ظنَّ) المبتدأ والخبر، وقد تقدَّمَ بيانُ ترجيح جوازِ حذفِ مفعولي (ظنَّ).

وأمَّا ما استدلَّ به المانعون فيظهرُ لي فيه نظرٌ:

فأمَّا قولهم: بأنَّ (أعلم) يقتضي مُعْلِماً، ومُعْلَماً، وشيئاً عُلِم؛ إذ الفائدةُ متعلِّقةٌ بالجملة الثانية فلا تَحذفُ المفعولين، فجوابُه أنَّ الفائدةَ قد تحصلُ من ذكر المعلِم والمعلَم بأن يكونَ قصدُ المتكلّم إخبارَ المخاطب بحصول العلم للمفعول الأول من غير قصدٍ للمعلوم، فإن قصَدَ معلوماً مُعيَّناً وجبَ ذكره لتحصلَ الفائدةُ.

وأمَّا قولُهم: لئلا تلتبسَ (أعلم) المتعديةُ لثلاثة مفاعيل بـ(أعلم) المتعديةِ إلى اثنين في نحو قولك: (أعلمتُ زيداً) التي أصلُها (عَلِمت) بمعنى: عرفت، فجوابُه أنَّ اللَّبسَ يمكنُ إزالتُه بالسياق والقرائن التي تحدّدُ معنى (عَلِم)، فإن لم يمكنْ إزالتُه امتنعَ الحذفُ ووجب ذكرُ المفعولين؛ لإزالة اللَّبس.

وخلاصةُ ما أريدُ قولَه من خلال الجوابين أنَّ عدمَ الفائدة، ووجودَ اللبس لا يمنعان من جواز الحذف، وإنَّما يقيّدانه، فيكونُ جوازُ الحذف مُقيّداً بحصول الفائدة، وانتفاءِ اللَّبس بعد الحذف، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة والستون
تقديمُ الفاعل على الفعل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعل، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ جمعة(٢).

والثاني: أنَّ الفاعلَ يجوزُ أن يتقدَّمَ على الفعل، وهو قولُ الكوفيين(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ منعِ التقديمِ أنَّ الفعلَ لو أُخّر عن الفاعل لالتبس بالمبتدأ، ولأنَّه بمنزلة الجزء الأخير من الفعل؛ بدليل سكون لام الفعل له نحو: (ضربتُ)، وإلحاقِ علامةِ الإعراب بعدَه نحو: (يَضْربان)، ولأنَّه عاملٌ، ورتبةُ العاملِ التقديمُ مع كونِ المعمول كالجزء الأخير.

---

(١) التذييل والتكميل (٦ /١٧٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

(٢) الكتاب (١/٣١)، و(٣/١١٥)، والمقتضب (٤/١٢٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٤٨)، وشرح المفصل (١/١٤٧)، وشرح الجمل (١ /١٦٠)، وشرح التسهيل (٢/١٠٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٤٧٧).

(٣) التذييل والتكميل (٦ /١٧٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

(٤) المقتضب (٤/١٢٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٤٨)، والتذييل والتكميل (٦ /١٧٦).

وحجةُ الجوازِ السَّماعُ، ومنه قولُ الشَّاعر:

فظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ   فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ[1]

على أنَّ (نحسه) مرفوعٌ بـ(متغيب)، والتَّقديرُ: متغيب نحسُه.

وقولُ الشَّاعر:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا   أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا[2]

على أنَّ (مشيها) مرفوعٌ بـ(وئيدا)، والتقديرُ: وئيداً مشيها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي منعُ التَّقديم؛ لأنَّ الواقعَ اللُّغوي يشهدُ لأمرين إذا قلنا بجواز التقدم أدى إلى مخالفتهما:

أحدهما: أنَّ اللَّبسَ إذا حصلَ في الكلام فإنَّه يُزالُ، وتقدّمُ الفاعل على الفعل يُؤدِّي إلى التباس الفاعل بالمبتدأ، واللَّبسُ يُزالُ، وذلك بالتزام الرتبة، أي: مجيءُ الفاعل بعد الفعل.

والثاني: أنَّ الفاعلَ يعاملُ على أنَّه كالجزء من الفعل لأدلةٍ منها: سكونُ لامِ الفعل له، نحو: (ضربتُ)، وإلحاقُ علامةِ الإعراب بعدَه، نحو: (يَضْربان)، وأنَّهم لم يعطفوا على الضَّمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد؛ لجريانه مجرى الحرف من الفعل،

---

(١) البيت من الطويل، قائله امرؤ القيس، ديوانه: (٨٣).

(٢) الرجز، للزبّاء، ينظر الرجز في: المقاصد النحوية للعيني (١٩٩/٢)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٢/٢)، وخزانة الأدب (٧ /٢٩٥)، ونسبه العيني إلى الخنساء، ولم أقف عليه في ديوانها.

واختلاطه به، فإذا ثبت ذلك امتنعَ تقدمُ الفاعل على الفعل؛ لأنَّه كالجزء منه، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه.

ومن ثَم فما جاء ظاهرُه أنَّ الفاعلَ تقدَّمَ على رافعه فإنَّه يُرَدُّ إلى الأصل بالتَّأويل، بإضمار الفاعل في الرافع، وجعلِ المتقدّم مبتدأً، ولا يمتنعُ هذا التقديرُ في قول الشَّاعر:

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغيبِ

بحجة أنَّ (متغيب) مكسورُ الآخر؛ لأنَّ أصلَه (متغيبيٌّ) على النَّسب، ثم حُذفت ياءُ النَّسب، وبقيت الكسرةُ، أو أنَّ أصلَه: متغيبٌ عني، فلما حُذف حرفُ الجر أُضيفَ إلى ياء المتكلم، ثم حُذفت الياءُ.

أو بالحمل على الضَّرورة كما في قول الشاعر:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا أجندلاً يحملْنَ أم حَديدا

لأنَّ التَّأويلَ هنا بإضمار الفاعل في الرافع، وجعلِ المتقدّم مبتدأً لا يمكن؛ لأنَّ (وئيدا) منصوبٌ فلا يكونُ خبراً، وتقدمُ الاسمِ على رافعه جائزٌ في ضرورة الشِّعر بنصِّ سيبويه[1]، وبذلك يَسلمُ لنا ما تقرَّرَ وثبتَ من القواعد المستنبطة من الواقع اللُّغوي، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) الكتاب (١١٥/٣).

المسألة الثامنة والستون
تأنيث الفعل إذا فُصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ سيبويه، واختاره ابنُ يعيش، والشلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، والرضيّ، وابنُ جمعة[1].

والثاني: المنعُ في سعة الكلام، وهو قولُ المبرد، واختاره ابنُ الحاجب[2].

الأدلة[3]:

حجة الجواز قول الشَّاعر:

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أمُّ سوءٍ　　　على باب استها صُلُبٌ وشامُ[4]

---

(١) الكتاب (٣٨/٢)، وشرح المفصل (٢ /٥٠٥)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (٥٧٩/٢)، وشرح الجمل (٤٠٣/٢)، وشرح التسهيل (١١٢/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٦٢٥/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٤٨٢/١).

(٢) المقتضب (١٤٥/٢)، و(٣٤٩/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٢٧/١).

(٣) المقتضب (١٤٥/٢)، و(٣٤٩/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٢٧/١)، وشرح التسهيل (١١٢/٢)، والمغني: ت السعدي (٢ /١٥٣)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٤٨٢/١).

(٤) البيت من الوافر، ونسبه العيني في المقاصد (٢١٨/٢) إلى جرير، ولم أقف على هذه الرواية في ديوان جرير، ورواية الديوان (ص:٦٤٣): لقد كذب الأخيطلُ فيّ غربٌ إذا صاح الجوالب واعتزام، والبيت من شواهد المقتضب (١٤٥/٢)، والخصائص (٤١٤/٢).

ولأنَّ الفصلَ صار كالعوض عن علامة التأنيث، ولأنَّ ثبوتَها؛ لكون الفاعل كالجزء، ولما وقع الفصلُ امتنعَ تقديرُ الجزئية إلا أنَّ الأجودَ إثباتُ العلامة.

واحتُجَّ لرأي المبرد بأنَّ تاءَ التأنيث جيءَ بها لإزالة اللَّبس؛ لأنَّ من الأسماء ما هو مشتركٌ بين المذكر والمؤنث، مثل: هند، وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل[١].

وظاهرُ كلام المبرد في المقتضب يشيرُ إلى أنَّ حجةَ المنع أنَّ الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي، فيجبُ تأنيثُ الفعل له، وإن فُصِلَ بينهما[٢].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسَّماع والقياس كما مَرَّ.

وليس الجواز مخصوصاً بالشعر كما يرى المبرد؛ لأنَّ سيبويه حكى: حضر القاضيَ امرأةٌ، وقال: "إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"[٣].

وأمَّا المنعُ بحجةِ أنَّ تاءَ التأنيث جيء بها لإزالة اللَّبس، -وهذا اللَّبسُ قائمٌ مع وجود الفصل- فيظهرُ لي ضعفُه؛ إذ لو كان التأنيث من أجل إزالة اللَّبس لجاز حذفُ التاء في نحو: (جاءت فاطمةُ)؛ لعدم وجود اللَّبس، وهذا لا يجيزه المبردُ نفسه، ولا يشهدُ له السَّماعُ إلا بقلَّةٍ لا يقاسُ عليها، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥٠٥/٢)، المغني: ت السعدي (١٥٥/٢).

(٢) المقتضب (١٤٥/٢)، و(٣٤٩/٣).

(٣) الكتاب (٣٨/٢).

المسألة التاسعة والستون
مجيء الفاعل جملة

يجوزُ أن يقعَ الفعل المصدر بـ(أن) المصدرية فاعلاً نحو: (يعجبني أن تقومَ)؛ لأنها حينئذٍ في حكم المفرد، لا أعلمُ في ذلك خلافاً بين النُّحاة، وإنَّما الخلافُ في الجملة المجردة من (أن) المصدرية.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّه لا يجوزُ مجيءُ الفاعلِ جملةً، وإليه ذهب جمهورُ البصريين[1]، ومنهم: المبردُ، والفارسيُّ، وابنُ جني، واختاره العكبريُّ، وابنُ عصفور، وأبو حيان[2].

والثاني: أنَّه يجوزُ، وهو قولُ جماعةٍ من الكوفيين[3]، ومنهم: هشامٌ، وثعلب[4].

---

(١) التذييل والتكميل (١/٥٥).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٣٢٩)، وفيهما رأي المبرد، والمسائل المشكلة (البغداديات) (٥٢٥)، والخصائص (٢/٤٣٤)، واللباب (١/١٥٢)، وشرح الجمل (١/١٥٨) والتذييل والتكميل (٦/١٧٤).

(٣) التذييل والتكميل (١/٥٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

(٤) رأيهما في: الخصائص (٢/٤٣٥)، والتذييل والتكميل (١/٥٦)، والارتشاف (٣/١٣٢٠).

والثالث: الجوازُ إذا كان الفعلُ قلبياً مُعلَّقاً عنها، فتكونُ الجملةُ في موضعِ رفعِ فاعلٍ، نحو: (ظهرَ لي أقامَ زيدٌ أم عمروٌ)، ولا يجيزون: (يسرني يخرجُ عبدالله)، وهو ظاهرُ كلام سيبويه؛ فقد قال: "ألا ترى أنَّك لو قلت: (بدا لهم أيُّهم أفضلُ)، لحسُنَ كحسنه في: (علمت)، كأنَّك قلت: ظهرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا"[١] فجعل الفعلَ (بدا) معلَّقاً، فتكونُ جملةُ (أيُّهم أفضلُ) في موضع رفعِ فاعلٍ، واستحسنَ ذلك؛ لأنَّه بمنزلة (علم) فكما أنَّ الجملةَ بعد (عَلِمَ) المعلَّقة لها موضعٌ من الإعراب، فكذلك الفعلُ (بدا) وما أشبهه من الأفعال القلبية، وبه قال الفراءُ، واختاره ابنُ ولَّاد[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ من أجاز وقوعَ الفاعل جملةً قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[٤]، فقوله: (ليسجننه) جملةٌ، وهي فاعلةٌ للفعل (بدا).

وحجةُ منعِ الجملة أن تكونَ فاعلةً أنَّ الجملةَ لا يجوزُ إضمارُها ولا تعريفُها، ولا تُعَدُّ كالجزء من الفعل، ولا يصحُّ عملُ الفعل فيها، ولا في أبعاضها؛ إذ لا يمكنُ تقديرُها بالمفرد هنا.

---

(١) الكتاب (٣/١١٠).

(٢) معاني القرآن (٢/٣٣٣)، والانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧).

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد (١٨٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/١٥٢)، والمغني: ت السعدي (٢/١٢٩)، والتذييل والتكميل (١/٥٥).

(٤) سورة يوسف: من الآية (٣٥).

وحجةُ من أجاز بشرطِ أن يكونَ قلبياً ومُعلَّقاً الحملُ على باب (ظنّ)، فإنَّ الفعلَ فيه يُعلَّقُ عن نصب المفعول، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ، فيجوزُ هنا أن يعلَّقَ الفعل عن الفاعل، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ رفعٍ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي منعُ مجيء الفاعل جملةً؛ لتعذّرِ نسبةِ الفعل إليها.

وأمَّــا قولُــه تعــالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥ ﴾ **فيمكن الجواب عنه بأمرين:**

أحدهما: أنَّ الفاعلَ مصدرُ (ليسجننه)، أي: بدا لهم السجنُ، والفعلُ يدلُّ على مصدره، والمعنى عليه.

والثاني: أنَّ فاعلَه مصدرُ (بدا)، أي بدا لهم البداءُ؛ بدليل وقوعه فاعلاً في قول الشَّاعر:

لعلَّــكَ والموعــودُ حــقٌّ لقــاؤُه ... بدا لكَ من تلكَ القلوصِ بداءُ[1]

وأمَّا القولُ بالجواز بشرط أن يكونَ الفعلُ قلبياً معلَّقاً حملاً له على باب (ظنّ)، فيظهرُ لي ضعفُه بوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّ (ظنَّ) وأخواتها معلّقةٌ عن العمل في المفعول، ومسألتُنا في تعليق الفعل عن الفاعل، وليس الفاعلُ كالمفعول، فالفاعلُ كالجزء من الفعل، فكيف نعلّقُ الفعلَ عمَّا هو كالجزء منه، ثم إنَّ أداةَ التَّعليق بأن تكونَ مانعةً أشبهُ من أن تكونَ مجوّزةً، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الطويل، وقائله: محمد بن بشير الخارجي، ديوانه (ص:٢٩).

المسألة السبعون
إقامة المفعول الثاني من مفعولي (ظنَّ) وأخواتها مقام الفاعل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعة أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ ابن الدهان، وابن الأثير، والجزوليّ، والعكبريّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع(١).

والثاني: أنَّه تجوزُ إقامتُه بشرطين:

أحدهما: أمنُ اللَّبس: بأن لا يكونَ المفعولُ الأولُ، والثاني معرفتين، أو نكرتين.

الثاني: أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً، أو شبهَ جملة.

وهو قولُ الزجاجيّ، وابن درستويه، وابن الوراق، وأبي البركات الأنباريّ، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك(٢).

والثالث: أنَّه تجوزُ إقامتُه بالشرطين السابقين، وبشرطٍ ثالثٍ وهو أن

---

(١) الفصول في العربية (١١٥)، والبديع في علم العربية (١/١١٧)، والمقدمة الجزولية (١٤٣)، والمتبع في شرح اللمع (١/٢٥٣)، وشرح المفصل (٣/٣٣٢)، وشرح المقدمة الكافية (١/٣٤٨)، والبسيط في شرح الجمل (٢/٩٦٨).

(٢) الجمل في العربية (٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣٢)، وعلل النحو (٢٨٥)، وأسرار العربية (٩٦)، والتوطئة (٢٦٠)، وشرح الجمل (١/٥٤٩)، وشرح التسهيل (٢/١٢٩).

يكونَ المفعولُ الثاني معرفةً، وهذا القولُ ذكره أبوحيان[١]، ولم ينسبه إلى أحدٍ.

والرابع: أنَّه تجوزُ إقامتُه مطلقاً مع اختيار إقامةِ الأول، وهو قولُ أبي الفضل الصفَّار[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ المنع من أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ، والخبرُ قد يكونُ جملةً، أو شبهَ جملة، وهذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها؛ فلا تنوب عنه، وكذلك إذا كان مفرداً، فإنَّه يُمَنَعُ طرداً للباب.

والثاني: أنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لَبْسٍ؛ لأنَّه لو قيل: (ظننتُ زيداً أخاك) فالشكُّ واقعٌ في الأُخوَّة، لا في (زيد)، فلو قدّمتَ (الأخ)، وأخّرت (زيداً) لصارت الأخوةُ معلومةً، والشكُّ واقعٌ في التّسمية؛ فلذلك لا تجوزُ إقامةُ المفعول الثاني مقامَ الفاعل.

والثالث: أنَّ المفعولَ الثاني يكونُ نكرةً كثيراً، فيُؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النّكرة، وذلك مرفوضٌ.

---

(١) الارتشاف (٣/١٣٣٠).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/٧٤١).

(٣) علل النحو (٢٨٥)، وأسرار العربية (٩٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣٢)، والمغني: ت السعدي (٢/٢٠٧)، والتذييل والتكميل (٦/٢٥١)، والمقاصد الشافية (٣/٥٥).

والرابع: أنَّ المفعولَ الثاني إذا كان مشتقاً، وهو الغالبُ، فأقيم مقامَ الفاعل أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه إذا قيل: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) ففي (قائم) ضميرٌ يعودُ على (زيداً)، و(زيداً) متأخرٌ لفظاً ورتبةً؛ لأنَّه مفعولٌ؛ لذا لا تصحُّ إقامتُه.

وحجةُ الجواز بشرطِ كونه نكرةً نحو (ظُنَّ قائمٌ زيداً) عدمُ وجود اللَّبس، بخلاف لو كان معرفةً نحو: (ظننتُ زيداً أخاك)، فلا يقالُ: (ظُنَّ أبوك زيداً)؛ لئلا يلتبسَ المعلومُ بالمظنون، وذلك أنَّ الأولَ هو المعلومُ، والثاني هو المظنون.

وحجة الجواز بشرط أن لا يكونَ المفعولُ الثاني جملةً، أو شبهَ جملة أنَّ هذه الأشياءَ لا تكونُ فاعلةً، فلا تنوبُ عنه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ إقامة الثاني، إذا أُمِنَ اللَّبسُ، وكان مفرداً؛ وذلك لأمور:

أحدها: أنَّ إقامةَ الثاني بالشَّرطين المذكورين موافقٌ للأصل؛ لأنَّ الأصلَ أن يبقى ما فيه مانعٌ على المنع، وما ليس فيه على الجواز، فإذا مُنِعَ بحصول اللَّبس، فلا يُمْنَعُ إذا لم يحصل، وإذا مُنِعَ لكونه جملةً أو شبهَ جملة، فلا يُمْنَعُ إذا كان مفرداً.

والثاني: أنَّ منعَ إقامة الثاني كان لعارضٍ كحصول اللَّبس، وكونِ المفعول الثاني جملةً أو شبهَ جملة، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ، وكان المفعولُ الثاني مفرداً زال العارض، والعارضُ إذا زال بقي الأصلُ، والأصلُ الجواز.

والثالث: أنَّ جوازَ إقامة الثاني مطلقاً مردودٌ باتِّفاقهم على منعه إذا حصل

لَبْسٌ في الكلام فهو قولٌ شاذٌ لا يُعتدُّ به.

وأمَّا أدلةُ المانعين فالجوابُ عنها بما يأتي(١):

فأمَّا قولُهم بأنَّ المفعولَ الثاني أصلُه خبرٌ، والخبرُ قد يكونُ جملةً أو شبهَ جملة، وهذه الأمورُ الفاعلُ لا يكونُ منها، فالجوابُ أنَّه لا يلزمُ مِنْ منعِ إقامتِه إذا كان جملةً، أو شبهَ جملة منعُ إقامتِه إذا كان مفرداً؛ فإنَّ الجملةَ لها مانعٌ يَمنعُ من إقامتها، ولا مانعَ في المفرد، وهذا أمرٌ يَمنعُ الطَّرد.

وأمَّا قولُهم بأنَّ إقامةَ المفعول الثاني تُؤدِّي إلى لبسٍ فجوابُه أنَّ كونَ اللَّبس يمنعُ من إقامة الثاني فهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه، إلا أنَّه أحياناً لا يكونُ لَبْساً في الكلام، كأن يكونَ الثاني نكرةً لأنَّ هذه الأفعالَ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ، والمبتدأُ لا يكونُ نكرةً، وكذلك المفعولُ الأولُ لا يكونُ نكرةً، فوجودُه منكَّراً يدلُّ على أنَّه المفعولُ الثاني، فلا يقعُ بذلك لَبْسٌ؛ فتجوزُ إقامتُه حينئذٍ.

وأمَّا كونُ إقامة الثاني تؤدِّي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة، فهذا قولٌ لا حجةَ فيه؛ لأنَّ الإخبارَ هنا عن النَّكرة عارضٌ في بنية عارضةٍ، والمقصودُ الإخبارُ عن المعرفة.

وأمَّا قولُهم بأنَّه يُؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر فجوابُه أنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر في قولهم: (ظُنَّ قائمٌ زيداً) لا يمنعُ من إقامة الثاني؛ لأنَّه عارضٌ، والأصلُ تأخيرُه في بنية الفاعل فلا محذورَ في تقديمه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٣٣٢)، المغني: ت السعدي (٢/٢٠٧)، والتذييل والتكميل (٦/٢٥١) والمقاصد الشافية (٣/٥٥).

المسألة الحادية والسبعون
بناءُ الفعلِ اللازمِ للمجهول

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ ابن السراج، وابن درستويه، والفارسيّ، وابن جنيّ، وأبي البركات الأنباريّ، وابن الأثير، والجزوليّ، والعكبريّ، وابن يعيش، والشلوبين[١].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، والفراء، وهشام[٢].

وذكر ابنُ فلاح أنَّ نائبَ الفاعل عند أصحاب هذا القول هو ضميرُ المصدر، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا تخريجُ بعض البصريين[٣] لمثل: (جُلِسَ)، وأمَّا أصحابُ هذا القول فقد اختلفوا في تحديد النائب عن الفاعل على قولين[٤]:

أحدهما: أنَّ النائبَ ضميرٌ مجهولٌ يحتملُ أن يكونَ ضميرَ مصدرٍ، أو زمانٍ،

---

(١) الأصول في النحو (٧٧/١)، وتصحيح الفصيح (٤٣)، والإيضاح (١١١)، واللمع (٨٣)، وأسرار العربية (٩٩)، والبديع في علم العربية (١١٦/١)، والمقدمة الجزولية (١٤٤)، والمتبع في شرح اللمع (٢٥٢/١) وشرح المفصل (٣٢٥/٣)، والتوطئة (٢٦٠).

(٢) الآراء الثلاثة في: إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٩٦)، والارتشاف (١٣٢٧/٣)، والهمع (٢٧١/٢).

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٩٦)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (١٣٠).

(٤) الارتشاف (١٣٢٧/٣)، والهمع (٢٧١/٢).

أو مكانٍ، وهو قولُ الكسائيّ، وهشام.

والثاني: أنَّ الفعلَ هنا فارغٌ لا ضميرَ فيه، وهو قولُ الفراء.

الأدلة[(١)]:

حجةُ المنع أنَّكَ لو بنيتَ الفعلَ اللازم للمفعول لكنتَ تحذفُ الفاعلَ، فيبقى الفعلُ غير مسندٍ إلى شيء، وذلك محالٌ.

وحجةُ الجواز السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾[(٢)]؛ فالفعلُ مبنيٌّ للمجهول، والفعلُ لازم.

وأمَّا القياسُ: فعلى اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّصُ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لئلا يبقى الفعلُ حديثاً عن غير محدَّثٍ عنه.

وأمَّا حجةُ المجيزين فيمكن الجواب عنها بما يلي[(٣)]:

فأمَّا السَّماعُ وهو قولُه تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الفعلَ (سَعِدَ) متعدٍ بدليل أنَّ الكسائيّ حكى (سَعِدَه) متعدياً، وبمجيء اسم المفعول منه

---

(١) تصحيح الفصيح (٤٣)، وتلقيح الألباب (٦٢)، وأسرار العربية (٩٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٢٥/٣)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢٠٤/٢).

(٢) سورة هود: من الآية (١٠٨).

(٣) المغني: ت السعدي (٢٠٤/٢).

وهو (مسعود)[١].

وأمَّا القياسُ على اللازم إذا وُجِدَ المصدرُ المخصَّص معه، فيبطلُ بوجود الفارق، وهو أنَّه يُشترَطُ في إقامة المصدر مقام الفاعل التَّخصصُ، وإذا كان مقدراً لم يكن في اللَّفظ ما يدلُّ على تخصّصه؛ إذ لا زيادةَ على لفظ الفعل، فيؤدّي إلى وجود خبرٍ من غيرِ مُخبَرٍ عنه؛ لأنَّه إذا حُذِفَ الفاعلُ أدَّى إلى قيام الفعل بنفسه، وذلك باطلٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الصحاح (٢/٤٨٧).

المسألة الثانية والسبعون
إقامةُ خبر (كان) مقامَ الفاعل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ ابن السراج، والسيرافيّ، والعكبريّ، وابن مالك[١].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الفراءِ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ المنع أمران:

أحدهما: أنَّ اسمَ (كان) وخبرها لا يستغني أحدُهما عن الآخر كأصلهما، فلا يجوزُ أن تَحْذِفَ زيداً، فيبقى الخبرُ منفرداً بأن يقالَ: (كين أخوك) من: (كان زيدٌ أخاك).

والثاني: أنَّ الخبرَ مسندٌ إلى غيره فلا يُسْنَدُ إليه.

---

(١) الأصول في النحو (٨١/١)، وشرح الكتاب (٣٠١/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٦٣/١)، وشرح التسهيل (١٢٩/٢).

(٢) رأيه في: شرح الكتاب للسيرافي (٣٠٢/١)، والتذييل والتكميل (٢٥٤/٦).

(٣) الأصول في النحو (٨١/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣٠١/١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٦٣/١).

وحجةُ الجواز القياسُ، ذكر ذلك السيرافيُّ عن الفراء، ولم يحدّد المقيسَ عليه، والذي يظهرُ لي أنَّ المرادَ بالقياس: هو قياسُ خبر (كان) مع اسمها على المفعول مع الفاعل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لأنَّه لم يثبت عن العرب، ولعدم الفائدة، ولاستلزامه وجودَ خبرٍ عن غيرِ مذكورٍ ولا مقدرٍ، والقياسُ في بناء كان للمجهول أن يُحذَفَ الاسمُ والخبرُ جميعاً، وتصاغُ (كان) لمصدرها، وذلك المصدرُ ينوب منابَ الاسم والخبر، ويكونُ الاسمُ والخبرُ تفسيراً له فتقول: (كين الكونُ زيدٌ منطلقٌ) فـ(الكونُ) نائبٌ عن الفاعل، و(زيدٌ منطلقٌ) جملةٌ تُفسِّرُ الكونَ، ويجوزُ إضمارُ الكون؛ لدلالة الفعل عليه فيقالُ: (كين زيدٌ منطلقٌ)[1]، والله أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٠٢)، والتذييل والتكميل (٦/٢٥٥).

المسألة الثالثة والسبعون
صيغةُ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل، بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ من فعل الفاعل، وهو قولُ جمهور البصريين[١]، ومنهم سيبويهِ، واختاره ابنُ عصفور[٢].

والثاني: أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ، وليس بفرع، وهو قولُ الكوفيين[٣]، والمبردِ، وابنِ الطَّراوة[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ أمران:

أحدهما: قولُ العرب: (بويع)، و(سوير)، فلم يُدغموا ذلك، والقاعدةُ أنَّه

(١) التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٢) الكتاب (٢٧٩/٤)، وشرح الجمل (٥٥١/١).

(٣) التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٤) رأيهما في: التذييل والتكميل (٢٧٦/٦)، والارتشاف (١٣٤٠/٣).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٥٥١/١)، والمغني: ت السعدي (١٩٢/٢)، والتذييل والتكميل (٢٧٦/٦).

متى اجتمعَ ياءٌ، وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسّكون أُدغِمَ أحدُهما في الآخر، فلمَّا كان مُغيَّراً من (ساير) و(بايع) حُمِلَ على أصله، فلم يُدغَم لعروض هذا الاجتماع.

والثاني: أنَّ طلبَ الفعل للفاعل من جهة المعنى أولاً، وللمفعول ثانياً، فينبغي أن تكونَ بنيتُه له أولاً، وللمفعول ثانيةً عن بنيته للفاعل.

وحجةُ القول بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول أصلٌ خمسةُ أوجه:

أحدها: أنَّ من الأفعال المجهولة ما لم يُنطَق له بفاعلٍ نحو: (جُنَّ) و(زُكِمَ)، ولو كانت فرعاً لَنُطق بأصلها.

والثاني: أنَّه يُسكَّنُ له لامُ الفعل، كما يُسكَّنُ للفاعل نحو: (ضُربْتُ).

والثالث: أنَّه إذا عُطِف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكّدَ قبل المعطوف، كالفاعل، وفي التنزيل: ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ ﴾[1].

والرابع: أنَّه لا يقعُ جملةً كالفاعل.

والخامس: أنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فِعْلِه، كالفاعل.

وأَلحظُ من هذه الأدلة أنَّ الأولَ دليلٌ على أصالة الصيغة، وأمَّا بقيةُ الأدلة فهي دليلٌ على أصالة النائب عن الفاعل، فكأنَّهم أرادوا أن يُثبتوا أصالةَ الصيغة بأصالة النائب عن الفاعل.

---

(١) سورة الشعراء: من الآية (٩٤).

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل بمعنى أنَّها مُغيَّرةٌ منها؛ بدليل القواعد والضوابط الموضوعة لصياغة الفعل للمفعول، فقولُ النُّحاة مثلاً في بناء الماضي للمفعول: يُضَمُّ أولُ الفعل ويُكْسَرُ ما قبل آخره دليلٌ على أنَّ هناك أصلاً قد غُيِّرَ لغرض، ولأنَّنا لو قلنا بأصالة الصيغة لأدَّى ذلك إلى قَصْرِ صيغة المبنيّ للمفعول على السَّماع، فلا نُثبتُ إلا ما ثَبَتَ في السَّماع أنَّه مبنيٌّ للمفعول، كما في نحو: (جُنَّ) و(زُكِمَ)، والواقعُ العمليُّ عند جميع النَّحاة -ومنهم المبرد[1]- بخلاف ذلك؛ فهم يُثبتون صِيَغاً مبنيّةً للمفعول عن طريق القياسِ الخاضعِ للضوابطِ والقواعدِ التي تدلُّ على أنَّ هناك أصلاً مُغيَّراً.

وأمَّا ما احتجَّ به القائلون بأصالةِ الصيغةِ فيمكن الجواب عنها بما يلي[2]:

فأمَّا قولُهم بأنَّ من الأفعال المجهولة ما لم ينطق له بفاعلٍ فيجاب عنه بأنَّ لها أفعالاً مقدرةً منسوبةً إلى فاعلها، لكنَّه لم يُنطق بها؛ لأنَّه معلومٌ أنَّه لابدَّ لكل فعلٍ من فاعلٍ، وإن لم يُنطق به، والأصولُ المرفوضةُ في اللغة كثيرةٌ، وهذه منها.

وأمَّا قولهم بأنَّ النائبَ عن الفاعل يُسكَّنُ له لامُ الفعل، وأنَّه إذا عُطف عليه وهو مضمرٌ متصلٌ أُكِّد قبل المعطوف، وأنَّه لا يقعُ جملةً، وأنَّه لا يجوزُ تقديمُه على فعله شأنُه في ذلك شأنُ الفاعل، فيجاب عنها بأنَّه لما قام مقامَ الفاعل أُعْطِي حُكْمَه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المقتضب (٢/٣١٨).

(٢) المغني لابن فلاح: ت السعدي (٢/١٩٢-١٩٣).

المسألة الرابعة والسبعون
العامل في المفعول به

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها للبصريين[١]: أنَّ الفعلَ وحدَه هو العاملُ.

والثاني للفراء[٢]: أنَّ العاملَ الفعلُ والفاعلُ معاً.

والثالث لهشام بن معاوية[٣] من الكوفيين: أنَّ العاملَ الفاعلُ وحدَه.

والرابع لخلف الأحمر[٤] من الكوفيين: أنَّ العاملَ فيه معنى المفعوليّة"[٥].

الأدلة[٦]:

حجةُ البصريين الإجماعُ على أنَّ الفعلَ له تأثيرٌ في العمل، وأمَّا الفاعلُ فلا

---

(١) الكتاب (٢٨٧/١)، الإنصاف (٧٩/١)، وهمع الهوامع (٧/٣).

(٢) رأيه في: تمهيد القواعد (١٧٣٣/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢)، وهمع الهوامع (٧/٣).

(٣) رأيه في: الإنصاف (٧٨/١)، وتمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، وهشام بن معاوية: حياته، آراؤه، منهجه (٢٠٥).

(٤) رأيه في: الإنصاف (٧٩/١)، تمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢).

(٥) شرح الكافية (٤٤٨)، والمغني: ت النهاري (٧٣/١).

(٦) الإنصاف (٧٩/١)، والمغني: ت النهاري (٧٣/١)، وتمهيد القواعد (١٧٣٢/٤)، والتصريح (٣٩٧/٢).

تـأثيرَ لـه في العمـل؛ لأنَّـه اسـمٌ، والأصـلُ في الأسمـاء أن لا تعمـل، وهـو بـاقٍ علـى أصله في الاسمية؛ فوجبَ أن لا يكونَ له تأثيرٌ في العمل.

وحجـةُ الفـراء: أنَّ الفاعـلَ جزءٌ مـن الفعـل، فوجـبَ أن يكـونَ معتـبراً معـه في العمل.

وحجةُ هشـام: أنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل، فلا يعملُ النَّصبَ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين؛ قياساً على حروف الجر، والنَّواصب، فإنها لا تعملُ عملين، ولأنَّ العامل يكـونُ بجنب المعمـول، وعلى عملِ الفعلِ يكـونُ الفاعلُ فاصلاً بينـه وبين المعمول.

وحجةُ خلف الأحمر من وجهين:

أحدهما: أنَّ المقتضيَ للنَّصب المفعوليّةُ، فيغلبُ على الظَّنّ أنَّ نصبَ المفعول من تأثيرها.

والثـاني: أنَّ المفعوليّـة صـفةٌ قائمـةٌ بـذاتِ المفعـول، ولفـظُ الفعـل غـيرُ قـائمٍ بـه، وإسنادُ الحكم إلى العلّة القائمةِ بذات الشيء أولى من إسناده إلى العلّة الخارجةِ عنه.

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي هو أنَّ النَّاصبَ للمفعول هو الفعلُ وحدَه، أو ما يقومُ مقامَـه؛ لأنَّ العامـلَ في مفهـوم الـدَّرس النَّحـويّ هـو مـا بـه يُتَقَـوَّمُ المعنى المقتضِـي، والذي يُتَقَوَّمُ به معنى المفعوليّة هو الفعلُ؛ بدليل أنَّه يختلفُ باختلافه، فالمفعولُ مع (ضربتُ) واحـدٌ، ومع (أعطيـتُ) اثنـان، والفاعـلُ المتكلمُ في الصـورتين، فلـو كـان

العاملُ غيرَ الفعل لم يختلف باختلافه، ولأنَّه متى كان الفعلُ متصرفاً جاز تقديمُه عليه، وما لم يكن متصرفاً نحو: (ما أحسنَ زيداً) لا يجوزُ تقديمُه على الفعل، فلولا أنَّه عاملٌ لم يكن كذلك[1].

وأمَّا حججُ الأقوال الأخرى المخالفةِ فيمكن الجواب عنها بما يلي[2]:

فأمَّا احتجاجُ الفراء بأنَّ الفاعلَ جزءٌ من الفعل، فوجبَ أن يكونَ مُعتبراً معه في العمل فيجاب عنه بأنَّ الفاعلَ ليس جزءاً حقيقياً، بل مُشبَّهٌ بالجزء؛ لشدّة اتّصاله مع تغاير حقيقتهما، فلا يلزمُ من عملِ الفعلِ المقتضي عملُ الفاعلِ الخارجِ عن الاقتضاء، ولأنَّه لو كان مجموعُهما العاملَ لما جاز تقديمُه على الفعل؛ لأنَّ معمولَ الجملة لا يتقدَّمُ عليها.

وأمَّا احتجاجُ هشام بأنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل، فلا يعملُ النَّصبَ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين؛ قياساً على حروف الجر، والنَّواصب، فإنها لا تعملُ عملين، ولأنَّه يكونُ العاملُ بجنب المعمول، وعلى عملِ الفعلِ يكونُ الفاعلُ فاصلاً بينه وبين المعمول.

فيجاب عنه بعدمِ صلاحيّة الفاعلِ للعمل من وجوه:

أحدها: أنَّ الفاعلَ والمفعولَ يشتركان في الاسمية، فيكونُ إعمالُ الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحاً بلا مُرَجِّح.

والثاني: أنَّ الفاعلَ قد يكونُ ضميراً، فلا يمكنُ نسبةُ العملِ إليه.

---

(١) تمهيد القواعد (١٧٣٢/٤).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٤٤٨)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (٧٣/١).

والثالث: أنَّه قد يوجدُ الفاعلُ من غير المفعول، ولو كان الفاعلُ هو المقتضي لم ينفكَّ من المفعول حيثُ وُجِدَ.

وأمَّا القياسُ على حروفِ الجر والنصب في عملها عملاً واحداً فيجاب عنه بأنَّ العاملَ يعملُ بحسب الاقتضاء، وهي لا تقتضي سوى معمولٍ واحدٍ، وأمَّا قربُ الفاعل من المفعول فلا يلزمُ منه أن يكونَ عاملاً فيه، بدليل (إنَّ في الدار زيداً).

وأمَّا قولُ خلف الأحمر بأنَّ المفعوليةَ هي العاملُ فيبطل بأمرين:

أحدهما: النائبُ عن الفاعل في: (ضُرِبَ زيدٌ)، فإنَّه مرفوعٌ مع أنَّ معنى المفعوليّة فيه.

والثاني: أنَّ المفعوليّةَ معنويّةٌ، والفعلُ عاملٌ ظاهرٌ، والعاملُ الظَّاهرُ أقوى من المعنويّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة والسبعون
إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما، والثاني أرجح

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: جوازُ إعمالِ أحدهما، وإعمالُ الثَّاني والإضمارُ في الأوّل أرجحُ، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، السّيرافيُّ، واختاره الجرجانيُّ، وأبو البركات الأنباريّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور[2].

والثاني: أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين، وهو قولُ الفراء، ومال إليه ابنُ مالك، وبه قال بعضُ المحدثين[3].

والثالث: أنَّه يجوزُ رفعُه بالثَّاني على حذف فاعل الأول، وهو قولُ الكسائيّ، وهشام، وبه قال السّهيليّ، وابنُ مضاء[4].

---

(١) الإنصاف (١/٨٣)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (١/٢٢٧).

(٢) الكتاب (١/٧٣ -٧٤، ٧٦)، والمقتضب (٤/٧٢)، وشرح الكتاب (١/٣٦٣)، والمقتصد (١/٣٣٦) والإنصاف (١/٨٣)، وشرح المفصل (١/١٥٣)، وشرح الجمل (١/٦٢٥).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٦٣) وفيه رأي الفراء، وشرح التسهيل (٢/١٦٦)، ومن المحدثين: عباس حسن في: النحو الوافي (٢/٢٠٢)، ومهدي المخزومي في: النحو العربي نقد وتوجيه (ص:١٦١-١٦٨).

(٤) الجمل للزجاجي (١١٣) وفيه رأي الكسائي، والتذييل والتكميل (٧/١٠٣)، والارتشاف (٤/٢١٤٣-٢١٤٤)، وفيهما رأي هشام، والسّهيلي، والرد على النحاة (٩٤-٩٥).

الأدلة[(١)]:

حجة البصريين في جواز إعمال أحد الفعلين بطلانُ عمل الفعلين في معمولٍ واحدٍ، وأمَّا ترجيحُ إعمال الثاني فلقربه ومجاورته للمعمول، وأمَّا الإضمارُ في الأول فلبطلان حذف الفاعل.

وحجةُ الكسائيّ أنَّ الحذفَ أسهلُ من الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّه فاعلٌ لفظيٌّ، فلا يقدحُ حذفُه في قيام الفعل؛ لأنَّه يقومُ بالموجود في المعنى.

وحجةُ الفراء استواءُ الفعلين في التوجّه إلى الفاعل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الفعلين إذا توجها إلى اسمٍ على جهة الفاعلية نحو: (قام وجلس زيدٌ) جاز إعمالُ أحدِهما في الاسم؛ لأنَّ الفعلين يستويان في طلب المرفوع، إلا أنَّ العملَ لابدَّ أن يكونَ لواحدٍ منهما؛ لأنَّه لم يَثبت من كلام العرب عملُ عاملين في معمولٍ واحدٍ[(٢)]، ولأنَّه على القول بعمل الفعلين في المرفوع يكونُ العاملان لا يُحدثان إلا إعراباً واحداً، والمطردُ في كلام العرب أنَّه لابدَّ لكل عاملٍ من إحداثِ إعراب[(٣)].

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣٦٣/١)، والرد على النحاة (٨٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٣٠/١) والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٢٢٩/٢)، والتذييل والتكميل (١٠٣/٧).

(٢) المقاصد الشافية (١٨٣/٣).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٦٣٠/١).

فإذا تقرّرَ إعمالُ أحدهما، فإعمالُ الثاني أرجح؛ لقربه من المعمول، وإضمارُ الفاعل في الأوّل أرجح من حذفه؛ لأنَّ العربَ لم تَحذفْ الفاعل(١).

ولا يُعارَضُ الإضمارُ في الأول بأنَّه يؤدّي إلى الإضمار قبل الذِّكر؛ لأنَّ الإضمارَ قبل الذّكر على شريطة التفسير جائزٌ، واردٌ في التنزيل، وفي لغة العرب كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (١/٣٤٢).

المسألة السادسة والسبعون
توجيه نصب المصدر في نحو: (جئتُ رغبةً فيكَ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: للجمهور[1]، أنَّه عِلَّةٌ للفعلِ المذكور.

والثاني: للكوفيين[2]، والزَّجّاج[3]، أنَّ انتصابَه على المصدرِ الدالّ على النوع.

والثالث: للجرميّ[4]، والرِّياشيّ[5]، أنَّه يَنتصبُ نصبَ المصادرِ التي تقعُ حالاً كـ(أتيتُه ركضاً)... ويلزمُ عندهما التَّنكيرُ كالحال، ويجعلون إضافتَه إلى المعرفة في تقدير الانفصال.

---

(١) الكتاب (١/٣٦٩-٣٧٠)، والقواعد والفوائد (٢٩٥)، والمقتصد (١/٦٦)، وشرح اللمع للباقولي (١/٤٥٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/٢٧٧)، والتوطئة (٣٤٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٢)، والارتشاف (٣/١٣٨٤).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٥٨٢)، والارتشاف (٣/١٣٨٤)، والهمع (٣/١٣٣).

(٣) رأيه في: شرح التسهيل (٢/١٩٨)، وشرح ألفية ابن معط (١/٥٨٢)، والصفوة الصفية (٢/٥١٩) وصريح عبارته في المعاني أنه مفعول لأجله، معاني القرآن وإعرابه (١/٩٧).

(٤) رأيه في: اللباب للعكبري (١/٢٧٧)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٥٨٤)، والارتشاف (٣/١٣٨٧).

(٥) رأيه في: الارتشاف (٣/١٣٨٧)، وهمع الهوامع (٣/١٣٣).

الأدلة[1]:

حجةُ الجمهور على أنَّ نحو رغبة منتصب على إسقاط حرف الجر -اللام- مفعولاً لأجله ما يلي:

أولاً: أنَّ المصدرَ هنا خرجَ عن معانيه؛ لدلالته على العلة.

ثانياً: أنَّ اللامَ لو ظهرت فقيل: (جئت لرغبةٍ فيك) لم تُعلَّق إلا بالفعل، والأصلُ في المفعول لأجله إنما هو حرف الجر (اللام).

ثالثاً: قياسها على ما حذف منه حرف الجر ونصب كالظروف، نحو ذهبت الشام، وما رمت مكان كذا، أي إلى الشام، ومن مكان كذا، وذلك لما كان المعنى معلوماً في كلٍّ.

وحجةُ من نَصَبَه على المصدر الدالّ على النَّوع: أنَّ التَّأديبَ في نحو: (ضربتُ زيداً تأديباً) نوعٌ من أنواعِ الضَّرب، كـ(رجعَ القهقرى)، أو على حذفِ مضافٍ؛ ليكونَ من لفظِ الفعل، أي: (ضربتُه ضربَ تأديب).

ولم أقف على حجةٍ لمذهبِ الجرميّ، والرياشيّ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ في نحو: (جئتُ رغبةً فيك) يُنصَبُ على أنَّه مفعولٌ لأجله، بمعنى: أنَّه عِلَّةٌ لحدوث الفعل، فالذي يُفهَمُ من نحو: (جئتُ رغبةً

---

(١) الكتاب (٣٦٩/١)، والبصريات (٢٢٩/١)، والمقتصد (٦٦/١)، والإقليد (٥١٣/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢٢١/١)، والمغني: ت النهاري (٣٣٤/١).

فيك) أنَّ الرَّغبةَ هي علةُ المجيء، وليست نوعاً له؛ لأنَّ المصدرَ المبيِّنَ للنَّوع بمنزلة الوصفِ للفعل، وليس سبباً لحدوثه، فالقهقرى في نحو: (رجعتُ القهقرى) نوعٌ من أنواعِ الرُّجوع، أو بشكلٍ أدَقٍّ وصفٌ للرُّجوع، وليس سبباً للرُّجوع، وليست حالاً أيضاً؛ لأنَّ الحالَ يبيِّنُ هيئةَ وقوعِ الفعلِ، وليس سبباً للفعل، فراكباً في نحو: (جئتُ راكباً) وصفٌ يبيِّنُ كيفيّةَ المجيء، وليس سبباً للمجيء، فالمعنى يأبى أن يكونَ المصدرُ هنا منصوباً على المصدريّة، والمعنى والصناعةُ النَّحويّة يأبيان أن يكونَ المصدرُ حالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة والسبعون
إعراب (مع)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها ظرفُ مكانٍ إذا فُتِحَ آخرُها، وحرفُ جرٍّ إذا سُكِّنَ، وهو ظاهرُ قول سيبويه[١]؛ فقد صرَّحَ باسميّة (مع) المفتوحةِ الآخر، وأمَّا الساكنةُ الآخرُ فشبَّهها بـ(هل)، وبه قال ابنُ يعيش، والمالقيّ[٢].

والثاني: أنَّها ظرفُ مكانٍ مطلقاً، وهو قولُ المتأخرين من النَّحويين، ومنهم: ابنُ مالك، وأبو حيان، وابنُ هشام[٣]، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور كما تقدَّم.

والثالث: أنَّها حرفٌ مطلقاً، وهذا القولُ نقله أبو جعفرٍ النَّحاس، وابنُ الشجري عن بعض النَّحويين، ولم ينسباه إلى أحد[٤]، ولم أقف على من قال به.

وقد حكى النَّحاسُ إجماعَ النَّحويين على حرفيّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها[٥]،

---

(١) الكتاب (٣/٢٨٦).

(٢) شرح المفصل (١/٥٠٦)، ورصف المباني (٣٩٤).

(٣) شرح التسهيل (٢/٢٤٢-٢٤٣)، والارتشاف (٣/١٤٥٨)، ومغني اللبيب (٣٢٦).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣/٢١٣)، أمالي ابن الشجري (٣/٣٧٤).

(٥) إعراب القرآن (٣/٢١٣).

واعترضه ابنُ مالكٍ بأنَّ كلامَ سيبويه مشعرٌ باسميّتها إذا سُكِّنَ آخرُها[١].

والذي يظهرُ لي من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحرفيَّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها؛ فقد شبَّهها بـ(هل)، وهو حرفُ معنىً، ثنائيُّ الوضع، ساكنُ الآخر، فأرى أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حرفيّة (مع) إذا سُكِّنَ آخرُها كما حكى النَّحاسُ، إلا أنَّه إجماعٌ من المتقدمين، وأمَّا المتأخرون فقد وقع الخلافُ بينهم كما بينت آنفاً.

الأدلة[٢]:

حجةُ القول بأنَّها ظرفُ مكانٍ تحركُ آخرِها لغيرِ ساكن، ولدخولِ التَّنوين عليها.

وحجةُ القولِ بحرفيّتها مطلقاً أنَّ (مع) ثنائيةُ الأصلِ، وما كان كذلك فبابُه الحروف.

وحجةُ القول بأنَّها حرفٌ إذا سُكِّنَ آخرُها أنَّها أشبهتْ الحروفَ الثنائيةَ الساكنَ آخرُها نحو: (من) و(عن)، ومنه قولُ الشَّاعر:

فرِيشي منكُمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانت زيارتُكم لماما[٣]

---

(١) شرح التسهيل (٢/٢٤٢).

(٢) الكتاب (٣/٢٨٦)، أمالي ابن الشجري (٣/٣٧٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٠٦)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤٢-٢٤٣).

(٣) من الوافر، قائله جرير، ديوانه (٦٣٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (مع) اسمٌ مطلقاً، وهو ظرفُ مكانٍ؛ بدليلِ دخولِ حرفِ الجرِّ عليه في نحو: (منْ مَعَه)، ودخول التنوين عليه أيضاً حالة الإفراد، كما في قول الشَّاعر:

أفيقُوا بَني حَربٍ وأهْواؤُنا معاً ... وأرحامُنا موصولةٌ لم تُقضَّبِ

ولأنَّ المعنى مع الحركة والسكون واحدٌ، ولأنَّه لو كان حرفاً لاحتاج إلى نونِ الوقاية عند دخولِه على ياء المتكلم قياساً على (من) و(عن)[١]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المغني لابن فلاح: ت النهاري (١/٣٢٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٤١).

المسألة الثامنة والسبعون
إعراب (قبل) و(بعد)

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً، وبه قال الحيدرةُ اليمني، وابنُ جمعة الموصلي[١].

والثاني: أنَّهما بحسبِ ما يُضافانِ إليه، فإن أضيفا إلى الزمان كـ(جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر، وبعده) فهما زمانٌ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ(داري قبلَ دارك، وبيتي بعدَ بيتك) فهما مكانٌ، وبه قال العكبري[٢].

والثالث: أنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ، وابنُ جمعة، ولم ينسباه إلى أحدٍ[٣]، ولم أقف على من قال به.

---

(١) كشف المشكل (٢٩٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٥٤٧/١)، والحيدرة هو: علي بن سليمان الحيدرة الإسماعيلي اليمني من وجوه أهل اليمن علماً ونحواً وشعراً، توفي سنة (٥٩٩هـ)، له كشف المشكل في النحو. معجم الأدباء (١٢٥/٤)، وبغية الوعاة (١٦٨/٢).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (٨٢/٢).

(٣) المغني: ت النهاري (٣٢٢/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٥٤٧/١).

الأدلة[1]:

وحجةُ القول: إنَّهما ظرفا مكانٍ مطلقاً قطعُهما عن الإضافة، والقطعُ مسموعٌ في ظروفِ المكان، كأسماء الجهات.

حجةُ القول: إنَّهما ظرفا زمان مطلقاً أنَّ التقدّمَ والتأخرَ اللَّذَينِ لا يجتمعانِ من خواصّ الزَّمان.

ولم يذكر العكبريُّ حجةً لرأيه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (قبلَ) و(بعدَ) ظرفان يحتملان الزَّمانَ، والمكانَ، وذلك بحَسب ما يضافان إليه، فإن أُضيفا إلى الزَّمان كـ(جاء زيدٌ قبلَ الشَّهر، وبعده) فهما زمانٌ، وإن أضيفا إلى المكانِ كـ(داري قبلَ دارك، وبيتي بعدَ بيتك) فهما مكانٌ؛ إذ المعنى لا يأباهما، وأما تخصيصُهما بالزَّمان، أو المكان مطلقاً فأرى أنَّه تحكّمٌ بلا دليلٍ مُقنع.

فأمَّا الاستدلالُ على أنَّهما ظرفا زمانٍ مطلقاً بأنَّ (قبلَ) و(بعدَ) وُضعا للدَّلالة على التَّقدم والتَّأخر، وذلك يختصُّ بالزَّمان فأرى ضعفَه من جهةِ أنَّ المكانَ قد يختلفُ تقدّماً وتأخّراً باختلافِ الأشياء الموجودة على المكان، كقولنا: (داري قبلَ دارك) أي: مكانُ داري قبلَ مكان دارك.

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ (١/٥٤٧)، وشرح الكافية لابن فلاح (٥٨٦)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/٣٢٢).

فإن قيل: إنَّ التَّقدمَ والتَّأخرَ في المثال لا يَرجعُ إلى المكان، وإنَّما يرجعُ إلى الإحداث، وهو يتعلّقُ بالزَّمان، والمعنى: زمان إحداث داري قبل زمن إحداث دارك فأرى أنَّ هذا المعنى محتَمَلٌ، إلا أنَّه لا يَمنعُ من أن يكونَ المرادُ من المثال الإخبارُ عن تقدّم المكانِ من غيرِ تعرضٍ للزَّمنِ، فالمعنيان جائزان بحَسَب قصدِ المتكلّم.

وأمَّا الاستدلالُ على أنَّهما للمكان مطلقاً بقطعهما عن الإضافة فلا يعارضُ عندي جواز الأمرين؛ لأنَّ قطعَهما عن الإضافة حالةَ كونهما للظّرفيّة المكانية لا إشكال فيه؛ لأنَّ القطعَ جاء في ظروف المكان، وأمَّا قطعُهما حالةَ كونهما للظَّرفيّة الزمانيّة فحملٌ لهما على (قبل) و(بعد) المكانيَّتَينِ، من باب حمل النَّظير على نظيره؛ لأنَّ (قبلَ) الزَّمانيّةَ نظيرةٌ لـ(قبل) المكانيّةِ في اللَّفظ، وكذلك (بعد)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة والسبعون
إعراب (حيثُ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحـدهما: أنَّهـا ظـرفُ مكـان، وهـو قـولُ سـيبويهِ، والمـبردِ، والعكـبريّ، وابـنِ مالك[١].

والثاني: أنَّها ظرفُ مكانٍ، وقد تأتي للزَّمان، وهو قولُ الأخفش، واختاره ابنُ يعيش[٢].

الأدلة[٣]:

لـم أقف على حجة مَن منعَ مجيءَ (حيثُ) للزَّمـان سوى ما ذكـره ابنُ فلاحٍ حجةً لاختياره كما سأُبيّنُ لاحقاً.

وأمَّا الأخفشُ فقد استدلَّ على مجيئها للزَّمان بقول الشَّاعر:

للفـــتى عقـــلٌ يعـــيشُ بـــه حيـــثُ تهـــدي ســـاقَه قدمُـــه[٤]

---

(١) الكتاب (٤/٢٣٣)، والمقتضب (٢/٥٣)، (٣/١٧٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/٧٧)، وشرح التسهيل (٢/٢٣٣).

(٢) كتاب الشعر (١/١٨٢)، واللباب (٢/٧٧) وفيهما رأي الأخفش، وشرح المفصل (٢/٢٦١).

(٣) كتاب الشعر للفارسي (١/١٨٢)، واللباب (٢/٧٧)، والمغني: ت ضائحي (١/٣٦٧).

(٤) البيت من المديد، وقائله: طرفة بن العبد، ديوانه: (٨١).

وبأنَّها تضافُ إلى الجُمَل، وهذا حُكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (حيثُ) ظرفُ مكانٍ، وهذا المقدار متفق عليه[١]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ۝٦٥﴾[٢] أي: إلى المكان الذي تؤمرون بالمضي إليه.

وأمَّا مجيئُها للزَّمان فالواقعُ اللُّغوي لا يشهدُ له بحيثُ يكونُ نظاماً في (حيثُ)، وإنَّما هو حالةٌ فرديّةٌ تمثَّلت في قول الشَّاعر:

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهدي ساقَه قدمُه

يمكنُ تأويلُها بما يوافقُ الواقعَ اللُّغوي لـ(حيثُ)، فيمكن حَمْل (حيثُ) فيه على المكان، فيكونُ المعنى: في أيِّ مكانٍ كان، أو الاكتفاءُ بالحكم عليها بالقِلة، أو الشّذوذ، بمعنى: أنَّه يُقَرُّ على ما هو عليه إلا أنَّه لا يقاسُ عليه.

وأمَّا قولُ الأخفش بأنَّ (حيثُ) تضافُ إلى الجمل، وهذا حكمٌ يختصُّ بظروف الزَّمان، فيجاب عنه بأنَّها أُضيفت إلى الجُمَل؛ لشبهها بظروف الزَّمان بما فيها من الإبهام؛ إذ تقعُ للجهات السِّت[٣]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) مغني اللبيب (١٣٩).

(٢) سورة الحجر من الآية (٦٥)

(٣) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١/٣٦٧).

المسألة الثمانون
توجيه الإتباع في الاستثناء المتصل المنفي

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الإتباعَ على أنَّه بدلٌ، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الجرجانيُّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، وابنُ الخباز[١].

والثاني: أنَّ الإتباعَ على العطف، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ وثعلبٌ، واختاره ابنُ مالك[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ القول بأنَّ الإتباعَ على البدل هو امتناع العطف لأمرين:

أحدهما: أنَّه ليس معه عاطفٌ من العشرة.

والثاني: أنَّا لو سلمنا أنَّ (إلا) مركبةٌ من (إنَّ)، و(لا)، و(لا) هي العاطفةُ

---

(١) الكتاب (٢/٣١١)، والمقتضب (٤/٣٩٤)، والأصول في النحو (١/٢٨٢)، والمقتصد (٢/٧٠٢) وشرح المفصل (١/٤٢٦)، وشرح الكافية (١/٢٤٥)، وتوجيه اللمع (٢١٧).

(٢) توجيه اللمع (٢١٧)، وفيه رأي الكسائي والفراء، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٢٦) وفيه رأي ثعلب، وشرح التسهيل (٢/٢٨٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٢٦)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/٢٤٥)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٢).

لفسَدَ المعنى أيضاً؛ لأنَّ (لا) العاطفةَ تنفي عن الثاني ما ثبتَ للأوّل، وههنا بالعكس، فإنَّها تثبتُ للثَّاني ما نُفي عن الأول، فبَطَلَ عطفُ النَّسق.

وحجةُ القول بأنَّ الإتباعَ على العطف هي امتناعُ البدل هنا لأمرين:

أحدهما: أنَّ القاعدةَ استواءُ البدلِ والمبدَل منه في الحكم، وهما ههنا مختلفان؛ لأنَّ الحكمَ منفيٌّ عن الأوَّل، وثابتٌ للثاني.

والثاني: أنَّ الأوَّلَ عامٌّ، والثاني خاصٌّ، ولا يصحُّ جعلُ الخاصِّ بدلاً من العام، وأمَّا العطفُ فلا يردُ عليه هذان الإشكالان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الإتباعَ في الاستثناء المتَّصل المنفي يكونُ على العطف؛ لأنَّنا متفقونَ على أنَّ المستثنى المرفوع في نحو: (ما جاء القومُ إلا زيدٌ)، تابعٌ للمستثنى منه، والتَّابعُ في الدَّرس النَّحويّ لا يخرجُ عن خمسة أشياء: النَّعت، والتَّوكيد، وعطف النّسق، وعطف البيان، والبدل.

فأمَّا النَّعتُ فلا يصحُّ هنا؛ لأنَّ المعنى يأباه، وكذلك التَّوكيدُ؛ لأنَّ (زيداً) ليس من ألفاظه، وكذلك عطفُ البيان، والبدلُ؛ لمغايرة ما بعد (إلا) لما قبلها نفياً وإيجاباً، والشَّرطُ في عطف البيان، والبدل عدمُ المخالفة بين التَّابع والمتبوع في الحكم، وأمَّا عطفُ النَّسق فيمكنُ الحملُ عليه هنا[1]: بأن تُجْعلَ (إلا) هنا وفي هذا الموضع حرفَ عطفٍ؛ إذ المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه نفياً وإيجاباً

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٨٢).

أمرٌ معهودٌ في المعطوفات كالمعطوف بـ (بل) و(لكن) و(لا)، بخلاف البدل فالمخالفة بين البدل وبين المبدل منه في الحكم ليست معهودةً، وإجازةُ المخالفة قياساً على الصِّفة والموصوف ضعيفةٌ؛ لأنَّ تخالفَ الموصوف والصفة كما لو لم يتخالفا؛ لأنَّ نفيَّ الصفة إثباتٌ لضدها، وليس الأمرُ كذلك في المستثنى والمستثنى منه، فكان جعلُه معطوفاً أولى من جعله بدلاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الحادية والثمانون
إعراب ما بعد إلا إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافية للجنس

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: وجوبُ رفعِ ما بعد (إلا) على البدل من المحلّ إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النافية للجنس، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك، وأبي حيان[١].

والثاني: جوازُ النَّصب على الاستثناء، وهو قولُ الزَّجَّاج[٢].

والثالث: جوازُ النَّصب على الاستثناء في نحو: (لا أحدَ في الدار إلا زيدٌ)، ووجوبُ الرَّفع في نحو: (لا إله إلا الله)، وهو قولُ السيرافيّ[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ من قال بوجوب رفعِ ما بعد (إلا) على البدل من المحلّ إذا كان

---

(١) الكتاب (٢/٣١٥)، والأصول في النحو (١/٢٨٤)، وشرح المفصل (١/٤٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٥)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٥)، والارتشاف (٣/١٥١٠).

(٢) رأيه في: التخمير شرح المفصل (١/٤٨٠)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/٢٤٧).

(٣) شرح الكتاب (٣/٥٧-٥٨).

(٤) التخمير شرح المفصل (١/٤٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٣٥)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/٢٤٧)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/٤٨٤).

المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافية للجنس هي أنَّ (لا) واسمها في موضعِ اسمٍ مبتدأ، ولا يجوزُ حملُ ما بعد (إلا) على النَّصب الذي توجبه (لا) النَّافية؛ لأنَّ (لا) إنَّما تعملُ في منفيّ، وما بعد (إلا) هنا موجبٌ، ولأنَّ المنفيَّ ههنا مقدَّرٌ بـ(من)، والمعنى: لا من أحدٍ، ولذلك وجب بناؤه، فلم يصحَّ البدلُ منه؛ لأنَّه لا يصحُّ تقديرُ (من) هذه بعد (إلا).

وحجةُ الزَّجَّاج على جواز النَّصب السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

مَهامِهاً وخُروقاً لا أنيس بها ... إلا الضَّوابحَ والأصداءَ والبوما[1]

وأمَّا القياسُ فلأنَّها منصوبةٌ على الاستثناء، لا على البدليّة.

وحجةُ السيرافيّ في جواز النَّصب في نحو: (لا أحدَ في الدار إلا زيداً) أنَّه منصوبٌ على الاستثناء؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام، وإنَّما امتنعَ النَّصبُ في نحو: (لا إله إلا الله)؛ لانتفاء تمام الكلام قبله؛ إذ لا يتمُّ بقولنا: (لا إله) فتعيَّنَ رفعُه.

التَّرجيح:

والراجح عندي جوازُ رفعِ ونصبِ ما بعد إلا إذا كان المستثنى منه اسمَ (لا) النَّافيةِ للجنس، وكان الاستثناءُ بعد تمام الكلام، نحو: (لا أحدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ)، ويتعيَّنُ الرفعُ قبل تمام الكلام نحو: (لا إله إلا الله).

---

(١) البيت من البسيط، للأسود بن يعفر النهشلي، والبيت في: المفضليات (٤١٤/٢)، وأمالي المرتضى (٥٢/٢)، والخزانة (٣٨٢/٣).

فأمَّا الرفعُ في نحو: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ): فعلى العطف على محل (لا) واسمها، وليس على البدليَّة؛ لأنَّ (إلا) هنا حرفُ عطفٍ كما بينتُ في اختياري السابق[1]، وعليه يحمَلُ قولُ الشَّاعر[2]:

ولا قومَ إلا نحنُ خيرٌ سياسةً ... وخيرُ بقيَّاتٍ بقينَ وأوَّلا

وقولُ الشَّاعر[3]:

لا شيءَ في رَيدها إلا نعامتُها ... منها هزيمٌ ومنها قائمٌ باقِ

فرفع ما بعد إلا في البيتين إنما هو على العطف على محل لا واسمها.

وأمَّا النَّصبُ فعلى الاستثناء؛ لإمكان ذلك؛ لأنَّه جاء بعد تمام الكلام، وعليه يُحمَلُ قولُ الشَّاعر[4]:

مَهامِهاً وخُروقاً لا أنيس بها ... إلا الضَّوابحَ والأصداءَ والبوما

فنصبَ ما بعد (إلا) هنا على الاستثناء؛ لأنَّ الكلامَ قبلها قد تمَّ، وهو (لا أنيس بها).

وأمَّا تعيّنُ الرَّفعِ في نحو (لا إله إلا الله)؛ فلأنَّ النَّصبَ على الاستثناء هنا

---

(١) مسألة (٨٠).

(٢) البيت من الطويل، لخراشة بن عمرو العبسي، والبيت في: المفضليات (٢/٣٨٦)، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي (٣/١٦٣٣).

(٣) البيت من البسيط، لتأبط شرا، ديوانه (٤٢).

(٤) البيت من البسيط، للأسود بن يعفر النهشلي، والبيت في: المفضليات (٢/٤١٤)، وأمالي المرتضى (٢/٥٢)، والخزانة (٣/٣٨٢).

يمتنعُ؛ لانتفاء تمام الكلام؛ إذ لا يتمُّ الكلامُ عند قولنا: (لا إله)، وكذلك النَّصبُ على أنَّه معطوفٌ على محلِّ اسم (لا)؛ لأنَّه يؤدِّي إلى فسادِ المعنى؛ إذ يكونُ بهذا العطف منفياً، والحالُ أنَّ ما بعد (إلا) مثبتٌ فيحصلُ التناقضُ، فلمَّا لم يكن للنَّصب هنا وجهٌ تعيّنَ الرفعُ على الوجه الذي ذكرتُه آنفاً، وهو العطفُ على محل (لا) واسمها.

وأمَّا القولُ بتعيِّنِ الرَّفع على أنَّه بدلٌ من محلّ (لا) واسمها، فأقولُ إنْ كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب البتَّةَ في مثل هذا التركيب فمردودٌ بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

مَهامِهـاً وخُروقـاً لا أنـيس بهـا   إلا الضَّـوابحَ والأصـداءَ والبومـا

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الاستثناءَ إذا كان تامَّاً منفياً جاز فيه النَّصبُ على الاستثناء، والإتباعُ، وهذه المسألة من هذا القبيل من الاستثناء.

وإن كان مرادُهم هو عدم جواز النَّصب على أنَّه بدلٌ من لفظ اسم (لا) فهذا القدرُ متفقٌ عليه؛ إذ لا أعلمُ أحداً من النّحاة أجاز الإتباعَ هنا على اللَّفظ، وعلى هذا المراد لا يكونُ الخلافُ في هذه المسألة بين النّحاة وبين الزجاج، وإنَّما بينهم وبين السيرافيّ؛ لأنَّه هو الذي فصَّلَ في جواز النَّصب على الاستثناء، فأجازه بعد تمام الكلام كما في: (لا أحدَ فيها إلا زيداً وإلا زيدٌ)، ومنعه، وأوجبَ الرَّفعَ قبلَ تمام الكلام كما في: (لا إله إلا الله)، وهذا الذي ذهب إليه السّيرافيُّ هو اختياري كما بينتُ آنفاً، إلا أنَّني أختلفُ معه في توجيه الإتباع، فهو عندي على أنَّه عطفٌ على المحل، وليس بدلاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة الثانية والثمانون
تقدّم المستثنى في أوّل الجملة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنّحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم المبردُ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك(٢).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين(٣)، ومنهم الكسائيُّ، وبه قال الزَّجاج(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ المانعين من وجهين:

أحدها: أنَّ حرفَ الاستثناء أُتي به وصلةً للفعل، وتقويةً له، فلا يجوزُ تقديمُه

---

(١) الإنصاف (١/٢٧٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/٢٤٣)، والارتشاف (٣/١٥١٨).

(٢) المقتضب (٤/٤٠٦)، والإنصاف (١/٢٧٣)، والتبيين (٤٠٦)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٥٣٧) وشرح التسهيل (٢/٢٩١).

(٣) الإنصاف (١/٢٧٣)، والتبيين (٤٠٦)، والارتشاف (٣/١٥١٧).

(٤) رأي الكسائي والزجاج في: الإنصاف (١/٢٧٣)، وشرح التسهيل (٢/٢٨٥)، والارتشاف (٣/١٥١٧).

(٥) الإنصاف (١/٢٧٣)، والتبيين (٤٠٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٩٢)، وتمهيد القواعد (٥/٢١٦١).

على ما يوصلُه كـ(واو مع) فإنَّك لو قلت: (وزيداً قمتُ) لم يجز.

والثاني: أنَّ المستثنى يكونُ بدلاً من المستثنى منه، والبدلُ لا يتقدَّمُ على المبدل منه، كذلك ههنا.

وحجةُ المجيزين السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

وبلدةٍ ليس بها طُورِيٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ[1]

لأنَّ التَّقديرَ: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ، فقد تقدَّمَ على الجملة.

وأمَّا القياسُ فعلى جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو: (ما قام إلا زيداً أحدٌ).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي المنعُ، مع أنَّ الأصلَ الذي يشهد له الواقع اللغوي هو جوازُ تقدّم المعمولات على عواملها المتصرفة، إلا أنَّ المعمولَ هنا فارقَ غيرَه من المعمولات من وجهين:

أحدهما: أنَّ العاملَ لا يتعدَّى إليه إلا بواسطة حرفٍ، وهو (إلا)، فأشبه المعمولَ بعد (واو المعية)؛ فإنَّ العاملَ يصل إليه بواسطة (الواو)، فكما لا يجوزُ: (وزيداً قمتُ) فكذلك هنا لا يجوزُ: (إلا زيداً جاء القومُ).

والثاني: أنَّ المعمولَ هنا مُخرَجٌ من معنى العامل، فأشبه المعمولَ بعد (لا) العاطفة،

---

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه (٢٩٩)، وفي الديوان (خفقة) بدلاً من (بلدة)، و(طوئيّ) بدلاً من (طوريّ).

فكما لا يجوزُ: (لا زيدٌ جاء القومُ) فكذلك لا يجوزُ: (إلا زيداً جاء القومُ).

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيون فضعيفٌ عندي بما يلي:

فأمَّا السَّماع فلم يُسمَعْ في النثر مثلُه، ولا يمكنُ القياسُ على الشِّعر وحده إن لم يسنده شواهدُ من النثر؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به؛ فلا يقاسُ عليه.

وأمَّا القياسُ على جوازِ تقديم المستثنى على المستثنى منه في نحو: (ما قام إلا زيداً أحدٌ) فباطلٌ بوجود الفارق؛ لأنَّ تقديمَ المستثنى على المستثنى منه في المقيس عليه واقعٌ بعد العامل، وأمَّا في مسألتنا فواقعٌ قبل العامل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة والثمانون
نوع (حاشا) في الاستثناء

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها حرفٌ دائماً، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ درستويه، والفارسيِّ، وابنِ الوراق، والشلوبين(١).

والثاني: أنَّها فعلٌ دائماً، ولا فاعلَ له، وهو قولُ الكوفيين(٢)، ومنهم الفراء(٣).

والثالث: أنَّها تأتي تارةً حرفاً، وتارةً فعلاً، وهو قولُ المبرد، وابن جنيّ، والدّينوريّ، وابن خروف(٤).

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ مذهب سيبويه يرجعُ في الحقيقة إلى مذهب المبرد، لأنَّه -يعني سيبويه- سلَّمَ النَّصبَ بعده، واعتذر بأنَّه -إذا نُصِبَ- فِعْلٌ، فلَزِمَ أن يكونَ اللَّفظُ مُشتركَاً عنده أيضاً(٥).

---

(١) الكتاب (٣٤٩/٢)، وكتاب الكتاب (٤٨)، والإيضاح (٢٣٠)، وعلل النحو (٣٩٨)، والتوطئة (٣٠٩).

(٢) الإنصاف (٢٧٨/١).

(٣) رأيه في: الارتشاف (١٥٣٧/٣)، والجنى الداني (٥٦٤)، وهمع الهوامع (٢٨٥/٣).

(٤) المقتضب (٣٩١/٤)، واللمع (١٢٥)، وثمار الصناعة (٣٧١)، وشرح الجمل (٤٧٧/١).

(٥) المغني: ت النهاري (٥١٥/١-٥١٨).

أقول: ما ذكره ابنُ فلاحٍ عن سيبويه لم أقف عليه في كتاب سيبويه، وعبارةُ سيبويه في الكتاب صريحةٌ بأنَّ (حاشا) حرفٌ يَجرُّ ما بعده، وما ذكره ابنُ فلاحٍ ذكره ابنُ ولّاد عن سيبويه، إلا أنَّ المفهومَ يختلِفُ: فمفهومُ ما نقله ابنُ فلاحٍ أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ(حاشا) في الاستثناء، ومفهومُ ما نقل ابنُ ولاد أنَّ سيبويه يجيزُ النَّصبَ بـ(حاشا) في غير باب الاستثناء، وهذا المفهومُ هو الذي يؤيّدُه كلامُ سيبويه في الكتاب؛ إذ لم يعرض لفعليّتها، أو النَّصبِ بها في باب الاستثناء.

الأدلة[1]:

حجةُ القائلين بحرفيّة (حاشا) من وجهين:

أحدهما: أنَّه روي فيها الجرُّ، فقد قال الشّاعر:

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليس بِبُكْمةٍ فَدْمِ[2]

وليست اسماً، والفعلُ لا يَجرُّ، فتعيَّنَ كونُها حرفَ جرّ.

والثاني: أنَّها لو كانت فعلاً لدخل عليها (ما) المصدريّةُ؛ قياساً على (خلا) و(عدا).

وحجةُ القائلين بالفعليّة من خمسةِ أوجه:

أحدها: أنَّه متصرّفٌ، والتَّصرفُ من خصائص الأفعال.

---

(١) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٣)، والتوطئة (٣٠٩).

(٢) البيت من الكامل، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي، والبيت في: المفضليات (٢/٢٧١)، وديوان بني أسد (٢/٣٤)، وشرح أبيات المغني للبغدادي (٣/٨٨).

قال الشَّاعر:

ولا أرى فــاعلاً في النَّـــاس يُشــبهه   وما أُحاشِي من الأقوامِ من أَحَدِ[(١)]

والثاني: أنَّ لامَ الجرّ تتعلَّقُ به، كما في قوله تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[(٢)] وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف.

والثالث: أنَّ الحذفَ يلحقُها، فقد قالوا: (حشا)، و(حاشى) لله، والحذفُ يكونُ في الأفعال نحو: (لم يكُ)، و(لم أدرِ)، ولا يُحذَفُ من الحروف إلا في المضاعَف؛ لثقله نحو: (رُبَّ) و(لعلَّ).

والرابع: قولُ العرب: "اللهمَّ اغفر لي، ولمن سمعني حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ"[(٣)].

والخامس: أنَّ (ما) المصدريةَ قد دخلت عليه في قولِ الشَّاعر:

رأيــتُ النَّـاسَ مـا حاشـى قُريشــاً   فإنَّـــا نحـــن أفضـــلُهم فِعَـــالا[(٤)]

وأمَّا القائلون بالاشتراك فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية، والقائلين بالفعليّة فأجازوا فيها الاشتراك.

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه (٣٤).

(٢) سورة يوسف: من الآية (٥١).

(٣) الأصول في النحو (١/٢٨٨)، وعلل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن خروف (١/٤٧٧).

(٤) البيت من الوافر، وينسب للأخطل، وليس في ديوانه، والبيت في: المقاصد النحوية (٢/٣٥٩)، وخزانة الأدب (٣/٣٨٧)، وشرح شواهد المغني (١/٣٦٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (حاشا) في الاستثناء حرفٌ دائماً، وما بعدها يكونُ مجروراً بها؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ جرّ ما بعد (حاشا) كثيرٌ، بخلاف النَّصب فهو قليلٌ؛ فلا يقاسُ عليه[1].

ثانياً: أنَّ (أحاشي) في البيت السَّابق ليست استثناءً، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمرُ كذلك جاز أن تكونَ (حاشا) فعلاً، ولا خلافَ بين أهل العربية في ذلك، فإذا استُعمِلَت في الاستثناء لزمت وجهاً واحداً، وطريقةً واحدةً، وهي الحرفية[2]، وجرّ ما بعدها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) التوطئة (٣٠٩).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولّاد (١٧١).

المسألة الرابعة والثمانون
إعراب المصدر الواقعُ موقعَ الحال

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً بتأويله وصفاً، وهو قولُ سيبويهِ والزَّجَّاجِ، والسّيرافيّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالك، والرضيّ[1].

والثاني: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ، وهو قولُ الأخفش[2]، ونسبه جماعةٌ من النَّحويينَ إلى المبرد[3].

وعبارةُ المبرد في المقتضب[4] مشكلةٌ؛ لأنَّ أولها يناقضُ آخرها؛ فقد قال في بداية كلامه: "ومن المصادر ما يقعُ في موضعِ الحال فيسدُّ مسدّه، فيكونُ حالاً؛ لأنَّه قد ناب عن اسمِ الفاعل، وأغنى غَنَاءه، وذلك قولُهم: (قتلته صبراً) إنَّما تأويلُه: صابراً أو مصبراً"، وهذا النَّصُّ صريحٌ في أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ حالاً على تأويلِ

(١) الكتاب (١/٣٧٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨) وفيه رأي الزجاج والسيرافي، وشرح المفصل (١/٣٨١)، وشرح التسهيل (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٦٧١)، والارتشاف (٣/١٥٧١).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

(٤) المقتضب (٣/٢٣٤).

المصدرِ بوصفٍ كمذهب سيبويه.

ثم ختم كلامَه بقوله: "وكذلك: (جئته مشياً)؛ لأنَّ المعنى: (جئته ماشياً) فالتَّقديرُ: (أمشي مشياً)؛ لأنَّ المجيءَ على حالات، والمصدرُ قد دلَّ على فعله من تلك الحال" وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّه يُعْرِبُ المصدرَ مفعولاً مطلقاً.

وعبارةُ ابنِ السَّراج أيضاً مثل عبارة المبرد(١)، واللهُ أعلمُ بمرادهما.

والثالث: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السابقِ، فيكونُ من قبيل المصدر المعنويّ، وهذا القولُ أجازه السِّيرافيُّ مع قولِ سيبويه، فقال: "وكان الزَّجَّاجُ يذهبُ إلى تصحيحِ مذهبِ سيبويهِ، وهو الصَّواب".

ثم قال: "والذي عندي أنَّه يجوزُ أن تَنصبَ (مشياً) و(فجاءةً) على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العباس، وهو أن تجعلَ (أتى) في معنى: مشى إليّ، ويكونُ (مشياً) مصدراً له، وكذلك: (لقيته فجاءةً) كأنَّه قال: (فاجأته مفاجأةً) على نحو ما تقدَّم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور"(٢).

ونسبَ أبو حيان هذا القولَ إلى الكوفيين(٣).

والرابع: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعرَبُ حالاً على تقدير حذفِ مضافٍ، أي: ذا صبرٍ، وذا ركضٍ، وهذا القولُ ذكره ابنُ الحاجب، وأبو حيان، ولم

---

(١) الأصول في النحو (١٦٣/١).

(٢) شرح الكتاب (٢٥٨/٢).

(٣) الارتشاف (١٥٧١/٣).

ينسباه إلى أحد[١]، ولم أقف على مَن قال به.

الأدلة[٢]:

حجةُ مَن قال: إنَّها تعربُ حالاً أنَّ قولَ القائل: (أتانا زيدٌ مشياً) يصحُّ أن يكونَ جواباً لقائلٍ قال: (كيف أتاكم زيدٌ؟)، وكذلك: (كيف لقيتَ زيداً؟) فتقول: فجاءةً، و(كيف) مع الفعل إنَّما تقع للحال فكأنَّه قال: مفاجئاً.

وحجةُ السِّيرافيّ في جواز أن يكونَ (مشياً) في قولنا: (أتانا زيدٌ مشياً) مصدراً مؤكّداً، والعاملُ فيه (أتانا) أنَّ المشيَ نوعٌ من الإتيان، ويكونُ من المصادر التي ليست من لفظ الفعل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً؛ وذلك لأنَّ الصِّفةَ قد تقعُ في موقع المصدر المؤكَّد نحو: (قم قائماً)، والأصل: (قم قياماً)؛ بدليل أنَّه لا يحسنُ أن يحمَلَ على ظاهره فيقال: إنَّه حالٌ؛ لأنَّك لا تأمر بفعلِ مَن هو فيه، ولأنَّه يصحُّ أن يكونَ جواباً لـ(كيف)، وذلك يدلُّ على الحال.

وأمَّا القولُ: أنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ، وأنَّ قبله فعلاً مقدراً هو الحالُ فضعيفٌ؛ لأنَّه يلزمُ منه أن يجوزَ: (أتانا زيدٌ المشي)، بتعريف

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٠٠-٣٠١)، الارتشاف (٣/١٥٧١).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨)، وشرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٦٧١-٦٧٢).

المصدر، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّه لم يرد هنا إلا نكرة، والقولُ: إنَّه منصوبٌ على المصدريّة يلزمُ منه أن يجوزَ ذلك؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة(١).

ثم إنَّه يلزمُ مِن قولهم: الدليلُ على الفعل المضمرِ نفسُ المصدر المنصوبِ أن يجوزَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ، ولا يُقتصرُ في المسألة على السَّماع، وهذا ممتنعٌ؛ لأنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً مخالفٌ لحقيقةٍ في الحال، وهي أنَّه خبرٌ في المعنى، وأنَّ صاحبَه مخبرٌ عنه، فحقُّ الحال أن يدلَّ على نفس ما يدلُّ عليه صاحبُه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكونَ المصدرُ حالاً؛ لئلا يلزمَ الإخبارُ بمعنىً عن جُثَّة، فإن ورد عن العرب شيءٌ منه حُفِظَ ولم يقسْ عليه، كما لا يقاسُ على وقوع المصدر نعتاً(٢).

وأمَّا قولُ السِّيرافيّ: إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال مفعولٌ مطلقٌ للفعلِ السّابق، فيكون من قبيل المصدر المعنوي؛ فضعيفٌ من جهة أنَّه لم يرد إلا نكرةً، فلو كان مصدراً على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة؛ لأنَّ المصدرَ لا يختصُّ بالنّكرة(٣).

ثم إنَّ قولَه: إنَّ المصدرَ منصوبٌ بما قبلَه من قبيلِ المصدرِ المعنويّ ضعيفٌ؛ لأنَّ المصدرَ المعنويَّ يكونُ موافقاً للفعلِ في المعنى، وبعضُ المصادر المسموعةِ هنا لا توافقُ الأفعالَ التي قبلها؛ فالصَّبرُ لا يوافقُ القتلَ في نحو: (قتلته

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢/٢٥٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١/٣٨١).

صبراً)، والفجاءة لا توافق اللِّقاء في نحو: (لقيته فجأةً).

وأمَّا القولُ: إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحال يُعْرَبُ حالاً على تقدير حذف مضاف فضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقدير، ثم إنَّ إعرابَه على حذف مضافٍ ليس فيه مبالغةٌ، كما في إعرابه حالاً واقعاً موقعَ الصِّفة[١]، واللهُ أعلمُ بالصِّواب.



(١) شرح الكافية للرضي القسم الأول (٢/٦٧٢).

المسألة الخامسة والثمانون
تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاج، وابنِ السراج[(١)].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ ابن كيسان، والفارسيّ، وابن برهان[(٢)]، وبه قال ابنُ مالك في بعض كتبه[(٣)]، وضعَّفَه في التَّسهيل[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ المانعين من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال، والعاملُ في صاحب

---

(١) الكتاب (٢/١٢٤)، والمقتضب (٤/١٧١)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤/٢٥٤)، والأصول في النحو (١/٢١٤-٢١٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/٧٤٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٣٧)، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٢٣) وفيها رأي ابن كيسان والفارسي، وشرح اللمع (١/١٣٨).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/٧٤٤)، وشرح عمدة الحافظ (١/٤٢٦).

(٤) التسهيل (١١٠).

(٥) الأصول في النحو (١/٢١٥)، والتبصرة والتذكرة (١/٢٩٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١/٥٦٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٣٦)، والمغني: ت النهاري (١/٣٨٥).

الحال حرفُ الجر، فيكونُ هو العاملُ في الحال؛ قياساً على عمل المضاف في حال المضاف إليه، ولا يجوزُ تقدمُ الحالِ ههنا؛ لضعف العامل، كذلك في محلّ النزاع.

والثاني: أنَّ العاملَ لما لم يصل إلى صاحب الحال إلا بواسطة حرف الجر تنزَّلَ حرفُ الجر منزلة الجزء من الفعل، فاشتركا في العمل في صاحب الحال، كما اشتركا في العمل في حاله، ولا شك في ضعف عمل الحرف، فلو قدمناه نظراً إلى عمل الفعل فيه لقدمناه على عامله الضَّعيف، وذلك ممتنعٌ.

والثالث: أنَّ الحالَ صفةٌ في المعنى، والصفةُ لا تتقدمُ على الموصوف.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياس.

فأمَّا السَّماعُ فمنه:

قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[1]، فـ(كافة) حال من (الناس) المجرور باللام، وقد تقدمَ عليه، والأصلُ: للناس كافةً.

وقوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ ﴾[2]، فـ(على قميصه) حال من (دم) المجرور بحرف جر، وقد تقدَّمَ الحالُ عليه.

وقولُ الشَّاعر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صاديا ... إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ[3]

---

(١) سورة سبأ: من الآية (٢٨).

(٢) سورة يوسف: من الآية (١٨).

(٣) البيت من الطويل، قائله: كثير عزة، ديوانه (٢٦).

حيثُ قدَّمَ الحالَ (هيمان صاديا) على صاحبها المجرور بحرف جر (إليَّ) والأصل: لئن كان بردُ الماءِ حبيباً إليَّ هيمان صاديا.

وأمَّا القياسُ فإنَّ جالسةً من قولنا: (مررتُ بهندَ جالسةً) منصوبٌ بالفعل (مررت) وهو فعلٌ متصرفٌ لا يفتقرُ في نصبِ الحال إلى واسطة، وحرفُ الجر الذي عدَّاه لا عملَ له إلا الجر، والمجرورُ به بمنزلة المنصوب الذي يجوزُ تقديمُه، فجاز كذلك تقدمُ الحال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه ما تقدَّمَ آنفاً، وهو من الكثرة بحيثُ لا يقبلُ التَّأويل، وأمَّا ما استدلَّ به المانعون من القياس فمردود بما يلي[١]:

فأمَّا قولهم بأنَّ العاملَ حرفُ الجر، أو أنَّه مشاركٌ في العمل فضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لم يُعْهَدْ له عملُ النَّصب إلا إذا تعلَّقَ بمحذوفٍ لنيابته عن الفعل، وأمَّا حالُ المضاف إليه فالعاملُ معنى الإضافة لا نفس المضاف؛ لأنَّ معنى الإضافة يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ بمعنى: ألصق أو أضيف، وأمَّا المضافُ فلا يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ.

وأمَّا قولهم بأنَّ الحالَ صفةٌ فباطلٌ؛ لأنَّه لو كان حكمُها حكمَ الصِّفة لم تتقدمْ أصلاً؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف، والتَّابعُ لا يتقدم على متبوعه كما في سائرِ التوابع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٦٤١)، والمغني له: ت النهاري (١/٣٨٥).

المسألة السادسة والثمانون
تقديمُ الحال على عاملها المتصرِّف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ سيبويه، والمبرد، والزجاج[(١)]، وبه قال جمهورُ النَّحويين[(٢)].

والثاني: المنعُ إذا كان صاحبُها اسماً ظاهراً، نحو: (راكباً جاء زيدٌ)، والجوازُ إذا كان ضميراً، نحو: (راكباً جئتُ)، وهو قولُ الفراء[(٣)].

والثالث: المنعُ في نحو (راكباً زيدٌ جاء)؛ لبعدها عن العامل حين تَقدَّم على المبتدأ (زيد)، وهو قولُ الأخفش[(٤)].

والرابع: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ الجرميّ[(٥)].

---

(١) الكتاب (١٢٤/٢)، والمقتضب (١٦٨/٤، ٣٠٠)، ومعاني القرآن وإعرابه (٨٦/٥).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢٨٧/٤)، علل النحو (٣٧٢)، التبصرة والتذكرة (٢٩٧/١)، شرح المقدمة المحسبة (٣١٤/٢)، التوطئة (٢١٣)، والتسهيل (١١٠).

(٣) رأيه في: علل النحو (٣٧٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٨٩/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٥٦٠/١).

(٤) رأيه في: البديع في علم العربية (١٩٨/١)، والارتشاف (١٥٨١/٣).

(٥) رأيه في: الارتشاف (١٥٨١/٣)، والمساعد لابن عقيل (٢٦/٢)، وتعليق الفرائد (٢٠٤/٦).

الأدلة[١]:

حجةُ الجمهور السَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[٢]، ومنه قول العرب: "شتَّى تؤوبُ الحَلَبة"[٣]، ومنه قولُ الشَّاعر:

سريعاً يهونُ الصَّعْب عندَ أولي النُّهى ... إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسَا[٤]

وأمَا القياسُ؛ فلأنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسه، فتُصُرِّفَ في معموله بالتقديم؛ قياساً على المفعول به والظَّرف، نحو: (زيداً ضربتُ)، و(عندك جلستُ).

وحجةُ الفراء أنَّه إذا كان ظاهراً أدَّى إلى الإضمار قبل الذِّكر؛ لأنَّ في الحال ضميراً يعودُ على ذي الحال، وأمَّا إذا كان صاحبُ الحال ضميراً فليس فيه إضمارٌ قبل الذِّكر؛ لأنَّ الضَّميرين يشتركانِ في عودهما على مُفَسِّرٍ لهما.

وحجةُ الجرميّ القياسُ على التمييز.

وأمَّا الأخفشُ فقد تقدَّمت حجتُه مقرونةً بقوله.

---

(١) المقتضب (١٧٠، ٣٠٠)، والأصول في النحو (٢١٧/١)، وعلل النحو (٣٧١)، والتبيين (٣٨٣)، والبديع في علم العربية (١٩٨/١)، والتذييل والتكميل (٧٨/٣ ب).

(٢) سورة القمر: من الآية (٧).

(٣) مثل يضرب في اختلاف الناس، وتفرقهم في الأخلاق، جمهرة الأمثال (٤٤٢/١)، ومجمع الأمثال للميداني (٣٥٨/١).

(٤) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: التذييل والتكميل (٧٦/٣ ب)، والمساعد (٢٤/٢) وشفاء العليل (٥٣٠/٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تقديمِ الحال على عاملها المتصرف مطلقاً؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما ذُكر آنفاً، ولأنَّ القياسَ يقتضيه؛ إذ هو فضلةٌ، فيُتَصَرَّفُ فيها بتقديمها على عواملها المتصرفة، كما هو الشأن في سائر الفضلات.

ثم إنَّ منعَ تقديم الحال إذا كان صاحبُها ظاهراً بحجة أنَّه يؤدي إلى الإضمار قبل الذِّكر ضعيفٌ؛ لأنَّ هذا القانون -أعني قانون منع الإضمار قبل الذكر- ليس على إطلاقه، بل هو مقيدٌ بما إذا كان المذكور المؤخر في نية التقديم، بمعنى أنَّ رتبتَه في أصل التركيب هو التقديمُ، كما في (أكرم أباه محمدٌ) فالضَّمير في (أباه) يعودُ على (محمد)، وهو متأخرٌ في اللَّفظ، إلا أنَّه مقدمٌ في الرتبة؛ لأنَّه فاعلٌ، والواقعُ اللُّغوي الذي تُسْتَمَدُ منه هذه القوانين يشهدُ لهذا القيد، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾، وقولُ العرب: "في بيته يؤتى الحكم"، و"في أكفانه لُفَّ الميت"، وعليه فإنَّ الإضمارَ قبل الذِّكر في (راكباً جاء زيدٌ) وهو محلُّ النزاع جائزٌ ؛ لأنَّ (زيدٌ) مؤخرٌ عن الضَّمير في اللَّفظ، أمَّا في أصل التركيب فرتبتُه التقديمُ؛ لأنَّ أصلَ التركيب (جاء زيدٌ راكباً).

وأمَّا ما ذهبَ إليه الأخفشُ من المنع في نحو (راكباً زيدٌ جاء)؛ لبعدها عن العامل فيردُّه السَّماع، وهو قولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾، حيثُ تقدَّمت الحالُ على عاملها، وبينها وبين العاملِ اسمان.

وأمَّا ما ذهب إليه الجرميُّ من المنع بحجة القياس على التمييز فباطلٌ عندي من وجهين:

أحدهما: أنَّه قياسٌ مع الفارق، وهو باطلٌ؛ إذ من شرطِ صحةِ القياسِ استواءُ المقيس والمقيس عليه في العلةِ الجامعة، فإذا لم يستويا بَطَلَ القياسُ، ويقال له عند الأصوليين: قياسٌ مع الفارق(١)، والفرقُ بين الحال والتمييز من وجوهٍ منها(٢): أنَّ الحالَ يكونُ جملةً وظرفاً، والتمييزُ لا يكونُ إلا اسماً مفرداً، ومنها أنَّ الحالَ مبينةٌ للهيئات، والتمييزُ مبينٌ للذوات، ومنها: أنَّ الحالَ يتعددُ، بخلافِ التَّمييز.

والثاني: أنَّه قياسٌ فاسدُ الاعتبار، وهو باطلٌ أيضاً؛ إذ من شرط القياس ألا يثبتَ للمقيس حكمٌ بالنَّص، أو بالإجماع مخالفٌ للقياس؛ لأن القياس حينئذٍ يكون مصادماً للنص، أو الإجماع، ومعارضاً له، وقد ثبت هنا للمقيس وهو الحالُ حكمٌ بالنَّص، وهو دَلالة السَّماع على جوازِ التَّقدم، فبَطَل القياسُ على حكمٍ آخر، وهو منع تقدم التمييز، ويقال له عند الأصوليين: قياسٌ فاسدُ الاعتبار(٣)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي (١٨٦).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٧٨ ب)، ومغني اللبيب (٤٤٠).

(٣) الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي (١٨٧).

المسألة السابعة والثمانون
توسّطُ الحال بين المبتدأ والخبر الظَّرف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: المنعُ مطلقاً، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّرَّاج، وابنِ جني[١].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ الكسائيّ، الفراءِ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ مالكٍ إلا أنَّ ابنَ مالك يجيزُ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، وبضَعْفٍ إن كانت غيرَ ذلك[٢].

والثالث: الجوازُ إذا كان الحالُ ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، والمنعُ إذا كان غير ذلك، وهو قولُ ابنِ برهان[٣].

والرابع: الجوازُ إذا كانت الحالُ من مُضمَرٍ مرفوعٍ، نحو: (أنت قائماً في الدار)، والمنعُ إن كانت من ظاهرٍ، وهو مذهبُ الكوفيين[٤].

---

(١) الكتاب (٢/١٢٤-١٢٥)، والمقتضب (٤/١٧٠)، والأصول في النحو (١/٢١٥)، واللمع (١١٧-١١٨).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٤/٢٢)، ومعاني القرآن (١/٣٥٨)، والمسائل العسكريات (١٠٨-١٠٩) وشرح التسهيل (٢/٣٤٦).

(٣) شرح اللمع (١/١٣٤).

(٤) الارتشاف (٣/١٥٩١)، والمساعد (٢/٣٣)، وهمع الهوامع (٤/٣٣).

الأدلة[١]:

حجةُ المانعين مطلقاً أنَّ العاملَ هنا هو الظَّرف، وهو عاملٌ معنويّ، فلا يقوى على تقدم معموله عليه، وإذا كان تقدمُ معمولِ الفعلِ غير المتصرفِ ممتنعاً فمعمولُ المعنى أحرى بالمنع.

وحجةُ المجيزين مطلقاً السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقراءةُ مَنْ قرأ[٢]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٍۭ بِيَمِينِهِۦ﴾[٣] بنصبِ (مطوياتٍ)، وقراءةُ مَنْ قرأ[٤]: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةً لِّذُكُورِنَا﴾[٥] بنصبِ (خالصةً) على الحال من ضمير (لذكورنا)؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ، وقولُ الشَّاعر:

رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أدراعِهم   فيهم ورهطُ ربيعةَ ابنِ حُذارِ[٦]

وأمَّا القياسُ فإنَّ العاملَ فيها الفعلُ العاملُ في الظَّرف، لا نفسُ الظَّرف، وهو عاملٌ قويٌّ، فجاز تقدمُها عليه؛ قياساً على العامل القوي.

---

(١) شرح اللمع لابن برهان (١٣٤/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢) وتمهيد القواعد (٢٣٠٢/٥).

(٢) هي قراءة عيسى بن عمر، والجحدري، مختصر في شواذ القرآن (١٣٢)، والبحر المحيط (٤٢٢/٧).

(٣) سورة الزمر: من الآية (٦٧).

(٤) هي قراءة ابن عباس، وقتادة، والأعرج، والزهري، مختصر في شواذ القرآن (٤٦) والمحتسب (٢٣٢/١).

(٥) سورة الأنعام: من الآية (١٣٩).

(٦) البيت من الكامل، للنابغة الذبياني، ديوانه (٥٥).

وقال ابنُ مالكٍ محتجاً على جوازِ توسّطَ الحال بقوّةٍ إذا كانت غير صريحة -شبه الجملة- وبضَعْفٍ إن كانت صريحة -المفرد-: "ويَضْعُفُ القياسُ على الصَّريحة؛ لضَعفِ العامل، وظهورِ العمل.... ولا يَضْعُفُ القياسُ على تقديم غير الصَّريحة؛ لشبه الحال فيه بخبرِ (إنَّ) إذا كان ظرفاً، فكما استُحسنَ القياسُ على (إنَّ عندك زيداً)؛ لكون الخبر فيه بلفظِ الظَّرفِ الملغى، ولتوسعهم في الظروف بما لا يُتَوسّعُ في غيرها بمثله، كذا يُستحسَنُ القياسُ على قول الشاعر:

ونحنُ منعنا البحرَ أنْ تشربوا به   وقد كان منكُم ماؤُه بمكان"[(١)]

فقد قدّمَ الحالَ وهو (منكم) على عامله الجار والمجرور وهو (بمكان).

وحجةُ ابنِ برهان في تقييد الجواز بكون الحال ظرفاً، أو حرفَ جر هي أنَّ الظَّرفَ والجار والمجرور إنما يُعتبَرُ فيهما في باب العمل لفظُهما فقط، دونَ اعتبارِ ما نابا عنه، وقاما مقامَه.

ويُؤكِّدُ ابنُ برهان مفهومَ هذه النَّظرية بجواز تقدّم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفاً، أو حرفَ جرٍّ، فيقولُ: "ولو اعتُبرَ فيهما ما قاما مقامَه ونابا منابه؛ لما صحَّ ذلك فيهما، كما لا يصحُّ ذلك في (مستقرّ) الذي خلفاه، فكما اعتُبرَ في صحةِ التقديم في باب (إنَّ) لفظُهما دونَ ما نابا عنه، كذلك معتبرٌ في التَّقديم على المعنى العامل فيهما لفظُهما دون ما نابا عنه من الحال".

وألحظُ هنا أنَّ حجةَ ابنِ مالكٍ هي نفسُها حجةُ ابنِ برهانٍ، إلا أنَّ ابنَ

---

(١) البيت من الطويل لابن مقبل العجلاني، ديوانه (١٤٤).

مالكٍ رتَّبَ عليها القوّةَ والضَّعف في القياس مع إثباتِ الجواز، وأمَّا ابنُ برهان فقد رتَّبَ عليها المنعَ والجوازَ.

وأمَّا قولُ الكوفيين فلم أقف على حجة له.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بالجواز مطلقاً؛ لأمرين:

أحدهما: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

والثاني: أنَّ القياسَ يقتضيه، لأنَّ العاملَ في الحال المتقدّمة هو الفعلُ العاملُ في الظَّرف، لا نفسُ الظَّرف، وهو عاملٌ قويٌّ، فجاز تقدمُها عليه؛ قياساً على العامل القويّ.

وأمَّا القول بأنَّ الظَّرفَ هنا هو العاملُ فضعيفٌ عندي؛ لأنَّ التَّركيبَ هنا يحتوي على عاملٍ مقدرٍ، وهو العاملُ في الظَّرف، فيكونُ هو العاملَ في الحال، ولا أرى مانعاً من ذلك، وأمَّا كونُه لا يظهر فهذا لا يمنعُ من تأثيره؛ بدليل نصبِه للظَّرف، فما نَصَبَ الظَّرفَ يَنصبُ الحالَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثامنة والثمانون
تعدد الحال من المفرد

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: يجوزُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة، وهو قولُ الجمهور، ومنهم ابنُ جني، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، وابنُ مالك[١].

والثاني: لا يجوزُ أن يعملَ العاملُ إلا في حالٍ واحدة، وهو قولُ الفارسيّ، وبه قال ابن عصفور[٢]، إلا إذا كان العاملُ أفعلَ التفضيل فيجوزُ عنده التَّعددُ، نحو: (أنت يومَ الجمعة أحسنُ قائماً منك يومَ الخميس قاعداً).

الأدلة[٣]:

حجةُ الجواز أنَّ الحالَ مثلُ الخبر، ولما جاز تعددُ الخبرِ جاز تعددُ الحال.

وحجةُ عدم الجواز أنَّه لا يجوزُ للعاملِ أن يقتضيَ مصدرين، ولا ظرفي زمانٍ،

---

(١) المحتسب (٢/٣٠٧)، وشرح المفصل (١/٣٧٥)، وشرح ألفية ابن معطٍ (١/٥٥٤)، والتسهيل (١١١).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك (٢/٧١٤)، والمساعد لابن عقيل (٢/٣٥)، وشرح الألفية للأشموني (٢/٣١٣) وفيها رأي الفارسي، والمقرب (١٧٢).

(٣) المحتسب (٢/٣٠٧)، والمقرب (١٧٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٧٥).

ولا ظرفي مكانٍ، فكذلك لا يقتضي حالين.

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ أن يكونَ للواحدِ أحوالٌ غير متضادة، كقولك: (هذا زيدٌ واقفاً متحدثاً ضاحكاً)؛ وذلك لأمور:

أحدها: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ﴾[(٢)]، وقولُ الشَّاعر:

عليّ إذا ما جئتُ ليلى بِخُفْيةٍ ... زيارة بيتِ اللهِ رَجْلانَ حافيا[(٣)]

والثاني: أنَّ القياسَ يقتضيه؛ لأنَّ الحالَ مثلُ الخبر، ولما جاز تعددُ الخبر جاز تعددُ الحال.

والثالث: أنَّ ما استدلَّ به المانعُ من القياس على المصدر، وظرفي الزمان والمكان باطلٌ لوجود الفارق؛ وهو أنَّ الفعلَ لا يكونُ له مصدران، ويستحيلُ وقوعُه في زمانين أو مكانين، ولذلك امتنعَ عملُ الفعلِ فيهما، وأمَّا الحالُ فإنَّه قد يجتمعُ لشخصٍ أحوالٌ متعددةٌ، وإذا عَمِلَ في صاحبها عَمِلَ فيها؛ لأنَّها صفةُ هيئة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة الأعراف: من الآية (١٥٠).

(٢) سورة إبراهيم: من الآيتين (٤٢، ٤٣).

(٣) البيت من الطويل، وقائله: مجنون ليلى، ديوانه (٢٥٩).

المسألة التاسعة والثمانون
وقوعُ الماضي حالاً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدرةً، وهو قولُ البصريين[١]، والفراء من الكوفيين[٢]، وبه قال النَّحاسُ، والأنباريُّ، والجزوليُّ والشلوبين، وابنُ الحاجب[٣].

والثاني: جوازُ وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد)، وهو قولُ الكوفيين[٤] عدا الفراءَ، وبه قال الأخفشُ[٥].

الأدلة[٦]:

حجةُ اشتراط (قد) أنَّ الحالَ هو الشيءُ الحاضرُ، والماضي منقطعٌ منقضٍ،

---

(١) الإنصاف (١/٢٥٢)، والتبيين (٣٨٦) ائتلاف النصرة (١٢٤).

(٢) معاني القرآن (١/٢٤).

(٣) إعراب القرآن (١/٢٠٦)، والإنصاف (١/٢٥٤)، والمقدمة الجزولية (٩٢)، والتوطئة (٢١٥)، والكافية (١٠٥).

(٤) الإنصاف (١/٢٥٢)، والتبيين (٣٨٦)، وشرح ألفية أبن معط لابن جمعة (١/٥٥٩).

(٥) رأيه في المصادر السابقة.

(٦) المقتصد (٢/٩١٤-٩١٥)، والإنصاف (١/٢٥٤)، والتبيين (٣٨٨).

فإن أتى بـ(قد)، جاز كقولك: (هذا زيدٌ قد قام)؛ لأجل أنَّ (قد) تُقَرِّبُ الماضيَ من الحال، فيجري مجرى الحاضر، وإن لم تأت فإنَّها تُقَدَّرُ، ومن مجيء الماضي حالاً مقترناً بـ(قد) قولُه تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ﴾[1]، وقول الشَّاعر:

فجئتُ وقد نضَّت لنومٍ ثيابَها ... لدى السِّتر إلا لِبْسَةَ المتفضِّل[2]

وحجةُ عدم اشتراط (قد) السَّماعُ من غير (قد)، والتقديرُ خلافُ الأصل والقياس.

فأمَّا السَّماع فمنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾[4]. وقولُ الشَّاعر:

وإذا ذُكِرتْ يرتاحُ قلبي لذكرها ... كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[5]

وقولُ الشَّاعر:

وطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ ... غَذَا والزِّقُّ مَلآنُ[6]

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٦١).

(٢) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، ديوانه (٣٥).

(٣) سورة الشعراء: من الآية (١١١).

(٤) سورة الأعراف: من الآية (١٤٨).

(٥) البيت من الطويل، وقائله: صخر الهذلي، ينظر البيت في: شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧)، والإنصاف (١/٢٥٣)، والخزانة (٣/٢٥٤، ٢٥٨-٢٥٩).

(٦) البيت من الهزج، وقائله: الفند الزماني، ينظر البيت في: حماسة أبي تمام (١١-١٢)، والخزانة (٣/٤٣٢).

وأمَّـا القيـاسُ: فعلى الصِّفة؛ فإنَّه يقعُ صفةً للنَّكرة من غير تقدير، فجاز وقوعُه حالاً من المعرفة من غير تقدير.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ وقوعِ الفعل الماضي حالاً بدون (قد)؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير، ومنه ما ذُكِر آنفاً، فساغ القياسُ عليه، ولا يحتاجُ إلى إضمار (قد)؛ لأنَّه خلافُ الظَّاهر، وما كان كذلك لا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ مقنعٍ، ولا دليلَ مقنعٌ هنا عندي يُحوِجُ إلى التَّقدير.

وأمَّا القولُ بأنَّ الماضيَ يخالفُ زمنَ الحال مما يُحْوجُ إلى تقدير (قد)؛ لتقريب الماضي من الحال، فأرى ضَعْفَه من جهة أنَّ زمنَ الفعل قد يَخْرجُ عن دَلالته الأصلية إلى دَلالة أخرى لعارض يعتريه، فالفعلُ المضارعُ يدلُّ على الحال والاستقبال، فإذا جاء بعدَ أداة الجزم (لم) دَلَّ على المضي، فكذلك الفعلُ الماضي هنا لما وقعَ موقعَ الحال انقلبَ المعنى من المضي إلى الحال، ثم إنِّي ألحظُ في التعبير عن الحال بالفعل الماضي المجرد من (قد) معنىً لا يكونُ في المقترن بـ(قد)، ولا في المضارع، وهو أنَّ الحال مقترنةٌ بصاحبها من زمنٍ بعيدٍ، ولا يزالُ مُستَمِرّاً، فالزَّمنُ البعيدُ مأخوذٌ من اللَّفظ، والاستمرارُ مأخوذٌ من موقعِ اللَّفظ، وهو كونُه حالاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التسعون
تَقَدّمُ التمييز على عامله إذا كان فعلاً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ جمهور البصريين، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، وابنُ ولاد، وابنُ النَّحاس، والزَّجاجيُّ، والفارسيُّ، والثمانيني، والدَّينوريُّ[١]، وهو مذهب الفراء من الكوفيين[٢]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٣]، وبه قال بعضُ الباحثين المحدثين[٤].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، والمازنيّ، والمبرد، واختاره ابنُ مالك، وأبو حيان[٥] ونسبه بعضُ النّحاة[٦] -ومنهم ابنُ فلاحٍ- إلى الكوفيين.

---

(١) الكتاب (١/٢٠٥)، والأصول في النحو (١/٢٢٣)، والانتصار (٨٥-٨٦)، وإعراب القرآن (١/٤٣٥)، والجمل في النحو (٢٤٢)، والإيضاح (٢٢٣)، والقواعد والفوائد (٣٠٧) وثمار الصناعة (٤٢٢).

(٢) معاني القرآن (١/٧٩).

(٣) الأصول في النحو (١/٢٢٣)، وإعراب القرآن (١/٤٣٥).

(٤) علي المازني في: نحو المازني (٧٢)، وأيوب القيسي في: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣١٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩)، والأصول في النحو لابن السراج (١/٢٢٣)، والمقتضب (٣/٣٦) وشرح التسهيل (٢/٣٨٩)، والارتشاف (٤/١٦٣٤).

(٦) التبيين (٣٩٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٥٧٨)، وائتلاف النصرة (٣٨).

والذي يظهرُ لي أنَّ الجوازَ هو رأيُ الكسائيّ فقط من الكوفيين، وأمَّا بقيةُ الكوفيين فعلى المنع، ويؤيِّدُه منعُ الفراء كما تقدَّم، ونسبةُ ابنِ السَّراج المنعَ إليهم[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حجةُ المانعين من وجهين:

أحدهما: أنَّه لفظٌ مُمَيِّزٌ، فلم يجز تقديمُه على العامل فيه، كما لو كان غيرَ متصرِّف.

والثاني: أنَّ المميِّزَ ههنا فاعلٌ في المعنى، وتقديمُ الفاعل على الفعل غيرُ جائز.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ[(٣)]

وقولُ الشَّاعر:

وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهد مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تحلّبا[(٤)]

---

(١) الأصول في النحو (١/٢٢٣).

(٢) الكتاب (٢٠٤-٢٠٥)، ومعاني القرآن للفراء (١/٧٩)، والمقتضب (٣/٣٧)، والأصول في النحو (١/٢٢٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٥٧٩).

(٣) البيت من الطويل، نُسِبَ إلى المخبَّل السعدي وهو في ديوانه (٢٨)، ونُسِبَ إلى أعشى همدان، وهو في ديوانه (٧٥).

(٤) البيت من الطويل، قائله: ربيعة بن مقروم، ويروى (رددت) بدلاً من (وزعت) و(تصببا) بدلاً من (تحلبا) ينظر البيت في: كتاب الاختيارين (٥٨٣)، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي (٣/١٥٣٢).

وأمَّا القياسُ فعلى الحال، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في رفعِ الإبهام، وأنَّ العاملَ فيهما فعلٌ متصرّفٌ، وأنَّ حالَ الفعل عبارةٌ عنه في المعنى.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي منعُ تقديم التَّمييز على عامله؛ لأنَّ من المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيراً، وتبييناً لشيءٍ فيه إبهامٌ، أو غموضٌ ألا يتقدمَ على ما يأتي لتفسيره، وإزالةِ إبهامه، وتحديدِ المقصود بنسبة الحكم إليه، مثلما لا تتقدمُ الصَّفةُ في الأصل على الموصوف؛ لكونها توضيحاً، أو تخصيصاً لما قبلها، والمخصَّص والموضَّح لابدَّ أن يكونَ كلٌّ منهما أولاً، كذلك التَّمييز بالنِّسبة لعامله.

وهذا القانون أعني (المفسِّرُ لا يتقدَّمُ على المفسَّر) كان من الممكن أن يسقطَ بما ذُكِرَ هنا من السَّماع، إلا أنَّ الذي يُلحظُ أنَّ السَّماعَ الذي اعتمد عليه المجيزونَ هو من الشِّعر، ولم يذكروا شاهداً من النثر، ولا يمكنُ القياسُ على الشِّعر وحده إن لم تسنده شواهدُ من النثر؛ لأنَّ للشِّعر لغتَه الخاصة به، فلما كان الأمرُ كذلك بقي قانونُ (المفسِّر لا يتقدم على المفسَّر) على ما هو عليه، ووجب حملُ السَّماع الوارد هنا على الضرورة، أو تأويله بما يوافقُ هذا القانون.

وقد أجيب عن سماع المجيزين بما يلي[1]:

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

أتهجرُ ليلى بالفِرَاقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفِرَاق تطيبُ

(١) شرح الكافية لابن فلاح (٦٨٢)، والمغني له: ت النهاري (١/٤٤١).

فأجيب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ أكثرَ البصريين يروونه (نفسي)، فيكونُ نفسي اسمَ (كان)، و(تطيب) خبرُها، وقد عَدَلَ عن الغائب إلى المتكلم، وذلك كثيرٌ في لغة العرب.

والثاني: أنَّا لو سلمنا روايتَه لم يكن فيها حجةٌ؛ لاحتمال أنَّ اسمَ (كان) ضميرُ (الحبيب) و(نفساً) خبرُها؛ لأنَّها بمعنى: الروح، والإنسان، فذُكِّرت، و(تطيب) صفتُها، أو أنَّ النَّفسَ خبرُها على حذف مضاف، أي: وما كان الحبيبُ ذا نفسٍ طيبة بالفراق، ويُقوِّي هذا التأويل رواية (نفسي)، فإنَّ (الياء) ضميرُ الحبيب.

وأما قول الشاعر:

وزعتُ بمثلِ السِّيدِ نهد مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تحلّبا

فأجيب عنه بأنَّه لا حجةَ فيه؛ لأنَّ (ماء) ليس تمييزاً لفاعل (تصببا)، بل العاملُ فيه الفعلُ الرافع لـ(عطفاه).

وأمَّا القياسُ على الحال فيبطل بوجود الفارق، وهو أنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ راكباً) فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً ومعنىً، فبقي المنصوبُ فضلةً، فجاز تقديمُه لذلك، وأمَّا إذا قلتَ: (طاب زيدٌ نفساً) فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظاً دون المعنى، فلذلك لم يجز تقديمه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الحادية والتسعون
نوع (رُبَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها حرفُ جرٍّ، وهو قولُ البصريين، ومنهم سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّرّاج، والزجاجيُّ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين[1].

والثاني: أنَّها اسمٌ، وهو قولُ الكوفيين[2]، ومنهم الكسائيّ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ الطَّراوة، والرضيّ، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين[3].

الأدلة[4]:

حجةُ القائلين بالحرفيّة ثلاثةُ أمور؛ أحدها: أنَّ (رُبَّ) لا يحسن فيها شيءٌ

---

(١) الكتاب (٤٢٠/١)، والمقتضب (٥٧/٣)، والأصول في النحو (٤١٦/١)، والجمل (١٣٦)، ومن الدارسين المحدثين: إبراهيم الحندود في كتابه: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول في النحو (٣٢٩/١)، وعلي المازني في كتابه: نحو المازني (١١٥)، وبدر البدر في كتابه: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط (٥١١/٢).

(٢) الأصول في النحو (٤١٨/١)، والإنصاف (٨٣٢/٢).

(٣) الأصول في النحو (٤١٨/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣)، والبسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢) وشرح الكافية القسم الثاني: (١١٧٧/٢)، ومن الدارسين المحدثين: أيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣٦٧).

(٤) الكتاب (١٦١/٢، و١٦٩، و١٧٠)، والإنصاف (٨٣٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥١١/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣)، والبسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢).

من علامات الأسماء، فلا يتعدَّى إليها الفعلُ بحرفِ الجرّ، ولا يُضافُ إليها، ولا يعودُ إليها ضميرٌ، وهكذا بقيّةُ علامات الاسم كلِّها منفيّةٌ عنها، وكذلك علاماتُ الفعل، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثاني: أنَّها مثلُ الحروف تدلُّ على معنى غيرِ مفهومٍ جنسُه بلفظها، وإنَّما تدلُّ على معنىً في غيرها، وهذه علامةُ الحرف، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثالث: أنَّها مبنيّةٌ من غير سبب، ولو كانت اسماً لكان حقُّها الإعراب.

وحجةُ القائلين بالاسميّة السَّماع، والقياسُ، فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكُنْ ... عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ[1]

أخبر عنها بـ(عار) فدلَّ على أنَّها اسمٌ؛ إذ الإخبارُ لا يكونُ إلا عن ذلك.

وأمَّا القياسُ فعلى (كم)؛ لأنَّها نقيضتُها، و(كم) اسمٌ، فما يقابلُها اسمٌ، ويقوّي ذلك أنَّها قد جاءت للتَّكثير مثل (كم)، إلا أنَّ خبرها محذوفٌ للعلم به، كما حُذِفَ خبرُ المبتدأ بعد (لولا).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ: إنَّ (رُبَّ) حرفٌ؛ لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ هناك معاييرَ محدَّدةً في الدَّرس النَّحويّ تُمَيِّزُ الوحداتِ الثلاثِ التي تتكوّنُ منها الجملةُ، وهي الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ، و(رُبَّ) هنا لا تقبلُ معاييرَ

---

(١) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة، ينظر البيت في: المقتضب (٣/٦٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٨٩)، والخزانة (٩/٥٧٦).

الاسم ولا الفعل كما ذُكِرَ في الأدلة، فتعيَّنَ كونُها حرفاً.

والثاني: أنَّ هناك حدوداً ومُعَرِّفَاتٍ في الدَّرس النَّحويّ وُضعت للاسم، والفعل، والحرف، وأقربُ حدٍّ إلى (رُبَّ) هو حدُّ الحرف؛ إذ هو ما دلَّ على معنىً في غيره، و(رُبَّ) هنا دلالتُها كذلك، فدلَّ على أنَّها حرف.

والثالث: أنَّ المقرَّرَ في الدَّرس النَّحويّ أنَّ بناءَ الحرفِ أصلٌ، لذا لا يُسأل عن علّة بنائه، وأنَّ بناءَ الاسمِ فرعٌ، لذا يُسألُ عن سبب بنائه، و(رُبَّ) هنا مبنيّةٌ، فلو قلنا باسميتها لأدَّى إلى إخراجِ الاسمِ عن أصله الإعرابيّ من غيرِ سببٍ؛ إذ لا يوجدُ في (رُبَّ) سببٌ من الأسباب التي أَقرَّها النِّظامُ النَّحويّ لبناءِ الاسم، فتعيَّنَ كونُها حرفاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية والتسعون
دلالة حرف الجر (مِن)

آراء النَّحويينَ:

النُّحاةُ متفقون على مجيء (مِن) للغاية المكانية، واختلفوا في مجيئها للغاية الزمانية على قولين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم سيبويهِ، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، والمالقيُّ[٢].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[٣]، وبه قال المبردُ، وابنُ درستويه، والزَّجاجُ، وابنُ خروف، وابنُ مالك، وبعضُ الدَّارسين المحدَثين[٤].

---

(١) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (٣٠٩).

(٢) الكتاب (٢٢٤/٤)، والمقرب (٢١٧)، والملخص (٥١٣)، ورصف المباني (٣٨٨).

(٣) الارتشاف (١٧١٨/٤)، والجنى الداني (٣٠٨)، ومغني اللبيب (٣١٣).

(٤) المقتضب (١٣٦/٤-١٣٧)، والارتشاف لأبي حيان (١٧١٨/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤٧٨/٢)، وشرح الجمل (٤٧٣/١)، وشرح التسهيل (١٣٠/٣)، ومن الدارسين المحدثين: إبراهيم الحندود في كتابه: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول (١١٥٤/٢)، وأيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في الارتشاف (٣٤٨).

الأدلة[1]:

حجةُ الجواز السَّماعُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[2]. وقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ﴾[3]، وقولُ الشَّاعر:

لمن الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقوينَ من حِجَجٍ ومِن شهرِ[4]

وقولُ الشَّاعر:

تُورِّثْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليوم قد جُرِّبنَ كلَّ التَّجاربِ[5]

وحجةُ المنع أنَّ (مِن) في المكان نظير (مذ) في الزَّمان؛ لأنَّ (مِن) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنَّ (مذ) وُضعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزَّمان، فكما لا يجوزُ أن تقول: (ما سرتُ مذ بغداد)، فكذلك لا يجوزُ أن تقول: (ما رأيته من يومِ الجمعة).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي الجوازُ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير.

---

(١) الإنصاف (١/٣٧٠-٣٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٤٩٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٠-١٣٣)، وائتلاف النصرة (١٤٢).

(٢) سورة التوبة: من الآية (١٠٨).

(٣) الإسراء: من الآية (٧٩).

(٤) من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى، ديوانه (١١٤)، وفي رواية: ومن دهر بدلاً من شهر.

(٥) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، ديوانه (١٥).

ثانيـاً: أنَّ تأويـلَ مـا ورد مـن ذلـك مـردودٌ بـأنَّ التأويـلَ إنَّمـا يسـوغُ في القليـل، والنَّادر، لا الكثير.

ثالثاً: أنَّ تقديرَهم لا يخرجُها عن الزَّمانية؛ لأنَّهم قدَّروا مصدراً، والمصدرُ عند النُّحاة يُنصبُ على تقدير محذوفٍ مثل: (جئتك طلوعَ الشمس) و(انتظرته حلبَ ناقة): أي وقتَ طلوعِ الشَّمس، وزمنَ حلب ناقة، فيكونون رجعوا إلى ما فروا منه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة والتسعون
دلالة حرف الجر (الباء) على التَّبعيض

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض، وهو قولُ الكوفيين[١]، وتبعهم الأصمعيُّ، وابنُ قتيبة، والزجاجيُّ، والفارسيُّ، وابنُ مالك، وابنُ جمعة الموصلي[٢].

والثاني: أنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض، وهو قولُ البصريين[٣]، وتبعهم ابنُ جنيّ، وابنُ برهان، وابنُ عصفور، والمالقيّ[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ القائلين بأنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، أي: بعض رؤوسكم، وقوله تعالى: ﴿عَيۡنًا

---

(١) الارتشاف (١٦٩٧/٤)، وائتلاف النصرة (١٦١)، وهمع الهوامع (١٦٠/٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١٥٣/٣)، وتأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، وحروف المعاني والصفات (٤٧- ٤٨)، ورأي الفارسي منقول من كتابه التذكرة ينظر: الارتشاف (١٦٧٩/٤)، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٣٩٥/١).

(٣) ائتلاف النصرة (١٦٠).

(٤) سر صناعة الإعراب (١٢٣/١)، وشرح اللمع (١٧٤/١)، وشرح الجمل (٥٠٦/١)، ورصف المباني (٢٢٤).

(٥) تأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، وسر صناعة الإعراب (١٢٣/١)، وشرح الكافية الشافية (٨٠٦/٢) وشرح الجمل (٥٠٦/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٣٩٥/١)، وهمع الهوامع (١٦٠/٤).

﴿يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾[٢]، أي: منها، وقولُ الشاعر:

شربنَ بماءِ البَحرِ ثمّ ترفَّعت ... متى لُججٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئيجُ[٣]

وقولُ الشَّاعر:

شَرِبت بماءِ الدُّحْرُضَينِ فأصْبحَتْ ... زَوْراءَ تنفرُ عن حياضِ الدَّيلَمِ[٤]

وحجةُ القائلين بأنَّ الباءَ لا تأتي للتَّبعيض أنَّها لو كانت تأتي للتَّبعيض لصحَّ أن يقالَ: (زيدٌ بالقوم) على أنَّ المرادَ: (زيدٌ من القوم)، وأنْ يقالَ: (قبضتُ بالدَّراهم) أي: من الدَّراهم، وحملوا السَّماع الذي استدلَّ به المجيزون على أنَّ الباءَ فيه للإلصاق على الأصل، أو على التَّضمين، أو بأنَّها زائدة، أو للاستعانة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ: إنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾، **وإنما حكمنا بكونها للتَّبعيض في الآية لثلاثة أوجه:**

أحدها: أنَّ الفعلَ متعدٍّ بنفسه، فلا حاجةَ إلى الباء لولا إرادةُ هذا المعنى،

---

(١) سورة الإنسان: من الآية (٦).

(٢) سورة المطففين: من الآية (٢٨).

(٣) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، ينظر البيت في: الخصائص (٨٥/٢)، وشرح أشعار الهذليين (١٢٩) وتأويل مشكل القرآن (٥٧٥)، والخزانة (٩٧/٧-٩٩).

(٤) البيت من الكامل، لعنترة، ديوانه (٢٠١).

ولأنَّا نعقلُ الفرقَ بين (أخذتُ زمامَ النَّاقة) و(أخذتُ بزمامها)، فلا عبرةَ بقولِ ابنِ جنيّ: إنَّ أهلَ اللغة لا يعرفونَ هذا المعنى؛ لأنَّ فهمَ هذا المعنى من هذا اللَّفظ يفهمُه كلُّ صاحبِ ذهنٍ سليم.

والثاني: أنَّ مَسْحَه عليه السلام على النَّاصية يدلُّ على فهم التَّبعيض.

والثالث: أنَّ اختصاصَ الرأسِ بالمسح من بين سائر الأعضاء يدلُّ على إرادة التَّخفيف لمشقَّة غسلِه عند كلِّ وضوء لو عُلِّقَ الغسلُ عليه، ومسحُ بعضه مما يناسب الحكم عليه طلباً للتَّخفيف.

ويلزمُ مَن مسحَ كلَّه الحكمُ على الباء بالزيادة، ولا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى، وقد أمكن حملُه على المعنى لما ذكرنا، وأمَّا قولُه تعالى في التيمم: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾ فإنَّما حكمنا بزيادة الباء؛ لمسحه؛ جميعَ الوجه بالتُّراب.

ثُم إنّ المجيزَ مثبتٌ، والمانعَ نافٍ، وقولُ المثبتِ مُقَدَّمٌ على قولِ النافي؛ إذ من سَمِعَ حجةٌ على من لم يسمع، والله أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الرابعة والتسعون
إعراب الجملة بعد (حتى)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الجملةَ بعد (حتى) في موضع جر بها، وهو قولُ الزَّجاجِ، وابنِ درستويه[١].

والثاني: أنَّ الجملةَ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب، و(حتى) حرفُ ابتداء وهو قولُ أبي البركات الأنباريّ، والمالقيّ، والمراديّ، وابنِ هشام[٢]، ونُسِبَ إلى جمهور النحويين[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ مَن قال: إنَّها في موضع جرٍّ بـ(حتى) أنَّها تَجُرُّ لما فيها من معنى الغاية، وهو موجودٌ مع الجملة، لكنَّه لم يظهر؛ لأنَّ الجملَ لا تُحكى، ونظيرُه الحكمُ

---

(١) رأيهما في: شرح الجمل لابن الخشاب (٣٤٦)، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي (١١١)، ومغني اللبيب (١٣٩).

(٢) أسرار العربية (٢٤٢)، ورصف المباني (٢٥٧)، والجنى الداني (٥٥٢)، ومغني اللبيب (١٣٩).

(٣) الارتشاف (١٦١٩/٣)، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي (١١١).

(٤) أسرار العربية (٢٤٢)، والمغني لابن فلاح: ت السعدي (٣٠٧/٢)، ورصف المباني (٢٥٧)، والجنى الداني (٥٥٢)، ومغني اللبيب (١٣٩).

على محلّ الجملة بالعمل.

وحجةُ مَن قال: إنَّها بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب أنَّ حروفَ الجرّ لا تُعلَّقُ عن العمل، وإنَّما تدخلُ على المفردات أو ما في تأويل المفردات.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الجملةَ بعد (حتى) لا موضعَ لها من الإعراب؛ "لأنَّ الجملةَ إنَّما يُحْكَمُ لها بموضعٍ من الإعراب إذا وقعت موقعَ المفرد، كأن تكون وصفاً، أو حالاً، أو خبراً لمبتدأ، والجملةُ بعد (حتى) لم تقع موقعَ المفرد، فينبغي ألا يُحكَمَ لها بموضعٍ من الإعراب"[١]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) أسرار العربية (٢٤٢).

المسألة الخامسة والتسعون
تعريف العدد المضاف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاجيّ، وابنِ درستويه، والفارسيِّ، وابنِ جنيّ، واختاره ابنُ برهان، وابنُ الدَّهان، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[2].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[3]، ومنهم: الكسائيُّ، وابنُ السكّيت، واختاره صدرُ الأفاضل الخوارزميّ[4].

الأدلة[5]:

حجةُ المنع السَّماعُ، والقياسُ.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٤).

(٢) الكتاب (١/٢٠٦)، والمقتضب (٢/١٧٣)، والجمل في النحو (١٢٩)، وكتاب الكتاب (١٥٠) والإيضاح (٢٣٦)، واللمع (٢٣١)، وشرح اللمع (٢/٥١٦)، والفصول في العربية (٢٨)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥٩٥)، وشرح الجمل (٢/٣٤)، وشرح التسهيل (٢/٤٠٨).

(٣) الارتشاف (٢/٧٦٢)، والهمع (٥/٣١٤).

(٤) إصلاح المنطق (٣٠٢) وفيه رأي الكسائي، وابن السكيت، والتخمير شرح المفصل (٣/٦٠).

(٥) المقتضب (٢/١٧٣)، وشرح اللمع للباقولي (٢/٧٢٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٣٤).

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ(١)

وقولُ الشَّاعر:

ما زال مُذ عَقَدت يداه إزارَهُ ... فسَما فأَدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ(٢)

وأمَّا القياسُ فعلى الأسماء غير المشتقة؛ لأنَّ الإضافةَ لا تجامعُ (أل) إذا كان المضافُ من غير الأسماء المشتقة من الأفعال.

وحجةُ الجواز السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فإنَّ الكسائيَّ روى عن العرب: (الثلاثة الأثواب)، و(الخمسة الدَّراهم).

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه:

أحدها: القياسُ على نحو: (الحسن الوجه).

والثاني: أنَّه لما كانت الثلاثةُ، والأثوابُ لذاتٍ مُتَّحدةٍ في المعنى عرَّفوا الأولَ؛ لأنَّه محلُّ التَّعريف، ولم يخلوا الثاني؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات في الحقيقة، بخلاف نحو: (غلام زيد) فإنَّهما متعدّدان في المعنى، فلذلك لم يلزم اشتراكُهما في التَّعريف.

والثالث: أنَّه جمع بينهما؛ لأنَّ التَّعريفَ الأول أهمُّ؛ لأنَّه المقصودُ بالذَّات، وجازت إضافتُه إلى الثاني -وإن كان معرفةً-؛ لغرضٍ آخرَ غيرِ التَّعريف، وهو بيانُ

---

(١) البيت من الطويل لذي الرمة، ديوانه (٣٣٢).

(٢) البيت من الكامل، للفرزدق، ديوانه (٣١١).

هذه الذَّات المبهمة، ويلزمُ على هذه العلَّة جوازُ: (الثلاثةُ أثواب)؛ لأنَّ المقصودَ من الإضافة رفعُ إبهامِ الذَّات، لا التَّعريف بالثَّاني.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الألف واللام لا تدخل على المضاف؛ لأنَّ نظامَ التَّعريف في اللُّغة العربية لا يسمحُ بدخول (أل) على المضاف إلا إذا كان المضافُ اسماً مشتقاً من الفعل، والعددُ ليس مشتقاً، فيعاملُ معاملةَ الأسماءِ غيرِ المشتقَّة في المنع.

ويؤيِّدُ ذلك قولُ الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى   ثـلاثُ الأثـافي والـدِّيارُ البلاقـعُ

وقولُ الشَّاعر:

مـا زال مُـذ عَقَـدت يـداه إزارَهُ   فسَـما فـأَدْرَكَ خمسـةَ الأشبـارِ

وأما ما احتج به المجيزون فيمكن الجواب عنه بما يلي[1]:

فأمَّا سماعُ الكسائيِّ فشاذٌّ لا يقاسُ عليه.

وأمَّا القياسُ: فالجواب عن الوجه الأول: وهو القياسُ على الحسن الوجه بأنَّ إضافتَه لفظيةٌ في تقدير الانفصال، ولذلك لا يستفاد منها التَّعريف، فلا تقاسُ عليها الإضافةُ المعنويّةُ المفيدةُ للتَّعريف.

---

(١) المغني: ت النهاري (١/٦٦٤، ٦٦٧-٦٦٩).

وأمَّا الوجهُ الثاني، والثالث فالجواب عنهما بأنَّهما لا يُقاومانِ الوجهين الدَّالين على منع الجمع بين (أل)، والإضافة المعنويّة، فلذلك حُكِمَ بضعف هذه اللُّغة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السادسة والتسعون
إضافة الموصوف إلى صفتِه، والصفة إلى موصوفها

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم: ابنُ السَّراج، وابنُ درستويه، والفارسيُّ، واختاره ابنُ أبي الربيع(٢).

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين(٣)، ومنهم الفراءُ، وبه قال ابنُ الطَّراوة، وابنُ خروف(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ المنع أنَّه يُؤدّي إلى إضافة الشيءِ إلى نفسه؛ لأنَّ الصّفةَ هي الموصوفُ، وهي ممتنعةٌ؛ لأنَّ الإضافةَ إنَّما يُرادُ بها التَّعريف والتَّخصيص، والشيءُ لا

---

(١) الإنصاف (٤٣٦/٢)، وائتلاف النصرة (٥٤).

(٢) الأصول في النحو (٨/٢)، وتصحيح الفصيح (١٨٩)، والإيضاح (٢٨٢)، والبسيط في شرح الجمل (٨٩٧/٢).

(٣) الارتشاف (١٨٠٧/٤)، والهمع (٢٧٦/٤).

(٤) معاني القرآن (٥٥/٢-٥٦)، والإفصاح (١٣٥)، وشرح الجمل (٦٧٥/٢).

(٥) الإنصاف (٤٣٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٦/١).

يَتعرَّفُ بنفسه؛ لأنَّه لو كان فيه تعريفٌ كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريفٌ كان بإضافته إلى اسمه أبعدَ من التَّعريف؛ إذ يستحيلُ أن يصيرَ شيئاً لآخر بإضافةِ اسمه إلى اسمه، فوجبَ أن لا يجوز.

وحجة الجواز السّماعُ:

فأمَّا المسموعُ في إضافة الموصوف إلى صفته فمنه قولُه تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾﴾[(٣)].

فقد أضيفت (دار) وهي موصوفة إلى (الآخرة) وهي الصفة، وكذلك (حق) مع (اليقين)، و(حب) مع (الحصيد).

وأمَّا المسموعُ في إضافة الصّفة إلى الموصوف فمنه قولهم: (سَحق عمامة)، و(جَرد قطيفة).

وقد أجاب البصريون عن سماع الكوفيين بأنَّها كلَّها محمولةٌ على حذفِ موصوفٍ فـ(دار الآخرة) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ و(لدار السَّاعة الآخرة)، و(جرد قطيفة) محمولةٌ على أنَّ الأصلَ: (قطيفةٌ جردٌ) فلمَّا حُذِفَ الموصوفُ وهو قطيفةٌ أضيف (جرد) لبيانه.

---

(١) سورة يوسف: من الآية (١٠٩).

(٢) سورة الواقعة: من الآية (٩٥).

(٣) سورة ق: من الآية (٩).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ إضافة الصّفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم.

وأمَّا تأويلُ البصريينَ للسَّماع بحجَّةِ أنَّه يُؤدّي إلى إضافةِ الشيء إلى نفسه فلا أرى حاجةً إليه؛ لأنَّ إضافةَ الصّفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته هنا ليس من قبيل إضافةِ الشيء إلى نفسه؛ لتغاير الصّفة والموصوف؛ لأنَّ الصّفةَ تدلُّ على معنىً لا يُوجَدُ في الموصوف، فغايرته بذلك القدرِ الزائدِ وهو الحدَثُ؛ لأنَّها عبارةٌ عن ذاتٍ مُتَّصفةٍ بالحدَث، والموصوفُ عبارةٌ عن ذاتٍ غيرِ مُتصفةٍ بالحدث، فلزيادتها على الموصوف بالدَّلالة على الحدث جازت إضافتُه إليها؛ لإفادةِ تخصّصه بذلك المعنى، فالصّفةُ مع الموصوف من الأسماء المتباينة؛ لزيادةِ الصّفة على الموصوف في المعنى، وليست كالأسماء المترادفة؛ فإنَّه لا زيادةَ لأحدها على الآخر، فلذلك امتنعت إضافةُ أحدِ المترادفَين إلى الآخر، وبسبب هذا التَّغاير بين الصفة والموصوف حَصَلت الفائدةُ بالإضافة، فجازت.

وعليه فإنَّه يجبُ حملُ الكلام المسموع هنا على حقيقته، إذ هو الأصلُ، وادِّعاءُ الحذف هنا خلافُ الأصل، وهو لا يُقبَلُ في النِّظام النَّحوي إلا بأمرين:

أحدهما: أن يوجَدَ مُحوجٌ إلى التَّأويل، إما من جهة المعنى، أو من جهة الصِّناعةِ النَّحويّة وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا، لعدم الحاجة إليه.

والثاني: أن يوجدَ ما يدلُّ على المقدَّر، وذلك بأن يظهرَ في بعض الصّور، وهذا الأمرُ لا يتحقَّقُ هنا أيضاً؛ إذ لم يظهر ما قدَّره البصريون في بعض صُور الكلام، فدلَّ ذلك على صِحّةِ السَّماعِ المؤيِّدِ للجواز، وعلى بطلانِ تأويله، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة السابعة والتسعون
الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ الظَّرف وحرفِ الجرّ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنّحويين:

أحدها: المنعُ إلا إذا كان الفصلُ بشبه الجملة في الشّعر، وهو قولُ البصريين[١]، وهو ظاهرُ كلام سيبويه[٢]، وبه قال الفراء[٣].

والثاني: جوازُ الفصل مطلقاً بالظّرف وغير الظّرف في الشّعر وغيره، وهو قولُ الكوفيين[٤].

والثالث: جوازُ الفصل بالظّرف والجار والمجرور، وبمتعلق المضاف إذا كان مفعولاً، أمَّا الفصلُ بالفاعل، والنّعت، والنداء، وغيره فهو ضعيفٌ، وهو قولُ ابن مالك[٥].

الأدلة[٦]:

حجة الجواز السَّماع ومنه ما يلي: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ

(١) الإنصاف (٢/٤٢٧).

(٢) الكتاب (١/١٧٨-١٧٩)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (١/٢٨٩).

(٣) معاني القرآن (١/٣٥٨).

(٤) الإنصاف (٢/٤٢٧).

(٥) شرح التسهيل (٣/٢٧٢-٢٧٨).

(٦) الإنصاف (٢/٤٣١-٤٣٥)، وائتلاف النصرة (٥٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٧٢-٢٧٨).

لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١] قرأها ابن عامر بضم الزاي من (زين)، وضم اللام من (قتل)، وفتح الدال من (أولادهم)، وكسر الهمزة من (شركائهم)[٢].

وقول الشّاعر:

عَتَوا إذ أَجَبْناهم إلى السِّلْم رأفةً　　فَسُقناهم سَوقَ البَغَاثِ الأجادلِ[٣]

وقولُ الشّاعر:

يَطُفْنَ بحوزيّ المراتعِ لم يُرَعِ　　بواديه من قَرعِ القِسيّ الكنائنِ[٤]

وقولُ الشّاعر:

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنبلِ الكُنَافِجِ　　بالقاعِ فركَ القطنِ المحَالجِ[٥]

وحجةُ المنع: أنّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يجوزُ أن يفصل بينهما، وإنَّما جاز الفصلُ بالظّرف وحرف الجرّ للضّرورة؛ لأنّه يتّسعُ فيهما ما لا يتّسعُ في غيرهما.

وقالوا: إنَّ الأبيات التي أنشدت لا يجوزُ الاحتجاجُ بها؛ لأنَّها مجهولةُ القائل.

---

(١) سورة الأنعام من الآية (١٣٧).

(٢) السبعة في القراءات (٢٧٠)، والتيسير (١٠٧)، والإقناع (٣٩٩).

(٣) البيت منسوب لبعض الطائيين: شرح التسهيل لابن مالك، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٨٧).

(٤) قائله: الطرماح بن حكيم، ديوانه: (٤٨٦).

(٥) قائله: أبو جندل الطهوي، شرح التسهيل (٣/٢٧٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/٩٨٦).

وأمَّا قراءة ابن عامر: فبعضهم وصفها بالخطأ واللحن والقبح فردها[1]، وبعضهم ضعّفها واستبعدها[2].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه مؤيدٌ بالسّماع كما ذكر في الأدلة.

وأمَّا ما احتجَّ به البصريون فمردودٌ بأنَّ الفاصلَ فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

وأمَّا القول بأنَّ الأبيات مجهولةُ القائل فلا يصحّ؛ لأنَّ كثيراً منها معروف القائل على ما بينت في الهامش.

وأمَّا تخطئة قراءة ابن عامر أو تضعيفها أو مهاجمتها ففيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه القراءةَ ثابتةٌ عن إمامٍ من أئمة القراء صحيحةُ النَّقل فلا وجه للطَّعنِ فيها، والله أعلمُ بالصّواب.



(١) منهم: النحاس في إعراب القرآن (٢/٩٨).

(٢) منهم: الفراء في معاني القرآن (١/٣٥٨).

المسألة الثامنة والتسعون
إضافة (ذو) إلى مضمر

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ الكسائيّ، والمبردِ، والفارسيّ، والجرجانيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والشاطبيّ(١).

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ وابنُ جمعة إلى المبرد(٢)، وقولُ المبرد في المقتضب ظاهرٌ في المنع حيثُ قال:".... لأنَّ قولك (ذو) لا يضافُ إلى المضمر".

ونقل أبو حيان أنَّه منعَه الكسائيُّ، وتبعه النَّحاسُ، والزُّبيديّ، وأجازه غيرُ هؤلاء(٣)، وعلى هذا الذي نقله أبو حيان يكونُ المجيزون أكثرَ من المانعين، والمشهورُ عند المتأخرين العكس.

والثالث: الجوازُ إذا لم تكن (ذو) وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، فيجوزُ

---

(١) الارتشاف (١٨١٥/٤)، والمقتضب (١٢٠/٣)، والإيضاح العضدي (٢٨٧)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٠٧/٢)، واللباب (٨٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١)، والمقاصد الشافية (١٥٧/١).

(٢) المغني: ت السعدي (٢٩٥/١)، وشرح ألفية ابن معط (٢٥٤/١).

(٣) الارتشاف (١٨١٥/٤).

في نحو: (رأيتُ ذا زيد)، ويمتنعُ في (رأيتُ رجلاً ذا مال)، وهو قولُ ابن بريّ[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ المنع أنَّ (ذو) إنَّما جيء بها توصلاً إلى الوصف بالأجناس، كما تُوصِّل إلى وصف المعارف بالجمل بالذي، وإلى نداء ما فيه اللامُ بأيّ، والمضمرُ لا يوصفُ به، فلا يُضافُ إليه (ذو)، ولأنَّ المضمرَ لا يُشْعِرُ بالجنسيّة.

وحجةُ الجواز المطلق السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

صَبَحْنا الخزرجيَّةَ مُرهفاتٍ ... أبادَ ذوي أُرومتها ذَوُوها[٣]

وقولُ الشَّاعر:

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ ... صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ[٤]

وقال ابنُ بريّ محتجاً لرأيه: "اعلم أنَّ النَّحويينَ إنَّما امتنعوا من إدخال (ذو) على المضمر من جهة أنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما كانت المضمراتُ لا تُوصَفُ بها لم تدخل على مضمرٍ، فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى

---

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص (١٧٥-١٧٦).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (٩٠٧/٢)، واللباب (٨٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٥/١) والإيضاح في شرح المفصل (٤٠٧/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٥٤/١).

(٣) البيت من الوافر، قائله كعب بن زهير، ديوانه: (١٤٢).

(٤) البيت من الطويل، قائله الأحوص بن محمد، ديوانه: (١٣٦).

الوصف بأسماء الأجناس فإنَّه جائزٌ أن تدخلَ على الجنس وغيرِ الجنس، وعلى الظَّاهر والمضمر؛ ألا تراها قد دخلت على الأسماء المضمرات، وعلى ذلك قولُ الأحوص:

ولكنْ رَجَونا منكَ مثلَ الذي بهِ ... صُرِفْنا قديماً من ذَوِيك الأفاضلِ"[(١)]

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (ذو) لا تضافُ إلى مضمرٍ؛ لأنَّها جُعلت وصلةً إلى الوصف بأسماءِ الأجناس، ولما كانت المضمراتُ لا توصفُ بها لم تدخل على مضمر.

وأمَّا ما جاء عن العرب مضافاً فيه (ذو) إلى الضَّمير فإنَّه نادرٌ، ومخالفٌ للقياس، ولا يجبُ أن يَستعمِلَ هذا مَن قَصد الصَّواب، ولو كان له أصلٌ لوجب في المفرد وسائر المضمرات، نحو: ذيه وذاه وذيك وذيكما وذوكم، وهذا لا يقوله أحدٌ[(٢)].

وأمَّا قولُ ابنِ بريّ عن (ذو) "فإن خرجت عن معنى الوصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس" فضعيفٌ؛ من جهة أنَّنا لا نسلمُ بخروجها؛ لأنَّ (ذو) لم تأتِ في أكثر كلام العرب إلا مضافةً إلى اسمِ جنس، وما جاء خارجاً عن معنى الوصلة فشاذٌّ لا يقاسُ عليه، ومن ثَمَّ لا تُبنى عليه الأحكام، والله أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص (١٧٥-١٧٦).

(٢) المقتصد (٢/٩٠٩).

المسألة التاسعة والتسعون
العامل في المضاف إليه

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ العاملَ فيه هو الاسمُ المضافُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[(١)].

والثاني: أنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر، وهو قولُ الزَّجاجِ، والزَّمخشري، وابنِ يعيش، وابن الباذش[(٢)].

والثالث: أنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة، وهو المعنى المستفادُ من النِّسبة بين المضاف والمضاف إليه، وهو قولُ الأخفش، والسهيليّ، وأبي حيان[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ القول بأنَّ العاملَ هو المضافُ أنَّ الإضافةَ تُقَدَّرُ بحرف الجرّ، ولكنَّه

---

(١) الكتاب (٤١٩/١)، والمقتضب (١٤٣/٤)، والأصول في النحو (٤٠٨/١)، وشرح الجمل (٧٣) والتسهيل (٥٥).

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف (١٠)، والمفصل (٩٨)، وشرح المفصل (٤٨٦/١)، والمقاصد الشافية للشاطبي (١٢/٤).

(٣) همع الهوامع للسيوطي (٢٦٥/٤)، وأمالي السهيلي (٢٠)، والارتشاف (١٧٩٩/٤).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٨٨/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨٦/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٦٦/١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٧٣١/١).

حُذف ليحصل التَّخصيصُ أو التَّعريفُ، فناب الاسمُ عن الحرف، فعَمِل عملَه، كما يعملُ الاسمُ عملَ الفعلِ في مواضع.

وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو الحرفُ المقدَّر من وجهين:

أحدهما: أنَّ أصلَ عملِ الجرّ للحرف، فنسبةُ العملِ إلى الأصلِ أولى من نسبته إلى غيره.

والثاني: أنَّه يظهرُ عند التَّقدير، فدلَّ ذلك على نسبة العمل إليه عند الحذف.

وحجةُ القول بأنَّ العاملَ فيه هو معنى الإضافة أنَّه لا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الحرف؛ لأنَّه محذوفٌ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ، فلا تبنى عليه القواعد، ولا يجوزُ نسبةُ العمل إلى الاسم؛ لأنَّه لا يعملُ إلا إذا أشبهَ الفعلَ، أو ضُمِّنَ معنى الحرف العامل، وهو هنا ليس كذلك، فلما امتنع نسبةُ العمل إليهما تعيَّنَ نسبتُه إلى معنى الإضافة، وهي نسبةُ الأول إلى الثاني.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ نيابةً عن الحرف؛ لأنَّ الإضافة تُقَدَّرُ بحرفِ الجرّ، ولكنَّه حُذِفَ؛ ليحصلَ التَّخصيصُ، أو التَّعريف، فناب الاسمُ عن الحرف، فعَمِلَ عملَه، ويؤيِّدُ ذلك اتّصالُ الضَّمير به في نحو: (غلامك عندي)، والضَّمير لا يتّصلُ إلا بعامله.

وأمَّا الاعتراضُ بأنَّه لو كان نائباً عن الحرف لوجبَ أن يتضمَّن معناه فيكون مبنياً فأرى بطلانَه، لأنَّ تضمينَ الاسم معنى الحرف لا يقتضي البناءَ

مطلقاً، بل فيه تفصيلٌ يقرره الدَّرسُ النَّحويّ كما يأتي:

الأسماءُ المتضمّنةُ للحروف ثلاثةُ أقسام[1]:

الأول: يتضمّنُ معناها، ولا يظهر معها، فهنا يُوجبُ التَّضمينُ البناءَ، مثل بناء (مَن) الشَّرطيّة؛ لتضمنها معنى (إن)، وبناء (مَن) الاستفهاميّة؛ لتضمنها معنى الهمزة.

والثاني: أن يكونَ الاسمُ معدولاً عن اسمٍ آخرَ، نحو: (سحر)، فهو معدولٌ عن السَّحر باللام، فهذا لا يُبنى؛ لأنَّ (سحر) اللامُ فيه مرادٌ كما أنّه في المعدول عنه ظاهرٌ، فهو في اللَّفظ غيرُ منطوقٍ به، ولكنَّه في التقدير مرادٌ، ولو لم يكن مراداً لم يكن معدولاً؛ لأنَّ العدلَ هو أن تلفظَ ببناءٍ وتريدُ بناءً آخر، وإذا كان تقديرُه بمنزلة الثَّبات لم يجب بناؤه.

والثالث: يتضمَّنُ معناها، ويجوزُ أن يظهرَ معها، فهذا معربٌ لا مبني، كالظروف، ومنها ما نحن فيه؛ لأنَّ الإضافةَ متضمّنةٌ معنى الحرف، إلا أنَّه يظهرُ معها أحياناً، فهي من قبيل المعرب، لا المبنيّ.

وأمَّا القولُ بعملِ الحرف المقدَّر، والقولُ بعملِ المعنى فيمكن إبطالهما:

فأمَّا عملُ الحرف فيبطل بأنَّ الحرفَ هنا محذوفٌ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ، فلا تُبنى عليه القواعد.

وأمَّا عملُ المعنى فيبطل بأنَّه إنَّما يصارُ إليه عند عدم العامل اللَّفظي، ولذلك لم يثبته كثيرٌ من العلماء لضعفه، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح اللمع للباقلي (٢/٥٣١).

المسألة المائة
عمل اسم الفاعل إذا دلَّ على الماضي

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفاعلِ يعملُ بشرطِ دلالتِه على الحال والاستقبال، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ جمعة[(١)].

والثاني: أنَّه لا يُشترَطُ في عملِ اسمِ الفاعلِ دلالتُه على الحال والاستقبال؛ فيعملَ ولو دلَّ على الماضي، وهو قولُ الكسائيّ[(٢)].

الأدلة[(٣)]:

حجةُ البصريين في عملِ اسم الفاعل إذا دلَّ على الحال أو الاستقبال

---

(١) الكتاب (١/١٦٤)، والمقتضب (٤/١٤٨)، والمقتصد (١/٥١٢)، واللباب (١/٤٣٧)، وشرح المفصل (٣/١١٤) والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤)، شرح الجمل (١/٥٦١)، والتسهيل (١٣٧)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٢/٩٧٩).

(٢) رأيه في: المقتصد (١/٥١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦١).

(٣) الكتاب (١/١٦٤)، والمقتضب (٤/١٤٨)، والمقتصد (١/٥١٣)، واللباب (١/٤٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١١٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٥٦١) وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٧٩).

أمران:

أحدهما: أنَّه جارٍ على الفعل المضارع في حركاتِه وسكناتِه في الأغلب.

والثاني: أنَّ الأصلَ في الأسماء ألا تعملَ، كما أنَّ الأصلَ في الأفعال ألا تُعرَبَ، إلا أنَّ المضارعَ أُعربَ لمشابهةِ اسمِ الفاعل، فينبغي ألا يعملَ اسمُ الفاعلِ إلا ما أشبه منه المضارعَ في الحال والاستقبال.

وحجة الكسائي السَّماع، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾[1]، فإنَّ (جاعل الليل) لما مضى، وقد نصبَ (سكناً) و(القمر)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾[2]، فإنَّه نصبَ (ذراعيه) بـ(باسط)، وقولُ العرب: "هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ"[3].

وأمَّا القياسُ فعلى (هذا الضَّاربُ زيداً أمسِ)، فإنَّه يعملُ ههنا اتفاقاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ اسمَ الفاعل يعملُ بشرطِ دلالته على الحال والاستقبال؛ لدلالة الاستقراء عليه، فقد دلَّ استقراءُ النُّحاة لكلام العرب على

---

(١) سورة الأنعام: من الآية (٩٦).

(٢) سورة الكهف: من الآية (١٨).

(٣) القول في: اللباب (٤٣٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٤/٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٦١٤/١).

عملِ اسم الفاعل حين يدلُّ على الحال أو الاستقبال، وهذا الاستقراءُ ذكره ابنُ الحاجب[١].

ثم إنَّ الحكمةَ في عملِ اسمِ الفاعلِ إذا كان للحال أو الاستقبال هي شبهُه بالمضارع فيما ذُكر آنفاً، ودلالةُ المضارع هي الحالُ أو الاستقبالُ، فإذا كان اسمُ الفاعلِ للحال أو الاستقبال كان موافقاً للفعل المضارع في المعنى واللفظ، فيقوى شبهُه فيعمل، وإذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقاً للمضارع في المعنى، ولا للماضي في اللَّفظ، فيضعف شبهُه فلا يعمل، ولا يلزمُ من إعمالهم ما قَوِيَ شبهُه بالفعل إعمالُهم ما لم يقوَ قوّته.

وأما ما احتج به الكسائي فيمكن الجواب عنه بما يلي:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ **فيجاب عنه** بأنَّ (فالق الإصباح)، و(جاعل الليل) يحتملان الحالَ؛ لحدوثهما كلَّ يوم، وعلى تقدير تسليمِ كونهما للماضي فإنَّ (سكناً) و(الشمس والقمر) منصوبةٌ بفعلٍ دلَّ عليه (جاعل)، أي: جعله سكناً، وجعلَ الشمسَ والقمرَ حسباناً؛ جمعاً بينه وبين ما ذُكِرَ من امتناع عمله؛ لعدم مناسبته للفعل، وإذا احتمل السَّماع ما ذُكر ضَعُف التَّمسكُ به؛ لبطلان النَّصيّة.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾ **فيجاب عنه** بأنَّها حكايةُ حالٍ ماضيةٍ يُقصَدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعل حالَ وقوعِه، حتى كأنَّ ذلك الزمانَ حاضرٌ.

---

(١) والإيضاح في شرح المفصل (١/٦١٤).

وأمَّا قولُ العرب: "هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ" فيجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّه منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه معطٍ، كأنه لما قيل: هذا معطٍ زيداً، قيل: ما الذي أعطاه؟ فقال: درهماً أمس، أي: أعطاه درهماً أمسِ.

والثاني: أنَّه عَمِلَ في هذه الصورة وإن كان لما مضى؛ لأنَّه لما كان ملازماً للإضافة، وتعذَّرت إضافتُه ههنا إلى مجموع الاسمين، أُضيف إلى الاسم الذي يليه، وعَمِلَ في الثاني؛ لأنَّ المضافَ إليه بمنزلةِ التَّنوين؛ لقيامه مقامَه، كأنَّه منوَّنٌ، وعَمِل حملاً له على المضارع.

وأمَّا القياسُ على قولهم: (هذا الضَّاربُ زيداً أمس) فيجاب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ اسمَ الفاعل للماضي حكمُه لزومُ الإضافة إلى المفعول، فلمَّا دخلَ عليه الألفُ واللامُ امتنعت إضافتُه؛ لئلا يجتمعَ عليه مُعرِّفان؛ لأنَّ إضافتَه معنويّةٌ لا لفظيّةٌ، فعدل عن ذلك إلى العمل.

والثاني: أنَّ الألفَ واللامَ بمنزلة (الذي) في الاحتياج إلى الصِّلة، وحقيقتُها بالجملة، أو ما يشبهُ الجملةَ، وهو اسمُ الفاعل، فأُعمِلَ ليتحققَ للموصول ما يقتضيه من الصِّلة، فيكونُ دخولُ الألف واللام وصلةً إلى إعماله، ولذلك إذا كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريف العهد لم يعمل؛ لأنَّ المقصودَ منها الإشارةُ إلى المعهود، لا التَّوصلُ إلى العمل.

والثالث: أنَّه لما لم يجز دخولُ الألف واللام على الفعل اضطررنا إلى نقل لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ ليتصلَ به الألفُ واللام، فالذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجبه إصلاحُ اللَّفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله، والله أعلمُ بالصَّواب.

المسألة الأولى بعد المائة
إضافة اسمِ الفاعلِ في نحو: (هذا الضاربُ زيداً الآنَ أو غداً)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: منعُ الإضافةِ، وهو قولُ البصريين(١)، ومنهم: سيبويهِ، والفارسيُّ، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وأبو حيان(٢).

والثاني: جوازُ الإضافة، وهو قولُ الفراء(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ منعِ الإضافة أنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسمُ الفاعلِ في حكم الفعل من حيثُ هو صلةٌ له، فيلزمُ إعمالُه فيما

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٨٣).

(٢) الكتاب (١/١٨١)، والإيضاح (١٧٥)، والمقتصد (١/٥٢٧)، واللباب (١/٤٤٠)، وشرح المفصل (١/٤٩٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠)، وشرح الجمل (١/٥٦٤)، والتسهيل (١٣٧) والارتشاف (٥/٢٢٧٦).

(٣) معاني القرآن (٢/٢٢٦).

(٤) الكتاب (١/١٨١)، والمقتصد (١/٥٢٧)، واللباب (١/٤٤٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٤٩٦) والإيضاح في شرح المفصل (١/٣٧٠).

بعده، ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره؛ إذ كان التقديرُ في: (الضارب): الذي ضرب، فلذلك عَمِلَ عمله.

وحجةُ الفراء من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الإضافةَ لفظيَّةٌ لا تفيدُ التَّعريفَ، فلا تُنافي دخولَهما.

والثاني: أنَّ الألفَ واللامَ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما، ولم يتغير حكمُهما؛ لعدم اجتماع مُعرفَين.

والثالث: القياسُ على (الضَّاربُ الرجلِ)، و(الضَّاربك)، وقولِ الشَّاعر:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها[1]

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ إضافةِ اسمِ الفاعلِ في نحو: (هذا الضَّاربُ زيداً الآن أو غداً)؛ لأنَّ الألفَ واللامَ إذا لحقت اسمَ الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسمُ الفاعل في حكم الفعلِ من حيثُ هو صلةٌ له، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده، ولا فرقَ بين الماضي في ذلك وغيره؛ إذ كان التقديرُ في (الضارب): الذي ضرب، فلذلك عمل عملَه.

وأما قولُ الفراء فليس له مستندٌ من نثرٍ ولا نظمٍ، وقد صرَّحَ الفراءُ نفسُه بذلك[2].

---

(١) البيت من الكامل للأعشى، ديوانه (١٥٢).

(٢) معاني القرآن (٢/٢٢٦).

وأمَّا أقيستُه فيمكن الجواب عنها بما يلي[(١)]:

فأمَّا كونُ الإضافةِ لفظيَّةً لا تفيدُ التَّعريفَ فلا تنافي دخولَهما فالجواب عنه بأنَّه إذا دخل عليه الألفُ واللامُ تحقَّقَ له عملُ الفعلِ؛ لكونه صلةً، ولا فرقَ في كونه صلةً بين الماضي والحالِ والاستقبالِ، فلزم إعمالُه لذلك، إلا أن يستفادَ بإضافتِه خفةٌ، كالمثنى والمجموع بحذف نونهما، أو يحصلُ له شَبهٌ يقتضي الإضافةَ، كما في (الضَّارب الرجلِ)، فإنَّه محمولٌ على (الحسن الوجهِ).

وأمَّا كونُ الألفِ واللامِ دخلا بعد الإضافة طلباً للتَّخفيف، فالإضافةُ سابقةٌ على دخولهما، ولم يتغيّر حكمُهما؛ لعدم اجتماع مُعرفين، فالجواب عنه بأنَّ اللامَ هي السابقةُ، والإضافةُ لاحقةٌ، فتكون نسبةُ حذفِ التَّنوين إلى اللام، لا إلى الإضافة؛ لأنَّه اجتمع موجبان لحذف التنوين، فيجبُ نسبةُ الحكمِ إلى السَّابق منهما؛ لأنَّه المقتضي، كما في اجتماع الأحداث، فإنَّ انتقاضَ الوضوء يُنسَبُ إلى الأول دون الثاني، وإذا كان حذفُ التَّنوين منسوباً إلى اللام لم يُسْتفَد بالإضافة خِفّةٌ، فامتنعت لذلك.

وأمَّا القياسُ على جواز الإضافة في (الضَّاربُ الرجلِ) فالجواب عنه بأنَّه إنَّما جازت إضافتُه إلى ما فيه الألف واللام؛ حملاً له على (الحسن الوجه)؛ لمناسبة ما يضافُ إليه بما يضافُ إليه (الحسن الوجه)، وهذه المناسبةُ مفقودةٌ في (الضَّارب زيد).

وأمَّا القياسُ على (الضاربك)، و(الضارباك)، و(الضاربوك) فالجواب عنها

(١) المغني لابن فلاح: ت النهاري (٢/٧٦٢ -٧٦٧).

بأنَّ الضَّميرَ المتّصلَ باسمِ الفاعل في هاتين الصُّورتين في موضعِ نصبٍ عند الأخفش؛ لأنَّه ضميرُ المنصوب، إلا أنَّه حُذِفَ معه التَّنوينُ والنُّونُ، بخلاف المظهر المنصوب؛ لأنَّهما يُؤذنان بتمام الاسم وكماله، والضَّميرُ المتَّصل في حكم تتمّة الاسمِ السَّابق، فلو اجتمعا لزم أمران:

أحدهما: يقتضي الانفصالَ؛ لتمام الكلمة، وهو التنوين أو النون.

والثاني: يقتضي الاتصالَ؛ لكونه لا يقوم بنفسه، وهو الضَّمير، فغُلِّبَ لذلك حكمُ الاتصالِ، فحذف ما يُؤذِنُ بالانفصال؛ لكون حذفهما لا يُخلُّ بالمقصود، وحذفُ الضَّمير يخل به.

وأمَّا القياسُ على قولِ الشَّاعرِ:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ... عُوذاً تُزَجِّى خلفَها أطفالَها

فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّه يحتملُ في التَّابع ما لا يحتملُ في المتبوع، بدليل قولهم: (ربَّ شاةٍ وسخلتها)، و(رب) لا تدخلُ على معرفة.

والثاني: أنَّ (عبدها) مضافٌ إلى ضمير (المائة)، فناب منابها؛ لأنَّ فيها الألفَ واللام.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى خلاف النحويين في توجيه النصب: فهو منصوبٌ عند سيبويه على أنَّه مفعولٌ به؛ لأنَّه في تقدير: الذي ضرب زيداً[1]، والأخفشُ

---

(١) الكتاب (١/١٨١).

ينصبُه على التشبيه بالمفعول به[١]، والأولُ هو الأصحُّ عندي؛ إذ هو مفعولٌ به حقيقةً، والتَّشبيهُ بالمفعول به يكونُ في المنصوب الذي لا يكونُ مفعولاً به على الحقيقة بألا يكونَ الوصفُ متعدياً كضاربٍ بل لازماً كحَسَنٍ، كما في قولهم: (هذا هو الحسنُ الوجهَ)؛ إذ هو في الحقيقة فاعلٌ؛ لأنَّه هو الذي حَسُنَ، والله أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٨٢).

المسألة الثانية بعد المائة
عمل صيغ المبالغةِ عمل اسم الفاعل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ جميعَ صيغ المبالغة تعملُ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والعكبريّ، وابنِ عصفور، وابنِ جمعة[1].

والثاني: أنَّها لا تعملُ، وما بعدها منصوبٌ بإضمار فِعْلٍ، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ، وثعلبٌ[2].

والثالث: أنَّ (فَعِيلاً) و(فَعِلاً) لا يعملان، وهو قولُ المازنيّ، والمبردِ، وابنِ السَّراج[3].

الأدلة[4]:

حجةُ سيبويه ومَن تابعه على إعمال جميع صيغ المبالغة السَّماع، ومن

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٩٨٨)، والكتاب (١/١١٠-١١٤)، واللباب (١/٤٤١)، وشرح الجمل (١/٥٧٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٢/٩٨٨).

(٢) مجالس ثعلب (١/١٢٤).

(٣) الارتشاف (٥/٢٢٨٣)، والمقتضب (٢/١٣٣)، والأصول في النحو (١/١٢٤).

(٤) الكتاب (١/١١٠-١١٤)، والمقتضب (٢/١٣٣)، ومجالس ثعلب (١/١٢٤)، والأصول في النحو (١/١٢٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٥٧٢)، والمغني: ت النهاري (٢/٧٨٧).

إعمال صيغة (فَعُول) قولُ الشَّاعر:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَـــدِمُوا زاداً فإنَّــك عــاقرُ[(١)]

ومن إعمال صيغة (فَعَّال) قولُ الشَّاعر:

أخـا الحـربِ لبَّاسـاً إليهـا جلالَهـا ولـيس بـوَلاجِ الخوالـفِ أعقَـلا[(٢)]

ومن إعمال صيغة (مِفْعَال) قولُ الشَّاعر:

شُـمٍّ مهـاوينَ أبـدانَ الجـزورِ مخـا ميصِ العَشيِّاتِ لا خُوْرٍ ولا قَـزَمِ[(٣)]

فـ(مهاوين) جمعُ: مهوان على وزن مِفْعَال.

ومن إعمال صيغة (فَعيل) قولُ الشَّاعر:

حـتى شـآها كليـلٌ مَوهِنـاً عَمِـلٌ باتـت طِراباً وبـات الليـلَ لم يَـنَمِ[(٤)]

ومن إعمال صيغة (فَعِل) قولُ الشَّاعر:

حَـــذِرٌ أمـــوراً لا تضـــيرُ وآمـــنٌ مـا لـيس مُنجيَـهُ مـن الأقـدارِ[(٥)]

وحجةُ الكوفيين على عدم عملها أنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عملَ لجريانه على

---

(١) البيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب، ديوانه (١٣٦).

(٢) البيت من الطويل للقلاخ بن حزن التميمي، ينظر البيت في الكتاب (١/١١١)، والمقتضب (٢/١١٢)، والمقاصد النحوية (٣/٢٧).

(٣) من البسيط للكميت، في ديوانه (٣٨٨).

(٤) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية، الكتاب (١/١١٤)، وشرح أشعارالهذليين (٣/١١٢٩).

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب (١/١١٣)، والمقتضب (٢/١١٥)، ونسبه العيني في المقاصد النحوية (٣/٣١) إلى أبي يحيى اللاحقي.

الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غيرُ جارية، فوجب امتناعُ عملِها، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة.

وحجةُ القولِ بأنَّ (فَعِيلاً) و(فَعِلاً) لا يعملان أنَّهما موضوعان للهيئة التي يكونُ الإنسانُ عليها، كـ(كريم)، و(ظريف)، و(عَجِل)، و(بَطِر) مما هو كالطبيعة، فلا يجريان مجرى الفعل المتعدّي، فلا يعملان، وأمَّا قولُ الشَّاعر:

حتى شآها كليلٌ مَوهِناً عَمِلٌ ... باتت طِراباً وبات الليلَ لم يَنَمِ

فلا حجةَ فيه؛ لأنَّ (موهناً) ظرفٌ وليس بمفعول، والظَّرفُ إنَّما يعملُ فيه معنى الفعل كعَمَلِ الفعل، كان الفعلُ متعدياً أو غيرَ متعدٍّ.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ... ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ

فلا حجةَ فيه أيضاً؛ لأنَّه بيتٌ موضوعٌ محدث.

والرَّاجحُ عندي إعمالُ جميع صيغ المبالغة؛ لأنَّها قد جاءت في كلام العرب عاملةً كما بينتُ في الأدلة، فعملُها مؤيَّدٌ بالسَّماع، ولأنَّها لما كانت معدولةً عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة، جرت مجراه في العمل، ولأنَّها أشبهت بما فيها من المبالغة من الأفعال ما وُضِعَ منها للمبالغة، فعَمِلت عملَه.

وأما حُجج المخالفين فيمكن الجواب عنها بما يلي:

فأمَّا قولُ الكوفيين بأنَّ اسمَ الفاعل إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غيرُ جارية، فوجب امتناعُ عملِها، والمنصوبُ بعدها

محمـولٌ علـى فِعْـلٍ تُفسّـره الصِّـفة، فضـعيف مـن جهـة أنَّ الـنَّصَ مقـدمٌ علـى القياس، وتقديرُ ناصبٍ غيرها على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود.

وأمَّـا القـولُ بـأنَّ (فَعِـيلاً) و(فَعِـلاً) لا يعمـلانِ فـالجواب عنـه بـأنَّ القيـاسَ يقتضي عملَهما، وسيبويه نقل إعمالَهما عن العرب، وهو ثقةٌ، فلا سبيلَ إلى رَدِّ ما رواه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة بعد المائة
حقيقة (ما) التعجبية

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: أنَّها نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء، وهو مذهبُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم الخليلُ، وسيبويهِ، والأخفشُ في أحدِ أقواله، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والزَّجاجيُّ، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، والهرويُّ، والواسطيُّ، وابنُ بابشاذ، وابنُ الدَّهان، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وابنُ أبي الرَّبيع[١].

والثاني: أنَّها موصولةٌ، وما بعدها صلةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، وهو القولُ الثَّاني للأخفش، وهو المشهورُ عنه عند النَّحويين، وأجازه سعدُ الدين التفتازانيّ مع القول الأول، ونسبه ابن بابشاذ إلى طائفةٍ من الكوفيين[٢].

والثالث: أنَّها موصوفةٌ، وما بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، وهو القولُ

---

(١) الكتاب (٧٢/١) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والارتشاف (٢٠٦٥/٤)، والمقتضب (١٧٧/٤)، والأصول في النحو (١٦٦/١)، والجمل في النحو (٩٩)، وشرح الكتاب (٣٥٤/١)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١٠٨/١)، واللمع في العربية (١٩٧)، والأزهية في علم الحروف (٧٧)، وشرح اللمع (١٧٩)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٧٩/٢)، والفصول في العربية (٥٥)، والمتبع في شرح اللمع (٥٣٩/٢)، وشرح الجمل (٥٩٥/١)، وشرح التسهيل (٣٢/٣)، والملخص (٤٥٠).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٦/١)، وإرشاد الهادي (١٢٤)، وشرح الجمل (١/ل ٨٧ ب).

الثالثُ للأخفش[١].

والرابـع: أنَّهـا اسـتفهاميّةٌ دخلهـا معـنى التَّعجـب، وهـو قـولُ الفـراءِ، وابـنِ درستويه، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ من قال بأنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء أنَّ التَّعجب يناسبه الإبهام؛ لاقتضاء التعجب خفاء السبب، والإبهام يناسبه الخفاء، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما)؛ لأنَّها أشدُّ إبهاماً من غيرها؛ فالقولُ بأنَّها نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى: شيء قولٌ مناسبٌ للإبهام الحاصلِ في التَّعجّب.

وحجةُ القول بأنَّها موصولةٌ بما بعدها، أو موصوفةٌ بما بعدها، والخبرُ محذوفٌ أنَّها لم تأتِ في الخبر إلا كذلك.

وحجةُ القولِ بأنَّها استفهاميّةٌ دخلها معنى التعجب؛ بأنَّ التَّعجَّبَ فيه إبهامٌ، وذلك أنَّ التَّعجّبَ إنَّما يكونُ فيما جاوز الحدَّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنَّه لا يُبْلَغُ وصفُه، ولا يُوقَفُ على كنهه، فقولك: (ما أحسنَ زيداً) في المعنى كقولك: (أيُّ رجلٍ زيدٌ؟)، وقد أجمعوا على أنَّ أيّاً هنا استفهامٌ دخله معنى التَّعجّب.

---

(١) رأيه في: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان (١٣٦)، والجنى الداني (٣٣٧).

(٢) معاني القرآن (١/١٠٣)، وارتشاف الضرب (٤/٢٠٦٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١).

(٣) التبيين (٢٨٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣١)، والإرشاد للكيشي (١٤٠)، والنكت الحسان (١٣٦)، وشرح اللمع للواسطي (١٧٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (ما) نكرةٌ تامّةٌ بمعنى: شيء؛ لوجود المناسبة في المعنى بين التَّنكير والإبهام الذي هو غرضُ التَّعجب، وهذه المناسبةُ هي دلالتُهما على العموم.

وأمَّا القولُ بأنَّها موصولةٌ بما بعدها، أو موصوفةٌ بما بعدها، والخبرُ محذوفٌ؛ لعدم ورود (ما) نكرةٌ تامّةٌ في الخبر، فمردودٌ بما يأتي:

أولاً: أنَّ (ما) جاءت في كلام العرب تامّةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، وفي قولهم: (غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا).

ثانياً: أنَّهم يقدّرونَ المحذوفَ بشيءٍ، والخبرُ ينبغي أن يكونَ فيه زيادةُ فائدة، وهذا لا فائدةَ فيه؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ الحسنَ، ونحوه إنَّما يكونُ بشيءٍ أوجبه.

ثالثاً: أنَّ بابَ التَّعجب بابُ إبهامٍ، والصِّلةُ موضحةٌ للموصول، ففيه نقضٌ لما قصدوه في باب التَّعجب من إرادة الإبهام.

رابعاً: أنَّ فيه حذفاً وتقديراً للخبر، والخبرُ إنَّما يسوغُ حذفُه إذا كان في اللَّفظ ما يدلُّ عليه، ولا دليلَ ههنا فلا يسوغُ الحذفُ.

وأمَّا القولُ بأنَّها استفهاميةٌ فمردودٌ بما يأتي:

أولاً: أنَّ الاستفهامَ المشوبَ بتعجّبٍ لا يليه غالباً إلا الأسماءُ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[1]، و(ما) المشارُ إليها مخصوصةٌ بالأفعال.

---

(١) سورة القارعة: الآية (١، ٢).

ثانياً: أنَّ (ما) هنا لو كانت استفهاميةً لجاز أن تخلفَها (أيٌّ)؛ لأنَّ استعمالَ (أيٍّ) في الاستفهام المتضمّن تعجباً كثيرٌ، فلمَّا لم يجز دلَّ على أنَّها غيرُ استفهاميّة.

ثالثاً: أنَّ معنى التَّعجب في قولنا: (ما أحسنَه) أمرٌ مجمعٌ عليه، وكونُه مشوباً بالاستفهام زيادةٌ لا دليلَ عليها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الرابعة بعد المائة
نوع (أَفْعَلَ) في صيغة التَّعجب: (ما أَفْعَلَه)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها فِعْلٌ، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، واختاره الثمانينيُّ، وابنُ بابشاذ، وابنُ الشَّجريّ، وابنُ الدَّهان، وابنُ خروف، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك، وأبو حيان[2]، ونُسِبَ إلى الكسائيّ، وهشامٍ من الكوفيين[3].

والثاني: أنَّها اسمٌ، وهو قولُ الفراء، وتبعه الخوارزميُّ، ونُسِبَ إلى طائفةٍ من الكوفيين، ونَسَبه بعضُهم إلى الكوفيين جميعاً، ولم يستثنِ الكسائيَّ، ولا هشاماً، فلعلَّ لهما قولين في المسألة[4].

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٢) الكتاب (٧٢/١) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (١٧٧/٤)، وشرح الكتاب (٣٥٤/١)، والإيضاح (١٣١)، واللمع (١٩٧)، وشرح اللمع (ل ٢٠٢ ب)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٧٧/٢) وأمالي ابن الشجري (٤٠٢/٢)، والفصول في العربية (٥٥)، وشرح الجمل (٥٧٣/٢)، وشرح المفصل (٤٣٠/٣) وشرح المقدمة الكافية (٩٢٥/٣)، وشرح الجمل (٥٩٥/١)، وشرح التسهيل (٣١/٣) والنكت الحسان (١٣٦).

(٣) الارتشاف (٢٠٦٥/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣٩٦/٣).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/١)، والتخمير في شرح المفصل (٣٢٥/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١٩٨/١)، وشرح اللمع للواسطي (١٧٩).

الأدلة[١]:

احتجَّ البصريونَ على فعليّة (أفعل) بما يأتي:

أولاً: دخولُ نونِ الوقاية عليه إذا اتَّصلَ بياء المتكلم.

ثانياً: أنَّه مفتوحُ الآخر، ولولا أنَّه فعلٌ ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ؛ لأنَّه لو كان اسماً لارتفعَ؛ لكونه خبراً لـ(ما) على كلا المذهبين، فلمَّا لَزِمَ الفتحَ دلَّ على أنَّه فِعْلٌ.

ثالثاً: أنَّه يَنصبُ المعارفَ والنَّكراتِ، و(أفعل) إذا كان اسماً لا يَنصبُ إلا النَّكرات خاصةً على التمييز، نحو قولك: (زيدٌ أكبرُ منك سناً).

واحتجَّ الكوفيونَ على اسمية (أفعل) بما يأتي:

أولاً: أنَّه جامدٌ لا يتصرّف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرّف؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف دلَّ على أنَّه اسمٌ.

ثانياً: أنَّه يدخلُه التَّصغيرُ، وهو من خصائص الأسماء، كقولهم: (ما أُحَيسِنَه).

ثالثاً: أنَّ عينَ (أَفْعَلَ) تَصحُّ إذا كانت واواً، أو ياءً، نحو: (ما أَخْوَفَ زيداً) و(ما أَسْيَرَه)، ولو كان فعلاً لاعتلَّت؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/٣٥٥)، والإنصاف (١/١٢٦)، والتبيين (٢٨٦)، وائتلاف النصرة (١١٨).

التَّرجيح:

والراجح عندي أنَّ (أَفْعَلَ) فِعْلٌ، وذلك لثلاثةِ أمور:

أحدها: دخولُ نونِ الوقاية على (أفعلَ)، نحو: (ما أَحْسَنَني)، فإن قيل: يَرِدُ على هذه الحجة أنَّ نونَ الوقاية تدخلُ على الأسماء؛ بدليلِ دخولها على (حاملني) في قول الشَّاعر:

إلا فَتَى مِن بني ذُبْيانَ يحمِلُني وليس حامِلَني إلا ابنُ حمَّالِ[1]

فالجواب عن هذا البيت بأنَّه شاذٌّ.

والثاني: فتحُ آخره، فإن قيل: الكوفيونَ يعلِّلون فتحَ آخره بأنَّه للفرق بين الاستفهام والتعجب؛ **فالجواب** أنَّ الأصلَ عدمُ هذه الدَّعوى.

الثالث: نصبُه للمعرفة، و(أفعل) اسمٌ لا يَنصبُ إلا النَّكرة على التَّمييز، فإن قيل: ورد نصبه معرفة في قول الشاعر:

ونمسكُ بعده بذنابِ عيشٍ أَجَبَّ الظَّهرَ ليسَ لهُ سنامُ[2]

فقد نَصَبَ (الظَّهرَ) بـ(أجبَّ).

فالجواب أنَّ الألفَ واللامَ زائدتان، إضافةً إلى أنَّ البيتَ رُوِيَ بإضافةِ (أجبَّ) إلى (الظَّهر) فلا حُجَّةَ فيه حينئذٍ.

---

(١) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، والبيت في الإنصاف (١٢٩/١)، واللباب (١٩٧/١)، والتبيين (٢٨٧).

(٢) البيت من الوافر، للنابغة الذبياني، ديوانه (١٠٨).

وأما ما احتج به الكوفيون؛ فيمكن الجواب عنه بما يلي:

فأمَّا قولُهم بأنَّه جامدٌ لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعال؛ فالجواب عنه بأنَّه لم يتصرف لوجهين:

أحدهما: أنَّ المضارعَ صالحٌ للحال والاستقبال، ولا يُتَعجّبُ مما لم يقعْ، وقصروه على ماضي اللَّفظ؛ لأنَّ التَّعجبَ معنىً من المعاني، فحقُّه أن يُوضَعَ له حرفٌ يدلُّ عليه، كما في الاستفهام، وغيره من المعاني، فلما لم يُوضَع له حرفٌ لَزِمَ الماضي؛ لأنَّه أشبهُ بالحرف؛ لاشتراكهما في البناء.

والثاني: أنَّه لما دلَّ على الإنشاء لم يتصرّف، لأنَّ التَّصرّفَ يدلُّ على الخبر المنافي للإنشاء، كما في (نِعْمَ) و(عسى).

وأمَّا قولُهم بأنَّه يدخلُه التَّصغيرُ -وهو من خصائص الأسماء- فالجواب عنه من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّه صُغِّرَ في اللَّفظ، والمرادُ تصغيرُ مصدره؛ لأنَّه لما لم يَتصرّف لم يُذْكَر معه المصدرُ، فناب تصغيرُه عن تصغير المصدر، ونظيرُه إضافةُ الزَّمن إلى الفعل في اللَّفظ، وهي في المعنى إلى المصدر.

والثاني: أنَّ التَّصغيرَ في الحقيقة للفاعل، إلا أنَّه لَحِقَ الفعلَ لما كان ضميراً لا يمكنُ تصغيرُه، وهو كالجزء من الفعل، فناب تصغيرُه عن تصغيره.

والثالث: أنَّه صُغِّرَ حملاً على (أفعل) التَّفضيل؛ لاشتراكهما في الزيادة في المعنى.

وأمَّا قولُهم بأنَّ عينَ (أفعلَ) تَصحُّ إذا كانت واواً أو ياءً، نحو: (ما أخوَفَ زيداً) و(ما أَسْيَرَه)، ولو كان فعلاً لاعتلَّت؛ لأنَّ الاعتلالَ من خصائص الأفعال فالجواب عنه بأنَّه صُحّحَ حملاً له على (أفعل) التفضيل؛ لاشتراكهما في المعنى، أو أنَّه لما جَمُدَ أشبهَ الأسماءَ فلم يعلّ، ولا يخرجُه ذلك عن الفعليّة بدليل (اسْتَحْوَذَ)، و(اسْتَنْوَقَ الجملُ)، فإنَّ خروجَهما عن الأصل لا يدخلُهما في الاسميّة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة بعد المائة
نوع (نِعْمَ) و(بئس)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّهما فِعْلان، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والزَّجاجيُّ، وابنُ درستويه، والفارسيُّ[٢]، وبه قال الكسائيُّ من الكوفيينَ[٣].

والثاني: أنَّهما اسمان، وهو قولُ الكوفيين[٤]، ومنهم الفراءُ، وأبو بكر الأنباريّ[٥].

الأدلة[٦]:

حجةُ البصريينَ من خمسة أوجه؛ أحدها: اتِّصال الضَّميرِ المرفوعِ بهما على حدِّ اتِّصاله بالفعل، فحكى الكسائيُّ عن العرب قولهم: "نِعْمَا رجلين، ونِعْموا

---

(١) الإنصاف (١/٩٧).

(٢) الكتاب (٢/٢٦٦)، والمقتضب (٢/١٣٩)، والأصول في النحو (١/١١١)، والجمل في النحو (١٠٨)، وكتاب الكتاب (٦١)، والإيضاح (١٢٢).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٠٨).

(٤) الإنصاف (١/٩٧).

(٥) معاني القرآن (٢/١٤١)، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(٦) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/٩٨-١٠٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٤٠٧)، والتبيين (٢٧٤)، واللباب (١/١٨٠).

رجالاً"[١].

والثاني: أنَّه يرتفعُ بعدهما الفاعلُ، كما يرتفعُ بعد الفعل، وليسا من قبيلِ الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعل.

والثالث: أنَّ المرفوعَ بعدهما يُضْمَرُ على شَريطة التَّفسير، ولا يوجَدُ ذلك إلا في الفعل نحو: (يَضْربني) و(ضربتُ زيداً).

والرابع: اتّصالُهما بتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ التي لا يقلبُها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك كقولهم: "نعمت المرأةُ".

والخامس: السَّبرُ والتَّقسيم، وذلك أنَّ (نِعْمَ) ليس حرفاً بالإجماع، وقد دلَّت الأدلةُ على أنَّها ليست اسماً، فتعيَّنَ كونُها فعلاً.

وحجةُ الكوفيينَ من خمسةِ أوجه:

أحدها: عدمُ التَّصرف الذي هو من خصائصِ الأفعال.

والثاني: دخولُ حرفِ النّداء، كقولهم: "يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصير"[٢].

والثالث: دخولُ حرفِ الجرّ عليهما، كقولِ بعضِ فصحاءِ العرب: "نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ"[٣].

والرابع: أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما، فلا يقال: (نِعْمَ الرجلُ أمسِ).

---

(١) القول في: الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(٢) القول في: الإنصاف (١/٩٩).

(٣) القول في: الإنصاف (١/٩٨).

والخامس: أنَّهم قالوا: (نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ)[١]، و(فَعِيل) ليس من أبنية الأفعال.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان؛ لأنَّ أدلَّتَهم قطعيّةٌ، وأمَّا أدلةُ الكوفيين فتحتملُ التَّأويلَ، وتأويلها كالآتي:

فأمَّا عدمُ التَّصرف فلأنَّهما وُضِعَا لإنشاءِ المدح والذم، والتَّصرّفُ ينافي الإنشاءَ؛ لأنَّه يدلُّ على الخبر، ولأنَّهما وردا بلفظ الماضي؛ لأنَّ المدحَ والذمَّ إنما يكونُ فيما ثبتَ، وتحقَّقَ، ولو تصرّفا لم يتحقَّق المدحُ والذمُّ في المستقبل، والحالُ يشاركُ المستقبلَ في الصيغة، ولأنهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرفَ فلم يتصرّفا.

وأمَّا دخولُ حرفِ النِّداء، كقولهم: "يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيرُ" فيحتملُ أنَّ المنادى محذوفٌ: أي: (يا رَبُّ أنت نِعْمَ المولى).

وأمَّا دخولُ حرفِ الجرّ عليهما، كقولِ بعض فصحاء العرب: "نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ"، فيحتملُ أنَّه على تقدير حذف الصِّفة، وإيقاعُ المحكيّ بها موقعَها، والتَّقديرُ: (نِعْمَ السَّيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العِيرُ).

وأمَّا أنَّه لا يَحسنُ اقترانُ الزَّمن بهما، فلا يقالُ: (نِعْمَ الرجلُ أمسِ)، فذلك لأنَّهما لما خرجا إلى الإنشاء بطَلت دلالتُهما على الزَّمن المعيَّن، فلذلك لم يقترنْ بهما الزَّمنُ الدَّالُّ على وقوع الفعل فيه؛ لأنَّ ذلك يخرجُهما إلى الأخبار.

---

(١) القول في: الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٧).

وأمَّا قولُ العرب: "نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ" فروايةٌ شاذةٌ تفرَّدَ بها قطرب، ولو سلمنا صحّتَها لم يكن فيها حجةٌ؛ لاحتمال أنَّها نشأت من الكسرة.

وهذه الأجوبةُ وإن كانت على خلافِ الأصل إلا أنَّها إذا تطرَّقت إلى النَّص أبطلت التَّمسكَ به لخروجه عن النَّصيّة.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ هذا الخلافَ بهذه الطريقة هو المشهورُ عند النَّحويين، ونقلَ أبو حيان عن ابنِ عصفورٍ طريقةً أخرى مُلخّصُها: أنَّه لم يختلفْ أحدٌ من النَّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ في أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان، وإنَّما الخلافُ بين البصريين والكوفيينَ فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فالبصريونَ على أنَّهما جملتان فعليتان، وذهب الكسائيُّ إلى أنَّهما مع مرفوعهما اسمان محكيان بمنزلة: (تأبط شراً) فـ(نعم الرجلُ) عنده اسمٌ للممدوح، و(بئس الرجلُ) اسمٌ للمذموم، وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصلهما وسُمّي بهما، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الأصلَ: (رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ)، و(رجلٌ بئس الرجلُ بكرٌ) حُذف الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامَه، فـ(نِعمَ الرجلُ) و(بئس الرجلُ) رافعان لزيدٍ وبكر[١].

وقد تباين موقفُ النَّحويينَ من هذه الطَّريقة: فمنهم من اكتفى بنقلها كأبي حيان[٢] والمراديّ[٣]، ومنهم مَن أشار إلى ضعفها كابن عقيل[٤]،

---

(١) التذييل والتكميل (٣/١٥٥ ب) والارتشاف (٤/٢٠٤١).

(٢) التذييل والتكميل (٣/١٥٥ ب) والارتشاف (٤/٢٠٤١).

(٣) توضيح المقاصد (٢/٩٠٢).

(٤) المساعد (٢/١٢٠).

والسيوطيّ[١] ولم أقف -فيما قرأتُ- على أحدٍ من النَّحويينَ اعتمد هذه الطريقةَ أو رجَّحها.

والذي يظهرُ لي أنَّ طريقةَ الجمهور أصحُّ؛ فقد قال ثعلبُ في (نعمَ الرجلُ يقومُ): "الكسائيُّ يُضْمرُ (رجلاً يقوم)، والفراءُ لا يُضمرُ؛ لأنَّ (نِعْمَ) عنده اسمٌ، وعند الكسائيّ فعلٌ"[٢].

وهذا نصٌّ يؤيِّدُ ما ظهرَ لي من وجوهٍ:

أحدها: أنَّ الفراءَ، والكسائيَّ لم يتفقا على حدِّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) كما زعم ابنُ عصفورٍ، وهذا ما قاله الجمهورُ، ويؤيِّدُ ذلك ما قاله الفراءُ: "مات الكسائيُّ، وهو لا يُحسِنُ حدَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)"[٣]، ولو كان موافقاً له ما قال ذلك.

الثاني: أنَّ الفراءَ لم يقل بفعليّة (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ ويؤيِّدُ هذا ما قاله الفراء: "والعربُ توحِّدُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: (أمَّا قومُك فنِعْمُوا قوماً، ونِعْمَ قوماً)، وكذلك (بئس)، وإنما جاز توحيدُهما؛ لأنَّهما ليستا بفعلٍ يُلتَمسُ معناه؛ إنَّما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم؛ ألا ترى أنَّ لفظَهما لفظُ فَعَل وليس معناهما كذلك"[٤].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ الفراءَ يرى أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أصلُهما فعلان، بمعنى

---

(١) همع الهوامع (٥/٢٧).

(٢) إنباه الرواة (٢/٣٧٢).

(٣) إنباه الرواة (٢/١٦٣).

(٤) معاني القرآن (٢/١٤١).

النعمة والبؤس من قولك (نَعِم الرجلُ) و(بَئِس الرجلُ)، ثم انتقلا إلى معنى المدح والذم، فتجردتا من معنى الفعلية(١)، لذلك نجدُه يطلق على (نِعْمَ) و(بِئْسَ) لفظةَ الفعل(٢)، ويجيزُ تأنيثَهما(٣)، واتِّصالَهما بالضَّمائر(٤)، كلُّ ذلك مراعاةً لأصلهما(٥)، لا أنَّه يرى فعليّتَهما كما ظنَّ بعضُ الباحثين(٦).

الثالث: أن ثعلباً إمامٌ من أئمة الكوفيين، وهو أعرفُ بمذهب أصحابه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

(٢) معاني القرآن (١/١٤٢).

(٣) معاني القرآن (١/٢٦٧).

(٤) معاني القرآن (٢/١٤١).

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/٤١٣).

(٦) دراسة في النحو الكوفي للمختار أحمد ديره (٣٢٦) وحاشية أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).

المسألة السادسة بعد المائة
حمل تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التوابع

مثال المسألة: (أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٍ وعمروٌ بكراً)، و(ضربُ زيدٍ الظَّريفِ والظَّريفُ)، و(ضربُ زيدٍ نفسِه ونفسُه).

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: الجوازُ في جميع التَّوابع، وهو قولُ الفراء، وهشام من الكوفيين، واختاره الفارسيّ، وابنُ خروف، والشلوبين، وابنُ مالك(١).

والثاني: المنعُ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد صرَّح بمنع العطف على الموضع، فيُحمَلُ عليه بقيةُ التَّوابع(٢)، وبه أخذ الرضيّ(٣).

والثالث: التفصيلُ: فيُمنَعُ في النَّعت، ويجوزُ في غيره، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجرميّ(٤) كما تقدَّم.

---

(١) معاني القرآن (٩٦/١)، (٣٢٤/٢)، والارتشاف (٢٢٦٢/٥)، والإيضاح (١٨٤-١٨٥)، وشرح الجمل (٦٢٣/٢)، وشرح المقدمة الجزولية (٩٢١/٣)، وشرح التسهيل (١٢٠/٣).

(٢) الكتاب (١٩١/١).

(٣) شرح الكافية: القسم الثاني (٧٢٠/١).

(٤) المغني: ت النهاري (٦٨/١).

وذكر أبو حيان(١) أنَّ الجرميَّ يمنعُ في النَّعت، والتَّوكيد، وهو الأرجحُ لاستواء علّة المنع فيهما، وبه أخذَ ابنُ الطراوة(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ الجواز في جميع التوابع السَّماعُ، ومنه:

قراءةُ الحسن البصري(٤) قولَه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعُونَ ﴿١٦١﴾﴾(٥) بعطف (الملائكةُ) و(النَّاسُ) رفعاً على موضعِ لفظِ الجلالة.

وقولُ الشَّاعر:

حتى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها ... طلبَ المعقبِ حقَّه المظلومُ(٦)

وحجةُ المنع أنَّ الحملَ على الموضع إنَّما يكونُ حيثُ مُحرزُ الموضع لا يتغيرُ عند التَّصريح بالموضع، وهنا لو صرَّحتَ برفع الفاعل، ونصبِ المفعول لتغيَّرَ العاملُ بزيادة تنوينٍ فيه، فإن جاء ما يُوهمُ الحملَ على المحلِّ أُضمِرَ له ناصبٌ، أو رافعٌ، يكون فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف.

---

(١) الارتشاف (٥/٢٢٦٢).

(٢) الإفصاح (٦٩).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٢٠)، والتذييل والتكميل (٣/٢٣٩ ب)، وتمهيد القواعد (٥/٢٨٥١)، وهمع الهوامع (٥/٢٩٣).

(٤) معاني القرآن للفراء (١/٩٦)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٢٧٥)، ومختصر في شواذ القرآن (١٨).

(٥) سورة البقرة: من الآية (١٦١).

(٦) البيت من الكامل، قائله: لبيد، ديوانه (١٠٢).

وحجةُ الجرميّ أنَّ العطفَ، والبدلَ من جملةٍ أخرى، فالعاملُ في الثاني غيرُ العامل في الأول، أمَّا الصفةُ والتَّوكيدُ، فالعاملُ فيهما واحدٌ، ومحالٌ -وهما شيءٌ واحدٌ- أن يكونَ شيءٌ مجروراً مرفوعاً، ومجروراً منصوباً.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو جوازُ حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلّ في جميع التَّوابع؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع كما تقدَّم، والتأويلُ خلافُ الظَّاهر، واللهُ أعلمُ بالصِّواب.



المسألة السابعة بعد المائة
العطفُ على الضَّمير المرفوع المتَّصل من غير فاصل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّه لا يجوزُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيدِ من طولِ كلامٍ، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجُ، وابنُ السَّراج، وابنُ جنيّ، والصَّيمريُّ[2].

والثاني: جوازُ العطف على الضَّمير المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكيدٍ، وهو قولُ الكوفيينَ[3]، ومنهم الفراء[4]، واختاره ابنُ مالكٍ، وابنُه بدرُ الدين[5].

الأدلة[6]:

احتجَّ البصريونَ بالسَّماع، والقياس.

(١) الإنصاف (٢/٤٧٥).

(٢) الكتاب (٢/٣٧٨ -٣٧٩)، والمقتضب (٣/٢١٠، ٢٧٩) و(٤/١١٢-١١٥)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥/٧٠)، والأصول في النحو (٢/٧٨-٧٩)، واللمع (١٥٦)، والتبصرة والتذكرة (١/١٣٩-١٤٠).

(٣) الإنصاف (٢/٤٧٤).

(٤) معاني القرآن (٣/٩٥).

(٥) شرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٤-١٢٤٦)، وشرح الألفية (٥٤٣).

(٦) الكتاب (٢/٣٧٨ -٣٧٩)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٩٥)، والإنصاف (٢/٤٧٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٤-١٢٤٦).

فأمَّا السَّماعُ فما ورد في القرآنِ الكريمِ، حيثُ جاء العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصل بعد توكيدِه، أو وجودِ فاصلٍ ما، أو اجتماعِهما، قال تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾[3].

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ المتَّصلَ يكونُ بارزاً، ومستتراً، فإن كان مستتراً؛ فليس له وجودٌ في الظَّاهر، فالعطفُ عليه كالعطفِ على معدومٍ، كما أنَّه يصبحُ في الألفاظ من عطفِ الاسمِ على الفعل، نحو قولنا: (جاء وزيدٌ)، وعطفُ الاسمِ على الفعلِ لا يجوزُ.

واحتجَّ الكوفيونَ بالسَّماعِ، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُه تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4]. وقولُه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ﴾[5] برفعِ العين[6]، ورفعُها على العطف على الضَّميرِ في الجارّ والمجرور؛ لأنَّه يتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: مأخوذةٌ بالنَّفس، فحُذِفَ متعلَّقُ الحرف، ونُقِلَ الضَّميرُ، والعطفُ عليه.

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٢٤).

(٢) سورة الأعراف: من الآية (٢٧).

(٣) سورة الأنبياء: من الآية (٥٤).

(٤) سورة الأنعام: من الآية (١٤٨).

(٥) سورة المائدة: من الآية (٤٥).

(٦) هي قراءة الكسائي، السبعة في القراءات (٢٤٤) والمبسوط في القراءات (١٦٢).

وقولُ الشَّاعر:

فلمَّــا التقينــا والجيــادُ عشــيّةً دَعَـوا: يـا لِكلـبٍ وانتمينـا لعـامرِ[١]

وقولُ الشَّاعر:

ورَجَـا الأُخيطِـلُ مِـن سَـفاهةِ رأيـهِ مـا لم يكـنْ وأبٌ لـه لينـالا[٢]

وقولُ الشَّاعر:

رأيــتُ بــني غــبراءِ لا ينكــرونني ولا أهـلُ هـذاكَ الطِّرَافِ الممَـدَّدِ[٣]

وقولُ الشَّاعر:

قلــتُ إذ أقبلَــت وزُهــرٌ تَهــادَى كنعــاجِ الفــلا تعسَّــفنَ رَمْــلا[٤]

وأمَّا القياسُ فعلى البدلِ؛ فإنَّه يُبدَلُ الظَّاهرُ من ضميرِ المرفوع من غيرِ تأكيدٍ، ولم يُنظَر إلى أنَّه في صورةِ إبدالِ الاسمِ من الفعل، أو في صورة إبدالِ الكلمةِ من جزءِ الكلمة، فلو كان لما ذكرتم أصلٌ لاحتاجَ البدلُ إلى التَّأكيدِ قبله؛ ليزولَ التَّوهّم كما ذكرتم.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلّة الكوفيينَ بما يأتي[٥]:

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فأجاب عنه بأنَّ (آباؤنا) مبتدأٌ

(١) البيت من الطويل للراعي النميري، ديوانه (١٦٢).

(٢) البيت من الكامل لجرير، ديوانه (٥٦٢).

(٣) البيت من الطويل لطرفة بن العبد، ديوانه (٣٣).

(٤) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه (٣٤٠).

(٥) شرح الكافية (٣٢٨-٣٣١)، والمغني: ت النهاري (٢/١٢٦٤-١٢٦٩).

محذوفُ الخبر؛ لدلالة ما تقدم عليه، أي: (ولا آباؤنا أشركوا)، وذكر أنَّ هذا أولى من الاستدلال به على جواز العطف على الضَّمير المرفوع؛ لأنَّ هذا التوجيهَ يعارضُه القياسُ الجليّ الذي ذكرنا، وهذا بلا معارض.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ فأجاب عنه بأنَّ الآيةَ تحتملُ وجهين:

أحدهما: أنَّ كلَّ معطوفٍ مع ما يليه جملةٌ مستقلةٌ، أي: والعينُ مأخوذةٌ بالعين، والأنفُ مأخوذٌ بالأنف، إلى آخر الآية.

والثاني: العطفُ على المعنى، أي: وكتبنا عليهم النفسَ بالنفس والعينَ بالعين؛ لأنَّ المعنى عليه مع اطِّراح اللَّفظ.

وأمَّا الشِّعرُ فأجاب عنه بأنَّ منه ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيد كقول الشَّاعر:

رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهلُ هذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ومنه ما يُحمَلُ على ضرورةِ الشِّعر؛ لمخالفته لنصوص التنزيل، والقياسِ الجليّ، كقول الشَّاعر:

ورَجَا الأُخيطِلُ مِن سَفاهةِ رأيِهِ ... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ العطفِ على الضَّمير المرفوعِ المتَّصل من غيرِ فاصلٍ؛ لأمرين؛ أحدهما: أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماعِ الكثيرِ كما بينتُ

في الأدلَّة.

وأمَّا الجوابُ عن السَّماع المذكور بالتأويل والضرورة فمردودٌ بأنَّ كثرة الشَّواهد تجعلُ القولَ بالتَّأويل، وبالحملِ على الضَّرورة بَعيدَينِ؛ لأنَّ الأصلَ مع كثرةِ السَّماعِ عدمُ التَّأويل، وعدمُ الحملِ على الضَّرورة.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاحٍ بأنَّ من السَّماعِ ما سدَّ طولُ الكلام فيه بالمفعول مسدَّ التَّأكيد كقول الشَّاعر:

رأيــتُ بــني غــبراء لا ينكــرونني ... ولا أهــلُ هــذاكَ الطِّــرَافِ المَمَــدَّدِ

فلا يكونُ حجةً للجواز من غير تأكيد، **فأقولُ فيه:** نَعم مثلُ هذه الشَّواهد لا تكونُ حجةً في جواز العطف من غير فاصل، إلا أنَّ هناك شواهدَ عديدةً جاء العطفُ فيها من غير فاصلٍ، وقد تقدم ذكرُها في الأدلّة، ولما كان الكوفيونَ يجيزونَ العطفَ على الضَّمير المرفوعِ -سواءٌ وُجد فاصلٌ أم لم يوجد- احتجّوا بشواهدَ تؤيِّدُ الأمرين.

والثاني: أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ من القياسات؛ فإنَّما هي قياساتٌ في مقابلةِ النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ على القياس القويّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثامنة بعد المائة
العطفُ على الضَّمير المجرور

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وابنُ عصفور، وابنُ أبي الربيع، وابنُ جمعة[2].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيينَ[3]، وبه قال يونسُ، وقطربُ، وابنُ مالك، وابنُ هشام[4].

---

(١) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٢) الكتاب (٢٤٨/١) و(٣٨١/٢-٣٨٧)، والمقتضب (١٥٢/٤)، ومعاني القرآن وإعرابه (٦/٢)، والأصول في النحو (٧٩/٢)، والحجة للقراء السبعة (١٢١/٣)، واللمع (١٥٧)، وشرح الجمل (٢٤٦/١) والبسيط (٣٤٤/١)، وشرح ألفية ابن معط (٧٩٧/٢).

(٣) الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٤) شرح التسهيل (٣٧٥/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٤٤)، والتسهيل (١٧٧-١٧٨)، وأوضح المسالك (٣٢٥).

الأدلة[١]:

احتجَّ المانعونَ بما يأتي:

أولاً: أنَّ حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصلُحا لحلولِ كلِّ واحدٍ منهما محلَّ الآخر، وضميرُ الجرِّ غيرُ صالحٍ لحلوله محلَّ ما يُعطفُ عليه، فامتنعَ العطفُ عليه، إلا مع إعادة الجار.

ثانياً: أنَّ الضَّميرَ المجرورَ شديدُ الاتصال بالجارّ، كشيءٍ واحدٍ أو جزءٍ منه، والعطفُ عليه كالعطف على بعض الكلمة، فأعادوا العاملَ ليكونَ في الصورة كالمستقل؛ فراراً من أن يعطفوا على ما هو كالجزء.

واحتجَّ المجيزونَ بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٢]؛ فإنَّه عطفَ (المسجدَ الحرام) على ضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ العامل.

وقولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾[٣] بالخفض[٤]؛ عطفاً على ضمير المجرور.

---

(١) الكتاب (٢/٣٨١)، والمقتصد (٢/٩٥٩)، وشرح اللمع لابن برهان (١/٢٦٥-٢٦٦)، وشرح التسهيل (٣/٣٧٦)، والتمهيد لناظر الجيش (٧/٣٤٩٦)، والأشباه والنظائر في النحو (٤/١٥٨).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢١٧).

(٣) سورة النساء: من الآية (١).

(٤) هي قراءة حمزة: السبعة في القراءات (٢٢٦)، والمبسوط في القراءات (١٥٣)، والتيسير في القراءات السبع (٩٣).

وقولُ الشَّاعر:

تُعَلِّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا ... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[(١)]

حيثُ عَطف (الكعبَ) على الضَّمير المجرور في (بينها) ولم يُعِد المضاف.

وقولُ الشَّاعر:

فاليومَ قد بتَّ تهجُونا وتشتمُنا ... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ[(٢)]

حيثُ عَطف (الأيامَ) على الضَّمير المجرور في (بك) من غيرِ إعادةِ الجارّ.

وأمَّا القياسُ فعلى ضَميرِ المنصوب، والجامعُ بينهما الاشتراكُ في الفضلة.

وأجاب ابنُ فلاحٍ عن أدلَّة الكوفيينَ بما يأتي[(٣)]:

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾؛ فأجاب عنه بأنَّ (المسجد الحرام) معطوفٌ على (سبيل الله)؛ لأنَّ المعنى: صدٌّ عن سبيل الله، وعن المسجدِ الحرام، ولا معنى لتقدير: (كفرٌ بالمسجد الحرام).

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾ فأجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنَّ الواوَ للقَسم، وجوابُه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ①﴾؛ لأنَّ العربَ كانت تُقْسِمُ بالرَّحِمِ؛ تعظيماً لها.

---

(١) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، ديوانه (٧٥).

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، والبيت في: الكتاب (٣٨٣/٢) والأصول في النحو (١١٩/٢) وشرح التسهيل (٣٧٦/٣).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (٩٣٢-٩٣٤)، والمغني له: ت النهاري (١٢٦٩/٢-١٢٧١).

والثاني: أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدَّرةٍ، والتَّقديرُ: (به وبالأرحام)، فحُذِفَت لدلالة الأولى عليها، وأيَّدَ ابنُ فلاحٍ هذا الوجهَ؛ معللاً ذلك بأنَّ القَسمَ بالأرحام منهيٌّ عنه؛ لقوله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا تحلفوا بآبائكم**»(١).

وأمَّا الشَّعرُ فأجاب عنه بأنَّه على إضمارِ الجار؛ لضرورةِ الشِّعر، ولولا ذلك لكان لحناً.

وأمَّا قياسُه على الضَّمير المنصوبِ فأبطلَه بوجود الفارق، وهو أنَّ الضَّمير المتَّصل المنصوبَ لا يُعَدُّ كالجزء من الفعل، بل هو في حكم المنفصل وإن اتَّصل لفظاً؛ لأنَّ فصلَه يُسوِّغُ حذفَه، ولذلك لم يُغَيَّر له لامُ الفعل، بخلافِ المجرور فإنَّه كالجزءِ مما قبله لشدة ملازمته له، ولذلك لا يمكنُ استقلاله.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيينَ، وهو جوازُ العطفِ على الضَّمير المجرورِ من غيرِ إعادة الجارّ، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع الكثير، ومنه ما تقدَّم آنفاً في الأدلَّة.

وأمَّا جوابُ ابنِ فلاحٍ عن السَّماع المذكور فمردودٌ بما يأتي:

فأمَّا جوابُه عن الشِّعر بأنَّه على إضمار الجارّ للضَّرورة فمردودٌ بأنَّ كثرة الشواهد الشِّعرية تجعلُ القولَ بالإضمار بعيداً؛ لأن الأصل مع كثرة السَّماع عدمُ الإضمار.

---

(١) صحيح مسلم (٤٢٤) برقم (١٦٤٨).

وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ بأنَّ (المسجد الحرام) معطوفٌ على (سبيل الله) فضعيفٌ؛ لأنَّه يستلزمُ الفصلَ بأجنبيٍّ بين جزأي الصِّلة، والأجنبيُّ هو المصدرُ (كفر)، وذلك لا يجوزُ، فتعيَّنَ عطفُ (المسجد) على الضَّميرِ المجرورِ في (به).

وأمَّا جوابُه عن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِ﴾ بأنَّ الواوَ للقَسم، أو أنَّها مجرورةٌ بباءٍ مقدرةٍ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ القَسَمَ بالأرحام منهيٌّ عنه؛ إذ قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقسموا بآبائكم**»، ولا يجوزُ أن تكونَ (الأرحام) مجرورةً بباءٍ مقدرةٍ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لا يعملُ مقدراً في الاختيار إلا نحو: (اللهِ لأفعلَنَّ).

ثانياً: أنَّ ما استدلَّ به المانعونَ إنَّما هو قياساتٌ في مقابلةِ النّصوصِ الكثيرةِ الدَّالةِ على الجوازِ، والسَّماعُ الكثيرُ مقدَّمٌ على القياس وإن كان قوياً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة بعد المائة
العامل في المعطوف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ برهان، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، وابنِ أبي الربيع، والمالقيِّ وابنِ جمعة(١).

والثاني: أنْ يقدَّرَ له عاملٌ من جنس الأول، وهو قولُ الفارسيِّ، وابنِ جنيّ، والسّهيليّ(٢).

والثالث: أنَّ حرفَ العطف هو العاملُ، وهو قولُ ابنِ السَّراج، والرَّبعيّ، والزمخشريّ(٣).

---

(١) الكتاب (١/٤٣٧، ٢/١٨٦)، والمقتضب (٤/٢١١)، وشرح اللمع (٢/٢٣٧)، وشرح المفصل (٣/٦٠٣)، وشرح الجمل (١/٢٦٥)، والبسيط (١/٣٢٩-٣٣١)، ورصف المباني (٤٧٦-٤٧٧) وشرح الكافية (١/٢٩٣).

(٢) شرح الكافية لابن جمعة (١/٢٩٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٥)، ونتائج الفكر (٢٤٩).

(٣) الأصول في النحو (٢/٦٩)، وشرح اللمع لابن برهان (٢/٢٣٧)، والكشاف (٤/٢٥٨).

الأدلة(١):

حجةُ القولِ بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف أنَّ حرفَ العطفِ كالآلة للعمل، فكما أنَّ الواوَ في قولنا: (استوى الماءُ والخشبةَ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلَها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى مع، وكما أنَّ الباءَ في: (مررتُ بزيدٍ) موصلةٌ عملَ العاملِ قبلها لما بعدها، فكذلك الواوُ وغيرُها من حروف العطف واسطةٌ موصلةٌ عملَ العامل قبلها إلى ما بعدها.

وحجةُ القولِ بأنَّه يقدَّرُ له عاملٌ من جنس الأول هو ظهورُه في بعض المواضع، نحو قول الشَّاعر:

بل بنو النَّجارِ إنَّ لنا ... فيهم قتلى وإنَّ تِره(٢)

أراد: قتلى وتره، فظهورُ العامل (إنَّ) دليلٌ على أنَّ الواوَ واسطةٌ لا تنوبُ منابَ العاملِ، بل يُضْمَرُ بعده العاملُ، ولا يجتمعُ النائبُ والمنوبُ عنه.

وحجةُ القولِ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ أنَّ الأولَ قد استوفى ما يقتضيه، وتقديرُ عاملٍ آخرَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه؛ لعدم الحاجة إليه، فينبغي أن ينسبَ العملُ إلى الحرف؛ لنيابته عن العامل، كما فُعِلَ ذلك في حرفِ الجرّ إذا تعلَّق بمحذوف.

---

(١) الأصول في النحو (٢/٦٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٥)، ونتائج الفكر (٢٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٠٤).

(٢) البيت لخالد بن عبد العزى، والبيت في: نتائج الفكر (٢٤٩)، ورصف المباني (٤٧٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه بواسطة الحرف؛ لأنَّ العاملَ في الدَّرس النَّحوي هو المقتضي للمعمول، والعاملُ هنا يقتضي المعطوفَ عليه والمعطوفَ، فيكونُ هو العاملَ فيهما: فأمَّا الأولُ فمباشرة، وأمَّا الثاني فبواسطةِ الحرف.

وأمَّا القولُ بتقدير العامل فضعيفٌ؛ إذ يلزمُ منه تكرارُ العاملِ في مواضعَ لا يصحُّ فيها تكرارُ العامل، كما في: (اختصم زيدٌ وعمروٌ)؛ إذ لا يصحُّ (اختصم عمروٌ)؛ لأنَّ المخاصمةَ لا تكونُ من واحد، وكالمواضع التي ذكرها ابنُ فلاحٍ في حجته لاختياره.

وأمَّا القولُ بأنَّ حرفَ العطفِ هو العاملُ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ الحرفَ في النِّظام النحويّ لا يعملُ حتى يختصَّ، وحروفُ العطف ليست بمختصةٍ؛ لأنَّها تدخلُ على الأسماء والأفعال، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة العاشرة بعد المائة
إبدال النَّكرة غير الموصوفة من المعرفَة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: الجوازُ، وهو قولُ البصريين[(١)]، ومنهم سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والزَّجاجيُّ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، واختاره الشَّلوبين، وابنُ عصفورٍ، وابنُ مالكٍ[(٢)].

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الكوفيينَ[(٣)]، واختاره الجرجانيُّ، والعكبريُّ، والسهيليُّ، والحيدرةُ اليمنيُّ، والكيشيُّ، وابنُ الحاجب[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ المجيزين السَّماعُ.

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٨٠٥).

(٢) الكتاب (١/٤١١، ٢/٩)، والمقتضب (٤/٢٩٦)، والأصول في النحو (٢/٤٨)، والجمل في النحو (٢٣)، والمسائل المنثورة (٤٦)، واللمع (١٤٤)، والتوطئة (٢٠٢)، وشرح الجمل (١/٢٩١)، وشرح التسهيل (٣/٣٣١).

(٣) همع الهوامع (٥/٢١٨).

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٨٠٥)، واللباب (١/٤١٢)، ونتائج الفكر (٢٩٨)، وكشف المشكل (٤١٤)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٣٨٥)، وشرح المقدمة الكافية (٢/٦٦٣).

(٥) اللباب (١/٤١٢)، وشرح الجمل (١/٢٩١)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٨٠٥)، همع الهوامع (٥/٢١٨).

ومنه قولُ الشَّاعر:

فــلا وأبيــكَ خــيرٍ منــكَ إنِّي لَيُــؤذِيني الــتَّحَمْحُمُ والصَّــهيلُ[1]

فإنَّه أبدلَ (خير منك) من المعرفةِ قبلَه، وقولُ الشَّاعر:

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ[2]

فإنَّه أبدلَ (لا طولاً ولا قصراً) من (ساعدِ الضّبّ) وهو معرفةٌ.

وحجةُ المانعينَ أنَّ البدلَ للإيضاح، والشيءُ لا يُوضَّحُ بما هو أخفى منه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ إبدالِ النَّكرة غيرِ الموصوفة من المعرفة؛ لأنَّه مؤيَّدٌ بالسَّماع، ومنه قولُ الشَّاعر:

فــلا وأبيــكَ خــيرٍ منــكَ إنِّي لَيُــؤذِيني الــتَّحَمْحُمُ والصَّــهيلُ

فـ(خير منك) نكرةٌ مبدلةٌ من (أبيك)، وهو معرفةٌ، ولم تُوصَف النَّكرةُ، وقولُ الشَّاعر:

إنَّــا وجَــدْنا بــني خَــوْلانَ قاطبــةً كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فـ(لا طولٍ ولا قصرٍ) مبدلةٌ من (ساعدِ الضّبّ)، فالبدلُ نكرةٌ لم تُوصَف.

---

(١) من الوافر، لشمير بن الحارث، ينظر البيت في النوادر (١٢٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٣١) والخزانة (٥/١٧٩).

(٢) من البسيط، ولم أقف على قائله، والبيت في: شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩٢)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/٨٠٥)، والخزانة (٥/١٨٣).

وأما قول المانعين بأن النكرة لا تفيد من غير وصف، فمجابٌ عنه بأنَّ النَّكرةَ قد تفيدُ من غيرِ وصفٍ، كما إذا أضيفت، نحو: (مررتُ بزيدٍ صاحبِ مالٍ)، أو كان المرادُ منها رفعُ الإلباس، كما في نحو: (مررتُ بهندَ رجلٍ) فقد عُلِم من طريقة العرب أنَّهم أحياناً يُسمّون المذكَّرَ بالمؤنث وعكسه، ففائدةُ الإبدالِ هنا رفعُ الإلباس نحو: (مررتُ بهندٍ رجلٍ)، و(بجعفرَ امرأةٍ)، وقد تفيدُ النكرةُ التَّأكيدَ، كما إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ رجلٍ)؛ فإنَّه وإن كان قد عُلِم أنَّه رجلٌ قبلَ ذكرِ الرَّجل، إلا أنَّه بذكر الرَّجل أفاد التَّأكيد، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الحادية عشرة بعد المائة
حذفُ حرفِ النداء مع اسمِ الإشارة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والزَّجاجيُّ[٢].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[٣]، وتبعهم ابنُ مالك[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ المنع ما يأتي:

أولاً: أنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بحرف النِّداء، وفي غيرِ النِّداء يدلُّ على الإشارة المطلقة، فلو حُذف منه حرفُ النِّداء لالتبسَ النداءُ بغيره، فالإشارة إنما تقعُ من المخاطب إلى غير المخاطب، فإذا ناديت بالإشارة المخاطبَ فلابدَّ من (يا)؛ ليعلمَ المخاطبُ بها أنَّكَ تشيرُ إليه.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦)، أوضح المسالك (٣٣٦)، والتصريح (١٥/٤).

(٢) الكتاب (٢٣٠/٢)، والمقتضب (٢٥٨/٤)، والجمل في النحو (١٥٦).

(٣) البيان في غريب القرآن (١٠٤/١)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص:٥٦٦)، وأوضح المسالك (٣٣٦).

(٤) ألفية ابن مالك باب النداء (١٣٠).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٨٧/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦)، والتصريح (١٥/٤).

ثانياً: أنَّ اسمَ الإشارة صفةٌ لأي، تقول: (يأيُّهذا أقبل) كما تقولُ: (يأيّها الرجلُ أقبل)، فلمَّا حُذفت (أيٌّ) صارت (يا) مع اسم الإشارة بدلاً من (أيٍّ) المحذوفة، فكرهوا حذفَها لما فيه من الإجحاف.

ثالثاً: أنَّ فيه إبهاماً يمنعُ من ذلك؛ لأنَّك إذا قلت: (هذا) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة.

وحجةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، والتقديرُ: يا هؤلاء.

وقولُ الشَّاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيني لها قال صِاحبي بمثلكَ هذا فتنةٌ وغرامُ[2]

أراد: بمثلك يا هذا.

وأمَّا القياسُ فعلى نداء العَلَم اعتباراً بكونه معرفةً قبل النّداء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو منعُ حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة؛ لأنَّ الحذفَ يؤدِّي إلى التباسِ الإشارةِ المقترنةِ بقصدِ النّداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصدِ النّداء، فإذا كان النظام النحوي يزيل اللبس إذا وقع؛ فأولى ألا يُوجِدَه إذا لم يقع،

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٨٥).

(٢) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، ديوانه (٥٦٣).

وأمَّا ما وردَ دالاً على جوازِ الحذفِ؛ فالجوابُ عنها أنَّ الآيةَ يمكنُ حملُها على غير النِّداء بأن يكونَ (أنتم) مبتدأً، و(هؤلاء) خبرُه، و(تقتلون) صلةٌ، أو يكونَ (أنتم) مبتدأً، و(تقتلون) خبرُه، و(هؤلاء) نُصِبَ على الاختصاص بإضمار: أعني، وأما الشِّعرُ فيُقَرُّ على ما هو عليه من غير تأويلٍ إلا أنَّنا لا نقيسُ عليه لقلِّته، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية عشرة بعد المائة
نداء ما فيه الألف واللام

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريين[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج والزَّجَّاجيُّ[2].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكوفيين[3].

الأدلة[4]:

حجةُ البصريين أنَّ الألفَ واللامَ تفيدُ التَّعريفَ، و(يا) تفيدُ التَّعريفَ، وتعريفان في كلمةٍ لا يجتمعان.

وحجةُ الكوفيين السَّماعُ، والقياس.

---

(١) الإنصاف (١/٣٣٥).

(٢) الكتاب (٢/١٩٥)، والمقتضب (٤/٢٣٩)، والأصول في النحو (٣/٤٦٣)، والجمل في النحو (ص:١٥٠).

(٣) الإنصاف (١/٣٣٥)، والتبيين (٤٤٤).

(٤) المقتضب (٤/٢٣٩)، والإنصاف (١/٣٣٥)، والتبيين (٤٤٤)، والمغني لابن فلاح: ت النهاري (١/١٩٤).

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

فَـديتُكِ يـا الـتي تيَّمـتْ قلْـبي ... وأنـتِ بخيلـةٌ بـالودّ عَـنِّي[1]

وقولُ الشَّاعر:

فيـا الغلامـانِ اللَّـذانِ فـرّا ... إيّاكُمـا أن تكسـباني شـرّا[2]

وأمَّا القياسُ فعلى نداءِ المضافِ، والعَلَم.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لئلا يجتمعَ مُعَرِّفان لفظيَّانِ، وهما حرفُ النداء، واللامُ على مُعَرَّفٍ واحدٍ.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

فَـديتُكِ يـا الـتي تيَّمـتْ قلْـبي ... وأنـتِ بخيلـةٌ بـالودّ عَـنِّي

وقولُ الشَّاعر:

فيـا الغلامـانِ اللَّـذانِ فـرّا ... إيّاكُمـا أن تكسـباني شـرّا

فيمكن الجواب عنهما بما يلي:

فأمَّا البيت الأوَّل فيجاب عنه بأنَّ الألف واللامَ ليست للتَّعريف؛ لأنَّ الموصولَ يَتَعَرَّفُ بصلته لا باللام، ولأنَّها لازمةٌ للكلمة فهي كالجزء منها.

---

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في: الكتاب (٢/١٩٧)، والمقتضب (٤/٢٤١)، والخزانة (٢/٢٩٣).

(٢) من الرجز بلا نسبة في: المقتضب (٤/٢٤٣)، والإنصاف (١/٣٣٦)، والخزانة (٢/٢٩٤).

وأمَّا البيت الثاني فيجاب عنه بأنه على حذف الموصوف، أي فيأيها الغلامان، وحذف الموصوف ههنا لضرورة الشعر.

وأمَّا القياسُ على الإضافة فيبطل بوجود الفارق، وهو عدمُ توارد المضاف وحرف النداء في محلٍّ واحدٍ، ولأنَّه يمكنُ الحكمُ على المضافِ بتعريفِ القصد، وسلب تعريف الإضافة؛ لأنه قد عُهِد في الإضافة عدمُ التَّعريف، ولا يمكنُ سلبُ اللام دلالتَها على التَّعريف؛ لأنَّه لم يُعهَد في المعرَّف باللام تنكيرٌ.

وأمَّا القياسُ على العَلَم - ويريدُون به نداءَ اسمِ الله، أو ما فيه (أل) من الأعلام، نحو (الحارث) فيبطل بأنَّ الألفَ واللامَ فيه بمنزلةِ الجزءِ من الكلمة، فلذلك جُمِعَ بينهما، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة عشرة بعد المائة
أصل اللَّهمَّ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرف النِّداء في أوّله، والأصلُ: يا اللهُ، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، وابنُ جنيّ، واختاره ابنُ خروف، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[٢].

والثاني: أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء، بل أصلُ اللَّهم: يا الله أُمَّ، أي: اقصد فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله، فامتزجا، وصارا كلمةً واحدةً، وهو قولُ الكوفيين[٣]، ومنهم الفراء[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ البصريين أنَّ الأصل في اللهمَّ: يا اللهُ، إلا أنَّهم لما وجدوا العربَ إذا

---

(١) الإنصاف (٣٤١/١)، وائتلاف النصرة (٤٧).

(٢) الكتاب (١٩٦/٢) وفيهما رأي الخليل وسيبويه، والخصائص (٢٣٢/١)، وشرح الجمل (٧٣٨/٢)، والمقرب (٢٠٠)، وشرح التسهيل (٢٥٧/٣).

(٣) الإنصاف (٣٤١/١)، والتبيين (٤٤٩).

(٤) معاني القرآن (٢٠٣/١).

(٥) الإنصاف (٣٤١/١)، والتبيين (٤٤٩)، وائتلاف النصرة (٤٧).

أدخلوا الميمَ حذفوا (يا)، ووجدوا الميمَ حرفين، و(يا) حرفين، ويستفادُ من قولك: اللهمَّ ما يستفادُ من قولك: يا اللهُ، دلَّهم ذلك على أنَّ الميمَ عوضٌ من (يا)؛ لأنَّ العوضَ ما قام مقامَ المعوَّض عنه، والميمُ ههنا قد أفادت ما أفادت (يا)، فدلَّ على أنَّها عوضٌ منها، ولهذا لا يجمعونَ بينهما إلا في ضرورة الشِّعر.

وحجةُ الكوفيين أنَّ الأصلَ في اللَّهمَّ: يا اللهُ أُمَّنا بخير، إلا أنَّه لما كثُر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام؛ طلباً للخفَّة، والحذفُ في كلام العرب لطلب الخفَّة كثيرٌ، ومنه (هلُمَّ)، والأصلُ: هل أُمَّ، ويدلُّ على أنَّ الميمَ المشددةَ ليست عوضاً من (يا) أنَّهم يجمعون بينهما، كقول الشَّاعر:

إنِّي إذا مـــا حـــدثٌ ألمـــا ... أقــولُ: يـا اللَّهـمَّ يـا اللَّهمَّـا[1]

فجمعَ بين (الميم)، و(يا)، ولو كانت الميمُ عوضاً من (يا) لما جاز أن يُجمَعَ بينهما؛ لأنَّ العوضَ والمعوَّض عنه لا يجتمعان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الميمَ في آخره عوضٌ عن حرفِ النّداء في أوّله، والأصلُ: يا الله؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: إجماعُ النَّحويين على أنَّ (اللَّهـمَّ) بمعنى: (يا الله)، وأنَّ لفظَ الجلالة

(١) من الرجز، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣)، ولأمية بن الصلت في الخزانة (٢٩٥/٢)، وهو من شواهد المقتضب (٢٤٢/٤)، والإنصاف (٣٤١/١، ٣٤٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٧/٣).

إذا كان منادىً بأداة النّداء (يا الله) لم تلحقه الميم، فإذا لحقته الميمُ حُذفت أداةُ النِّداء، فدلَّ على أنَّ الميمَ عوضٌ عن حرفِ النّداء، وإنَّما جُمِعَ بينهما في الشِّعر للضَّرورة، وسهَّل الجمعَ بينهما للضَّرورة أنَّ العوضَ في آخر الاسم، والمعوّض عنه في أوله، والجمعُ بين العوض والمعوض عنه جائزٌ في ضرورة الشِّعر، ومنه قولُ الشَّاعر:

همـا تفـلا في فيَّ مِـن فمويهمـا ... على النَّابح العاوي أشدُّ رجامِ[1]

فجمعَ بينَ (الميم) و(الواو)، وهي عوضٌ عنها لضرورة الشِّعر، فكذلك هاهنا.

والثاني: أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ أصلَ (اللَّهمَ): يا الله أُمَّنا بخير، أرى فساده لما فيه من التَّعسف بتأويلِ ما لا يحتملُه الكلامُ، ولم تدعُ إليه الضَّرورةُ من غيرِ دليل، فضلاً عن أنَّ تقديرَ الحذف على ما ذهبوا إليه لم يُتكلَّمْ به على أصله، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق، ديوانه: (٥٩٤).

المسألة الرابعة عشرة بعد المائة
نوع (أيٍّ) في نحو: (يأيُّها الرجلُ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ أيّاً موصوفةٌ بما فيه الألف واللام، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السراج، وابنِ يعيش، وابنِ مالك[١]، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الجمهور[٢].

والثاني: أنَّ أيّاً اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، فالمرفوعُ بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوف، والجملةُ صلةٌ لأيّ، وهو قولُ الأخفش[٣]، ونسبه ابنُ فلاح إلى الفراء[٤]، وقوّاه الرضيّ[٥].

الأدلة[٦]:

حجةُ القول بأنَّها موصوفةٌ أنَّها شديدةُ الإبهام، فتحتاجُ إلى الوصف،

---

(١) الكتاب (٢/١٨٨)، والمقتضب (٤/٢١٦)، والأصول في النحو (١/٣٣٧)، وشرح المفصل (١/٢٧١)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٩).

(٢) شرح الكافية (٤٩١)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

(٣) رأيه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٩)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٤٣٠).

(٤) شرح الكافية لابن فلاح (٤٩١)، والمغني: ت النهاري (١/١٨٨).

(٥) شرح الكافية: القسم الأول (١/٤٤٧).

(٦) المغني: ت النهاري (١/١٨٨)، وشرح الكافية للرضي: القسم الأول (١/٤٤٤-٤٤٧)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٠٤٤).

والغرضُ منها نداءُ ما فيه (أل).

ولم أقف على حجةٍ للقول بأنَّها موصولةٌ، إلا أنَّ الرضيَّ أشار إلى صحةِ تقويةِ هذا المذهب بكثرةِ وقوعِ (أيٍّ) موصولةً في غير هذا الموضع، وندورِ كونها موصوفةً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (أيّاً) موصوفةٌ، وليست موصولةً؛ لأنَّه لو صحَّ جعلُها موصولةً وما بعدها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ لجاز ظهورُ المبتدأ، ولم يظهر قطُّ، ولكان أولى من حذفِه، لأنَّ كمالَ الصِّلة أولى من اختصارها، وأيضاً لو صحَّ ذلك لجاز أن توصلَ بالظَّرف، والجار والمجرور، والجملةِ الفعليّة، ولم يُسمَعْ ذلك[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٤٠٠)، وتمهيد القواعد (٧/٣٥٦٣).

المسألة الخامسة عشرة بعد المائة
يجب رفع الوصف في نحو: (يأيُّها الرجلُ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) يجبُ رفعُه، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السّراج، وابنِ الحاجب، وابنِ مالك(١).

والثاني: أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) يجوزُ رفعُه ونصبُه، وهو قولُ المازنيّ(٢)، وقرَّرَ الزجاجُ أنَّ القولَ بالنَّصب لم يَرد عند أحدٍ من البصريين سوى المازنيّ، ولم يجزه أحدٌ من النَّحويين قبله، ولا تابعه أحدٌ بعده(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ وجوبِ الرَّفع أنَّ المتكلّمَ لا يستطيعُ أن يقولَ: (يأيُّ) ولا (يأيها) ويسكتُ؛ لأنَّه مبهمٌ يلزمُه التَّفسيرُ، فصار هو والرجلُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كأنك قلت: (يا رجل).

---

(١) الكتاب (١٨٨/٢) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (٢١٦/٤)، والأصول في النحو (٣٣٧/١) والكافية (٩١)، والتسهيل (١٨١).

(٢) رأيه في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٨/١)، والتسهيل (١٨١)، ونحو المازني (١٣٦).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٢٩/١).

(٤) الكتاب (١٨٨/٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٩٨/١)، والمغني: ت النهاري (١٨٩/١).

وحجةُ جواز النَّصب القياسُ على وصفِ العَلَمِ المنادى، فإنَّه يجوزُ فيه الرَّفعُ مراعاةً للفظ المنادى، والنَّصبُ مراعاةً لمحلّه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الوصفَ بعد (أيٍّ) واجبُ الرفع؛ لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلا بالرفع، والقولُ بجواز النَّصب لا يؤيّدُه سماعٌ من القرآن الكريم، ولا من كلام العرب، ولا من سائر الأخبار[1].

وأمَّا قياسُ المازنيّ فمردودٌ عندي بأنَّ القياسَ نوعان: قياسُ نصٍّ، وقياسُ حكم:

فأمَّا الأولُ: فهو المجيزُ للحُكمِ النَّحويّ، كقياس تقدّم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان شبهَ جملةٍ، فجوازُ التَّقديم لوروده في النَّص، فهو قياسٌ على النَّص.

وأمَّا الثاني: فهو في حقيقته مُفَسِّرٌ للحكم، وليس مجيزاً له، وذلك كقياس (إنَّ) على الفعل في العمل، فهذا القياسُ مُفَسِّرٌ للعمل، وليس مجيزاً له؛ لأنَّ عملَ (إنَّ) ثابتٌ بالنَّص، وأمَّا القياسُ فهو مُفَسِّرٌ ومُعَلِّلٌ للحكم، بمعنى أنَّه لو لم يثبت العملُ بالنَّص لم تعملْ (إنَّ)، وإن كان الشَّبهُ بينها وبين الفعل موجوداً.

وقياسُ المازني ممتنعٌ على النَّوعين: فأمَّا الأوّلُ؛ فلأنَّه لم يَعْتمدْ على نصٍّ، وأمَّا الثاني؛ فلعدمِ وجودِ حُكمٍ ثابتٍ يُفَسِّرُه بهذا القياس، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٩٨).

المسألة السادسة عشرة بعد المائة
تعريف العَلَم المفرد المنادى

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويين:

أحدهما: أنَّ العَلَمَ المفردَ إذا نُوديَ تَعَرَّفَ بالقصد بعدَ سلبِ تعريفِ العلميّة، وهو قولُ المبردِ، وتبعه الجرجانيُّ، وابنُ يعيش[1].

والثاني: أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعدَ النِّداء كما كان قبله، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وتبعه العكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[2].

الأدلة[3]:

حجةُ المبرد ومن تبعه من وجهين:

أحدهما: أنَّ النداءَ قد عَرَّفَ المنادى الذي هو النَّكرةُ المقبَلُ عليها، فمحالٌ أن يدخلَ على المعرفة وهي باقيةٌ على تعرّفها؛ لئلا يجتمعَ على الاسم تعريفان.

---

(١) المقتضب (٤/٢٠٥-٢٠٦)، والمقتصد (٢/٧٥٥)، وشرح المفصل (١/٢٥٢).

(٢) الأصول في النحو (١/٣٣٠-٣٣١)، واللباب (١/٣٣٨)، وشرح الجمل (١/٨٧)، وشرح التسهيل (٣/٣٩٢).

(٣) المقتضب (٤/٢٠٥)، والأصول في النحو (١/٣٣٠-٣٣١)، والمقتصد (٢/٧٥٥-٧٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٢٥٢).

والثاني: أنَّ العلمَ إذا أُضيفَ نُكِّرَ، فيقال: (هذا زيدكم) بعدَ أنْ يقدَّرَ: زيدٌ من الزيدين.

وحجةُ ابنِ السَّراج ومن تبعه من وجهين:

أحدهما: أنَّ في الأعلام ما لا يُتصوَّرُ فيه الشَّركةُ حتى يصحَّ تنكيرُه، نحو: (فرزدق).

والثاني: أنَّه لو كانت المعرفةُ تَتَنكَّرُ إذا نُوديت لجاز نداءُ ما فيه اللامُ، كنداء المضاف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ تعريفَ العلميّة باقٍ على حاله بعد النداء، كما كان قبله؛ لأنَّ تعريفَ العلميّة قبل النداء ثابتٌ متفقٌ عليه، فلا يزولُ إلا بدليل، ولا أرى هنا دليلاً مقنعاً يدلُّ على زوال تعريف العلميّة.

وأمَّا استدلالهم على زوال تعريف العلميّة بأنَّ النِّداءَ مُعَرِّفٌ، فإذا اجتمعَ النداءُ مع العَلم أدَّى إلى اجتماعِ مُعَرِّفين على مُعَرَّفٍ واحد، وهو ممتنعٌ، فلا أُسلِّمُ به؛ لأنَّ المنعَ مخصوصٌ باجتماع علامتين لفظيّتين، فأمَّا أن تكونُ إحداهما لفظيّةً والأخرى معنويّةً فلا بأسَ به، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة عشرة بعد المائة
حذف حرفِ العطف في نحو (إيَّاكَ والأسدَ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين:

أحدها: المنعُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السراج، وابنِ الحاجب، وابنِ يعيش[(١)]، والرضيّ[(٢)].

والثاني: الجوازُ مطلقاً، وهو قولُ ابن أبي إسحاق الحضرمي، وبه قال العكبريّ[(٣)].

والثالث: الجوازُ بشرط أن يكونَ الثاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ، وبه قال ابنُ عصفورٍ، وابنُ مالك[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ المنع أمران؛ أولاً: أنَّ السَّماعَ لم يَرِد إلا باستعمالِ الواوِ للعطف، أو

---

(١) شرح المفصل (٣١٣/١).

(٢) الكتاب (٢٧٩/١)، والمقتضب (٢١٣/٣)، والأصول في النحو (٢٥٠/٢)، والكافية في النحو (٩٩)، وشرح المفصل (٣١٣/١)، وشرح الكافية: القسم الأول (٥٧٥/١).

(٣) الكتاب (٢٧٩/١)، والأصول في النحو (٢٥٠/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (٤٦٣/١).

(٤) شرح الجمل (٤٢٢/٢)، وشرح التسهيل (١٩٢).

(٥) اللباب (٤٦٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣١٣/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٧٠/١-٢٧١)، وشرح الكافية: القسم الأول (٥٧٥/١)، المقتضب (٢١٣/٣).

(مِن) الجارة، فيقال: (إيَّاكَ والأسدَ) و(إيَّاكَ من الأسد)، ولم يأتِ حذفُ حرفِ العطف إلا شذوذاً، وأمَّا حذفُ حرفِ الجرّ فلا يقاسُ إلا مع أنْ وأنَّ.

ثانياً: أنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، فلا يقالُ: (باعد نفسَك الأسدَ)؛ لعدم تعديته إلى اثنين، فلابدَّ من حرفِ العطف، أو حرفِ الجرّ.

وحجةُ الجواز مطلقاً قولُ الشَّاعر:

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّه ... إلى الشَّر دعّاءٌ وللشّر جالبُ[1]

فقد حمله ابنُ أبي إسحاق[2] على أنَّ أصلَه: (إيَّاكَ من المراء)، فحُذف حرفُ الجرّ لما كان المراءُ بمعنى: أن تماري، فحمله عليه من حيثُ المعنى، وحمله العكبريُّ على تقديرِ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولين، نحو: (أُحذِّر).

وحجةُ المجيزين بشرطِ أن يكونَ الثَّاني منصوباً بفعلٍ مضمرٍ غير الذي نَصَبَ الأوَّلَ البيتُ السَّابقُ، إلا أنَّهم ينصبون الثَّاني بفعلٍ غيرِ الأوَّل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو المنعُ؛ لأنَّ أسلوبَ التَّحذير بنحو: (إيَّاكَ والأسدَ) لم يأتِ إلا مقروناً بالواو، نحو: (إيَّاكَ والأسدَ)، أو بحرف جرٍّ نحو: (إيَّاكَ من

(١) البيت من الطويل، ونسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، والبيت في: الكتاب (١/٢٧٩)، والمقتضب (٣/٢١٣)، والخزانة (٣/٦٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٧١).

الأسدِ)، هذا هو الذي يشهدُ له الواقعُ اللُّغوي، وأمَّا حذفُهما فلم يأتِ إلا في شاهدٍ واحدٍ يمكنُ حملُه على الضَّرورة.

وأما الاحتجاجُ على المنع بأنَّ الفعلَ النَّاصبَ للضَّمير المنفصل لا يتعدَّى إلا إلى مفعولٍ واحدٍ، فلا يقالُ: (باعد نفسَك الأسدَ)؛ لعدم تعديته إلى اثنين، فلا أراه مُلزِماً لجميع المانعين؛ لأنَّ منهم من يقدّرُ فعلاً يتعدَّى إلى مفعولين نحو: (أُحذِّر)، ولا يقدّرونه بـ(باعد)، فالحجةُ في المنع عدمُ ورودِ حذفِ حرفِ العَطف، وحرفِ الجرّ في مثل هذا الأسلوب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثامنة عشرة بعد المائة
تقديمُ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: المنعُ، وهو قولُ البصريينَ[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، وبه قال الفراءُ من الكوفيين[٢].

والثاني: الجوازُ، وهو قولُ الكسائيّ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ[٣].

الأدلة[٤]:

احتجَّ البصريونَ للمنع بأنَّ أسماءَ الأفعالِ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنَّها إنَّما عملت عملَه لقيامها مقامَه؛ فينبغي أن لا تتصرّفَ تصرفَه، فوجبَ أن لا يجوزَ تقديمُ معمولاتها عليها؛ إذ لو قلنا بالجوازِ لأدَّى ذلك إلى التَّسويةِ بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ الفروعَ أبداً تنحطُّ عن درجاتِ الأصول.

---

(١) الإنصاف (١/٢٢٨).

(٢) الكتاب (١/٢٥٢)، والمقتضب (٣/٢٨٠)، والأصول في النحو (١/١٤٢)، ومعاني القرآن (١/٢٦٠).

(٣) الارتشاف (٥/٢٣١١) والإنصاف (١/٢٢٨).

(٤) الكتاب (١/٢٥٢) والمقتضب (٣/٢٨٠) والإنصاف (١/٢٢٨) وائتلاف النصرة (٣٤).

وحجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[١]، فـ (كتاب) منصوبٌ باسمِ الفعلِ (عليكم)، وقولُ الشَّاعر:

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك إني رأيت الناسَ يحمدونَكا[٢]

فـ(دلوي) منصوبٌ باسمِ الفعلِ (دونك).

وأمَّا القياسُ فعلى اسمِ الفاعلِ والمفعول.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي عدمُ جوازِ تقديمِ معمولاتِ أسماءِ الأفعالِ عليها؛ لأنَّ واقعَ اللُّغة يشهدُ بأنَّ منصوباتِ الجوامد كـ(نعم) و(عسى) وفعل التعجب لا تتقدمُ عليها، وأسماءُ الأفعال في حكمها؛ إذ هي لا تتصرّفُ في نفسها، فلا تتصرّفُ في معمولاتها.

وما ورد من السَّماع مُؤيّداً للجواز قليلٌ بنصِّ الفراء[٣]، وهو يحتمل التأويل:

فأمَّا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ فأجاب عنه بأنَّ (كتاب الله) ليس

---

(١) سورة النساء: من الآية (٢٤).

(٢) البيت من الرجز، لراجز من بني أسيد بن عمرو بن تميم، والبيت في: معاني القرآن للفراء (١/٢٦٠)، والإنصاف (١/٢٢٨)، والخزانة (٦/٢٠٠).

(٣) معاني القرآن (١/٢٦٠).

منصوباً بـ(عليكم)، وإنَّما هو منصوبٌ لأنَّه مصدرٌ، والعاملُ فيه فعلٌ مقدرٌ، والتقديرُ فيه: (كتب كتاباً الله عليكم) وإنَّما قُدّر هذا الفعلَ ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدَّمَ عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾[1]، فإنَّ فيه دلالةً على أنَّ ذلك مكتوبٌ عليهم، فلمَّا قُدّرَ هذا الفعلُ، ولم يظهر بقي التقديرُ فيه: (كتاباً الله عليكم)، ثم أضيف المصدرُ إلى الفاعل فصارت (كتاب الله عليكم).

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

يأيُّها المائحُ دلوي دونَك ... إني رأيت الناسَ يحمدونَكا

فيحتملُ تأويلين:

أحدهما: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ، أي: خذ دلوي دونكا.

والثاني: أن يكونَ مبتدأً، و(دونك) خبرُه.

وأمَّا القياسُ على اسمِ الفاعلِ فأبطله بوجود الفارق، وهو أنَّ اسمَ الفاعلِ في قوّة الفعلِ؛ لشدَّة شبهه به؛ لأنَّه يشبهُه في اللَّفظ والمعنى، بخلاف اسمِ الفعلِ فإنَّه يشبهُ الفعلَ في المعنى، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة النساء: من الآية (٢٣).

المسألة التاسعة عشرة بعد المائة
موضع أسماء الأفعال من الإعراب

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحويين:

أحدها: أنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر، وهو قولُ المازنيِّ[١]، واختاره ابنُ أبي الربيع[٢]، وذكر أن هذا القول هو الظَّاهر من كلام سيبويه، وجزم أبو حيان بنسبته إلى سيبويه[٣]، ولم أقف على تصريح لسيبويه بذلك.

والثاني: أنَّها لا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ الأخفش، واختاره الرضيُّ[٤].

والثالث: أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر، كما أغنى الظَّاهرُ في: (أقائمٌ الزيدان؟)، وهو قولُ ابنِ الحاجب، وابنِ جمعة الموصلي[٥].

---

(١) الارتشاف (٥/٢٣١١).

(٢) البسيط لابن أبي الربيع (١/١٦٤).

(٣) الارتشاف (٥/٢٣١١).

(٤) الارتشاف (٥/٢٣١١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٢٩٤).

(٥) شرح المقدمة الكافية (٣/٧٤٤)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٥).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدر أنَّ المبنيَّ لما تعذَّر ظهورُ الإعراب في لفظه حُكِمَ على موضعه بما يستحقه، ودليلُ نصبِها على المصدر أنَّ المنونَ منها نكرةٌ فيكونُ في موضعِ المصدرِ المنكر، وأنَّه قد جاء المصدرُ في بعضها مضافاً، نحو: (رويدَ زيدٍ)، ودخولُ اللام في فاعلها، نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾[2].

وحجةُ مَن قال بأنَّها لا موضعَ لها من الإعرابِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال التي سُميت به لا موضعَ له من الإعراب، فوجب أن يكونَ الدَّال عليها لا موضعَ له.

وحجةُ القول بأنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والفاعلُ المستترُ أغنى عن الخبر أنَّه اسمٌ مجرَّدٌ عن العوامل اللَّفظية، فوجبَ أن يُحكَمَ بالابتداء فيه، والفاعلُ سادٌّ مسدَّ الخبر، كما في: (أقائمٌ الزيدان).

التَّرجيح:

الرَّاجحُ عندي أنَّ أسماءَ الأفعال لها محلٌّ من الإعراب، ومحلُّها رفعٌ بالابتداء، وأغنى الضَّميرُ المستكنُّ فيها عن الخبر.

فأمَّا كونُها لها محلٌّ من الإعراب؛ فلأنَّها أسماءٌ وقعت في إسناد، فاقتضى

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٤٤)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٢٩٤)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/١٦٤)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٥).

(٢) سورة المؤمنون: من الآية (٣٦).

ذلك أن يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، **وأمَّا كونُ محلها رفعاً بالابتداء**؛ فلأنَّها أسماءٌ مجردةٌ عن العوامل اللَّفظية، **وأمَّا كونُ مرفوعِها أغنى عن الخبر**؛ فقياساً على الصّفة الرافعة لفاعلها، نحو: (أقائمٌ الزيدان).

ولا يَرِدُ عندي على هذا القياس ما قاله ابنُ فلاحٍ من أنَّ فاعلَ اسمِ الفعلِ مستترٌ، وفاعلَ الوصف بارزٌ، فوُجِدَ الفرقُ[1]؛ لأنَّ المعتبرَ هو حصولُ الفائدةِ بالإسناد، وقد حصل هنا بالضَّمير المستتر، كما حصلَت بالبارز، والاسمِ الظَّاهر، ويدلُّ على حصولها حسنُ السّكوت على اسمِ الفعلِ، فتقول: (صه)، وما ذلك إلا لأجل الضَّمير المقدّر الذي حصل به تمامُ الفائدة.

وأمَّا القولُ بأنَّها في موضعِ نصبٍ على المصدرِ فضعيفٌ من وجهين[2]:

أحدهما: أنَّه لو كانت كذلك لكانت الأفعالُ قبلها مقدَّرةً، وتخرجُ حينئذٍ عن أن تكونَ اسمَ فعلٍ؛ بدليل: (سقياً) و(رعياً) لما كانت مصادرَ، وكان الفعلُ معها مقدَّرٌ وجبَ خروجُها عن أسماء الأفعال.

والثاني: أنَّها لو كانت كذلك لوجبَ أن تكون معربةً، كما في قولك: (سقياً) و(رعياً)؛ إذ لا موجبَ حينئذٍ للبناء؛ إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدَّرِ لا فيها، وذلك لا يوجبُ بناءَها.

وأمَّا القولُ بأنَّها لا موضعَ لها من الإعراب بحجةِ أنَّ كلَّ واحدٍ من الأفعال

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٢٥١-٢٥٣).

(٢) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٧٤٤).

التي سُمِّيت به لا موضعَ له من الإعراب، فوجبَ أن يكونَ الدَّالُّ عليها لا موضعَ له، فمردودٌ عندي بأنَّ الوصفَ العاملَ عَمَلَ فعله يدلُّ على معنى الفعلِ، ومع ذلك لم يقلْ أحدٌ بأنَّه لا موضعَ له من الإعراب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة العشرون بعد المائة
موضع (الكاف) في: (رويدك) من الإعراب

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، والعكبريّ، وابنِ أبي الربيع، والرضيّ، وابنِ جمعة الموصلي(١).

والثاني: أنَّها في موضعِ نصبٍ مفعول به، وهو قولُ الكسائيّ(٢).

والثالث: أنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ، لكونه مكانَ الفاعلِ، وهو قولُ الفراء(٣).

الأدلة(٤):

وحجةُ القولِ بأنَّها حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من

---

(١) الكتاب ١/٢٤٤)، والمقتضب (٣/٢٠٩)، والأصول في النحو (١/١٤٣)، واللباب (١/٤٦٠)، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح (٣/١١٣٠)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٢٩٨) وشرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٧).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٢٩٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكتاب ١/٢٤٤)، والمقتضب (٣/٢٠٩)، واللباب (١/٤٦٠)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٢٩٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١٠١٧).

الإعراب، أنَّه لو كان اسماً لَكانَ له موضعٌ من الإعراب، وهو ليس كذلك؛ لأنَّه لو كان له موضعٌ من الإعراب لم يخلُ: إمَّا أن يكونَ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً: فأمَّا الرفعُ فلا يصحُّ؛ لأنَّ الكافَ ليست من الضَّمائر المرفوعة، وأمَّا النَّصبُ فلا يصحُّ؛ لأنَّ (رويد) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فالكافُ للخطاب، و(زيداً) مفعولٌ به في نحو: (رويدك زيداً)، وأمَّا الجرُّ فلا يصحُّ؛ لأنَّ الجرَّ يكونُ بحرفِ الجرّ، وليست (رويد) حرفاً، أو بالإضافة وهذه الأسماءُ لا تضافُ، فالكافُ في: (رويدك) كالكاف في ذلك.

ولم أقف على حُجَّةٍ للكسائي، ولا للفراء في هذه المسألة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (الكافَ) في: (رويدك) حرفُ خطاب؛ لأنَّه لو كان اسماً لوجب أن يكونَ له محلٌّ من الإعراب، إمَّا رفعٌ، أو نصبٌ، أو جرٌّ، وكلُّها ممتنعةٌ: فأمَّا النَّصبُ؛ فلأنَّ (رويد) لا يتعدَّى إلا إلى واحدٍ، وهم يقولون: (رويدك زيداً)، وذلك يؤدِّي إلى تعديته إلى مفعولين، وهو لا يقتضي إلا واحداً، كما أنَّ (أرود) كذلك؛ بدليل امتناع: (رويد زيداً عمراً)، وأمَّا الرفعُ؛ فلأنَّها ليست من ضمائرِ الرَّفع، ولأنَّها تُحذَفُ من غير أن يقومَ مقامَها شيءٌ، وليس كذلك الفاعلُ، وأمَّا الجرُّ[1]؛ فلامتناعِ إضافتِها؛ لامتناعه في مدلولاتها التي هي الأفعالُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١٠١٧/٢).

المسألة الحادية والعشرون بعد المائة
اسمُ الفعلِ المنقول من الظَّرف والجار والمجرور

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ اسمَ الفعلِ المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع، وهو قولُ البصريينَ[(١)]، واختاره ابنُ يعيش، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصلي[(٢)].

والثاني: جوازُ القياسِ على المسموعِ، وهو قولُ الكوفيين[(٣)]، ومنهم الكسائيّ[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ من قَصَرَ النَّقلَ على السَّماع قلّةُ ما نُقِلَ منه عن العرب، ومنه

(١) الكافي لابن أبي الربيع (١١٣٧/٣).

(٢) شرح المفصل (٢٣٧/٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٣٢٢/١)، وشرح ألفية ابن معط (١٠٢٨/١).

(٣) الكافي لابن أبي الربيع (١١٣٧/٣).

(٤) التسهيل لابن مالك (٢١٣).

(٥) اللباب للعكبري (٤٥٩/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٣٧/٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٣٢٢/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١٠٢٨/١).

(دونك)، و(عندك)، و(مكانك).

ولم أقف على حُجّةٍ للكوفيينَ على جوازِ القياسِ هنا.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ اسمَ الفعل المنقولَ من الظَّرف والجارّ والمجرور مقصورٌ على السَّماع، بمعنى: أننا لا ندّعي النَّقلَ إلا فيما ثبتَ عن العربِ نقلُه مما كان عليه إلى اسمِ الفعل، نحو: (عندك)، و(دونك)، لأنَّ القياسَ هنا يقتضي إحداثَ كلماتٍ لاسمِ الفعل ليست من وضعِ العرب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.





المسألة الثانية والعشرون بعد المائة
أصل (هَلُمَّ)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (ها) التنبيه، ومن (لُمَّ) التي هي فعلُ أمرٍ من (لَمَّ اللهُ شعثه) فحُذفت الألفُ، فقيل: (هَلُمَّ)، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، وابنُ درستويه، والفارسيُّ[2].

والثاني: أنَّها مركبةٌ من (هلْ)، -ولم يصرّح الفراءُ بمعناها- و(أُمَّ) بمعنى: اقصد فالهمزةُ ألقيت حركتُها على السَّاكن قبلها، وحُذفت هي؛ فقيل: (هَلُمَّ)، وهو قولُ الكوفيين[3]، ومنهم الفراءُ[4].

والثالث: أنَّها كلمةٌ بسيطةٌ، وليست مركبةً، وهذا القولُ استظهره ابنُ الحاجبِ ولم يجزم به[5]، وذكره أبو حيان، ولم ينسبه إلى أحدٍ، ثم قال أبو حيان

---

(١) الارتشاف (٥/٢٣٠٤).

(٢) الكتاب (٣/٣٣٢)، والمقتضب (٣/٢٥)، والأصول في النحو (١/١٤٦)، وتصحيح الفصيح (٤١١)، والمسائل العضديات (٢٢١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٩).

(٤) معاني القرآن (١/٢٠٣).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٨).

بعد ذكر هذا القول: "وهو قولٌ لا بأس به؛ إذ الأصلُ البساطةُ حتى يقومَ دليلٌ واضحٌ على التَّركيب"(١).

الأدلة:

قال ابنُ الحاجب: "الذي حملَ النَّحويينَ على الحكم بالتَّركيب في مثل هذه المواضع، -وإن كان الظَّاهرُ أنَّه كلمةٌ برأسها- أنَّهم رأوا العربَ حَكَمت بالتَّركيب في مثله، كقولهم في (إمَّا) إنْ في قوله:

سَقَتها الرَّواعدُ من صيِّفٍ وإنْ مِن خريفٍ فلن يَعْدَما(٢)

قال سيبويه: هي (إمَّا) العاطفةُ فحُذفت (ما) وبَقيت (إن)، وإذا ثبتَ أنَّ (إمَّا) مركبةٌ مع بُعْدِ التَّركيبِ عنها صورةً، فلا بُعْدَ أن يكونَ (هَلُمَّ) مركباً"(٣)، ثم اختلفوا في أصلِ التَّركيبِ على النّحو الذي ذكرته.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ البصريينَ، وهو أنَّ (هَلُمَّ) مركبةٌ من (ها) التنبيه و(لُمَّ) التي هي فعلُ أمرٍ، فحُذفت الألفُ للتَّخفيف؛ بدليلِ أنَّهم نطقوا بهذا الأصلِ فقالوا: (ها لُمَّ)(٤)، وبذلك يبطلُ القول بأنَّ دعوى التَّركيب هنا لا دليلَ عليها.

---

(١) الارتشاف (٥/٢٣٠٥).

(٢) البيت من المتقارب، للنمر بن تولب، ديوانه (١١٩).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٧٨).

(٤) الارتشاف (٥/٢٣٠٥)، والتذييل والتكميل (٥/ل ١٧ ب)، والهمع (٥/١٢٦).

وأمَّا قولُ الكوفيينَ بأنَّ الأصلَ: (هلْ) (أُمَّ) فمردودٌ بأنَّ (هل) التي ذكرها الفراءُ لم يصرّح بمعناها، فإن كانت للاستفهام فباطلٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يدخلُ على الأمر، وإن كانت بمعنى: (قد) فباطلٌ أيضاً؛ لأنَّ التي بمعنى: (قد) لا تدخلُ على الأمر، فإن قيل إنَّها للزجر والحثِّ فلا يصحُّ أيضاً؛ لأنَّ التي تكونُ كذلك تكونُ متحركةَ الآخر بالفتح، فيقال فيها: (هلا)[1]، فلو كان التَّركيبُ منها لكانت اللامُ مفتوحةً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المسائل العضديات (٢٢١).

المسألة الثالثة والعشرون بعد المائة
علامةُ الصَّرف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين وحده، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ الخشَّاب، والعكبريُّ، وابنُ مالك[2].

والثاني: أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن الجرِّ والتَّنوين، وهو قولُ المبردِ، والزَّجاجِ، وابنِ السَّراجِ، والسّيرافيِّ، والزَّمخشريّ[3].

الأدلة[4]:

حجةُ الجمهور من أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الشَّاعرَ إذا اضطرَّ لإقامة وزنٍ جاء بالتَّنوين، ويقالُ: صرفَه للضَّرورة، وإن لم يجرَّه أصلاً.

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٤٣٨).

(٢) الكتاب (١/٢٢)، والمرتجل (٧١)، واللباب (١/٧٢)، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ (١/١٣٥).

(٣) المقتضب (٣/٣٠٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣)، والأصول في النحو (٢/٧٩)، وشرح الكتاب (١/١٧٠)، والمفصل في علم العربية (٤٤).

(٤) الكتاب (١/٢٢)، والتبيين (١٦٤)، وتوجيه اللمع لابن الخباز (٧٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١١٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٤٣٨).

والثاني: أنَّ (عصا) منصرفٌ، و(حبلى) غيرُ منصرفٍ، ولا فارق إلا وجودُ التَّنوين وعدمُه.

والثالث: أنَّ التَّنوينَ مطابقٌ لاشتقاق الصَّرف؛ لأنَّه مأخوذٌ من الصَّريف الذي هو الصَّوت، وليس شيءٌ في آخره صوتٌ إلا التَّنوين.

والرابع: أنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يدخلُه الجر مع الألفِ واللام، والإضافة، مع وجود العلّة المانعة من الصَّرف.

وحجةُ القول بأنَّ الصَّرف هو الجرُّ والتنوينُ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الصَّرفَ من التَّصرّف، وهو التَّقلبُ، ولا شكَّ أنَّ الذي يدخلُه الحركاتُ الثلاثُ والتَّنوينُ أكثرُ تصرفاً مما تدخلُه حركتانِ، والجرُّ يحصلُ به زيادةُ تغييرٍ في الاسم، فكان من الصَّرف.

والثاني: أنَّ الجرَّ يشاركُ التَّنوينَ في كونهما من خصائص الاسم، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف، ولذلك لم يكن الرَّفعُ والنَّصبُ بهذه المثابة؛ لاشتراك الفعل والاسم فيهما.

والثالث: أنَّ الموجِبَ لمنع الصَّرف سببان، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ، لا شيءٌ واحد.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ التَّنوينَ هو علامةُ الصَّرف؛ لأنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يدخلُه الجرُّ مع الألفِ واللامِ والإضافةِ، مع أنَّه ممنوعٌ من الصَّرف

حينئذٍ؛ لوجود العلّة المانعة منه، فدلَّ ذلك على أنَّ الجر بالكسرةِ ليس بعلامةٍ للصرف، وإنَّما مُنِعَ الجرُّ بالكسرة مع التَّنوين في الممنوع من الصَّرف لغرضٍ، وهو إزالةُ اللَّبس الممكن حصولُه لو بقي الاسمُ الممنوعُ من الصَّرف مجروراً بالكسرةِ من غيرِ تنوينٍ؛ لأنَّه سيلتبسُ حينئذٍ بالاسمِ المضافِ إلى ياء المتكلّم المحذوفة، أو بالاسمِ المبنيّ على الكسرِ نحو حذامِ.

وأمَّا أدلةُ القائلينَ بأنَّ الصَّرفَ هو الجرُّ والتنوينُ فيمكن الجواب عنها بما يلي[1]:

فأمَّا قولُهم بأنَّ الصَّرفَ من التصرّف، وهو التقلّبُ، فالجواب عنه بأنَّه لو كان الصَّرفُ من التَّصرفِ لم يكن التَّنوينُ من الصَّرف؛ لأنَّه لا تقلّبَ فيه، بل تابعٌ للمتقلب فيه، ولأنَّ التقلبَ موجودٌ في الرَّفعِ، والنَّصب، وليس من الصَّرف.

وأمَّا قولهم: بأنَّ الجرَّ يشاركُ التنوينَ في كونهما من خصائصِ الاسمِ، فوجبَ اشتراكُهما في علامةِ الصَّرف؛ فالجواب عنه بأنَّ الألفَ واللامَ والإضافةَ وغيرهما من خصائص الاسم، وليست من الصَّرف، فلا يلزمُ من كون الجرّ من الخصائصِ أن يكونَ من الصَّرف.

وأمَّا قولهم بأنَّ الموجبَ لمنعِ الصَّرف سببان، فيكونُ في مقابلتهما شيئانِ، لا شيءٌ واحدٌ؛ فالجواب عنه بأنَّ المقصودَ من السببين منعُ ما يُسمَّى صرفاً، لا مقابلةَ شيءٍ بشيءٍ، وقد تقرَّرَ أنَّ التَّنوينَ هو الصَّرفُ، فيكونُ هو المقصودُ بالمنع، والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح الكافية لابن فلاح (١٢٧-١٢٩)، والمغني له: ت النهاري (٢/٩٥٩-٩٦٢).

المسألة الرابعة والعشرون بعد المائة
منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: عدمُ جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرف في ضرورة الشِّعر، وهو قولُ أكثر البصريين[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيُّ، واختاره الشنتمريُّ، وابنُ جمعة الموصليّ[٢].

والثاني: جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورة الشِّعر، وهو قولُ الكوفيين[٣]، وبه قال الأخفشُ، والفارسيُّ، وابنُ برهان، وأبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ مالك[٤].

والثالث: جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في النثر والشعر، وهو قولُ ثعلب[٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/١٣٣).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣) وفيه رأي سيبويه، والمقتضب (٣/٣٥٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والنكت (١/١٣٦)، وشرح ألفية ابن معط (١/٤٤٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والإنصاف (٢/٥١٤).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والارتشاف (٢/٨٩٢)، وشرح اللمع (٢/٤٨١)، والإنصاف (٢/٥١٤)، واللباب (١/٥٢٣)، وشرح المفصل (١/١٣٥)، والتسهيل (٢٢٤).

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٥١١).

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاحٍ قيَّدَ الخلافَ في المسألة بأمرين[١]:

أحدهما: أنَّه في الشِّعر دونَ الاختيار، وقد حكى الاتِّفاقَ على هذا فقال: "السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ اتِّفاقاً اختياراً".

وأرى أنَّه لا يردُ عليه أنَّ ثعلباً أجازه اختياراً؛ لأنَّ ما ذهب إليه ثعلبٌ خرقٌ للإجماع فلا يعتدّ به.

والثاني: أنَّه في العَلَم المصروفِ، وهذا التَّقييدُ سبقه إليه ابنُ يعيش، وبعضُ النّحاةِ على عدم تقييدِه.

وأرى أنَّ تقييدَ الخلافِ في العَلَم هو الصَّوابُ، بل هو تحريرٌ لموضع النزاع، ويدلُّ عليه أنَّ الشواهدَ في هذه المسألة إنَّما هي في الأعلام، وقد صرَّح الرضيُّ بأنَّ المجيزينَ لا يجيزونَ مطلقاً، بل بشرطِ العلَميّة دونَ غيرها من الأسباب؛ لقوّتها، وعليه فإنَّ الاسمَ المجرَّدَ من سببِ المنع لا يُمنَعُ، نحو: (رجل)، و(فرس)، وقد حكى ابنُ فلاحٍ اتِّفاقَ النَّحاة على ذلك فقال: "وأمَّا بلا سببٍ فلا يجوزُ اتِّفاقاً"، وأمَّا ما وُجِدَ فيه علّةٌ واحدةٌ فإن كانت العلميّةَ فموضعُ الخلاف، وإن كانت غيرَها فلا تُمنع.

الأدلة[٢]:

حجةُ المنعِ أنَّ الصَّرفَ هو الأصلُ، فلو أجيز تركُ صرفِ المنصرفِ لأدَّى

---

(١) شرح الكافية له (١٢١-١٢٤)، والمغني له: ت النهاري (٢/٩٦٩- ٩٧٤).

(٢) المقتضب (٣/٣٥٤)، والأصول لابن السراج (٣/٤٣٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (١/١٩٣)، والإنصاف (٢/٤٩٣)، والإيضاح في شرح المفصل (١/١١٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٤٤٢).

ذلك إلى ردِّه عن الأصل إلى غير الأصل، وإنَّما يجوزُ في الضَّرورة ردُّ الكلمةِ إلى أصلها، لا إخراجُها عن ذلك.

وحجةُ الجوازِ في الشِّعر السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ[1]

وقولُ الشَّاعر:

طلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَت ... **بشبيبَ** غائلةُ النّفوسِ غدورُ[2]

وقولُ الشَّاعر:

لمصعبُ عند جِدَّ القو ... لِ أكثرُها وأطيبُها[3]

وقولُ الشَّاعر:

وممن ولدوا **عامـ** ... **ـرُ** ذو الطول وذو العَرْض[4]

وقولُ الشَّاعر:

وقائلةٍ ما بالُ **دَوسرَ** بعدَنا ... صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعن هندِ[5]

---

(١) البيت من المتقارب، للعباس بن مرداس، ديوانه (٨٤).

(٢) البيت من الكامل، للأخطل، ديوانه (١١٩).

(٣) البيت من مجزوء الوافر، لابن قيس الرقيات، ديوانه (٧٨).

(٤) البيت من مجزوء الهزج، لذي الإصبع العدواني، والبيت في: الأصول في النحو (٣/٤٣٨)، والإنصاف (٢/٥٠١) وشرح الكافية الشافية (٣/١٥١٠).

(٥) البيت من الطويل، لدوسر بن ذهيل، والبيت في الأصمعيات (١٦٧)، ومجالس ثعلب (١/١٤٧)، والخزانة (١/١٤٩).

وأمَّا القياسُ فليس حذفُ التَّنوينِ بأعظمَ من حذفِ (الزاء) و(اللام) في قولِ الشَّاعر:

درس المنـــــا بمُتـــــالِعٍ فأبـــــانِ   فتقادمــت بــالحُبس فالسُّــوبانِ[1]

يريد المنازل، وبأعظم من حذف الواو في قول الشَّاعر:

فبينــاهُ يشــرِي رَحْلَــه قــال قائــلٌ   لمــن جَمَــلٌ رِخــوُ المِــلاطِ نجيــبُ[2]

يريد: (هو)، فإذا جاز للشَّاعر للضَّرورة حذفُ ما هو من نفسِ الكلمةِ فحذفُه للتَّنوين الزائدِ عليها أولى.

وقد أجاب المانعونَ عن سماع المجيزينَ بأحدِ أمرين[3]:

أحدهما: عدمُ صحّةِ الروايةِ، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ بخلاف ما ذكر المجيزونَ، كما في قولِ الشَّاعر:

فمـــا كـــان حِصْـــنٌ ولا حـــابِسٌ   يفوقـــانِ مِـــرداسَ في مَجْمَـــعِ

فالروايةُ الصحيحةُ (شيخي) بدلاً من (مرداس).

وكما في قولِ الشَّاعر:

لمصـــعبُ عنـــد جِـــدَّ القـــو   لِ أكثرُهـــــا وأطيبُهـــــا

فالروايةُ الصحيحةُ (وأنتم حين جد الأمر).

---

(١) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة، ديوانه (١٣٢).

(٢) البيت من الطويل، للعجير السلولي، والبيت في: الأصول (٣/٤٣٩)، والمسائل العسكريات (١٩٩)، والخصائص (١/٦٩).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (١٢١-١٢٤)، والمغني له: ت النهاري (٢/٩٦٩- ٩٧٤).

والثاني: التَّأويلُ: وذلك بحملِ اللَّفظِ على غيرِ ظاهره، فقالوا في (دوسر) و(شبيب) و(مرداس) -على فَرضِ صحةِ الروايةِ-: أنَّ أصلَها على إضافتها إلى ياءِ المتكلّم، ثم أُبدلت من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً، فحذفت الألفُ، وبقيت الفتحةُ، وأمَّا (عامر) و(مصعب) على فَرضِ التَّسليمِ بالرواية؛ فيُحملانِ على القبيلة لكثرة أتباعهما.

ولم أقف على حُجَّةٍ لثعلب على جوازِ منعِ صرفِ العَلم المنصرفِ في النَّثر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي جوازُ تركِ صرفِ العَلَم المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر، وذلك لثبوتِ سماعِه عن العرب من خلال الشَّواهدِ المتقدّمة، وهي كثيرةٌ، ومن غيرِ الجائزِ إدخالُها في حُكم الشّذوذ، وأمَّا الرواياتُ التي أوردها المانعونَ فإنَّها ثبتت في بعضِ الأبيات، إلا أنَّ بعضَها الآخر قد بقي على ما هو عليه، والأصلُ عدمُ تأويلِها، على أنَّ الروايةَ -كما قال الرضيُّ- إذا ثبتت عن ثقةٍ؛ فإنَّه لا يجوزُ ردُّها، وإن ثبتت عندَ آخر روايةٌ غيرُها[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الكافية: القسم الأول (١٠٥/١).

المسألة الخامسة والعشرون بعد المائة
حكم ما لا ينصرفُ إذا دخلته (أل) أو أضيف

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّه لا ينصرفُ، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراجِ، وبه قال العكبريُّ، والصَّفَّارُ، وابنُ عصفور[١].

والثاني: أنَّه مصروفٌ، وهو قولُ الزَّجَّاجِ، والزَّجَّاجيِّ، والسِّيرافيّ، واختاره الأشمونيُّ[٢].

والثالث: أنَّه إن زالت منه عِلَّةٌ فمنصرفٌ، نحو: (بأحمدكم)، وإن بقيت العلّتان فلا، نحو: (بأحسنكم)، وهو قولُ ابنِ مالكٍ في نكته على ابنِ الحاجب[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ القائلينَ بأنَّه غيرُ منصرفٍ أنَّ الصَّرفَ عبارةٌ عن التَّنوين، ولا تنوينَ مع

(١) الكتاب (١/٢٢)، والمقتضب (٣/٣١٣)، والأصول في النحو (٢/٧٩)، واللباب (١/٥٢٢)، وشرح الكتاب (١/٣٥٣) وشرح الجمل (٢/٢٢٥).

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف (٩)، والجمل في النحو (٢٢٠)، وشرح الكتاب (١/١٦٩)، وشرح الأشموني على الألفية (١/١٠٩).

(٣) ذكر ذلك الأشموني في شرحه على الألفية (١/١٠٩).

(٤) اللباب للعكبري (١/٥٢٢)، وشرح الكتاب للصفار (١/٣٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١١٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٨٦)، وشرح الكافية لابن جمعة (١/١٣٦).

الألف واللام والإضافة، فلا صرفَ، وإنما دخلَه الجرُّ؛ لأنَّ سقوطَه كان تبعاً لحذفِ التَّنوين؛ لئلا تلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلم، أو المبنيات على الكسر، ومع دخول الألف واللام والإضافة يزولُ ذلك.

وحجةُ القائلينَ بأنَّه مصروفٌ أنَّ الألفَ واللامَ والإضافة يُحدِثانِ في الاسمِ معنىً لا يكونُ في الفعلِ، وهو التَّعريفُ، فيزولُ شبهُ الفعلِ بذلك، فيعودُ الاسمُ إلى أصله، وهو الصَّرف، ولأنَّ الجرَّ من الصَّرف، وقد دخلَه بعضُ ما يدلُّ على الصَّرف، فكان منصرفاً.

وحجةُ القولِ الثالث: أنَّه إن زالَ أحدُ السَّببينِ وجبَ الصَّرفُ؛ لزوالِ المانع، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرف؛ لقيام المانع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّه إن زالت منه علةٌ فمنصرفٌ، نحو (بأحمدكم)، وإن بقيت العلتان فلا، نحو: (بأحسنكم)؛ لأنَّ المنعَ من الصَّرف مقيّدٌ بوجودِ علتين في الاسم، كالعلمية والعجمة في نحو: (إبراهيم)، والوصفية وزيادة الألف والنون في نحو: (غضبان)، أو علةٌ تقومُ مقامَهما، كألفِ التأنيث نحو: (حمراء)، فإذا أضيف الممنوع من الصَّرف أو دخلَه الألفُ واللامُ فإنَّنا ننظرُ في الاسم: إن زال أحدُ السَّببين وجبَ القولُ بأنَّه مصروفٌ؛ لزوالِ المانعِ، نحو: (بأحمدكم)، فإنَّ العلميّةَ التي هي أحدُ السَّببينِ في المنع قد زالت بسببِ الإضافة، وإن كان السببانِ موجودينِ مع دخولهما وجبَ القولُ بمنعِ الصَّرفِ؛ لقيام المانعِ، نحو: (غضبانكم)، و(الغضبان)؛ فإنَّ الوصفيّةَ وزيادةَ الألف والنون اللَّذانِ هما سببُ المنعِ باقيانِ، فلم ينصرف الاسمُ هنا لبقاء السببين، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة السادسة والعشرون بعد المائة
أصل (لن)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (لا) و(أن)، فاللامُ من (لا)، والنون من (أن)؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفت لكثرة الاستعمال، ثم حُذفت الألفُ لالتقاء الساكنين، وهو قولُ الخليلِ، والكسائيّ، وبه قال السّهيليُّ(١).

والثاني: أنَّها مفردةٌ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والجرجانيّ، والشنتمريّ، والشلوبين، وابنِ مالكٍ، والكيشيّ، والمالقيّ(٢)، ونُسِبَ إلى الجمهور(٣).

والثالث: أنَّ أصلَها، (لا)، إلا أنَّهم توسعوا فأبدلوا من الألفِ نوناً، ونُفي بها المستقبل، وهو قولُ الفراء(٤).

---

(١) الكتاب (٣/٥)، وشرح التسهيل (٤/١٥)، ونتائج الفكر (١٣٠-١٣٣).

(٢) الكتاب (٣/٥)، والمقتضب (٢/٨)، والمقتصد (٢/١٠٥١-١٠٥٢)، والنكت (١/٦٩٢)، والتوطئة (١٤٥)، والتسهيل (٢٢٩)، والإرشاد إلى علم الإعراب (٤٤٥)، ورصف المباني (٣٥٥).

(٣) الجنى الداني (٢٨٤).

(٤) رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك (٤/١٦) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٣٤٠).

الأدلة[1]:

حجةُ الخليلِ أمران:

أحدهما: أنَّها قد جاءت في الشِّعر على الأصل من غيرِ حذفٍ، قال الشَّاعر:

يُرَجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتَعْرِضُ دونَ أقربِه الخطوبُ[2]

والمعنى: يرجي المرءُ الذي لن يلاقيه.

والثاني: قربُ لفظِ (لن) من لفظِ (لا) و(أنْ)، وأنَّ معناهما من النَّفي والتَّخلّص للاستقبالِ حاصلٌ في (لن).

وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ أنَّ هذا هو الأصلُ، ولا يصحُّ ادّعاءُ التَّركيبِ إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا يفيدُ ذلك، فبقيت الكلمةُ على الأصلِ، وهو البساطة.

وحجةُ الفراءِ أنَّ (لن) و(لا) حرفانِ نافيانِ ثنائيان، و(لا) أكثرُ استعمالاً، فأُبدلت ألفُها نوناً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (لن) غيرُ مركَّبةٍ؛ لأنَّ صحةَ ادِّعاء التَّركيب ترجعُ -فيما

---

(١) الكتاب (٣/٥)، والمقتصد (٢/١٠٥١-١٠٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/١٥)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٢٦٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٣٤٠)، والتذييل والتكميل (٥/٩٠ أ).

(٢) البيت من الوافر، لجابر بن رئلان الطائي، والبيت في: نوادر أبي زيد (٢٦٤)، وضرائر الشعر (٦٢)، والخزانة (٨/٤٤٢).

يظهرُ لي من كلام النّحاة- إلى أمورٍ منها:

أولاً: وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع.

ثانياً: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

والأمرانِ هنا لا يسلمان:

فأمَّا الأولُ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في (لن)، وأمَّا احتجاجُ الخليلِ بقولِ الشَّاعر:

يُرَجِّـــي المــرءُ مـــا لا أن يلاقـــي وتَعْـــرِضُ دونَ أقربـــه الخطـــوبُ

فليس بدليلٍ قاطعٍ على التَّركيبِ؛ إذ رُوي البيتُ (ما إن لا يلاقي)[1]، فلا حجة فيه حينئذٍ.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه (لا) و(أن) يقتضي جوازَ دخولِ (لن) على الماضي؛ لأنَّ (أن) تدخلُ عليه، وهذا ممتنعٌ صناعةً، وكذلك فإنَّ (لن) يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها، ولو كان أصلُها من (لا) و(أن) على تقدير الخليل، أو (لا) على تقدير الفراء لامتنعَ ذلك؛ لأنَّ (أن) و(لا) لا يجوزُ تقديمُ معمولِ ما بعدهما عليهما صناعةً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) النوادر لأبي زيد (٢٦٤).

المسألة السابعة والعشرون بعد المائة
دلالة (لن)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبلِ، ولا يلزم منه التأبيد، وهو قولُ الثَّعلبي، والبغويّ، والباقوليّ، والفخرِ الرازيّ، والعكبريّ، وابنِ مالك، والرضيّ، وابنِ جمعة، والمراديّ، والسمينِ الحلبي، وابنِ هشام، والزَّركشيّ[1].

والثاني: أنَّها تفيدُ نفيَ المستقبل على التأبيد، وهو قولُ الزَّمخشريّ؛ فقد ذكر الأردبيليُّ أنَّ الزَّمخشريَّ قال في بعضِ نسخ الأنموذج: "و(لن) نظيرةُ (لا) في نفي المستقبل ولكن للتأبيد"، وفي النسخة المطبوعة (على التّأكيد) بدلاً من (للتأبيد)[2]، وبه قال ابنُ الخشَّاب، وابنُ عطية، وابنُ يعيش[3].

---

(١) الكشف والبيان (٤/٢٧٤)، ومعالم التنزيل (٣/٢٧٦)، وشرح اللمع (٢/٦٤٤)، ومفاتيح الغيب (٧/١٩٠)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥١٣)، والتسهيل (٢٢٩)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٢/٨٤٠) وشرح ألفية ابن معط (١/٣٣٩)، والجنى الداني (٢٧٠)، والدر المصون (١/٢٠٣)، ومغني اللبيب (٢٨١) والبحر المحيط في أصول الفقه (٢/٢٩٨).

(٢) شرح الأنموذج للأردبيلي (٢٣٣)، والأنموذج (٣٢).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/٢٩٨)، والمحرر الوجيز (٢/٤٥٠)، وشرح المفصل (٤/١٦).

الأدلة[١]:

حجةُ الجمهورِ أنَّها لو ثبتت للتأبيد لم يتقيّد منفيُّها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ۝٢٦﴾[٢]، ولم يكن لذكر التأبيدِ فائدةٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٣] إلا التكرار، والأصلُ عدمُه، ولكان ذكرُ الغايةِ ممتنعاً، وقد جاء ذكرُ الغايةِ معها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾[٤].

وحجةُ القولِ بأنَّها أبداً للتَّأبيد أنَّ (لن) نفيٌ لقولنا: (سيقوم) و(سوف يقوم)، وهما يفيدان التنفيسَ في الزمان، فلذلك يقعُ نفيُه على التَّأبيد وطولِ المدة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ (لن) من الألفاظِ المشتركة، فتدل بوضعها على النَّفي المؤقَّت، والنَّفي المؤبَّد، فقولُ القائل: (لن أفعل) مُحتمِلٌ للأمرين: وهما النَّفيُ المؤقت، والنَّفيُ المؤبَّد، والقرينةُ هي التي تُحدّدُ المرادَ؛ وقد جاء السَّماعُ مُؤيِّداً لذلك، فمن استعمال (لن) في النَّفي المؤبَّد قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ

---

(١) الكشف والبيان (٢٧٤/٤)، وشرح اللمع للباقولي (٦٤٤/٢)، والمتبع في شرح اللمع (٥١٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٦/٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٣٩/١).

(٢) سورة مريم: من الآية (٢٦).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٩٥).

(٤) سورة طه: من الآية (٩١).

شَيْـًٔاۚ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾(٢)، ومن استعمالها في النَّفي المؤقَّت قولُه تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾؛ فإنَّه مقيَّدٌ بالدنيا؛ لأنَّهم يتمنَّون الموتَ في الآخرة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، فتخصيصُ (لن) بالتأبيد "دعوى باطلةٌ على أهلِ اللّغة، وليس يشهدُ بصحتِه كتابٌ معتبرٌ، ولا نقلٌ صحيحٌ"(٣)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة الجاثية: من الآية (١٩).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٢٤).

(٣) مفاتيح الغيب للرازي (٧/١٩٠).

المسألة الثامنة والعشرون بعد المائة
أصل (إذن)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّها مركبةٌ من (إذ) و(أن) فأُلقيت حركةُ الهمزةِ على الذال وحُذِفَت، وهو قولُ الخليلِ، ونُسِبَ إلى بعضِ الكوفيينَ[١].

والثاني: أنَّها مفردةٌ لا مركبةٌ، وهذا القولُ نُسِبَ إلى سيبويهِ[٢]، وبه قال العكبريُّ، وابنُ جمعة، والمالقيُّ، وابنُ هشامٍ[٣]، ونُسِبَ إلى الجمهور[٤].

والثالث: أنَّها مركبةٌ من (إذا) و(أن)، وهو قولُ أبي علي الرَّنديّ[٥].

الأدلة[٦]:

وحجةُ القولِ بأنَّها مفردةٌ أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، ولا يُدَّعى التركيبُ إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ قاطعٌ هنا يدلُّ على التَّركيب.

---

(١) الارتشاف (١٦٥٠/٤)، ورصف المباني (١٥٧).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤١/١).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٤/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٣٤١/١)، ورصف المباني (١٥٧)، ومغني اللبيب (٣٠).

(٤) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٤١٦٢/٨).

(٥) الارتشاف (١٦٥٠/٤)، والرندي هو عمر بن عبد المجيد تلميذ السهيلي. بغية الوعاة (٢٢٠/٢).

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١٥/٢)، ورصف المباني (١٥٧)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٤١٦٢/٨).

وحجةُ القولِ بأنَّها مركبةٌ من (إذا) و(أن) أنَّها تُعطي ما تعطي كلَّ واحدةٍ منهما، فتُعطي الرَّبطَ كـ(إذا)، والنصبَ كـ(أن)، ثم حُذفت همزةُ (أن)، ثم ألفُ (إذا) لالتقاء الساكنين.

ولم أقف على حجةٍ لدعوى الخليلِ في أنَّها مركبةٌ من (إذ) و(أن).

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي أنَّ (إذن) غيـرُ مركَّبـةٍ؛ لأنَّ صـحةَ ادِّعـاء التَّركيـب ترجـعُ -فيما يظهرُ لي من كلام النّحاة- إلى أمورٍ منها:

أولاً: وجودُ ما يدلُّ على التَّركيبِ بأنْ يظهرَ في بعضِ المواضع.

ثانياً: عدمُ وجودِ ما يمنعُ ادِّعاءَ التَّركيب صناعةً.

ثالثاً: بقاءُ معنى الكلماتِ بعدَ التَّركيبِ على ما كانت عليه قبله.

وهذه الأمورُ لم تسلم هنا:

فأمَّا الأولُ؛ فلأنَّه لا دليلَ قاطعٌ على وجود التَّركيبِ في (إذن)؛ إذ لم يُتكلّم بالأصل الذي ادَّعاه أصحابُ القولِ بالتَّركيب.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ القولَ بأنَّ أصلَه (إذ) و(أن) أو (إذا) و(أن) يقتضي أن تعملَ (إذن) في كلِّ موضعٍ؛ لأنَّ (أن) تعملُ في كلِّ موضعٍ، وهذا ممتنعٌ صناعةً؛ لأنَّ (إذن) لا تعمـلُ إلا في بدايـةِ الكـلام، ولأنَّ (إذ) و(إذا) ظرفـا زمـانٍ تلـزمُ إضافتُهما إلى الجملة، وهذا ممتنعٌ صناعةً في (إذن).

وأمَّا الثالثُ؛ فلأنَّ (إذن) لها معنىً مستقلٌّ، وهو الجوابُ والجزاء، ولو وُضع موضعَها (إذ أن) أو (إذا أن) لم يفيدا هذا المعنى، والله أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة والعشرون بعد المائة
الناصب للفعل المضارع بعد (الفاء) و(الواو) و(أو)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه منصوبٌ بإضمار أن، وهو قولُ جمهور البصريينَ، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، والزَّجَّاجيُّ، والسّيرافيُّ، واختاره أبو علي الشَّلوبين، وابنُ عصفور، وابنُ مالكٍ، وابنُ جمعة، والمالقيُّ، وأبو حيان(١).

والثاني: أنَّه منصوبٌ بالحروف الثلاثة نفسها، وهو قولُ الكسائيّ، وهشامٍ، وثعلبٍ، من الكوفيين، وبه قال الجرميُّ(٢).

والثالث: أنَّه منصوبٌ على الخلاف، وهو قولُ الفراء، وبه قال أبو جعفرٍ الطَّبري، وابنُ خروفٍ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ عامة(٣).

---

(١) الكتاب (٣/٢٨، ٤٠، ٤٦)، والمقتضب (٢/٦-٧، ١٤-٢٤)، والأصول في النحو (٢/١٥٣)، والجمل (١٨٥-١٨٨)، وشرح الكتاب (٣/٢٢٨)، وشرح المقدمة الجزولية (٢/٤٦٥-٤٦٩)، وشرح الجمل (٢/١٤١-١٤٥)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٥٤٣)، وشرح ألفية ابن معط (١/٣٤٥-٣٥٢) ورصف المباني (١٣٣، ٣٧٩، ٤٢٢)، والتذييل والتكميل (٥/١٠٣ ب).

(٢) الارتشاف (٤/١٦٦٨)، وتذكرة النحاة (٥٦١)، والجنى الداني (٢٣٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٨).

(٣) معاني القرآن (١/٢٦-٢٧، ١١٥، ٢٧٦) (٢/٢٢٩-١٣٠)، وجامع البيان (١/٢٥٥) و(٢/١٨٤) وشرح الجمل (٢/٧٩٣، ٧٩٥،٧٩٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٤).

الأدلة[1]:

حجةُ القولِ بأنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بإضمار (أن) أنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، والأصلُ فيها أن لا تعمل؛ لأنَّها لا تختصُّ، فتدخلُ على الكلماتِ الثلاثِ: الاسم والفعل والحرف.

وحجةُ الجرميِّ على أنَّ الفعلَ بعد الحروف الثلاثة منصوبٌ بها أمران:

أحدهما: أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمارِ (أن).

والثاني: أنَّ هذه الحروفَ الثلاثةَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ، والسَّببية، والاستثناء والغاية، فهي مختصةٌ بالفعل.

ويرى هشامُ أنَّ العلةَ في نصبِ المضارعِ بالحروفِ نفسِها أنَّه لما لم يُعطَف المضارعُ على ما قبله لم يدخله الرَّفعُ، ولا الجزمُ؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطَلَ الرَّفعُ أيضاً، فلمَّا لم يستقم رفعُه ولا جزمُه؛ لانتفاء موجبهما لم يبقَ إلا النَّصب.

ويرى ثعلبُ أنَّ الحروفَ الثلاثةَ نَصبت؛ لأنَّها دلَّت على الشَّرط؛ إذ معنى: (هل تزورني فأحدثك): (إن تزرني أحدثك)، فلمَّا نابت عن الشَّرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبلَ وعملت عمل (كي).

وحجةُ الفراء على أنَّ المضارعَ بعدَ الحروفِ الثلاثةِ منصوبٌ بالخلاف أنَّ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٢٨)، وعلل النحو لابن الوراق (١٩٥)، والإنصاف (٢/٥٥٥-٥٥٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٤)، والارتشاف (٤/١٦٦٨)، والهمع (٤/١١٧).

الثاني خبرٌ، والأولُ ليس بخبرٍ، فلمَّا خالفَ الثاني الأولَ في المعنى خالفَه في الإعراب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ بأنَّ الفعلَ المضارعَ بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوبٌ بها؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أنَّ القولَ بإضمارِ (أن) يلزمُ منه التَّقديرُ الذي لا يخلو من تكلّف؛ لتأولها وما دخلت عليه بالاسم، ويُقَدَّرُ لذلك ما قبل العاطف اسماً كذلك، نحو قولهم في: (زرني فأزورك)، إنَّ تقديرَ الكلام: (لتكن منك زيارةٌ فزيارةٌ مني)، ولا يخفى أنَّ البعدَ عن التَّقدير أولى.

ثانياً: أنَّه لم يقم دليلٌ على أنَّ النَّصبَ بإضمار (أن).

وقد أبطلَ ابنُ فلاحٍ قولَ الجرميّ الذي رجحتُه بأمرين[١]:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف لا يُنصَبُ بها في الإيجاب، ولو كانت ناصبةً لاطرد النَّصبُ بها.

والثاني: أنَّها حروفُ عطفٍ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ.

وفيما قاله نظرٌ:

فأمَّا قولُه: إنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، وحروفُ العطفِ لا تعملُ؛ لعدم اختصاصها، فالجوابُ عنه أنَّ هذه الحروفَ قد خرجت عن بابِ العطفِ إلى

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٢٨٣-١٢٨٦).

معنى المعيةِ والسببيةِ، والاستثناءِ والغايةِ، وهذه المعاني مختصَّةٌ بالفعلِ المضارعِ فهي إذاً مختصَّةٌ بالفعل فصحَّ عملُها.

وأمَّا قولُه: إنَّ هذه الحروفَ لا يُنصَبُ بها في الإيجاب، ولو كانت ناصبةً لاطرد النصبُ بها، فمردودٌ بأنَّ هذه الحروفَ في الإيجاب تكونُ عاطفةً لذلك لا تعملُ، أمَّا إذا سُبقت بطلبٍ فإنَّها تخرجُ عن بابِ العطفِ إلى معنى المعيةِ، والسببية، والاستثناء والغاية، فعَمِلَت؛ لاختصاصها حينئذٍ بالفعل المضارع.

ثالثاً: أنَّ القولَ بالخلافِ ضعيفٌ لأمور:

أحدها: أنَّ الخلافَ يحصلُ بنصبِ الأول، كما يحصلُ بنصبِ الثاني.

الثاني: أنَّ المعطوفَ بـ(لكن) و(لا) في نحو: (ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ) و(جاء زيدٌ لا عمروٌ) مخالفٌ للأولِ ولم يَنتصب على الخلاف.

الثالث: أنَّ الخلافَ عاملٌ معنويٌّ، وفي الكلام عاملٌ لفظيٌّ يحسنُ إسنادُ العملِ إليه فالقولُ به أولى، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثلاثون بعد المائة
الناصب للفعل المضارعُ بعد لام التَّعليل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراجِ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، والمالقيُّ وابنُ هشامٍ[2].

والثاني: أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بها، وهو قولُ الكوفيينَ[3]، ومنهم: الفراءُ، وثعلبُ[4].

الأدلة[5]:

حجةُ البصريينَ أنَّ اللامَ من عواملِ الأسماء، وعواملُ الأسماءِ لا يجوزُ أن

---

(١) الإنصاف (٢/٥٧٥).

(٢) الكتاب (٣/٥)، والمقتضب (٢/٧)، والأصول في النحو (٢/١٤٩)، والإنصاف (٢/٥٧٥)، واللباب (٢/٣٨)، ورصف المباني (٢٩٩)، ومغني اللبيب (٢١٣).

(٣) الإنصاف (٢/٥٧٥).

(٤) معاني القرآن (١/٢٢٠)، والارتشاف (٤/١٦٦٠).

(٥) الكتاب (٣/٥)، والمقتضب (٢/٧)، والأصول في النحو (٢/١٤٩)، والإنصاف (٢/٥٧٥)، واللباب (٢/٣٨)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٣١٣).

تكونَ عواملَ الأفعالِ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ (أن)، فتكونُ (اللام) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ، وليس على الفعلِ، وإنَّما حُذفت هنا تخفيفاً، والحذفُ للتَّخفيفِ كثيرٌ في كلامهم.

وحجةُ الكوفيينَ من وجهين:

أحدهما: أنَّ (اللامَ) هنا ليست الجارّةَ للاسم حتى يمتنعَ دخولهُا على الفعل، وإن شاركتها في اللَّفظ؛ لأنَّ الاشتراكَ في اللَّفظ لا يُوجبُ الاشتراكَ في المعنى؛ بدليلِ اشتراك لفظِ (حتى) بين الجارّةِ والعاطفةِ، مع اختلافِ المعنى.

والثاني: أنَّه لو جاز إضمارُ (أن) بعد لام الجرِّ لجازَ إضمارُها بعد الباء، نحو: (أمرت بيقومَ)، قياساً على (اللام).

ويرى ثعلبُ[1] أنَّ (اللامَ) إنَّما نَصبت ما بعدها لنيابتها عن (أن)، فخالفَ أصحابَه؛ لأنَّهم يجعلونها ناصبةً للفعلِ بطريقِ الأصالة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها؛ لأنَّه قد ثبتَ أنَّ (اللامَ) الداخلةَ على المضارع من حروفِ الجرِّ؛ بدليلِ دلالتِها على العلّة، وهو المعنى الموجودُ في حرفِ الجرِّ الذي هو مِن عواملِ الأسماءِ، فلا يصحُّ عملُها في الفعلِ؛ لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا يجوزُ أن تكونَ عواملَ الأفعال.

---

(١) الارتشاف (٤/١٦٦٠).

وأمَّا قولُ ثعلبٍ إنَّ اللامَ نائبةٌ عن (أن) فمردودٌ عندي بأنَّهما يجتمعان كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1]، ولو كانت (اللامُ) نائبةً عن (أن) لم تجتمع معها كما لا يجتمع الفاعل مع نائبه، والمصدرُ النائبُ عن فعلِه مع فعلِه.

وزعم بعضُ **الكوفيينَ أنَّ** (اللام) **هنا تفيدُ معنى الشَّرط؛ لأنَّ قولنا:** (ذاكرْ لتنجحَ) **في معنى:** (إن تذاكر تنجح)، **فأشبهت** (إن) **الشرطية، إلا أنَّ** (إنْ) **لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بـ**(إن) **ونصبوا باللام للفرق بينهما**[2]، وهذا زعمٌ باطلٌ؛ لأنَّ واقعَ الاستعمالِ يفيدُ أنَّها للتَّعليل، ولو كانت كما زعم الكوفيونَ لكان ينبغي أن تُحمَلَ على (إن) في الجزم، فيُجزَمُ بـ(اللام) كما يُجزَمُ بـ(إن)؛ لأجلِ المشابهةِ التي بينهما[3]، فلمَّا لم يَحصل ذلك تبيَّنَ أنَّ (اللام) الدَّاخلةَ على الفعلِ المضارعِ هي لامُ الجرِّ، فوجبَ أن يكونَ الفعلُ منصوباً بتقديرِ (أن)، فتكونُ (اللامُ) داخلةً على مصدرٍ مؤولٍ، وليس على الفعل، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) سورة الحديد: من الآية (٢٩).

(٢) الإنصاف (٢/٥٧٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٥٧٨).

المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة
إعراب الجملة المتقدمة على أداةِ الشَّرط

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ دالةٌ على الجزاءِ المقدَّرِ، وليست هي الجزاءَ، وهو قولُ ابنِ السَّراجِ، وابنِ جنيّ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش، وابنِ مالكٍ[(١)]، ونُسِبَ إلى جمهورِ البصريينَ[(٢)].

والثاني: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ هي الجزاءُ من غيرِ تقديرِ جزاءٍ آخر، وهو قولُ الفراءِ، وأبي زيدٍ الأنصاريّ، والأخفشِ، والمبردِ[(٣)]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ جمهورِ البصريينَ أنَّ القولَ بأنَّ المتقدِّمَ هو الجوابُ تعارضُه أحكامٌ لفظيَّةٌ:

---

(١) الأصول في النحو (١٨٧/٢)، والخصائص (٣٨٧/٢)، والمفصل (٣٢٨)، وشرح المفصل (٩٧/٤)، والتسهيل (٢٣٨).

(٢) الارتشاف (١٨٧٩/٤).

(٣) الأصول في النحو (١٨٧/٢)، وشرح التسهيل (٨٦/٤)، والارتشاف (١٨٧٩/٤)، والمقتضب (٦٦/٢).

(٤) التسهيل (٢٣٨).

(٥) الأصول في النحو (١٨٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٥٠/٢).

فمنها: أنَّه لو كان هو الجوابَ لوجبَ دخولُ الفاءِ من طريقِ الأَولى، وبيانُ الأولويّة هو أنَّه إذا تأخَّرَ فالإجماعُ على وجوبِ دخولِ الفاءِ على جوابِ الشَّرطِ في مثل: (أنت طالقٌ إن دخلت الدار) مع تقدّم ما يُشْعِرُ بالجزاء، وهو الشَّرط، فلأَن يلزمَ إذا تقدَّمَ على الشَّرط أولى.

ومنها: أنَّه كان يجبُ جزمُه إذا كان مما يقبلُ الجزمَ، كقولك: (تكرِمُني إن أُكرِمْكَ) فوجوبُ الرَّفع دليلٌ على أنَّه ليس بالجزاء.

ومنها: أنَّه كان يلزمُه أن يجيزَ (عمراً إن تضربْ زيداً أضربْ) فيكونُ (عمراً) معمولاً للجزاء؛ لأنَّ الجزاءَ يصحُّ تقديمُه في هذا الموضع، فليصحَّ تقديمُ معمولِه.

وحجةُ الكوفيينَ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الجملةَ المتقدِّمةَ لو لم تكنْ معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنَّ الإنسانَ لو قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ)، تطلقُ في الحال؛ لأنَّه إنشاءٌ غيرُ معلَّقٍ على الشَّرط، ولما لم تَطلُقْ عُلِمَ أنَّه معلَّقٌ على الشَّرط، بمنزلة: (إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ)، فلا تطلُق إلا بالدخول.

والثاني: أنَّه إذا أَمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ، الذي هو على خلافِ الأصل.

والثالث: أنَّه إذا كان متأخراً ينجزمُ على الجِوار، فإذا تقدَّمَ بَطَلَ الجِوارُ فارتفعَ، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهورِ البصريينَ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ

دالَّةٌ على الجزاء المقدّر، وليست هي الجزاءَ؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ دالٌ على معنىً في الشَّرطِ والجزاء، وهو الملازمةُ بينهما، فوجبَ تقديمُه عليهما، كما وجبَ تقديمُ سائرِ حروفِ المعاني على ما فيه معناها، ولأنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللَّفظ، ليطابقَ اللَّفظُ المعنى، ثم إنَّه لو كان هو الجوابَ لدخلتْ عليه الفاءُ كما تدخلُ عليه إذا تأخَّر، ولكان مجزوماً، فلمَّا لم يكن كذلك دلَّ على أنَّه ليس هو الجوابَ، وإنما هو دالٌّ على الجوابِ المقدّرِ بعدَ فعلِ الشَّرط.

وأمَّا حججُ القولِ بأنَّ المتقدّمَ هو الجوابُ فيمكن الجواب عنها:

فأمَّا قولُهم: إنَّ الجملةَ المتقدّمةَ لو لم تكن معلَّقةً على الشَّرط لوجبَ أنّ الإنسانَ لو قال لزوجته: (أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ)، تَطلُقُ في الحال، فالجواب عنه بأنَّ الجملةَ الأولى لما كانت دالَّةً على الجملةِ المعلّقة على الشَّرطِ كان حكمُها في عدمِ الوقوع قبلَ وجودِ الشَّرط حُكمَ ما دلَّت عليه، فلذلك لم يقعْ بها الطَّلاقُ قبل وجودِ الشَّرط.

وأمَّا قولُهم إنَّه إذا أمكنَ قيامُ المعنى بالموجودِ فلا حاجةَ إلى مجازِ الحذفِ، الذي هو على خلافِ الأصل، فالجواب عنه بأنَّ تقديرَ الجوابِ كان لحاجةٍ، وهو بطلانُ كونِ الجملة المتقدّمةِ جزاءً؛ لما تقدَّمَ من الأوجه.

وأمَّا قولُهم إنَّه إذا كان متأخّراً ينجزمُ على الجِوارِ، فإذا تقدّم بَطَل الجِوارُ فارتفع، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم، فالجواب عنه بأنَّ الجِوارَ ضعيفٌ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على عاملٍ محقَّقٍ، وقد أمكنَ جزمُه بحرفِ الشَّرطِ، أو به وبفعلِ الشَّرط، فبَطَلَ الجِوار، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة الثانية والثلاثون بعد المائة
إعراب الاسم المرفوع بعد أداةِ الشَّرط

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظّاهرُ، وهو قولُ البصريين[(١)]، ومنهم: سيبويهِ، والأخفشُ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ يعيش[(٢)].

والثاني: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل الذي يليه، وهو قولُ الكوفيين[(٣)]، ومنهم الفراءِ[(٤)].

والثالث: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بالابتداء، وهو قولُ الكسائيّ[(٥)]، وأجازه الأخفشُ مع القولِ الأولِ، إلا أنَّ القولَ بالابتداءِ هو المشهورُ عنه في كتبِ النّحاة، مع أنَّ القولَ الأولَ هو الأقيسُ عنده، حيثُ قال في قوله

---

(١) الإنصاف (٢/٦١٦).

(٢) الكتاب (١/٢٦٣)، ومعاني القرآن (٢/٣٥٤)، والمقتضب (٢/٧٢)، والأصول في النحو (٢/١٩٥) والإنصاف (٢/٦١٦)، واللباب (٢/٥٧)، وشرح المفصل (٤/١٠٢).

(٣) الإنصاف (٢/٦١٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٠٢).

(٥) الارتشاف (٤/١٨٧٠).

تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾: "فابتدأ بعد (إن)، وأن يكونَ رفعُ (أحد) على فعلٍ مضمرٍ أقيسُ الوجهين؛ لأنَّ حروفَ الجزاءِ لا يُبتدأُ بعدها"[(١)].

الأدلة[(٢)]:

حجةُ البصريينَ في أنَّه يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ أنَّه لا يجوزُ أن يُفْصَلَ بين حرفِ الجزمِ وبينَ الفعلِ باسمٍ لم يَعملْ فيه ذلك الفعلُ، ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ ههنا عاملاً فيه؛ لأنَّه لا يجوزُ تقديمُ ما يرتفعُ بالفعلِ عليه، فلو لم يُقَدَّرْ ما يرفعُه لبقي الاسمُ مرفوعاً بلا رافعٍ، وذلك لا يجوزُ؛ فدلَّ على أنَّ الاسمَ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ، وأنَّ الفعلَ المظهرَ الذي بعد الاسمِ يدلُّ على ذلك المقدَّر.

وحجةُ الكوفيينَ في أنَّه يرتفعُ بالعائدِ أنَّ المكنيَّ المرفوعَ في الفعلِ هو الاسمُ الأولُ، فينبغي أن يكونَ مرفوعاً به، كما في: (جاءني الظَّريفُ زيدٌ) وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقديرِ فعلٍ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرطِ مرفوعٌ بفعلٍ يفسّره الظَّاهرُ؛ لأنَّ القياسَ في أدواتِ الشَّرط اختصاصُها بالأفعالِ، والقولُ بتقديرِ الفعلِ قبل الاسمِ يُبقِي لها مزيّةَ الاختصاصِ بالأفعال.

---

(١) معاني القرآن (٣٥٤/١).

(٢) الكتاب (٢٦٣/١)، والمقتضب (٧٢/٢)، والأصول في النحو (١٩٥/٢)، والإنصاف (٦١٦/٢)، واللباب للعكبري (٥٧/٢).

وأمَّا القولُ بأنَّه مرفوعٌ بالعائدِ عليه من الفعل، كما ارتفعَ (زيد) في: (جاءني الظريفُ زيدٌ)، فالذي يظهرُ لي من التَّنظير بقولهم: (جاءني الظريفُ زيدٌ) أنَّ مذهبَ الكوفيينَ هو أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالفعلِ الذي يليه، وليس بالضَّمير؛ إذ معنى التَّنظير: أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداةِ الشَّرطِ ارتفعَ بما ارتفعَ به الضَّميرُ المرفوعُ، وهو الفعلُ؛ لأنَّهما بمعنىً واحدٍ، كما ارتفعَ (زيد) بما ارتفعَ به (الظَّريف)، وهو الفعل في نحو: (جاءني الظَّريفُ زيدٌ)؛ لأنهما بمعنىً واحدٍ، وليس مرادُهم بالتنظير: أنَّ زيداً مرفوعٌ بالظَّريف حتى يكونَ الاسمُ مرفوعاً بالضَّمير.

ويُؤيّدُ ما أميلُ إليه مذهبُ الكوفيين في ناصبِ الاسم في نحو: (زيداً أكرمته) فقد صرَّحوا بأنَّ زيداً منصوبٌ بالفعل الواقعِ على الهاء؛ وعلَّلوا ذلك بأنَّ المكنيَّ الذي هو الهاءُ العائدةُ هو الأولُ في المعنى، فينبغي أن يكونَ منصوباً به، كما قالوا: (أكرمتُ أباك زيداً)[1]، وهذا التَّعليلُ هو عينُ ما أميلُ إليه في مسألتنا هذه.

وعلى كلٍّ فقولُ الكوفيينَ ضعيفٌ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يعملُ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، وليس فيه معناه ولا حروفُه، فلا يصحُّ أن يكونَ رافعاً، ولا يصحُّ أن يكونَ الفعلُ الموجودُ هو الرافعَ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعلِ على الصَّحيح في المسألة.

وأمَّا القولُ بأنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد أداة الشَّرطِ مرفوعٌ بالابتداءِ فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ -كما قلتُ- يختصُّ بالفعلِ دونَ غيره، ولذلك عَمِلَ فيه، والقولُ بالابتداء هنا ينقضُ هذا الاختصاصَ، فوجب تقديرُ فعلٍ؛ ليُبقيَ لها

---

(١) الإنصاف (٨٢/١).

مزيةَ الاختصاصِ بالأفعال، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ استحالَ وجودُ الابتداءِ الذي يرفعُ الاسمَ؛ لأنَّ حقيقةَ الابتداءِ هو التجرّدُ من العواملِ اللَّفظيّة المظهرة أو المقدَّرة، وهذا التَّجردُ قد زال بتقديرِ الفعلِ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة والثلاثون بعد المائة
الجزم بـ(كَيْفَ)

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه لا يجازى بها، فلا تَجزمُ ما بعدها، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم: الخليلُ، وسيبويهِ، وابنُ السَّراجِ، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٢).

والثاني: أنَّه يُجازى بها فتَجزمُ ما بعدها، وهو قولُ الكوفيينَ(٣)، ومنهم الفراءِ(٤)، وبه قال قطربٌ، والزَّجاجيُّ، وابنُ جمعةَ الموصليّ(٥).

والثالث: أنَّه يُجازى بها، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ(ما)، وهو قولُ الجرمي(٦).

---

(١) الإنصاف (٢/٦٤٣).

(٢) الكتاب (٣/٦٠) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (٢/١٩٧)، والإنصاف (٢/٦٤٣)، واللباب (٢/٦٢)، وشرح الجمل (٢/١٩٨)، والتسهيل (٢٤٢).

(٣) الإنصاف (٢/٦٤٣).

(٤) معاني القرآن (١/٨٥).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٩٨)، والجمل (٢١١)، وشرح ألفية ابن معط (١/٣٢٠).

(٦) المسائل البصريات للفارسي (١/٣٤٦).

الأدلة[(١)]:

حجةُ البصريينَ على أنَّه لا يُجازى بـ(كيف) أنَّه غيرُ مسموعٍ من العرب، ولمخالفتها أدواتِ الشَّرط بوجوبِ موافقةِ جوابها لشرطها، كما أنَّها نَقصت عن سائرِ أخواتها؛ لأنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً؛ لأنَّها سؤالٌ عن الحال، والحالُ لا يكونُ إلا نكرةً، وسائر أخواتِها تارةً تُجاب بالمعرفةِ، وتارةً تُجاب بالنَّكرة، كما أنَّه لا يجوزُ الإخبارُ عنها، ولا يعودُ إليها ضميرٌ كما في (مَن) و(ما)، فلمَّا قَصرت عن ذلك لم يجازَ بها.

وحجةُ الكوفيينَ أنَّه يقالُ: (كيف تصنعُ أصنعُ) بالرفع، وإذا جاز رفعُ الفعلينِ بعدها جاز جزمُهما؛ لأنَّ معناهما واحدٌ.

ولم أقف على حُجّةٍ للجرمي فيما ذهب إليه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ البصريينَ، وهو أنَّ (كيف) لا يُجازى بها، فلا تَجزمُ ما بعدها؛ لأنَّ الجزاءَ بها يَتوقَّفُ على السَّماع، ولم يثبت.

ثمَّ إنَّ الشَّرطَ لا يتحقَّقُ فيها، لأنَّه عبارةٌ عن تعليقِ فعلٍ بفعلٍ، و(كيف) لو اشتُرطَ بها لكانت لتعليقِ حالٍ بحالٍ، والفعلُ يمكنُ الوقوفُ عليه؛ لظهوره، فيتحقَّقُ الشَّرطُ فيه، والحالُ لا يمكنُ ذلك فيها؛ لخفائها، فلا يَتحقَّقُ الشَّرطُ بها.

---

(١) الكتاب (٣/٦٠)، والأصول في النحو (٢/١٩٧)، والإنصاف (٢/٦٤٣)، واللباب للعكبري (٢/٦٢).

أضف إلى ذلك أنَّها تنقصُ عن أسماءِ الشَّرط من حيثُ إنَّه لا يعودُ الضَّمير عليها كما يعودُ على أسماءِ الشَّرط، ومن حيثُ إنَّ جوابَها لا يكونُ إلا نكرةً، وغيرها يكونُ جوابُه معرفةً ونكرةً، فلمَّا نَقصت عن أخواتها نقصَ حالُها، بأن اقتُصرَ فيها على الاستفهام.

وأما قول الجرمي: "إنَّه يُجازى بها، وتَجزمُ ما بعدها إذا اتَّصلت بـ(ما)" فضعيفٌ؛ لافتقاره إلى السَّماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الرابعة والثلاثون بعد المائة
دلالة (لو)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ (لو) ينتفي جزاؤُها لانتفاء شرطِها، وهو قولُ سيبويه، وابنِ السَّراج، والزَّجاجيّ، والزُّبيديّ، وابنِ بابشاذ، وابنِ يعيش، وابنِ جمعة الموصلي[١].

والثاني: أنَّ شرطَها ينتفي لانتفاء جوابها، وهو قولُ ابنِ الحاجب، والرَّضيُّ[٢].

والثالث: أنَّها تدلُّ على امتناعِ شرطها، ولا دلالةَ لها على امتناعِ الجوابِ، ولا على ثبوته، وهو قولُ ابنِ مالك، واختاره ابنُ هشام[٣].

والرابع: أنَّ (لو) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التَّعليق في الماضي، كما دلَّت (إن) على التَّعليق في المستقبل، وهو قولُ الشلوبين، وابنِ هشامٍ الخضراويّ[٤].

---

(١) الكتاب (٤/٢٢٤)، والأصول في النحو (٢/٢١١)، والجمل (٣١١)، والواضح (٩٧)، وشرح المقدمة المحسبة (١/٦٨)، وشرح المفصل (٤/٨٢)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١١٤٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٣٧)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٢/١٣٩٨).

(٣) التسهيل (٢٤٠)، ومغني اللبيب (٢٥٩).

(٤) الارتشاف (٤/١٨٩٨)، ومغني اللبيب (٢٥٦).

الأدلة[١]:

حجةُ القولِ بأنَّ جزاءَها ينتفي لانتفاء شرطِها أنَّ الأولَ سببٌ وعلةٌ للثاني كما كان كذلك في (إن)، إلا أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ (لو) يُوقَفُ وجودُ الثاني بها على وجودِ الأول، ولم يُوجَد الشَّرطُ، ولا المشروط، فكأنَّه امتنعَ وجودُ الثاني لعدمِ وجودِ الأول، فالممتنعُ لامتناع غيرِه هو الثاني، امتنعَ لامتناع وجودِ الأولِ، و(إن) يُتوقَّفُ بها وجودُ الثاني على وجودِ الأول، ولم يَتحقَّق الامتناعُ، ولا الوجود.

وحجةُ ابنِ الحاجبِ أنَّ انتفاءَ السببِ لا يدلُّ على انتفاءِ المسبَّبِ؛ لجوازِ أن يكونَ ثمَّةَ أسبابٌ أُخَر، وانتفاءُ المسبَّبِ يدلُّ على انتفاءِ كلِّ سببٍ، فصحَّ أن يقالَ: إنَّها يمتنعُ فيها الأولُ لامتناع الثاني؛ لأنَّ الثانيَ هو المسبَّبُ، فيدلُّ انتفاؤُه على انتفاءِ السَّبب.

وحجةُ ابنِ مالكٍ في أنَّ (لو) لا تقتضي امتناعَ الجوابِ في نفسِ الأمر ولا ثبوته أنَّ الجزاءَ لازمٌ، والشَّرطُ ملزومٌ، ولا يلزمُ من انتفاءِ الملزومِ انتفاءُ اللازم، ومن مجيء جوابها ثابتاً قولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٢]؛ لأنَّ عدمَ النَّفادِ ثابتٌ على تقدير كونِ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً، مدادُها البحرُ وسبعةُ أمثاله، وعلى تقدير عدم ذلك.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٨٢/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٣٧/٢)، وشرح التسهيل لابن الناظم (٩٤/٤)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١٣٩٨/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٤٣/٢).

(٢) سورة لقمان: من الآية (٢٧).

وفي الأثر: «**نعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه**»[١]، فإنَّ عدمَ الخوفِ محكومٌ بكونه مستلزماً لعدم المعصية، وبكونِه ممتنعاً، وعدمُ المعصية محكومٌ بثبوته؛ لأنَّه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم ثبوتِ الخوفِ فالحكمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى.

ولم أقف على حجةٍ لقول الشلوبين وابن هشام الخضراوي.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (لو) جزاؤُها ينتفي لانتفاء شرطها، واستعمالُ (لو) بهذا المعنى هو الكثير المتعارف[٢]، **وهو الأصلُ فيها**، وقد يأتي الجوابُ ثابتاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾، وكما في الأثر: «**نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه**»، إلا أنَّ ذلك لا يكونُ أصلاً فيها، بل يكونُ عارضاً لقصدِ المبالغة، ووجهُ المبالغة في الآية أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ: "لوثبت كونُ ما في الأرض من شجرةٍ أقلاماً، وكونُ البحارِ مداداً لما نفدت كلمات اللهِ، فأولى لو لم يكن شجرُ الأرض أقلاماً، والبحارُ مداداً أنْ لا تَنفد، فيكونُ نفيُ النَّفادِ حاصلاً على كل تقديرٍ"، وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ.

ووجه المبالغة في الأثرِ أنَّ المعنى يكونُ حينئذٍ "أنَّه إذا انتفى عنه العصيانُ عند

---

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي (٤٤٤)، والفوائد المجموعة للشوكاني (٣٥٢)، والسير الحثيث (٥٤٢/٢).

(٢) الفوائد الضيائية (٣٨١/٢).

انتفاءِ الخوفِ؛ فأولى إذا وُجِدَ الخوفُ أن ينتفي العصيانُ، فيكونُ نفيُ العصيانِ عنه ثابتاً على كل تقديرٍ" وهو أبلغُ من نفيه على تقديرٍ واحدٍ.

وأمَّا القولُ بأنَّ (لو) لا تدلُّ على امتناعِ الشَّرط، ولا على امتناع الجواب، فهو كما قال ابنُ هشامٍ: "كإنكارِ الضرورياتِ؛ إذ فَهْمُ الامتناعِ منها كالبديهي، فإنَّ كلَّ مَنْ سَمِعَ (لو فَعَل) فَهِم عدمَ وقوعِ الفعلِ من غيرِ ترددٍ، ولهذا يصحُّ في كلِّ موضعٍ استعملت فيه أن تعقَّبه بحرفِ الاستدراك، داخلاً على فعلِ الشَّرط منفياً لفظاً أو معنىً، تقولُ: (لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجئ"[١].

وأمَّا قولُ ابنِ الحاجبِ بأنَّ (لو) شرطُها ينتفي لانتفاء جوابها، فمردود بثلاثة أمور[٢]:

أحدها: أنَّ المسبَّبَ يوجَدُ لوجودِ سببه، كما في الشَّرط بـ(إن)، فكذلك أيضاً ينتفي المسبَّبُ لانتفاءِ سببه.

والثاني: أنَّ المسبَّبَ المعيَّنَ المعلَّقَ على السَّبب المعيَّن لو لم ينتفِ لانتفاءِ سببه لما كان لتعليقِه عليه فائدةٌ.

والثالث: أنَّك إذا قلت: (لو أكرمتني أكرمتك)، فليس معك في اللَّفظ سببٌ آخرَ يمكنُ الحوالةُ عليه غير هذا السَّببِ المعيَّنِ، فينبغي أن ينتفي المسبَّبُ لانتفائه، ولا يَتوقَّفُ انتفاؤه على شيءٍ ليس بموجود، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) مغني اللبيب (٢٥٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٥٣-١٤٥٧).

المسألة الخامسة والثلاثون بعد المائة
إعراب العدد (اثنا عشر)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزُ باقٍ على بنائه، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، والزجاجيّ، والفارسيّ، والزُّبيديّ، وابنِ الوراق، والواسطيّ، وابنِ الدَّهان، والجزوليّ، وابنِ خروف، وابنِ معطٍ، وأبي حيان، وابنِ هشامٍ[1].

والثاني: أنَّ الصَّدرَ مبنيٌّ، والعجزَ كذلك، وهو قولُ ابنِ درستويه، ونسبه أبو حيان إلى ابن كيسان، والظاهر لي من كلام ابن كيسان في كتابه الموفقي أنه يقول بإعراب الصدر وبناء العجز فقد قال: "فتقول: إحدى عشر، وثلاث عشر، وتنصبهما جميعاً؛ لأنَّهما اسمان جعلا اسماً واحداً، إلا اثني عشر أو اثنا عشر، واثنتي عشرة، واثنتا عشرة فإن آخرهما مفتوحٌ، وهما بالألف في الرفع، وبالياء في الخفض والنَّصب"[2].

---

(١) الكتاب (٣/٣٠٧)، والمقتضب (٢/١٦٠)، والجمل في النحو (١٢٦)، والإيضاح (٢٣٦)، والواضح (١٠١)، وعلل النحو (٤٩٤)، وشرح اللمع (٢١٢)، والفصول في العربية (٢٨)، والمقدمة الجزولية (١٧٢)، وشرح الجمل (٢/٦٣٣)، والفصول الخمسون (٢٤٠)، والنكت الحسان (١٦٨)، وأوضح المسالك (٤١٨).

(٢) كتاب الكناب (١٤٨)، والارتشاف (٢/٧٥٩)، والموفقي (١٢٢).

الأدلة[1]:

حجةُ الجمهورِ على إعرابِ الصَّدر من العدد (اثني عشر) **بثلاثةِ أمور:**

أحدها: أنَّه أُعرب لوقوعِ العجز منه موقعَ النُّونِ، وما قبل النُّونِ محلُّ إعرابٍ لا بناء.

والثاني: أنَّ عَلَمَ التَّثنية فيه هو عَلَمُ الإعراب، فلو نَزعوا منه الإعرابَ لسقطَ معنى التَّثنية.

والثالث: تغيّرُ آخرِه لاختلاف العوامل الدَّاخلةِ عليه، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ.

وحجةُ القولِ ببناءِ الصَّدرِ أنَّ عِلَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ؛ لأنَّه بمنزلةِ صدرِ الكلمةِ من عجزها، وأمَّا اختلافُه فلا يدلُّ على الإعراب؛ بدليل اختلافِ تثنيةِ اسمِ الإشارة، والذي، وعلَّةُ البناءِ فيها قائمةٌ، فاثنا عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة الرفع، واثني عشر صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ على التثنية في حالة النَّصب والجرّ.

---

(١) الكتاب (٣/٣٠٧)، والمقتضب (٢/١٦٠)، وشرح اللمع للباقولي (٢/٧١٥)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (١/١٠٣ أ)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٥٩١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٩٠)، والمحصول في شرح الفصول (ل ١٩٣ أ)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٣٦٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٠٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) **معربٌ، والعجزُ باقٍ على بنائه**؛ لأنَّ القولَ ببناءِ الصَّدرِ من العدد (اثني عشر) يُؤدِّي إلى عدمِ النَّظير؛ لأنَّه ليس في كلامِ العرب مركبٌ أوّلُ شطريه مثنى[1]، وما يُؤدِّي إلى عدمِ النَّظير لا يصحُّ قبولُه.

وأمَّا حجةُ القولِ ببناءِ الصَّدر من العدد (اثني عشر) **فضعيفةٌ بما يلي:**

فأمَّا قولهم بأنَّ علَّةَ البناءِ فيه قائمةٌ؛ لأنَّه بمنزلة صدرِ الكلمة من عجزها فمردودٌ بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية، فهو بمنزلة كلمتين، و(عشر) كلمةٌ ثالثةٌ، فلو حُكم عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ، وذلك لا نظيرَ له في كلام العرب.

وأمَّا قولهم بأنَّ تثنيةَ العدد صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعةٌ للمرفوع، والمنصوب، والمجرور، فهذا خلافُ الظَّاهر؛ لأنَّ الظاهرَ من الاستعمال أنَّ الاختلافَ الموجودَ في التَّثنية إنما هو بسببِ العواملِ، فوجبَ الحملُ عليه؛ إذ هو الأصلُ، فلا يُعدَلُ عنه إلا بدليل، ولا دليلَ هنا إلا دعوى بقاءِ علَّة البناء، وقد تقدَّمَ الجواب عنها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح اللمع للواسطي (٢١٢) والملخص لابن أبي الربيع (١/٤٢٢).

المسألة السادسة والثلاثون بعد المائة
عمل اسم الفاعل المشتقّ من العددِ المضاف إلى موافقه

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العددِ المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً، بل تجبُ إضافتُه، وهو قولُ سيبويهِ، والفراءِ، والمبردِ، والزَّجاجِ، والزَّجاجيّ، والصيمريّ، والجزوليّ، والشلوبين، وابنِ أبي الربيع[1].

والثاني: أنَّه يجوزُ الإعمالُ مطلقاً مع جوازِ الإضافة، وهو قولُ الكسائيّ، وثعلب من الكوفيين، وبه قال قطربٍ من البصريين[2].

والثالث: التَّفصيلُ بين أن يكونَ اسمُ الفاعلِ ثانياً أو غيره، فإن كان ثانياً جاز إعمالُه، وإن كان غيرَ ذلك لم يجز، وهو قولُ ابنِ مالك[3].

---

(١) الكتاب (٣/٥٥٩)، ومعاني القرآن (١/٣١٧)، والمقتضب (٢/١٨٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢/١٩٦) والجمل (١٣١)، والتبصرة والتذكرة (١/٤٩٠)، والمقدمة الجزولية (١٧٥)، والتوطئة (٢٨٣)، والملخص في ضبط قوانين العربية (١/٤٣١).

(٢) التذييل والتكميل (٣/٣٦٧ أ)، والمخصص لابن سيده (١٧/١٠٩)، والارتشاف (٢/٧٦٧).

(٣) التسهيل (١٢١).

الأدلة[١]:

حجةُ القولِ بمنعِ العملِ مطلقاً السَّماعُ، والقياسُ: فأمَّا السَّماعُ فقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[٣].

وأمَّا القياسُ فلأنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد إذا جاء بعده موافقُه في الحروف الأصلية، فإنَّ العربَ لا تأتي منه بفعلٍ، فلا تقولُ: (ثلثت الثلاثة)، ولا (ربعت الأربعة)، وكذا باقيها، واسمُ الفاعل إنما يعملُ عملَ فعله، وهذه الأعداد لم يثبت لها أفعالٌ.

وحجةُ القولِ بجوازِ العملِ مطلقاً أنَّ اسمَ الفاعل المشتقَّ من العدد المضاف إلى موافقه فيه معنى الفعل، فهو بمعنى: أتممت، فيصحُّ أن تقولَ: (ثلثت ثلاثةً) على معنى: أتممت ثلاثةً، ومن ثَمَّ يصحُّ أن تقولَ: (ثالثٌ ثلاثةً) بتنوينِ الأول، ونصبِ الثاني على معنى: أتممت ثلاثة.

وحجة القول بالتفصيل أنَّ العربَ تقولُ: (ثَنَيْتُ الرَّجُلَينِ)[٤]، إذا كنتَ الثاني منهما، فجاز إعمالُ العددِ (ثانٍ)؛ لأنَّ له فعلاً، ولم يجز إعمالُ بقيّةِ الأعدادِ؛ لأنَّه لم يثبت لها فعلٌ تجرى عليه.

---

(١) الكتاب (٥٥٩/٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤١٢/٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٥٩٤/١) وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١١١/٢)، والتذييل والتكميل (١٣٤/٣ أ).

(٢) سورة التوبة: من الآية (٤٠).

(٣) سورة المائدة: من الآية (٧٣).

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع (١٤٤/١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما عَمِلَ حملاً له على فعله، وهذه الأعدادُ ليس فيها معنى الفعل، ولم يثبت لها أفعالٌ أصلاً حتى تجرى عليها، فبطل عملُها.

وأما القول بأن هذه الأعداد فيها معنى الفعل فهي بمعنى أتممت فيصح أن تقول: ثلثت ثلاثة على معنى أتممت ثلاثة؛ فمردود بأن هذا الفعل المقدر لم يثبت.

وأمَّا إثباتُ ابنِ مالكٍ فعلاً لثانٍ، وهو ثنيت من قول العرب: (ثنيتُ الرَّجلين) فمخالفٌ لما نقله النُّحاةُ في ذلك؛ لأنَّهم -كما ذكر أبو حيان[1]- نقلوا أنَّ العربَ لا تأتي بفعلٍ إذا كان بعده ما يوافقُ اسمَ الفاعلِ في الحرف، ولو سُلِّم مجيءُ ذلك عن العرب، وأنَّهم يقولون: (ثنيت الرجلين)، فإنَّه ليس نصَّاً في (ثنيت الاثنين) حتى يُجرى (ثاني اثنين) عليه.

ثم إنَّ نصبَ اسم الفاعل المشتقِّ من العدد موافقَه يلزمُ منه أن يكونَ العددُ النَّاصبُ فاعلاً مفعولاً وهو ممتنعٌ[2]، وبيانُه: أنَّك إذا قلت: (جاءني ثالثٌ ثلاثةً) لَزِمَ أن تكونَ (الثلاثةُ) مفعولةً، و(ثالثٌ) المرفوعُ واحدٌ منهم، فيكونُ (الثالثُ) فاعلاً؛ ضرورةَ إسنادِ الفعل إليه، ومفعولاً؛ لدخولِه في جملةِ الثلاثة[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) التذييل والتكميل (٣/١٣٤ أ).

(٢) المقدمة الجزولية (١٧٥).

(٣) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣/٩٣١).

المسألة السابعة والثلاثون بعد المائة
إضافةُ النَّيِّفِ[1] إلى العشرة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جوازُ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة، وهو قولُ الكوفيينَ[2]، وأجازه الفراءُ في الشِّعر، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الزَّجَّاج[3].

والثاني: لا يجوزُ إضافةُ النَّيِّفِ إلى العشرة، وهو قولُ البصريينَ[4]، واختاره أبو البركات الأنباريّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور[5].

الأدلة[6]:

حجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، والقياسُ.

---

(١) هو من الواحد إلى التسعة، إلا أنه لا يكون إلا بعد عقد، كتاب الكُتَّاب لابن درستويه (١٥٤).

(٢) المخصص لابن سيده (١٤/٩٢).

(٣) معاني القرآن (٢/٣٤)، والمغني: ت ضائحي (١/٤٣٥).

(٤) الإنصاف (١/٣٠٩).

(٥) الإنصاف (١/٣٠٩)، والتبيين (٤٣٢)، وشرح الجمل (٢/٢٩-٣٠).

(٦) معاني القرآن (٢/٣٤)، والمخصص لابن سيده (١٤/٩٢)، والإنصاف (١/٣٠٩)، والتبيين (٤٣٢) وشرح الجمل (٢/٢٩-٣٠).

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَته بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه[(١)]

وأمَّا القياسُ فلأنَّ النَّيِّفَ اسمٌ مظهرٌ كغيره من الأسماء المظهَرة، فجاز إضافتُه إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوزُ إضافتِها.

وحجةُ البصريينَ على عدم جواز الإضافة أنَّ الاسمين لما رُكِّبا دلا على معنىً واحد، والإضافةُ تُبطِلُ ذلك المعنى؛ لأنَّك لو قلت: (قبضتُ خمسةَ عشرَ) من غير إضافةٍ دلَّ على أنَّك قد قبضتَ خمسةً وعشرةً، وإذا أضفتَ فقلت: (قبضتُ خمسةَ عشرٍ) دلَّ على أنَّك قد قبضتَ الخمسةَ دون العشرةِ، كما لو قلت: (قبضتُ مالَ زيدٍ)، فإنَّ المالَ يدخلُ في القبض دونَ زيدٍ، فلمَّا كانت الإضافةُ تُبطِلُ المعنى المقصودَ من التَّركيب وجبَ أن لا تجوز.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة؛ إذ لا معنى للإضافة هنا؛ لأنَّ الإضافةَ في الأصل إمَّا أن تكونَ بمعنى اللام أو من، والنَّيِّفُ ليس للعشرة، ولا منها، بل هو زيادةٌ عليها[(٢)].

---

(١) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، والبيت في: معاني القرآن للفراء (٢/٣٤)، والحيوان للجاحظ (٦/٤٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/٤٥٠)، وخزانة الأدب (٦/٤٣٠)، والدرر اللوامع (٢/٤٩١).

(٢) الهمع (٥/٣١٠).

فأمَّا ما احتجَّ به المجيزونَ فمردودٌ بما يأتي:

فأمَّا السَّماعُ فمردودٌ بأنَّ قائلَه مجهولٌ، ولا يَرِدُ عليه -فيما يظهرُ لي- قولُ الجاحظ: "أنشدني أبو الرديني الدلهم بن شهاب أحد بني عوف بن كنانة من عكل، قال: أنشدني نفيع ابن طارق"، ثم ذكر البيتَ؛ لأنَّ إنشاده لا يعني أنَّه القائلُ، بل يحتملُ أن يكونَ راويةً للبيت، وبمثله يجابُ عن قول الفراء: "أنشدني العكلي أبو ثروان" ثم ذكر البيتَ، ولو سلمنا بأنَّ البيتَ معروفُ القائلِ فيمكنُ حمله على الضَّرورة، فلا يقاسُ عليه.

وأمَّا القياسُ على بقية الأسماء فضعيفٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى، وليس كلُّ الأسماء يصحُّ فيها ذلك المعنى؛ بدليلِ أنَّ المضمراتِ أسماءٌ ولا يصحُّ إضافتُها، وكذا ههنا لا يصحُّ إضافةُ النَّيِّف إلى العشرة[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) التبيين (٤٣٣).

المسألة الثامنة والثلاثون بعد المائة
نوع (ما) المصدريّةُ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ يعيشٍ، وابنُ الحاجب، وابنُ مالكٍ، وابنُ جمعةٍ، والمالقيُّ، وابنُ هشامٍ[2].

والثاني: أنَّ (ما) المصدريةَ اسمٌ، وهو قولُ الأخفشِ، والمازنيّ، وابنِ السَّراج، والسُّهيليّ، ونسبه المراديُّ إلى بعضِ الكوفيينَ[3].

الأدلة[4]:

حجةُ سيبويهِ أنَّ (ما) المصدريةَ لو كانت اسماً لعاد عليها ضميرٌ من صلتها، ولما لم يَعد دلَّنا ذلك على كونها حرفاً؛ إذ لا قائلَ بالفعلية.

---

(١) رصف المباني (٣٨١).

(٢) الكتاب (٢/٣٢٦، ٣٤٩)، و(٣/١١، ١٥٦)، والمقتضب (٣/٢٠٠)، وشرح المفصل (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح لمفصل (٢/٢٢٥)، والتسهيل (٣٨)، وشرح الكافية (٢/٦٨٦)، ورصف المباني (٣٨١) ومغني اللبيب (٣٠١).

(٣) المقتضب (٣/٢٠٠)، وهمع الهوامع (١/٢٨١)، والأصول في النحو (١/١٦١)، ونتائج الفكر (١٨٦)، والجنى الداني (٣٣٢).

(٤) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٦٨٦)، ورصف المباني (٣٨١)، ومغني اللبيب (٣٠١).

وحجةُ الأخفشِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: دخولُ حروفِ الجرّ عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾[1]، و: ﴿كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾[2].

والثاني: أنَّها لو كانت حرفاً لعملت، قياساً على (أن).

والثالث: أنَّها توصَلُ بما بعدها، فكانت اسماً؛ قياساً عليها إذا كانت بمعنى الذي.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ (ما) المصدرية حرفٌ؛ لأنَّها كلمةٌ لا تَقبل علامةَ الاسمِ، ولا علامةَ الفعلِ، فتعيَّنَ كونُها حرفاً؛ لأنَّ حرفيّةَ الكلمةِ تتعيَّنُ بعدمِ قبولها لعلامةِ الاسمِ وعلامةِ الفعل.

وأمَّا دخولُ حروفِ الجرّ عليها وهو من علامات الاسم -كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾- فالكاف في الحقيقةِ داخلةٌ على المصدرِ المنسبكِ مِن (ما) وما بعدها، والمصدرُ المنسبكُ في تقدير الاسم.

وأمَّا عدمُ عملِها فلعدم اختصاصها؛ إذ توصَلُ بالجملةِ الاسمية والفعلية، فلذلك لم تَعمل، وأمَّا (أن) فمختصَّةٌ بالجملةِ الفعليةِ، فلذلك عَملت.

وأمَّا قياسُها على الموصولة فلا يصحُّ؛ إذ مقتضى هذا القياسِ أن تُعامَلَ (ما) المصدرية معاملةَ (ما) الموصولة، فيعودُ عليها الضَّميرُ، فلمَّا لم يَعُد دلَّ على فسادِ القياس، وثبتَ أنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة النحل: من الآية (١١٦).

(٢) سورة الجاثية: من الآية (٣٤).

المسألة التاسعة والثلاثون بعد المائة
استعمال (بلى)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ، وهو قولُ جمهورُ النَّحويينَ ومنهم: سيبويهِ، وابنُ السَّراج، والزَّجَّاجيّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة، والمالقيّ[1].

والثاني: أنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب، وهذا القولُ نقله ابنُ فلاح، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصليّ، ولم ينسبوه إلى أحد[2]، ولم أقف على مَن قال به.

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال: إنَّها حرفٌ لا يقعُ بعدَ مُوجَبٍ الاستقراءُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[4]، لو قالوا: (نعم) لكان قولهم كفراً؛ لأنَّه يصيرُ معناه: نَعَم

---

(١) الكتاب (٤/٢٣٤)، والأصول في النحو (٢/٢١٧)، (٣/١٧٨)، وحروف المعاني والصفات (٢١)، وشرح المفصل (٤/٣٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١١٣١)، ورصف المباني (٢٣٤).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٥٠٣)، وشرح الكافية القسم الثاني: (٢/١٣٦٦)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١١٣١).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٩٩)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني: (٢/١٣٦٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (٢/١١٣١)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (٢/١١٧٤).

(٤) سورة الأعراف: من الآية (١٧٢).

لست ربَّنا؛ لأنَّها لتصديق النَّفي قبلها، وأمَّا (بلى) فإنَّه يدلُّ على التَّوحيد؛ لأنَّ معناه: بلى أنت ربنا، بإسقاط حرف النَّفي وإثبات ما بعده.

وحجةُ مَن قال: إنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب قولُه تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾[1]، فقد جاءت (بلى) ولم يتقدمها نفيٌ.

وقولُ الشَّاعر:

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها بلى إنَّ مَن زارَ القبورَ لَيَبْعُدَا[2]

وقد أجيب عن حجة القائلين إنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب بما يأتي[3]:

فأمَّا الآيةُ فالجواب عنها أنَّ المتقدّمَ قبلها في معنى النَّفي، وهو قولُه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٥٧﴾[4]؛ لأنَّ معناه: ما هداني، ولذلك حقَّقَ الهدايةَ بعد (بلى) بقوله: ﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾، وهي من أعظم الهداية.

وأمَّا الشِّعرُ فالجواب عنه أنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جواباً لنفي مقدّر، كأنَّ قائلاً قال في جواب (وقد بعُدتُ): ما بعدتَ، فقال: بلى إنَّ مَن زار القبورَ لَيَبْعُدا، أي: ليبعدن بالنّون الخفيفة.

---

(١) سورة الزمر: من الآية (٥٩).

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، والبيت في: أمالي المرتضى (٢/١٩٤)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني: (٢/١٣٦٦)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٣١)، والخزانة (١١/٢١٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٤٩٩-١٥٠٣).

(٤) سورة الزمر: من الآية (٥٧).

التَّرجيح:

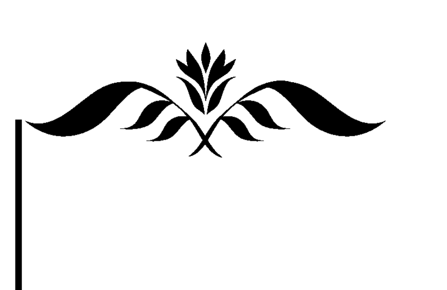
والرَّاجحُ عندي أنَّ (بلى) **حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ**؛ لأنَّ الاستقراءَ دلَّ على أنَّ (بلى) حرفٌ لا يقعُ إلا بعد النَّفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾.

وأمَّا ما جاء بخلاف ذلك فإنَّه بالإضافة إلى قِلَّته يحتملُ التأويل، فلا يقاسُ عليه، وتأويله كالآتي:

فأمَّا الآيةُ فالجواب عنها أنَّ المتقدّمَ قبلها في معنى النَّفي، وهو قولُه تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾﴾؛ لأنَّ معناه: ما هداني، ولذلك حقَّقَ الهدايةَ بعد (بلى) بقوله: ﴿قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾، وهي من أعظم الهداية.

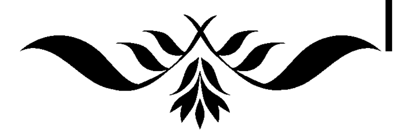
وأمَّا الشِّعرُ فالجواب عنه أنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جواباً لنفي مقدّر، كأنَّ قائلاً قال في جواب (وقد بعُدتُ): ما بعدتَ، فقال: بلى إنَّ مَن زار القبورَ لَيَبْعُدا، أي ليبعدن بالنّون الخفيفة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.





الفصـــل الثانـــي

مسائل الخلاف الصرفي





المسألة الأولى
علامة التأنيث في نحو: (قائمة) و(قاعدة)

اختلف النُّحاةُ في تسميةِ علامةِ التَّأنيث في نحو: (قائمة) و(قاعدة)، أَتُسمَّى تاء أم تُسمَّى هاء؟

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها تسمى تاءً، وهو قولُ البصريين[١]، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ درستويه، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، وابنُ مالك، والمالقيُّ، وأبو حيان[٢].

والثاني: أنَّها تسمى هاءً، وهو قولُ الكوفيينَ[٣]، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ وثعلبُ، وأبو بكرٍ الأنباريُّ، وبه قال أبو حاتم السجستاني، ونفطويه، وابنُ التستري[٤].

---

(١) ائتلاف النصرة (١٠٨).

(٢) الكتاب (٤/٢٣٨)، وتصحيح الفصيح (٤١١)، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (٦٥)، والتسهيل (٢٥٣)، ورصف المباني (٢٣٨)، والارتشاف (٢/٦٣٦).

(٣) ائتلاف النصرة (١٠٨).

(٤) ما تلحن فيه العامة (٣٣)، والمذكر والمؤنث للفراء (٥١)، وأمالي ثعلب (٢/٣٧٤)، والمذكر والمؤنث للأنباري (١/٢٢٢)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (٣٦)، والمذكر والمؤنث لنفطويه (٥٩)، والمذكر والمؤنث لابن التستري (٤٧).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريينَ على أنَّها تُسمّى تاءً أنَّ التاءَ فيه أصلٌ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثابتُ في النطق، فلا يتغيرُ بعوارض الوقف.

وحجةُ الكوفيينَ على أنَّها تسمى هاءً الوقفَ عليها، فكان التَّأنيثُ بها مراعاةً للصّورة الثانية في الخط.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّها تسمى تاء؛ لأنَّ التَّاءَ فيه أصلٌ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثَّابتُ في النّطق، وأمَّا الوقفُ فهو عارضٌ، والعارضُ لا يُعتدُّ به، فلا تكونُ الهاءُ علامةً للتأنيث، وإنَّما هي بدلٌ من تاء التَّأنيث في الوقفِ خاصّةً؛ ليفصلوا بذلك بين التَّاء الأصليّة، وبين التي للتَّأنيث، ومما يدلُّ على أنَّ الهاءَ في الوقف للفصل أنَّ علامةَ التَّأنيث في الفعل التَّاءُ وحدها، ولا يُبدَلُ منها في الفعل الهاءُ؛ لعدم الحاجة إلى الفصل؛ لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره[٢]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁❁❁

---

(١) تصحيح الفصيح (٤١١)، والمذكر والمؤنث للأنباري (١/٢٢٢)، ورصف المباني (٢٣٨)، وائتلاف النصرة (١٠٨).

(٢) تصحيح الفصيح (٤١١).

المسألة الثانية
أصل الهمزةُ في نحو: (حمراء)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) بدلٌ من ألفِ التَّأنيث المنقلبةِ همزةً، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيّ، والثمانينيّ، والجرجانيّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور(١).

والثاني: أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) هي نفسُها علامةُ التَّأنيث، وليست منقلبةً عن ألف، وهو قولُ الفراء، والزجاجيّ، ونُسِبَ إلى الأخفش(٢).

والثالث: أنَّ علامةَ التَّأنيث في نحو: (حمراء) هي الألفُ والهمزةُ معاً، وهذا القولُ ذكره أبو حيان، ونسبه إلى الأخفش(٣).

---

(١) الكتاب (٣/٢١٣)، والمذكر والمؤنث (٧٦)، وشرح الكتاب (٣/٤٨٠)، والتكملة (٣٣٣)، وشرح التصريف (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩٨٧)، وشرح المفصل (٢/٥٠١)، والممتع (١/٣٢٩).

(٢) المذكر والمؤنث (٥١)، والجمل في النحو (٢٩١) وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٣٠).

(٣) الارتشاف (٢/٦٣٦).

الأدلة[1]:

حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على أنَّ الهمزةَ في نحو: (صحراء) بدلٌ من ألف التَّأنيث أمران:

أحدهما: أنَّهم لما أنَّثوا بالتَّاء والألف مطلقاً، ولم يؤنِّثوا بالهمزة إلا مع ألفِ المدّ، دلَّ على أنَّها بدلٌ من الألف.

والثاني: ردها إليها في الجمع، كقولهم في صحراء: صحاري؛ لأن ألفَ المدّ لما قلبت ياء لانكسار ما قبلها، عادت الهمزة ألفا لزوال المد، ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها، وأدغمت فيها الياء الأولى، ولو كانت أصلاً لثبتت كما تثبت في جمع قراء.

وحجةُ مَن قال: إنَّ الهمزةَ نفسَها علمُ التأنيث أنَّ دعوى اجتماع ألف التأنيث مع ألف المد قَلَبها همزةً؛ لوقوعها طرفاً على خلاف الظَّاهر، والأولى العملُ على الظَّاهر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) بدلٌ من ألف التأنيث في مثل: (حبلى) و(سكرى)، وإنَّما وقعت بعد ألفٍ قبلَها زائدةٍ للمدّ، فالتقى

---

(١) الكتاب (٣/٢١٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٨٠)، وشرح التصريف للثمانيني (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٠١)، والممتع (١/٣٢٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢٤٥).

ألفان زائدتان: الأولى المزيدة للمدّ، والثانية للتَّأنيث، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها، فلم يجز الحذفُ في واحدةٍ منهما:

أمَّا الأولى فلو حُذفت لذهب المدُّ، وقد بنيت الكلمةُ ممدودةً، وأمَّا الثانيةُ فلو حُذفت لزال عَلَمُ التَّأنيث، وهو أفحشُ من الأول.

فلمَّا امتنعَ حذفُ إحداهما، ولم يجز اجتماعُهما لسكونهما، تعيَّنَ تحريكُ إحداهما، فلم يمكن تحريكُ الأولى؛ لأنَّها لو حُرِّكت لفارقت المدَّ، والكلمةُ مبنيةٌ على المدُّ، فوجب تحريكُ الثانية، ولما حُرِّكت انقلبت همزةً، فقيل: صحراء وحمراء[1].

ويُقوِّي كونَ الهمزة مبدلةً من ألف التأنيث أنَّ الألفَ قد استقرَّت للتَّأنيث في (حبلى) وأشباهه، والهمزةُ لم تستقرّ له؛ إذ قد يمكنُ أن تُجعَل بدلاً من ألف، وإذا أمكنَ حملُ الشيءِ على ما استقرَّ وثبتَ كان أولى من أن يُدَّعى أنَّه خلافُ الثَّابت والمستقرّ[2].

وأمَّا جعلُ الهمزةِ علماً للتأنيث حملاً على الظَّاهر فمردودٌ بأنَّ العربَ قالوا في جمعِ (صحراء): صحاري، كما قالوا في (حبلى): حبالي، فلو كانت الهمزةُ أصليةً غيرَ مبدلةٍ لسلمت في الجمع، وقالوا: صحاريء كما قالوا في جمع (قُرَّاء):

---

(١) شرح التصريف للثمانيني (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٨٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٠١/٢).

(٢) الممتع (٣٢٩/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٣٠/٢).

قراريء[١].

وأمَّا القولُ: إنَّ علامةَ التأنيث هي الألفُ والهمزةُ معاً؛ فمردودٌ أيضاً بأنَّه لا يُوجدُ في كلام العرب ما علامةُ التأنيث فيه حرفان[٢]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الممتع (١/٣٢٩)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/٤٦١٠).

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/٤٦١٠).

المسألة الثالثة
أصل التاء في (بنت) و(أخت)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ التَّاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتأنيث، وإنَّما التأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ جنيّ، وابنِ سيده[1].

والثاني: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، ومفيدةٌ للتَّأنيث، وهو قولُ الفارسيّ، والسِّيرافيّ، والمالقيّ[2].

والثالث: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتَّأنيث، وليست للإلحاق، وهو مذهبُ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[3].

الأدلة[4]:

حجةُ مَن قال: إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) ليست للتأنيث أنَّ ما قبلها

---

(١) الكتاب (٣/٢٢١)، وسر صناعة الإعراب (١/١٤٩)، والمخصص (١٣/١٩٤، ١٩٦).

(٢) التعليقة (٣/١٨٤)، وشرح الكتاب (٤/١١٥)، (٥/١١٦)، ورصف المباني (٢٣٩).

(٣) المغني في تصريف الأفعال (٧١).

(٤) الكتاب (٣/٢٢١)، وشرح الكتاب (٤/١١٥)، (٥/١١٦)، التعليقة (٣/١٨٤)، وسر صناعة الإعراب (١/١٤٩)، والمخصص (١٧/٨٧)، المغني في تصريف الأفعال (٧١).

ليس بمفتوح، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها، كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنا أنَّها بدلٌ من لام الكلمة، القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء.

وحجةُ مَن قال: إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتأنيث سقوطُ التَّاء في جمع (بنت) و(أخت) كما تسقطُ في جمع مسلمة وطلحة فدلَّ على أنَّها للتأنيث؛ لأنَّ علةَ السّقوط الهروبُ من اجتماع علامتي تأنيث.

واحتجَّ الشيخُ عضيمة على أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتأنيث، وليست للإلحاق بأمرين:

أحدهما: أنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به، وقال: "ما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين".

والثاني: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) تدلُّ على معنى وهو التأنيث، وإن كانت غير متمحضةٍ له، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث، فالتاءُ تدلُّ على معنى، وإذا كانوا منعوا أن تقعَ حروف المد للإلحاق؛ لأنَّها تدلُّ على معنى وهو المدُّ، فلا أقلَّ من منع تاء (بنت) و(أخت) كذلك.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتأنيث؛ لأنَّ ما قبلها ليس بمفتوح، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع، فلمَّا لم ينفتح

عَلِمْنا أنَّها بدلٌ من لام الكلمة القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء.

وأمَّا حذفُ التاء في الجمع فليس بدليلٍ على أنَّها للتأنيث؛ لأنَّ حذفَها في الجمع إنَّما هو بسبب أنَّ البناءَ الذي وقع الإلحاق فيه صار مختصّاً بالمؤنّث فأصبح بمنزلة ما فيه علامةُ التأنيث، فحُذفت التاءُ في الجمع لذلك، لا لأنَّ التاءَ للتأنيث، وغُيِّر البناءُ في جمع (بنت) و(أخت) وردَّ إلى التذكير، من حيثُ حُذفت علامةُ التأنيث في هذين الموضعين؛ لأنَّ الصّيغةَ قامت مقامَ العلامة، فكما غُيّر ما فيه علامةُ التأنيث بحذفها كذلك غُيّرت هذه الصيغةُ بردها إلى المذكر؛ إذ كانت الصيغةُ قد قامت مقامَ المذكر، فمن حيثُ وجب أن يقال: طلحات؛ وجب أن يقال: أخوات، وبنات[1].

وأمَّا القولُ: إنَّ التاءَ ليست للإلحاق فضعيفٌ؛ إذ "يدلُّ على أنَّ هذه التاءَ للإلحاق أنَّ سكونَ ما قبلها لو لم يكن له لما سكَنَ ولتحرَّكَ"[2].

وأمَّا قولُ الشيخ عضيمة: إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) تدلُّ على معنى وهو التأنيثُ، وما دلَّ على معنى لا يكونُ للإلحاق فلا أسلمُ به؛ لأنَّ التأنيثَ في (أخت) و(بنت) مستفادٌ من الصّيغة وليس من التَّاء، فهي ليست للتأنيث؛ فلا يمتنعُ الإلحاقُ بها.

وأمَّا قولُه: إنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به؛ فمردودٌ عندي بأنَّ

(١) المخصص لابن سيده (١٧/٨٨).

(٢) التعليقة للفارسي (٣/١٦٧).

سيبويه قال به، وكفى به شهيداً حيثُ قال: "وإن سميت رجلاً ب(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنَّك بنيتَ الاسمَ على هذه التاء، وألحقتها ببناءِ الثلاثة كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربعة"[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) الكتاب (٣/٢٢١).

المسألة الرابعة
قصر الممدود

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جوازُ قَصرِ الممدودِ في الشِّعر مطلقاً، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ السَّراج، والسِّيرافيّ، وابنُ ولاد، وأبو البركات الأنباريُّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ جمعة الموصليّ(١).

والثاني: جوازُ قَصر الممدود في الشِّعر، بشرط أن يكونَ له بعد القَصر نظيرٌ في الأبنية الصحيحة، بمعنى: أن يجيءَ في بابه مقصورٌ حتى يُردَّ إليه، فلا يجوزُ قصرُ نحو: حمراء وأنبياء، أمَّا الأولُ فلأنَّ مؤنثَ أَفْعَل لم يأتِ إلا ممدوداً، وأمَّا الثاني فلأنَّ قصرَه يُؤدِّي إلى ما لا يكونُ عليه الجمعُ، وهذا القيدُ في الجواز نسبه السّيرافيُّ، وابنُ سيده إلى الفراء(٢)، ومذهبُ الفراء في كتابه المقصور والممدود موافقٌ لمذهب الجمهور؛ فقد أطلق جوازَ قصر الممدود، ولم يقيده(٣).

---

(١) الأصول في النحو (٣/٤٤٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٧)، والمقصور والممدود (١٣١) والإنصاف (٢/٧٥٢)، واللباب (٢/٩٧)، وضرائر الشعر (١١٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٢/١٣٩٢).

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٩)، والمخصص (١٥/١١٠).

(٣) المقصور والممدود (٤٥).

الأدلة[١]:

حجةُ الجميع على جوازِ قَصر الممدودِ السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

يودُّ الفتى طولَ السّلامة والبَقَا ... فكيفَ تُرى طولُ السّلامة يَفعلُ[٢]

فقَصَر (البقاء)، وهو ممدودٌ.

وقولُ الشّاعر:

لابدَّ من صنعا وإن طال السَّفر ... وإن تحنَّى كلُّ عَودٍ ودَبِر[٣]

فقَصَر (صنعا)، وهو ممدودٌ.

ثم إنَّ قصرَ الممدودِ تخفيفٌ، وردُّ شيء إلى أصله، وكلاهما مطلوبٌ في الشِّعر وغيره.

وحجةُ الجمهور على جواز القصر مطلقاً أنَّ القصرَ جاز للضَّرورة، وهو حذفُ الزائد، والرجوعُ إلى الأصل، فسُوّي فيه بين ما له نظيرٌ وما لا نظيرَ له.

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٧)، والمقصور والممدود لابن ولاد (١٣١)، والإنصاف (٧٥٢/٢)، واللباب (٩٧/٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١١٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١٣٩٢/٢).

(٢) البيت من البسيط، للنمر بن تولب، ديوانه: (١٠١)، ويروى البيت " طول السلامة والغنى " فلا شاهد فيه ينظر: جمهرة أشعار العرب (٤٢٤)، وحماسة البحتري (٢٠٤).

(٣) البيتان من الرجز المشطور، ولم أقف على قائلهما، وهما في: المقصور والممدود للفراء (٤٥) وما يحتمل الشعر (١٠٧) وضرائر الشعر لابن عصفور (١١٦).

وحجةُ الفراء على اشتراط وجود النَّظير أنَّ الضَّرورةَ تَردُّ إلى الأصل، وهو غيرُ موجودٍ فيما لا نظيرَ له.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور، وهو أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه الفراءُ من اشتراطه في قصرِ الممدودِ أن يجيءَ في بابه مقصورٌ باطلٌ[١]؛ لأنَّه قد جاء القصرُ فيما لم يجئ في بابه مقصورٌ، ومنه قولُ الشّاعر:

والقــارحَ العــدَّا وكُــلَّ طِمِــرَّةٍ ... مـا إن تنـال يـدُ الطَّويـل قَـذَالَها[٢]

فقَصَر (العدَّاء)، وهو فعَّال من العدو، وفعَّال لتكثير الفعل نحو: ضَرَّاب وقَتَّال، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ.

وقولُ الشَّاعر:

ولكِنَّمــا أُهــدي لقــيسٍ هديّــةً ... بفيَّ مِنِ اهداها لكَ الدَّهرَ إثلَبُ[٣]

فقَصَر (إهداءها) وهو مصدرُ أهدى يهدي إهداءً، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ؛ بدليل أنَّ نظيرَه من الصَّحيح: أكرمَ إكراماً، وأخرج إخراجاً، وما أشبه ذلك، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) ما يحتمل الشعر (١١٠)، والإنصاف (٧٥٢/٢).

(٢) البيت من الكامل للأعشى، ديوانه (١٥٢).

(٣) البيت من الطويل، لشميت بن زنباع، وهو في:ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٨)، والإنصاف (٧٥٣/٢).

المسألة الخامسة
مَدُّ المقصور

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: منعُ مَدّ المقصورِ مطلقاً، وهو قولُ جمهور البصريينَ، ومنهم: ابنُ السّراج والسّيرافيّ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ جمعة الموصليّ(١).

والثاني: جوازُ مدِّ المقصور في ضَرورة الشِّعر، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم: الفراءُ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ ولاد(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ المانعين مطلقاً أنَّه لم يثبتُ سماعاً، ولا يقبله قياسٌ كذلك؛ لأنَّ إجازةَ مدّ المقصور تُؤدّي إلى رده إلى غير أصلٍ، وذلك لا يجوزُ؛ إذ إنَّ المقصورَ هو

---

(١) الأصول في النحو (٣/٤٤٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٢/٧٤٥)، واللباب (٢/٩٨)، وضرائر الشعر (٣٨) وشرح ألفية ابن معط (٢/١٣٩٢).

(٢) الإنصاف (٢/٤٥)، والمقصور والممدود (٤٢)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والمقصور والممدود (١٣١).

(٣) المقصور والممدود للفراء (٤٢)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٢/٧٤٥)، واللباب (٢/٩٨).

الأصلُ، والممدودُ فرعٌ عنه، ويدلُّ على أنَّ المقصورَ هو الأصلُ أنَّ الألفَ تكونُ فيه أصليةٌ وزائدةٌ والألفُ لا تكونُ في الممدود إلا زائدة، ثم إنَّه لو لم يُعلم الاسمُ أهو مقصورٌ أم ممدودٌ لوجب أن يُلحَقَ بالمقصور.

حجةُ المجيزينَ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

سُـــيغنيني الـــذي أغنـــاك عَـــنّي ... فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ[1]

فمَدَّ (الغنى)، وهو مقصورٌ.

وقولُ الشَّاعر:

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي السِّـــعلاء ... أن نِعْـــم مـــأكولاً علـــى الخـــوَاء[2]

فمَدَّ (السِّعلى)، و(الخوى)، وهما مقصوران.

وأمَّا القياسُ فعلى إشباعِ الحركاتِ في ضرورة الشِّعر، فكما جاز إشباعُ الفتحة والضمة والكسرة في ضرورة الشِّعر، جاز إشباعُ الفتحة كذلك قبل الألف المقصور، فتنشأ عنها الألفُ، فيلتحقُ الاسمُ بالممدود.

---

(١) البيت من الوافر، ولم أقف عل قائله، وهو في: المقصور والممدود للفراء (٤٤)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٧٤٧/٢)، واللباب (٩٩/٢).

(٢) بيتان من الرجز ينسبان إلى أبي المقدام، وهما في: المقصور والممدود للفراء (٣٨) وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٤)، والإنصاف (٧٤٦/٢)، وضرائر الشعر (٣٩).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ الكوفيينَ، وهو أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسّماع، ومنه قولُ الشّاعر:

سُيغنيني الذي أغناك عَنّي ... فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ

وقولُ الشّاعر:

قد علمتْ أمُّ أبي السِّعلاء ... أن نِعْم مأكولاً على الخوَاء

وقد ردَّ المانعون هذا السَّماعَ بما يأتي[١]:

أولا: أنَّ قائله مجهولٌ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به.

ثانيا: أنَّ الروايةَ في البيت الأول بفتح الغين والمد في غناء.

وهذا الردُّ ضعيفٌ؛ لأنّ؛ الرجز "قد علمت..." قد رواه الفراءُ والكوفيون وهم ثقاتٌ أمناءٌ على الرواية، والاعتراضُ على البيت الأول فيه تكلّفٌ، وما قالوه لا يستقيمُ مع السّياق والمقام؛ إذ لا يحتملُ الغناءُ إلا أن يكونَ ضدَّ الفقر، ومن ثَمَّ طابقَ بينهما الشَّاعرُ في البيت نفسه[٢].

ومما يُؤَيِّدُ مذهبَ الكوفيين هنا أنَّ "القياسَ يشهدُ بأنَّ مدَّ المقصور جائزٌ؛ إذ قد زادوا حروفَ المد واللين في مواضعَ كثيرة"[٣].

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢-١١٣)، والإنصاف (٢/٧٥٠) واللباب (٢/٩٩).

(٢) أثر الأخفش في الكوفيين (٥٤٧).

(٣) عبث الوليد (٢٦).

ثم إنَّ "المسألةَ هنا من قبيلِ الضَّرورة الشِّعرية، ولا أحدَ ينكرُ ما للضَّرورة من حكم تختص به، والضَّرورةُ هي التي تحكمُ النحويَّ والصرفيَّ، وليس هو الذي يحكمُ بها"[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) منهج الكوفيين في الصرف (٢/٦٦٤).

المسألة السادسة
همزةُ الممدود الأصلية في التثنية

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: يجبُ إبقاءُ همزة الممدود الأصلية في التثنية، فيقالُ في تثنية قُرَّاء: قُرّاءان، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد ذكر حكمَ تثنية الممدود كلّه، فذكر ما همزتُه بدلٌ من أصلٍ، ومثَّلَ له بكساء وغطاء، وما همزتُه للتأنيث، ومثَّلَ له بخنفساء، وما همزتُه للإلحاق، ومثَّلَ له بعِلباء، ثم ترك ما همزتُه أصليةٌ فعُلِمَ أنَّه كالصَّحيح لا يجوزُ تغييرُ همزته.

وبهذا القولِ قال الصيمريُّ، والجرجانيُّ، وابنُ الحاجب[١].

والثاني: جوازُ قلب الهمزة واواً، وهو قولُ المبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيّ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ وجوب إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد ما

---

(١) الكتاب (٣/٣٩١)، التبصرة والتذكرة (٢/٦٣٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٣٦٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٩).

(٢) المقتضب (٣/٣٩، ٨٧)، وشرح الكتاب (٤/١٤١)، والتكملة (٢٤٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤١)، والتكملة (٢٤٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٢).

يوجبُ تغييرَها؛ فكان بقاؤها على حالها أولى.

وحجةُ جواز القلب التَّخفيفُ من الثّقل الحاصلِ من وقوع الهمزة بين ألفين، أو ألفٍ وياء، واحتجَّ له الفارسيُّ بالقياس على جواز قرّاويّ في النَّسب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو وجوبُ إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية لما يأتي:

أولاً: أنَّ بقاءَ همزة الممدود الأصلية في التثنية هو الأكثرُ في كلام العرب[1]، والحملُ على الأكثر أولى.

ثانياً: القياسُ على ما إذا لم يسبقها ألفُ المد، نحو: خَطَأ، فيقال في تثنية قرَّاء: قرَّاءان وقرَّائين كما يقال في تثنية خَطَأ: خطآن وخطأين[2].

ثالثاً: أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد ما يوجبُ تغييرَها، فكان بقاؤها على حالها أولى[3].

وأمَّا ما ذكره الفارسيُّ من أنَّ التثنيةَ بالواو، نحو: قرَّاوان يجوزُ في قول مَن قال: قرَّاويّ؛ فقد أجاب عنه الجرجانيُّ بأنَّه شيءٌ أجازه على القياس دون السَّماع، ثم إنَّ النَّسبَ يأتي فيه من التَّغيير ما لا يأتي في غيره؛ فلا يحتفى بالقياس عليه[4]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤١).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥٠٩).

(٤) المقتصد في شرح التكملة (١/٣٦٨).

المسألة السابعة
جمعُ المقصور جمعَ مذكر سالماً

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جمعُ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف، وفتحِ ما قبل الواو والياء سواءً كانت الألفُ أصليةً نحو: مُعْطى، أم غير أصلية نحو: حُبْلى، ومُوسى، فيقال فيها: معطَون، وحبلَون، وموسَون، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والسِّيرافيُّ واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك[1].

والثاني: يجوزُ في جمع المقصور جمعَ مذكر سالماً أن يُضمَّ ما قبل الواو، ويكسَرَ ما قبل الياء في غير الأصلية، فيقال في نحو: حبلى، وموسى: حُبْلُون وموسُون؛ لأنَّ الألفَ غيرُ أصليةٍ، ويقال في نحو: مُعطى: معطَون بالفتح لا غير؛ لأصالة الألف، وهو قولُ الكسائيّ[2]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[3].

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاح أطلقَ الخلافَ هنا[4]، وهو صنيعُ بعض

---

(١) الكتاب (٣/٣٩٤)، وشرح الكتاب (٤/١٤٥)، وشرح الجمل (١/١٥١)، والتسهيل (١٧).

(٢) رأيه في الصحاح (٣/٩٥٥).

(٣) الصحاح (٣/٩٥٥)، والتسهيل (١٧).

(٤) المغني: ت السعدي (٢/٧٨).

النُّحاة، ومنهم ابنُ عصفور[١]، وقيَّد بعضُهم الخلافَ فيما كانت ألفُه غيرَ أصلية، وأمَّا الأصليةُ فمتفقٌ على بقاء الفتحة بعد حذفها، ومنهم: الجوهريُّ، وابنُ مالك[٢]، وهو الأقربُ عندي؛ لأنَّ التفريقَ في الحكم بين ما كانت ألفُه أصليةً وبين ما كانت ألفُه غيرَ أصلية منقولٌ عن الكسائيّ، وهو أعلمُ بمذهب أصحابه.

الأدلة[٣]:

حجةُ البصريينَ أنَّ ما أجازه الكوفيونَ غيرُ مسموعٍ، ولا جائز قياساً؛ لأنَّك إذا ضممت ما قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء لم يبقَ ما يدلُّ على الألف المحذوفة.

وحجةُ الكوفيينَ القياسُ على المنقوص، فإنَّ الياءَ في المنقوص تحذفُ ولا دليلَ عليها فكذلك المقصور.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف، وفتح ما قبل الواو والياء مطلقاً؛ لأنَّه مؤيّدٌ بكلام العرب، وبالقياس:

"**فأمَّا كلامُ العرب** فقولهُم: المصطفَون والأعلَون، ورأيت المصطفَينَ الأعلَينَ.

---

(١) شرح الجمل (١/١٥١).

(٢) الصحاح (٣/٩٥٥)، والتسهيل (١٧).

(٣) الكتاب (٣/٣٩٤)، وشرح الكتاب (٤/١٤٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٨)، والتذييل والتكميل (٢/٣٢).

وأمَّا القياس فلأنَّ الحرفَ الثابتَ في الواحد ليس لنا حذفُه من الكلمة إلا لضرورة عند اجتماع ساكنينِ وهو مقدرٌ، كقولنا: قاضُون، ورامُون، فلو قلنا: عيسُونَ، وموسُونَ لكنَّا نُقدّرُ حذفَ الألف فيهما من قبلِ دخول علامةِ الجمع، ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى: حُبْلات، وفي سَكْرى: سكرات، وليس أحدٌ يقولُ هذا، فوجب أنَّ علامةَ الجمع إنَّما تدخلُ على عيسى وموسى والألفُ فيهما، ثم تسقطُ الألفُ لاجتماع الساكنين، ويبقى ما قبلها مفتوحاً"[1].

وأمَّا جوازُ ضمّ ما قبل الواو وكسرِ ما قبل الياء قياساً على المنقوص "فضعيفٌ:

أمَّا أولاً: فلأنَّ النَّصَ في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ على خلافه.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه يُؤدّي إلى عدم الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور، نحو: المصطفى والمنتمى، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ واسم المفعول مقصورٌ"[2]، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤٥).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٨).

المسألة الثامنة
نوع الجمع في وزن فَعَلَةٌ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (فَعَلَة) من أوزان الكثرة، وهو قولُ سيبويهِ؛ فقد حصر جموعَ القِلَّة الأصلية من جمع التَّكسير في أربعةِ أوزانٍ، وهي (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة)، وتبعه في ذلك السّيرافيُّ، والزَّمخشريُّ، والباقوليُّ، وعمرُ بن إبراهيم الكوفيّ[1] والعكبريُّ، وابنُ الخباز، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصلي[2].

والثاني: أنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، وابنُ جمعة، ونسباه إلى بعض النَّحويينَ، ولم يصرحا بهذا البعض[3]، ونسبه الرضيُّ، وابنُ

---

(١) هو عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ، إنباه الرواة (٣٢٤/٢).

(٢) الكتاب (٤٩٠/٣)، وشرح الكتاب (٢٢٩/٤)، والمفصل في علم العربية (١٧٥)، وشرح اللمع (٧٢٦/٢)، والبيان في شرح اللمع (٥٥٢)، واللباب (١٧٩/٢)، وتوجيه اللمع (٢٤٧)، وشرح المفصل (٣٧٤/٢)، والكافية (١٧٧)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٦٩٩/١)، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٥٥/٢).

(٣) شرح المفصل (٣٧٤/٢)، وشرح الكافية (٤٥٥/٢).

أبي القاسم[١] إلى الفراء[٢]، والذي نصَّ عليه الفراءُ في المعاني[٣]: أنَّ (فَعَلَة) للجمع، ولم أقف على شيء من كلامه يفيدُ أنَّها للقِلَّة.

الأدلة[٤]:

حجةُ سيبويهِ ومن تَبِعه على أنَّ أوزانَ القلَّة محصورةٌ في (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة) دون ما عداها أمران:

أحدهما: أنَّك تُصغّرها على لفظها، فتقولُ في تَصغير أَفْلُس: أُفَيلس، وفي أَجْمَال: أُجَيمال، وفي أَجْرِبة: أُجَيربة، وفي غِلْمَة: غُلَيمة، ولو كانت للكثير لرُدَّت إلى الواحد ثم صغّرت.

والثاني: أنَّك تُفسّر به العددَ القليلَ فتقول: (ثلاثةُ أَفْلُس)، و(أَرْبَعةُ أَجْمَال) و(خمسةُ أَرْغِفَة) و(ثلاثةُ صِبْيَة).

وحجةُ من قال: إنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة هي قولُ العرب: "هم أَكَلَةُ رأسٍ"[٥] أي: قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأسٌ واحدٌ.

---

(١) هو: صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى سنة ٨٤٩هـ. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (٥٧٣/٢).

(٢) شرح الكافية: القسم الثاني (٦٩٩/٢)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (٨٣٥/٢).

(٣) معاني القرآن (٢٣٧/٣).

(٤) الكتاب (٤٩٠/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٤/٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٦٩٩/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٥٥/٢)، والمقاصد الشافية (١٤/٧).

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١٤/٢)، والصحاح (١٦٢٤/٤).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ (فَعَلَة) من جموعِ الكثرة لا القِلَّة؛ لأنَّ هذا الوزن لو كان من جموع القِلَّة لصُغِّرَ على لفظه، ولفُسِّرَ به العددُ القليلُ كما هو الحالُ في الأوزانِ الأربعة التي هي للقِلَّة، فلمَّا لم يكن ذلك دلَّ على أنَّه من أوزان الكثرة لا القِلَّة.

وأمَّا حجةُ من قال: إنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة وهي قولُ العرب: **"ما هم إلا أَكَلَةُ رأسٍ"** فمردودٌ بأنَّ "القلةَ مفهومةٌ من قرينة شبعهم بأكل رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاق (فَعَلَة)"(١)، ولو سلّمنا بأنَّ مفهومَ القِلَّة مأخوذٌ هنا من إطلاق (فَعَلَة)، فلا يلزمُ أن يكونَ هذا الوزنُ من أوزان القِلَّة، بل هو من أوزانِ الكثرة، إلا أنَّه وُضِعَ هنا موضعَ القِّلة، وجموعُ الكثرةِ قد تقعُ موقعَ جموعِ القِلَّة، والعكسُ، لا أعلمُ في هذا خلافاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٦٩٩).

المسألة التاسعة
مفرد الجمع على وزن فُعَلَة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقولٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ هذا الوزنَ جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسّيرافيُّ، والفارسيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[2].

والثاني: أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ، إلا أنَّه حُذِفَ إحدى العينين، وعوضوا التاءَ بعد اللام منها، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم الفراءُ، ونسبه السّيرافيُّ إلى بعضِ الكوفيينَ[3].

والثالث: أنَّ فُعَلَةً أصلُها: بفتح الفاء، ثم ضُمَّت؛ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو قَنَاة، وهذا القولُ ذكره أبو حيان والجاربرديُّ، ولم ينسباه إلى أحدٍ[4]، ولم أقف على من قال به.

---

(١) المقاصد الشافية (٩٢/٧).

(٢) المقتضب (٢١٨/٢)، وشرح الكتاب (٣٧٤/٤)، والتكملة (٤٧٣)، واللباب (١٨٥/٢)، والممتع (٥٠٠/٢)، والتسهيل (٢٧٥).

(٣) الممتع (٥٠٠/٢)، والمقاصد الشافية (٩١/٧)، وشرح الكتاب (٣٧٤/٤).

(٤) الارتشاف (٤٤١/١)، ومجموعة الشافية (١٤٢/١).

والرابع: أنَّ فُعَلَةً اسمُ جمعٍ، وليس بجمعٍ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، والرضيُّ، ونسباه إلى المبرد[١]، وفي هذه النّسبة نظرٌ؛ لأنَّ المبردَ نصَّ على أنَّ فُعَلَةً جمعٌ فقال: "فإن كان فاعلٌ من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعُه على فُعَلَة"[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ القول بأنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام التَّفريقُ بين الصحيح والمعتلّ، وبيانُه: لو جاء المعتلُّ على فَعَلَة بفتح الفاء كما هو الأصل لاشترك مع الصَّحيح في هذه الزنة كطَلَبَة وفَسَقَة.

وحجةُ الفراء على أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ أنَّ فُعَلَةً ليس من أبنيةِ الصحيح؛ فلا يصحُّ أن يستقلَّ المعتلُّ بوزنٍ ليس في الصَّحيح، بل يحملُ المعتلُّ على نظيره الصَّحيح، فيكونُ على وزن فُعَّل بتضعيفِ العين؛ قياساً على الصَّحيح منه، نحو: شاهدٌ وشُهَّدٌ، والهاءُ في غُزَاة وقُضَاة عوضٌ مما حُذف وهو التَّضعيفُ.

وحجةُ القول: إنَّ فُعَلَةً أصلُها بفتح الفاء، ثم ضُمَّت؛ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو: قَنَاة أنَّه لا يوجد جمعٌ على وزن فُعَلَة في الصَّحيح.

---

(١) شرح المفصل (٢/٤٤٢)، وشرح الشافية (٢/١٥٦).

(٢) المقتضب (٢/٢١٨).

(٣) المقتضب (٢/٢١٨)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٧٤)، واللباب (٢/١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٤٢)، والممتع (٢/٥٠٠)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٥٦)، والمقاصد الشافية (٧/٩١)، ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٥٦٠).

وحجةُ القول: إنَّها اسمُ جمعٍ، وليس بجمعٍ عدمُ وجود هذا الوزنِ في الجمع.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ من بنائه، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى إذا لم تكن حاجةٌ إلى مخالفته، ولا حاجةَ هنا تدعو إلى مخالفته.

وأمَّا بقيةُ الأقوالِ في المسألة فإنَّها منطلقةٌ من أنَّ هذا الوزنَ ليس في الصَّحيح من الجموع، وهو منطلقٌ مردودٌ؛ لأنَّ المعتلَّ قد يختصُّ بوزنٍ لا يكونُ في الصَّحيح مثلُه، ومن ذلك أنَّ المعتلَّ يكونُ على مثل فَيْعِل، ولا يكونُ مثلُ ذلك في الصَّحيح، نحو: سيِّد، وميِّت، وليِّن، ونحو ذلك، ولا يكونُ في الصَّحيح إلا فَيْعَل نحو صَيْرَف[1].

ثم إنَّه لو كان أصلُ فُعَلَةٍ فُعَّلٌ بتضعيف العين، أو فَعَلَة -بفتح الفاء- لجاء على الأصلِ في موضعٍ، فلمَّا لم يجئ تبيَّنَ بطلانُ هذه الأقوال.

ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر: هو أسهلُ الآراء، وأبعدها عن التَّقديرات، وكثرة التغيير، وهذا كافٍ لترجيحه؛ فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ الأقوال المخالفة بما سبق، والله أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) المقتضب (٢/٢١٨)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٧٤).

المسألة العاشرة
تكسير الاسم الخماسيِّ المجرَّد

تكسيرُ الاسم الخماسيِّ المجرَّدِ مستكرهٌ عند النَّحويينَ لأمورٍ:

أحدها: أنَّك تحتاجُ فيه إلى حذفِ حرفٍ أصليٍّ منه، ولا شكَّ في كراهته، **والثاني**: أنَّ الجمعَ تَصَرُّفٌ، وبابُ التَّصرفِ للفعلِ، والفعلُ لا يكونُ خماسياً، فلا يتصرّفُ بالتَّكسير فيما ليس على مثالِ الفعلِ، **والثالث**: أنَّه لو كُسِّرَ الخماسيُّ بتمامه لصار عجزُ الكلمةِ أكثرُ من صدرها، ولزادَ ثقلُه بتوالي كسرتين بعد ألفه. لذا فإنَّهم إذا أرادوا تكسيرَ الخماسيَّ حذفوا منه حرفاً ليصيرَ رباعيّاً يصحُّ تكسيرُه(١)، واختلفوا فيما يحذف منه.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه يُحذَفُ منه الحرفُ الأخيرُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراج والسِّيرافيِّ، وابنِ الورَّاق، والعكبريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب(٢).

والثاني: أنَّه إن كان الرابعُ أصلاً وافقَ بعضَ حروف الزيادة في اللَّفظ، نحو:

---

(١) المتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٩٢)، والمقاصد الشافية (٧/٢٢٠).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٩)، والمقتضب (٢/٢٢٨)، والأصول في النحو (٣/١٢)، وشرح الكتاب (٤/١٩١)، وعلل النحو (٥٢٣)، واللباب (٢/١٨٦)، وشرح المفصل (٢/٤١٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٩).

خَدَرْنَق[١]، فإنَّ النُّونَ أصلٌ لكنَّها مثلُ النّون الزائدة من حيثُ اللَّفظ، أو في المخرج، نحو: فرزدق[٢]، فإنَّ الدَّالَ مثلُ التَّاء في المخرج، كان أحقَّ بالحذف من الأخير، فيقال: (خدارق) و(فرازق).

وإن لم يكن الرابعُ موافقاً لبعض حروفِ الزيادة في اللَّفظ، أو المخرج حُذِفَ الحرفُ الأخيرُ، نحو: سَفَرْجَل، فيقال: (سفارج)، وهو قولُ ابنِ عصفور، وابنِ مالك، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه[٣]، والظَّاهرُ لي من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحذفِ الحرف الأخيرِ على كل حالٍ؛ فقد ذكر قولَ الخليل في تصغير سَفَرْجَل بأنَّه يُصغَّرُ على سُفيرج بحذف الأخير، ثم ذَكَر أنَّ بعضَهم يقولُ في فَرَزْدَق: فُرَيزِق، وفي خَدَرْنَق: خُديرق، ثم قال في نهاية الباب: "فهذانِ قولانِ، والأولُ أقيسُ؛ لأنَّ ما يشبُه الزوائدَ ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائدَ"[٤]، والتَّصغيرُ والجمعُ بابُهما واحدٌ عند سيبويه.

والثالث: جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ: أشبه الزائدَ أم لم يشبهه، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم ينسبه إلى أحد[٥]، وهو أشبهُ بمذهب الكوفيين في تصغير الخماسيّ فقد أجازوا حذفَ ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون: (سُفَيرِلَة)

---

(١) **الخدرنق**: ذكر العناكب، لسان العرب (٢/٢٢٨).

(٢) **الفرزدق**: الرغيف، اللسان (٥/١٠٩).

(٣) المقرب (٤٤٦، ٤٨١)، والتسهيل (٢٧٩)، والارتشاف (١/٤٦٢).

(٤) الكتاب (٣/٤٤٩).

(٥) المغني: ت ضائحي (١/٧٣٢).

في (سَفَرْجَلة)[١].

والرَّابع: جوازُ حذفِ الحرفِ الثالثِ إن كان يشبهُ حروفَ الزيادة، فيقال في (جَحْمَرِش)[٢]: (جحارش)، وهو قولُ الكوفيينَ، والأخفش[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ:

أحدهما: أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً.

والثاني: أنَّ الجمعَ يسلمُ حتى ينتهي إليه، فلا يكونُ له موضع.

وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق[٥]، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ.

وحجةُ حذف الرابع على كل حالٍ أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة؛ بدليل أنَّ فرازقَ أدلُّ على معرفة الكلمة من فَرازد.

---

(١) المقاصد الشافية (٧/٢٢٣).

(٢) **الجحمرش**: العجوز، الصحاح (٣/٩٩٧).

(٣) التسهيل (٢٧٩)، والارتشاف (١/٤٦٣).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩١)، وعلل النحو (٥٢٣)، والمتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤١٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٩)، والمغني: ت ضائحي (١/٧٣٢)، والمقاصد الشافية (٧/٢٢٠).

(٥) الكتاب (٣/٤٤٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩١).

وحجةُ جواز حذف الثالث أنَّه أسهلُ؛ إذ تحلُّ ألفُ الجمع محلَّها، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعده في كون كلٍّ منهما حرفين متساويين في نَظم التَّرتيب، وكأنَّهم رأوا أنَّ بالثالث حصلَ الامتناعُ من الوصول إلى مماثلةِ مفاعل أو مفاعيل، فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه، نحو: واو فدوكس[١] حيثُ قالوا: (فداكس).

ويرى أحدُ الباحثين[٢] أنَّ الذي سَهَّل حذفَ الثالث عند الكوفيين أنَّه نهايةُ الأصول على مذهبهم؛ إذ لا تزيدُ البنية -عندهم- على ثلاثة أحرفٍ أصولٍ، فحذفوا الحرفَ الأخيرَ؛ لأن ما بعده زائد جاء لمعنى، فأرادوا أن يحافظوا عليه.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير؛ لأنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب، ومحلّ التغييرات الصرفية، بالإعلال والحذف ونحو ذلك فالتَّغييرُ أسرعُ إليه، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقلُ فكان أولى بالحذف، ولأنَّه هو اللامُ المكررةُ ثالثةً، والمكررُ كالزائد، والزائدُ أولى بالحذف[٣].

وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروفِ الزيادة بحجة

---

(١) الفدوكس: الشديد، اللسان (٥/١٠١).

(٢) مؤمن بن صبري غنام في كتابه: منهج الكوفيين في الصرف (٢/٥٧٠).

(٣) المتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤١٩).

سماعِه عن بعض العرب في تصغير نحو: فَرَزْدَق وخَدَرْنَق فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ[١]، فلا يقاسُ عليه.

وإذا كان حذفُ الرابع المشَبَّهِ للحرف الزائدِ ممتنعاً فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى وخاصَّةً أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ.

وأمَّا حذفُ الثالث "فغيرُ صحيحٍ؛ إذ لا سماعَ معهم يُؤيِّده، والقياسُ يأبى ذلك؛ لأنَّ ميمَ جَحْمَرِش ليست بطرفٍ، ولا تلي الطَّرفَ، والتَّغييرُ إنما يلحقُ الطَّرفَ، أو ما يليه"[٢]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٢/٤).

(٢) المقاصد الشافية (٢٢٣/٧).

المسألة الحادية عشرة
مفرد أصائل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أَصيل، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع، وهو قولُ الزَّجاجيّ، وابنِ بابشاذ[1].

والثاني: أنَّ أصائل جمعُ أصيل، وهو قولُ ابنِ فارس، والجوهريّ، وابنِ الباذش[2].

والثالث: أنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصالُ جمعُ أُصُل، وأُصُل مفردٌ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ، وهو قولُ ابن عصفور[3].

الأدلة[4]:

حجةُ مَن قال: إنَّ أصائل جمعُ آصال أنَّ أصائل بمنزلة: أناعيم التي هي

---

(١) الجمل في النحو (٣٨٢)، وشرح الجمل (٢/٢٩٥ أ).

(٢) مجمل اللغة (١/٩٧-٩٨)، والصحاح (٤/١٦٢٣)، والارتشاف (١/٤٧٩).

(٣) شرح الجمل (٢/٥٦٢).

(٤) الجمل في النحو (٣٨٢)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/٢٩٥ أ)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٦٢)، والارتشاف (١/٤٧٩)، والهمع (٦/١٢٥).

جمعُ أنعام، ومعنى هذه الحجة أنّ أصائل بمنزلة أناعيم في جمع الجمع فآصال بوزن أنعام، وإن اختلفت صيغة الجمع.

وحجةُ مَن قال: إنَّها جمعُ أصيل أنَّ أصائل بمنزلة: أَفَائل التي هي جمعُ أفيل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ أصائل جمعُ أصيل؛ وذلك لضعف بقيةِ الأقوال:

فأمَّا القولُ: إنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل مفردٌ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ، فضعيفٌ من جهة أنَّ جمعَ الجمعِ ممنوعٌ عند الأئمة قياسُه[1]، بل هو موقوفٌ عندهم على السَّماع، قال سيبويه: "واعلم أنَّه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَعُ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجمَعُ"[2]، وما يُؤدِّي إلى ممنوعٍ فالأولى اجتنابُه.

وأمَّا القولُ: إنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أصيل، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع، فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّه إذا مُنع جمعُ الجمعِ، فجمعُ جمعِ الجمعِ أولى بالمنع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الارتشاف (٤٧٩/١).

(٢) الكتاب (٦١٩/٣).

المسألة الثانية عشرة
نوع (أشياء)

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّه اسمٌ للجمع، وأصلُه: شَيْئاء على وزن فَعْلاء كطَرْفاء، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء، فصار وزنُه: لفعاء، ولم ينصرف؛ لهمزة التأنيث، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاجِ، وابنِ جنيّ، وأبي البركات الأنباريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثين[1].

والثاني: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيءٌ، ووزنُه: أفعال، وهو قولُ الكسائيّ، واختاره بعضُ الباحثينَ المحدَثين[2].

والثالث: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيءٌ، وأصلُها: أَشْيئاء على وزن: أَفْعِلاء،

---

(١) الكتاب (٤/٣٨٠-٣٨١) وفيه قول الخليل وسيبويه، والمقتضب (١/١٦٨)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢/٢١٢)، والمنصف (٢/٩٤-٩٦)، والإنصاف (٢/٨١٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤١)، والممتع (٢/٥١٦)، ومحمد بن عمار في كتابه: أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (٥٥٢)، وفراج الحمد في كتابه: آراء ابن بري التصريفية (١/٩٩).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٢١٢) ومؤمن بن صبري في كتابه: منهج الكوفيين في الصرف (١/٣٨٦)، وأمين السيد في كتابه: علم الصرف (٦٦)، ومحمد خيرات في كتابه: جهود الفراء الصرفية (٦٣).

فحذفت الهمزةُ، فصار وزنُها: أَفْعاء، وهو قولُ الأخفش[١].

والرابع: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيِّئ كهيِّن، وأصلُها: أشيئاء على وزن أَفْعِلاء، فحُذفت الهمزةُ، فصار وزنُها: أفعاء، وهو قولُ الفراء[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ الخليل وسيبويه ومَن تبعهما ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّهم جمعوا (أشياء) على أشايا على زنة: فَعَالَى، كما قالوا في صَحْراء: صَحارَى، كما قالوا فيه أيضاً: أشاوَى، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللَّفظ.

والثاني: منعُها من الصَّرف، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف.

والثالث: أنَّ (أشياء) صُغِّرت على أُشَيَّاء، فلو كانت جمعاً لرُدَّت إلى المفرد فقيل: شُيَيْئات.

وحجةُ الكوفيينَ والأخفش على أنَّ (أشياء) جمعٌ لا مفردٌ قولُ العرب: ثلاثةُ أشياء، والثلاثةُ وما بعدها من العدد إلى العشرة يضافُ إلى الجمع، لا إلى المفرد.

---

(١) المقتضب (١/١٦٨).

(٢) معاني القرآن (١/٣٢١).

(٣) الكتاب (٤/٣٨٠-٣٨١)، معاني القرآن للفراء (١/٣٢١)، والمقتضب (١/١٦٨)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٢١٢)، والمنصف (٢/٩٤-٩٦)، والإنصاف (٢/٨١٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤١)، والممتع (٢/٥١٦).

وحجةُ الكسائيّ على أنَّ (أشياء) **على وزن: أفعال** أنَّ مفردَه شيءٌ، وشيءٌ على وزن: فَعْل، وفَعْل يجمعُ على أَفْعال نحو: بيت وأبيات، واعتَذَر عن منعِ صرفِه بأنَّه لما كان يُجمَعُ على (أشياوات) أشبهَ صحراوات، جمعَ القلة لصحراء، فمنع من الصرف لشبهه بما لا ينصرف.

وحجةُ الأخفش على أنَّ (أشياء) **على وزن: أفعلاء** أنَّ مفردَه شيءٌ، وشيءٌ على وزن: فَعْل، ويُجمَعُ فَعْل على أَفْعِلاء كما جُمع على فُعَلاء، فقالوا: سَمْح وسُمَحاء، وفُعَلاء نظيرُ أَفْعِلاء، والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا في جمع طَبيب وحَبيب: أطبَّاء وأحبّاء، والأصلُ فيه: طُبَبَاء وحُبَبَاء، نحو: ظَرِيف وظُرَفاء.

وأمَّا الفراءُ فموافقٌ للأخفش، فحجته حجة الأخفش إلا أنَّه قال: إنَّ مفردَه شيّء مثل ليّن، فكما قالوا في جمعه: أَلْيِنَاء قالوا في جمع شيِّئ: أَشْيِئَاء، ثم حُذفت الهمزةُ التي هي اللامُ؛ طلباً للتَّخفيف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الخليل وسيبويه، وهو أنَّ (أشياء) **اسمٌ للجمع، وأصلُه: شيئاء على وزن: فَعْلاء، كطرفاء، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء، فصار وزنُه: لفعاء، ولم ينصرف؛ لهمزة التأنيث**؛ ودليلُ ذلك ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: أنَّهم جمعوا (أشياء) على أَشَاوى، على زنة: فَعَالَى، كما قالوا في صَحْراء: صَحَارى، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللفظ.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ أشاوى على زنة: فَعَالَى باعتبار الأصل، أي: قبل القلب، أمَّا باعتبار الظَّاهر أي: بعد القلب، فهي على زنة: لَفَاعَى؛ لأنَّ الهمزةَ لامُ الكلمة، فهذا هو مذهبُ سيبويه، ومذهبُ الأخفش والكوفيينَ أنَّ أشاوى على زنة: أَفَاعل؛ لأنَّ الهمزةَ عندهم زائدةٌ، وليست بلام الكلمة[1].

والثاني: منعُ (أشياء) من الصَّرف، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف.

والثالث: أنَّه لا يلزمُ من هذا القول شيءٌ غير القلب، والقلبُ في لسان العرب كثيرٌ.

وأمَّا بقيةُ الأقوال فمردودةٌ بما يأتي[2]:

فأمَّا الاحتجاجُ على أنَّ (أشياء) **جمعٌ بإضافة العدد المفرد إليها**، فمردودٌ بأنَّ الممتنعَ هو الإضافةُ إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى، وأمَّا إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنىً فإنَّه يجوزُ إضافتُها إليه؛ بدليل جواز: (ثلاثة نفر) و(تسعة رهط).

وأمَّا قولُ الكسائيّ فيُبطِلُه أمران:

أحدهما: أنَّ أفعالاً مصروفٌ في لغة العرب باتفاق، وما ذكره من الشَّبه لا ينهضُ حجةً في منع الصَّرف؛ لأنَّه لا مناسبةَ بين صحراء وأفعال حتى يُعطى حكمها.

والثاني: أنَّ (أشياء) كُسّر على أشاوى، وهي عند الكسائيّ على وزن:

---

(١) شرح الملوكي (٣٧٩).

(٢) الإنصاف (٢/٨١٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤١)، والممتع (٢/٥١٦).

أفاعل، ويلزمُ منه أن يكسّرَ أفعالٌ على أفاعل، وهذا لم يُسمَع في كلام العرب.

وأمَّا قولُ الأخفش، والفراء: إنَّ (أشياء) **على وزن: أَفْعلاء فباطلٌ بأمرين:**

أحدهما: أنَّ (أشياء) كُسّر على أشاوى، وهي عند الأخفش والفراء على وزن: أفاعل، ويلزمُ منه أن يُكَسّر أَفْعلاء على أفاعل، وهذا لم يُسمع في كلام العرب.

والثاني: أنَّ جمعَ فَعْل على أَفْعِلاء مخالفٌ للقياس.

وقولُ الفراء: إنَّ أصلَ شيء: شيّئ كهيّن، مردودٌ بأنَّه لم يُنطَق بالتَّشديد، ولو كان كهيِّن لجاز النّطقُ بأصله وفرعه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة عشرة
نوع الاسم الواقع على الجنس

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس، وليس بجمع تكسيرٍ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيِّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وركنِ الدين الإستراباذيّ، والخضرِ اليزدي[١].

والثاني: أنَّه جمعُ تكسير، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم الفراءُ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ مَن قال: إنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس، وليس بجمع تكسيرٍ أمرانِ:

أحدهما: أنَّه لو كان جمعاً لكان بينه وبين واحده فرقٌ: إمَّا بالحروف، وإمَّا

---

(١) الكتاب (٥٨٢/٣، ٥٩٦)، والمقتضب (٢٠٥/٢)، وشرح الكتاب (٣١٢/٤)، والتكملة (٤٢٩)، وشرح المفصل (٤٦٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية (٨١٧/٣)، وشرح الشافية للإستراباذي (٤٧٨/١)، وشرح الشافية لليزدي (٤٦٤/١).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٨/٢)، ومعاني القرآن (١١٢/٣).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٨١٧/٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٤٧/٢)، وشرح الشافية لليزدي (٤٦٤/١).

بالحركات، فلمَّا أتى الواحدُ على صورته، ولم يُفَرَّق بينهما بحركةٍ ولا غيرها، دلَّ على ما ذكرناه، وأمَّا التاءُ فبمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، فلا يدلُّ سقوطُها على التَّكسير.

والثاني: أنَّه يُوصَفُ بالواحد المذكَّر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ۝٢٠﴾[1]، وأنت لا تقولُ: (مررت برجالٍ قائمٍ)، فدلَّ ذلك على ما قلناه.

وحجةُ مَن قال: إنه جمعُ تكسيرٍ أمران:

أحدهما: أنَّ صيغةَ المفرد غيرُ موجودة، لأنَّ التَّاءَ من جملة الكلمة الدالة على المفرد، وهي محذوفةٌ، وليس هذا التَّقديرُ بأبعدَ من تقديركم (فُلْكاً) مفرداً وجمعَ تكسيرٍ، وصيغةُ المفردِ غيرُ متغيرة.

والثاني: أنَّه يُوصَفُ بالجمع، كقوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ۝١٢﴾[2]، وجاءت حالُه جمعاً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾[3]، وعاد عليه ضميرُ الجمعِ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾، وهذا يُحَقِّقُ له الجمعيّة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الاسمَ الواقعَ على الجنس اسمٌ مفردٌ، وليس

---

(١) سورة القمر: من الآية (٢٠).

(٢) سورة الرعد: من الآية (١٢).

(٣) سورة ق: من الآية (١٠).

بجمعٍ؛ وذلك لأربعة أمور[١]:

أحدها: أنَّ وضعَه للجنس كوضعِ عَسَلٍ، وماء، فكما أنَّ هذا النحوَ للجنس وليس بجمعٍ، فكذلك ما نحن فيه من تَمْرٍ وجَمْرٍ.

والثاني: إفرادُ صفته، ففي التنزيل: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ﴿٢٠﴾﴾، وكذلك إفرادُ ضمائره، فيقال: هذا تمرٌ اشتريته، وأمَّا وصفُه بالجمع في قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ ومجيءُ الحال منه جمعاً كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾ فمحمولٌ على المعنى، لأنَّ معنى الجنسِ العمومُ والكثرةُ، والحملُ على المعنى كثيرٌ، وأمَّا عودُ الضَّمير عليه مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾ فلأن النخل يذكر ويؤنث فجاز أن يعود عليه الضمير مؤنثاً.

والثالث: أنَّ التَّصغيرَ في مثل هذا الاسمِ على لفظه، فلو كان جمعاً لكان جمعَ كثرة؛ إذ ليس من جموع القِلَّة، ولو كان جمعَ كثرةٍ لم يُصَغَّر على بنائه، فثبتَ أنَّه ليس بجمعٍ.

والرابع: وقوعُ المجرَّد من التَّاء منه على الواحد والمثنى أيضاً؛ إذ يجوزُ أن تقولَ: (أكلت عِنَباً أو تُفَّاحاً)، مع أنَّك لم تأكل إلا واحدةً أو اثنتين، وهذا المعنى لا يكونُ في الجمع فثبتَ أنَّه اسمٌ مفردٌ واقع على الجنس، وليس بجمعٍ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٦٨)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٨١٧)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٩٥).

المسألة الرابعة عشرة
دلالة الجمع السَّالم

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّهما يصلحان للقليل والكثير، وهو قولُ سيبويهِ، والصَّيمريّ، وابنِ برهان والواسطيّ، والرَّضيّ، ونُسِبَ إلى البصريينَ[(١)].

والثاني: أنَّهما يدلان على القليل، وهو قولُ ابنِ درستويه، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش ونُسِبَ إلى الكوفيينَ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى جمهور النَّحويينَ[(٢)].

والثالث: أنَّهما يدلان على القليل، ولا يدلان على الكثير إلا بشرطِ اقترانِهما بالألف واللام الدَّالة على الاستغراق، أو بإضافتهما إلى الكثير، وهو قولُ ابنِ مالك، وأبي حيان[(٣)].

---

(١) الكتاب (٣/٥٧٨)، والتبصرة والتذكرة (٢/٦٤٩)، وشرح اللمع لابن برهان (٢/٥٣٩)، وشرح اللمع للواسطي (٢٢٤)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٧٠١)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٢٩٨).

(٢) تصحيح الفصيح (٤٣٣)، والمفصل في علم العربية (١٧٥)، وشرح المفصل (٢/٣٧٥)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٢٩٨)، والمغني: ت ضائحي (١/٦٠٦).

(٣) شرح الكافية الشافية (٤/١٨١٠)، وارتشاف الضرب (١/٤٠٥).

الأدلة[١]:

حجةُ دلالته على الكثرة السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ۝٣٧﴾[٢]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٣] ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة، وكذلك ليس المرادُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه.

وقولُ الشَّاعر:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى   وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا[٤]

فـ(الجفناتُ) جُمع بالألف والتاء، وهو يدلُّ في البيت على الكثرة؛ لأنَّ ما عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً.

وحجةُ دَلالةِ الجمع بالألف والتاء، والواو والنُّون على القِلّة أمران:

أحدهما: أنَّ جمعَ التَّصحيح يوافقُ التَّثنيةَ في سلامةِ واحده، والتَّثنيةُ قِلّة، فكذلك ما وافقه في سلامةِ الواحد.

---

(١) الكتاب (٥٧٨/٣)، والتبصرة والتذكرة (٦٤٩/٢)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٣٩/٢)، وشرح اللمع للواسطي (٢٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٥/٢) وشرح الكافية الشافية (١٨١١/٤)، والمغني: ت ضائحي (٦٠٦/١).

(٢) سورة سبأ: من الآية (٣٧).

(٣) سورة الأحزاب: من الآية (٣٥).

(٤) البيت من الطويل، قائله: حسان بن ثابت، ديوانه (٣٥/١).

والثاني: أنَّ سلامةَ الواحد فيه مع الزِّيادة عليه يدلُّ على أنَّ المضمومَ إليه من العَدد ليس له من القوة والكثرة ما يزيلُ تركيبَه.

وحجةُ ابنِ مالك على الشَّرطين اللَّذَين ذكرهما قولُ الشاعر:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فـ(الجفناتُ) جُمِع بالألف والتاء، وهو يدلُّ على الكثرة؛ لاقترانه بالألف واللام الدالةِ على الاستغراق، و(أسيافُ) جمعُ قِلّة يدلُّ على الكثرة في البيت؛ لإضافته إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ؛ فدلَّ عل أنَّ ما يدلُّ على القليلِ إذا أُضيف إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ يدلُّ على الكثير، ومنه ما جُمع بالألف والتاء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أن ما جُمِع بالألف والتاء يدلُّ على القِلَّة، ويدلُّ على الكثرة أيضاً وبلا شرط، والقرينةُ تُحَدِّدُ المرادَ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ دَلالةَ ما جُمِع بالألف والتاء على الكثرة مؤيدةٌ بالسَّماع، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾ وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة، وكذلك ليس المرادُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه.

وقولُ الشَّاعر:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فـ(الجفناتُ) جُمِع بالألف والتاء، وهو يدلُّ في البيت على الكثرة؛ لأنَّ ما عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً.

ثانياً: أنَّ الشّرطين اللذَّين ذكرهما ابنُ مالكٍ منقوضان بالسَّماع؛ فقد قال الله تعالى: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[(١)]، فـ (درجات) مُجَرَّدٌ من الألف واللام، ومن الإضافة، ومع ذلك فإنَّه يدلُّ على الكثرة؛ لأنَّ المرادَ: سبعونَ درجةً، كذا نقل البغويُّ في تفسير هذه الآية[(٢)]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) سورة الأنفال: من الآية (٤).

(٢) معالم التنزيل (٣/٣٢٧).

المسألة الخامسة عشرة
جمع الوصف الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمعُ جمعَ تصحيح، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيِّ، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، والرَّضيُّ، وابنُ مالك، وابنُ جمعة، وركنُ الدين الإستراباذي، والخضرُ اليزدي[2].

والثاني: أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء يُجمعُ جمعَ تصحيح، وهو قولُ الكوفيين[3]، ومنهم الفراءُ، وأبو بكرٍ بن الأنباري، وبه قال ابنُ كيسانَ، والجوهريّ[4].

---

(١) الدر المصون (٨/٥٥٥).

(٢) الكتاب (٣/٦٤٥)، والمقتضب (٢/٢١٥)، وشرح الكتاب (٤/٣٨٥)، وشرح المفصل (٢/٤٥١)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٢١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٦٧٢)، وشرح الكافية الشافية (١/١٩٣) وشرح الكافية (٢/٤٥١)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٤٦٩)، وشرح الشافية لليزدي (١/٤٥٤).

(٣) الدر المصون (٨/٥٥٦).

(٤) معاني القرآن (٢/٢٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥١)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٨٤) والصحاح (٥/١٩٨١).

الأدلة[١]:

حجةُ المنع أنَّ جمعَ الصِّفات جمع تصحيح مختصٌّ بما يجري على فعله، كضاربٍ، وضاربة؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الواوَ والنّونَ لما وُجِدا في الفعل تارةً أحدُهما ضميرٌ نحو: يضربون، وتارةً ليس بضميرٍ نحو: يضربون الرجالُ، لم يدخلا من الصفات إلا على ما بينه وبين فعله مناسبة.

والثاني: أنَّ غيرَ الجارية لم تُجمَع هذا الجمع؛ فرقاً بين أَفْعَل فَعْلاء وبين أَفْعَل التَّفضيل؛ فإنَّه يُجمعُ هذا الجمع، وفي التنزيل: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴿١٠٣﴾﴾[٢].

وحجـةُ الجـواز السَّـماع وهـو قـولُ الله تعـالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ﴿١٩٨﴾﴾[٣] فأعجمين في الآية جمع أعجم والمؤنث منه عجماء.

وقولُ النَّبيّ ﷺ: «**ليس في الخضراوات صدقةٌ**»[٤]، فـ (الخضراوات) جمع خضراء.

---

(١) المقتضب (٢/٢١٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٨٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٨٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥١)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٨٢١)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٦٧٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٩٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٥١).

(٢) سورة الكهف: من الآية (١٠٣).

(٣) سورة الشعراء: من الآية (١٩٨).

(٤) الحديث ضعيف، وهو في سنن الدار قطني (٢/٩٤-٩٥)، وينظر في الحكم على الحديث: نصب الراية لأحاديث الهداية (٢/٣٨٨).

وقولُ الشَّاعر:

فما وَجَدتْ بناتُ بني نزارٍ حَلائِلَ أَسْودِينَ وأَحْمَرِينا[١]

ف(أسودين) و(أحمرين) في البيت جمعُ أسود وأحمر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء لا يُجمعُ جمعَ تصحيح؛ لأنَّ الوصفَ إذا كان على أَفْعَل فَعْلاء فالقياسُ في جمعه التَّكسيرُ، وتكسيرُه على فُعْلٍ، ولا يُجمعُ المذكَّرُ منه بالواو والنّون، ولا المؤنثُ منه بالألف والتاء؛ لأنَّ قياسَ جمعِ التَّصحيح من الوصف أن يكونَ الوصفُ جارياً على الفعل، كضاربٍ وضاربةٍ؛ وذلك أنَّه لما جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذي يتّصلُ به ضميرُ الجمع؛ لأنَّ الفعلَ يَسْلَمُ، ويتغير بما يتصل به، فقولك: ضاربون بمنزلة يضربون، وضارباتٌ بمنزلة يضربْنَ بخلاف ما كان على أَفْعَل فَعْلاء فليس بجارٍ على فِعْل، فلا يُوجَدُ فيه هذا الشَّبهُ، فلا يُجمعُ جمعَ تصحيحٍ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾﴾ فلا يُسَلَّم بأنَّ الأعجمين جمعُ أعجم، وإنَّما هو جمعُ أعجمي مخفَّفاً من أعجميّ، والأصلُ: الأعجميّين، فحُذفت ياءُ النَّسب، كما قالوا: الأشعرون، أي: الأشعريُّون[٢]، ويُؤَيِّدُ دعوى

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٤٣٧)، ولحكيم الأعور بن عياش الكلبي في الخزانة (١/١٧٨).

(٢) الدر المصون (٨/٥٥٦).

التَّخفيف أنَّ الآيةَ قُرِأَت بالتَّشديد "الأعجميّين" بياءَي النَّسب[١].

وأمَّا قولُ النَّبي ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقةٌ»؛ فلا حُجَّةَ فيه أيضاً على الجواز؛ لأنَّ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء إذا سُمِّي به جاز أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ، فيقال في أحمرَ: أحمرون، وفي حمراء: حمراوات، لا أعلمُ في ذلك خلافاً، وعليه يُحمَلُ الحديث.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

فما وَجَدتْ بناتُ بني نزارٍ حَلائِلَ أَسْوِدِينَ وأَحْمَرِينا

فضرورةٌ شعريّةٌ لا يقاسُ عليها.

ثم إنَّا لو أجزنا جمعَ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيح لالتبسَ بأَفْعَلَ التَّفضيل؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفضيل تُجمعُ جمعَ تصحيحٍ، واللَّبْسُ يزالُ، واللَّبْسُ هنا حاصلٌ بجمع ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيحٍ، وزوالُه بمنعِ جمعه جمع تصحيح؛ فتَعَيَّنَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) قراءة شاذة، قرأ بها الحسن، مختصر في شواذ القرآن (١٠٩) والمحتسب (١٣٢/٢)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢٢٦/٢).

المسألة السادسة عشرة
عين نحو: لِحْيات بين السّكون، والكسر، والفتح

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

والثاني: جوازُ السّكون، والكسر على الإتباع، فيقال: لِحْيات، ولِحِيات، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد اقتصر عليهما، ولم يذكر الفتح[(١)].

والثالث: جوازُ السّكون، والفتح، ويمتنع الإتباعُ، فيقالُ: لِحْيات، ولِحَيات، ولا يقالُ: لِحِيات، وبه قال ابنُ عصفور[(٢)].

والرابع: جوازُ السّكون، والكسر، والفتح، فيقالُ: لِحْيات، ولِحِيات، ولِحَيات، وبه قال ابنُ الحاجب[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

وحجةُ من أجاز اللّغات الثلاثُ القياسُ على خُطْوة، فكما جاز في جمع

---

(١) الكتاب (٣/٥٨١)، (٤/٤١١).

(٢) شرح الجمل (١/١٥٣).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٥).

(٤) الكتاب (٤/٤١١)، والتذييل والتكميل (٢/٥١).

خُطْوة اللُّغات الثلاثُ، ولم يحفلوا باجتماع الضَّمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع الكسرتين والياء.

وحجةُ مَن مَنَع الإتباعَ أنَّه يؤدي إلى توالي كسرتين والياء، فكأنَّها ثلاث كسرات.

ولعلَّ حجةَ مَن قصرَ الجواز على السّكون أنَّه الأصلُ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ اللُّغات الثلاثُ في عين نحو: لِحْيات مما هو جمعٌ لمكسور الفاء ومعتلِّ اللام:

فأمَّا السّكونُ؛ فلأنَّه الأصلُ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح.

وأمَّا الفتحُ فطلباً للخفّة لتوالي كسرتين، والعرب تميل إلى التخفيف، ولا يردُ على الفتح أنَّه يُؤدّي إلى تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وهذا يقضي بقلب الياء ألفاً، أقولُ: هذا لا يردُ على الفتح لمجيء ألف الجمع بعد الياء، وهذا يجعلُ الياءَ في مأمنٍ من الإعلال كظبيات.

وأمَّا الكسرُ على الإتباع فقياساً على الضَّمة قبل الواو في خُطُوات، فكما جاز الإتباعُ قبل الواو؛ لمناسبة الحركةِ للواو، فكذلك يجوزُ قبل الياء؛ لمناسبة الكسرة للياء، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

المسألة السابعة عشرة
حذف ألف اللَّذيَّا في الجمع

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً وتقديراً، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ الصَّحيح، فيقالُ في الجمع: اللذيُّون في حالة الرفع، واللذيِّين في حالة الجر والنَّصب، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، واختاره والرَّضيُّ[1].

والثاني: أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيَّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً لا تقديراً، فتكونُ الألفُ مرادةً، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ المقصورُ فيقال في الجمع: اللذيَّون في حالة الرفع، واللذيَّين في حالة الجر والنَّصب، وهو قولُ الأخفش[2]، ونسبه السِّيرافيُّ والعكبريُّ، وابنُ فلاح إلى المبرد[3]، والذي نصَّ عليه المبردُ في المقتضب هو القولُ الأولُ كما ذكرت.

---

(١) الكتاب (٣/٤٨٨)، والمقتضب (٢/٢٨٩)، وشرح الشافية (١/٢٨٨).

(٢) المقتضب (٢/٢٨٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٨).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٨)، واللباب (٢/١٧٥)، المغني: ت ضائحي (٢/٩٨٤).

الأدلة[1]:

حجةُ كونِ الألفِ غيرَ مرادةٍ أنَّ علامةَ الجمع حلَّت مكانَ الألف، فدلَّ على أنَّ الألفَ حُذفت لفظاً وتقديراً، فيُجمَعُ اللَّذيَّا كما يُجمعُ الصَّحيح.

وحجةُ كونِ الألفِ مرادةً القياسُ على جمع المقصور؛ لأنَّها حُذفت لالتقاء السَّاكنين كألف المقصور، فوجب بقاءُ الفتحة؛ لتدلَّ عليها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ سيبويه، وهو أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيا تُحذفُ في الجمع لفظاً وتقديراً، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ، فيجمع كما يجمع الصحيح؛ لأنَّ المسموعَ في الجمع هو ضمُّ الياء وكسرها كما هو مذهبُ سيبويه[2]، وعليه لا يكونُ حذفُ الألف لالتقاء الساكنين كما قال الأخفش، وإنَّما هو بسبب أنَّ هذه الألفَ تعاقِبُ ما يزادُ بعدها، فتسقطُ لأجل هذه المعاقبة، ولو كان الحذفُ بسبب التقاء الساكنين لفُتحت الياءُ المشدَّدة في جميع حالات الإعراب كما فُعل بالمقصور، فلمَّا جاء السَّماعُ بخلافه دلَّ على أنَّ الألفَ لم تُحذف لأجل التقاء السَّاكنين كالمقصور، ومن ثَمَّ فهي ليست مرادة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المقتضب (٢/٢٨٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٨) واللباب (٢/١٧٥)، والمغني: ت ضائحي (٢/٩٨٤).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/٢٨٨).

المسألة الثامنة عشرة
تصغيرُ الخماسيّ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه يتعيَّنُ للحذف الحرفُ الأخيرُ، وهو قولُ يونس، وسيبويهِ، والمبردِ، والسّيرافيّ، وابنِ جنيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والرضيّ[1].

والثاني: جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ: أشبه الزائدَ أم لم يشبهه، وهو قول الكوفيين[2].

والثالث: أنَّه لا يتعيَّنُ الأخيرُ، بل يحذَفُ ما كان من حروف الزيادة أو شبيهاً به، فيقال في (جحمرش): (جُحَيرش)؛ لأنَّ الميمَ من حروف الزيادة، وفي (فرزدق) (فُريزق) بحذف الدَّال؛ لأنَّها تشبه التاءَ؛ لأنَّها من مخرجها، والتاءُ من حروف الزيادة، وبه قال ابنُ عصفور[3].

---

(١) الكتاب (٣/٤١٧-٤١٨) وفيه رأي يونس وسيبويه، والمقتضب (٢/٢٤٧)، وشرح الكتاب (٤/١٩٢)، واللمع (٢٨٠)، واللباب (٢/١٦٣)، وشرح المفصل (٢/٥٤٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤٧)، وشرح الشافية (١/٢٠٤).

(٢) المقاصد الشافية (٧/٢٢٣).

(٣) المقرب (٤٤٦).

الأدلة[1]:

حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ:

أحدهما: أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً.

والثاني: أنَّ التصغير يسلمُ حتى ينتهى إليه، ويكون على مثال ما يصغرون من الأربعة. فلا يكونُ له موضع.

وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ.

وحجةُ حذف الرابع على كل حالٍ أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة؛ بدليل أنَّ فريزق أدلُّ على معرفة الكلمة من فريزد.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُصغَّر بعد حذف الحرف الأخير؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب، فالتَّغييرُ أسرعُ إليه، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقلُ فكان أولى بالحذف، ولأنَّه هو اللامُ

---

(١) الكتاب (٣/٤١٧-٤١٨، ٤٤٨)، والمقتضب (٢/٢٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٢) والمتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٤٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤٧)، وشرح الشافية (١/٢٠٤)، والمقاصد الشافية (٧/٢٢٠-٢٢٣).

المكررةُ ثالثةً، والمكررُ كالزائد، والزائدُ أولى بالحذف[١].

والثاني: القياسُ على تكسير الخماسيّ فتقولُ في (سفرجل): (سُفَيرج) وفي (فرزدق): (فُريزد)؛ حملاً على (سفارج) و(فرازد)، وذلك أنَّ التَّصغيرَ والتّكسير من وادٍ واحدٍ[٢] - **وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروفِ الزيادة بحجة سماعِه عن بعض العرب في تصغير نحو: فَرَزْدَق وخَدَرْنَق**، فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ[٣]، فلا يقاسُ عليه.

وإذا كان حذفُ الرابع المشَبَّهِ للحرف الزائدِ ممتنعٌ فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى لا سِيَّما أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤١٩).

(٢) اللمع (٢٨٠).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٢).

المسألة التاسعة عشرة
الأجودُ في تصغير ما كان عينُه ياءً

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: أنَّها تُصَغَّرُ على بُيَيْت بضمِّ الأول، وإثبات الياء.

والثاني: أنَّها تُصَغَّر على بِيَيْت، وشِيَيْخ بكسر أوله.

وهذانِ الوجهانِ نقلهما البصريونَ[(١)]، ونصَّ سيبويهِ، وابنُ السَّراج على أنَّ الوجهَ الأولَ هو الأحسنُ[(٢)].

والثالث: أنَّها تُصَغَّر على بُوَيضة، وشُوَيخ، وبُوَيت بقلب الياء واواً، وهذا الوجهُ نقله الكوفيون[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

وجهُ جواز تصغير نحو: بيت على بُيَيْت أنَّ التَّحقيرَ يكون بضمِّ أوائل

(١) الارتشاف (٣٥٩/١)

(٢) الكتاب (٤٨١/٣)، والأصول في النحو (٣٧/٣).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٠/٤)، والارتشاف (٣٥٩/١).

(٤) الكتاب (٤٨١/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٢٠/٤)، واللباب (١٦٦/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٠٩/١)، والهمع (١٣٤/٦).

الأسماء، وهو لازمٌ للاسم المصغّر، كما أنَّ الياءَ لازمٌ له.

ووجهُ جواز تصغيره على بِيَيْت بكسر الأول الخوفُ على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها، والتَّخلّصُ من استثقال ياء بعد ضمّة لو بقيتا كذلك.

ووجهُ جواز تصغيره على بُوَيت -بقلب الياء واواً- السّماعُ، فقد سُمِع في بيضة: بُويضة، ولأنَّ انضمامَ ما قبل الياء يقتضي ذلك، كما قالوا في ضارب: ضويرب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأجودَ في تصغير ما كان عينُه ياءً نحو: بيت أن يكونَ بضمِّ الأول، وإثبات الياء؛ لأنَّه موافقٌ لنظام التَّصغير في الدَّرس اللُّغوي؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للتَّصغير يَضُمُّ أوائلَ الأسماء، وهو لازمٌ للمصغّر كما قال سيبويه[1]، فكان أجودَ من الكسر.

وأمَّا قلبُ الياء واواً بحجة سماع بويضة ولانضمام ما قبلها فضعيفٌ؛ لأنَّ تصغيرَ بيضة على بُويضة شاذٌّ فلا يقاسُ عليه، وأمَّا انضمامُ ما قبل الياء هنا فليس بمسوِّغ للقلب؛ لأنَّ تحركَ الياء -كما قال ابنُ فلاح- يمنعُ من قلبها؛ لأنَّها قَويت بالحركة؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام؛ لقوّتها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) الكتاب (٤٨١/٣).

المسألة العشرون
تصغير الأسماء الأعجمية

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنحويين:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ، نحو: إبراهيم، تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها، فيقالُ في إبراهيم: بُرَيهيم، وفي إسماعيل: سُمَيعيل، وهو قولُ سيبويه، وابنِ ولاد، والسِّيرافيّ، والفارسيّ، والأعلمِ الشَّنتمريّ، والرضيِّ، والمراديِّ، وابنِ عقيل[1].

والثاني: أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الألف، والياء، والميم، فيقالُ في إبراهيم: أُبَيره، وهو قولُ المازنيّ، والمبرد[2]، ونقل عنهما أن تصغير نحو إبراهيم يكون على أبيريه بحذف الأخير فقط[3].

---

(١) الكتاب (٣/٤٤٦)، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب (٤/١٩٠)، والمسائل المنثورة (٢٩٤)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٢٨)، وشرح الشافية (١/٢٦٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٤٣٧)، والمساعد (٣/٥٣١).

(٢) المسائل المنثورة (٢٩٤)، والأصول في النحو (٣/٦١).

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٦٣).

الأدلة[1]:

حجةُ من صَغَّر نحو: إبراهيم بحذف الهمزة أنَّ هذا اسمٌ أعجميٌّ، ولا يُنْكَرُ أن يأتي اسمٌ أعجميٌّ على غير أبنية العرب، فتكونُ زنته: إفعاليل، ويدلُّ على ذلك قولُهم في تصغيره: (بُرَيه)، وهذا تصغيرُ التَّرخيم، وتصغيرُ التَّرخيم يحذف كلَّ حرفٍ زائدٍ فيه.

وحجةُ من لم يحذف الهمزة في تصغير نحو إبراهيم وإسماعيل أنَّ الهمزةَ لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية، والكلمة على خمسة أحرف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعل ذلك بسفرجل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسَّماع؛ فقد روى أبو زيدٍ، وغيره عن العرب أنَّها تُصَغِّرُ إبراهيمَ على: بُرَيهيم[2]، وحكى سيبويهِ عن الخليلِ عن العرب أنَّهم يقولون في ترخيمِ تصغيرِ إبراهيمَ، وإسماعيلَ: بُرَيه وسُمَيع،

(١) الأصول في النحو (٣/٥١، ٦١)، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، والمسائل المنثورة (٢٩٤)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٢٨)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٦٣).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠).

فدلَّ على أنَّ العربَ تُشَبّهُ الهمزةَ في هذه الأسماء بهمزة الوصل في الزيادة فتحذفها.

ووجهُ حذفِ العرب للهمزةِ في تصغير نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسرافيل أنَّ هذه أسماءٌ أعجميّةٌ يجوز أن تكونَ قَدَّرت فيها العربُ غيرَ ما تُقَدِّرُه في الأسماء العربية، وذلك أنَّه لا يكادُ يُوجَدُ في الأسماء العربية اسمٌ في أوله ألفٌ بعدها أربعةُ أحرفٍ أصليةٍ، لا إن كانت الألفُ زائدةً، ولا إن كانت أصليةً، إلا في مصادر الأفعال الرباعية المزيدة كقولهم: احرنجام، واقشعرار، والألفُ في أولها ألفُ وصلٍ، فلمَّا جاءت أسماءٌ كثيرةٌ من أسماء الأنبياء في أولها ألفٌ مكسورةٌ وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصليةٍ، أو ثلاثةُ أحرفٍ أصليةٍ وزوائد، شبهوها بألف الوصل وأجروا حكمَها على الزِّيادة(١).

وأمَّا القولُ: إنَّ الهمزةَ في هذه الأسماء أصليةٌ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تكونُ زائدةً في بنات الأربعة، فمردودٌ "بأنَّ هذا حكمٌ على الأسماء العربية، والأسماءُ العجمية لا تدخلُ في مثل هذا الحكمِ؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يُعْلَمُ اشتقاقُها في كلام العرب، فإذا جرت في كلام العرب فإنَّ حروفَها كلّها تكونُ بمنزلة الأصلية، إلا ما أشبهَ الزائدَ من كلام العرب، فيكونُ مُشْبِهاً لزوائد كلام العرب، فكان حذفُ الهمزة في إبراهيم وإسماعيل أولاً؛ لأنها أشبهُ بالزوائد العربية، ولم يُراعَ كونُها في أول اسمٍ رباعيٍّ؛ لأنَّه ليس بعربيّ"(٢)، والله أعلمُ بالصَّواب.

❀❀❀

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٢٨).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣).

المسألة الحادية والعشرون
تصغير ما جاوز الثلاثيَّ إذا وقعت فيه الواوُ ثالثةً متحركةً نحو: أَسْوَد

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها مذهبانِ للعرب:

أحدهما: قلبُ الواو ياءً، ثم إدغامُهما، فيقالُ في نحو: أَسْود: أُسَيِّد، وأصلُه: أُسيود، ثم كان القلبُ، والإدغامُ.

والثاني: إظهارُ الواو، فيقالُ في نحو: أَسْود: أُسَيود.

وهذانِ الوجهانِ للعرب ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في تصغير نحو: أَسْود[١]، وقد صرَّح سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الأولَ هو الجيّدُ والأقيسُ[٢].

الأدلة[٣]:

وجهُ تصغير نحو: أسود على أُسَيّد أنَّ أصلَه: أُسَيود، والقياسُ أنَّ الياءَ الساكنةَ تبدلُ الواوَ التي تكون بعدها ياءً، فتدغَمُ الياءُ في الياء.

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٩)، والمقتضب (٢/٢٤١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٥٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥٢)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٣٠).

(٢) الكتاب (٣/٤٦٩)، والمقتضب (٢/٢٤١).

(٣) الكتاب (٣/٤٦٨)، والمقتضب (٢/٢٤١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٥٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥٢)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٣٠).

ووجهُ تصغيره على أُسَيود ثلاثةُ أمور:

أحدها: الحملُ على التَّكسير؛ لأنَّهما من وادٍ واحدٍ، فكما يقالُ في التّكسير: أَسَاود قيل في التَّصغير أُسَيود.

والثاني: أنَّ ياءَ التَّصغير عارضةٌ، ولا يعتدُّ بالعارض؛ بدليل عدم الإدغام في نحو ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ﴾(١)؛ لكون الياء بعد الواو عارضةً.

والثالث: أنَّ الواوَ قويت بالحركة، فلم تُقلَب كما لم تُقلب في طِوَال لتحركها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ تصغيرَ نحو: أَسْود على أُسَيِّد هو الأقيسُ؛ لأنَّه موافقٌ لنظام القلب في الدَّرس اللُّغوي؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للقلب يقضي بأنَّ الياءَ الساكنةَ تُبْدِلُ الواوَ التي تكونُ بعدها ياءً -كما قال سيبويه-(٢) فكان تصغيرُ نحو: أَسْود على أُسَيِّد أقيسُ من الإظهار، والله أعلم بالصواب.



---

(١) سورة الزخرف: من الآية (٧٧).

(٢) الكتاب (٤٦٨/٣).

المسألة الثانية والعشرون
تصغيرُ (مِثل) و(شبه)

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جوازُ تصغيرِ (مِثْل) و(شِبْه)، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج، والسّيرافيّ[(١)].

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الفراء[(٢)].

الأدلة[(٣)]:

حجةُ الجواز أنَّ المماثلةَ والمشابهة قد تختلف بأن تقلَّ وتكثُر؛ بدليل أنَّك تقولُ: (هذا أكثرُ مماثلةً، هذا أقلُّ مماثلةً من هذا)، ومعنى (هذا مُثَيلُ هذا): أي المماثلةُ بينهما قليلةٌ.

وحجةُ الفراء في منع تصغير مِثْل وشِبْه شدةُ توغلهما في الإبهام، من حيثُ عدمِ تحديدِ وجهِ المثليّة والمشابهة.

---

(١) الكتاب (٣/٤٧٧)، والأصول في النحو (٣/٦١)، وشرح الكتاب (٤/٢١٦).

(٢) الارتشاف (١/٣٨٦).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٧)، والأصول في النحو (٣/٦١)، وشرح الكتاب (٤/٢١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٢)، ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٦٢٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو جوازُ تصغير (مثل) و(شبه)؛ لأنَّ من معاني التَّصغيرِ التَّقليلُ، والمثليةُ قابلةٌ للتَّقليل والتكثير، وكذلك المشابهةُ، فصحَّ تصغيرُهما، فيكونُ معنى قولنا: (هذا مُثَيل هذا) أي: المماثلةُ بينهما قليلةٌ، وكذلك معنى (هذا شُبَيه هذا)، إضافةً إلى أنَّ (مِثْلاً) و(شبهاً) اسمان متمكّنان(١)؛ بدليل دخول (أل) عليهما، وتثنيتهما، وجمعهما، فصُغرا قياساً على غيرهما من الأسماء المتمكنة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح الشافية للرضي (١/٢٩٠).

المسألة الثالثة والعشرون
تصغيرُ نحو: (مُتَّعِد) و(مُتَّسِر)

أصلُ (مُتَّعد) و(مُتَّسر): (مُوتَعِد) و(مُيتَسِر)؛ لأنَّهما من الوعد واليسر، فقُلِبَ حرفُ العلِّة تاءً، فلمَّا صُغِّر حُذفت تاءُ مُفْتَعِل لزيادتها، كتاء مُكْتَسِب، فاختلَف النُّحاةُ حينئذٍ في رد التاء الأولى إلى أصلها.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكون على (مُتَيْعِد) و(مُتَيْسِر) بحذف تاءِ الافتعال، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج، والسِّيرافيّ، وابنِ مالك، والرَّضيّ، وأبي حيان[1].

والثاني: أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكونُ على (مُوَيعِد) و(مُيَيسر) بحذفِ تاءِ الافتعال، وإعادةِ الفاء إلى أصلها، وهو قولُ الزَّجَّاجِ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والخضرِ اليزديّ[2].

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٥)، والأصول في النحو (٣/٥٩-٦٠)، وشرح الكتاب (٤/٢٠٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩)، وشرح الشافية (١/٢١٤)، والارتشاف (١/٣٧٣).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤) وفيه رأي الزجاج، والمفصل (١٩٥)، وشرح المفصل (٢/٥٥٥) والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١)، وشرح الشافية (١/٣٠٩).

الأدلة[1]:

حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على إبقاءِ التَّاء المبدلة من حرفِ العِلَّة أنَّ البدلَ وَجَبَ في موضع الفاء لعلَّة، فإذا زالت العِلَّةُ بالتَّصغير قام التَّصغيرُ مقامَها، فلم يُغَيَّر البدل.

وحجةُ الزَّجاج، ومن تبعه على إرجاع التَّاء المبدلةِ من حرفِ العِلَّة إلى أصلها أنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب -وهي تاء الافتعال- قد زالت بحذفها في التَّصغير، فوجب الرجوعُ إلى الأصلِ كغيره من البدل غيرِ اللازم.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويهِ، أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكونُ على (مُتَيْعِد) و(مُتَيْسِر) بحذفِ تاءِ الافتعال، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ فيه تفرقةً بين اللُّغتين؛ لأنَّ لغةَ الحجاز عدمُ القلب؛ إذ يقولون: (مُوتعد) و(مُيتسر)، ولا شكَّ أنَّ التَّصغيرَ على هذه اللُّغة يكون على (مُوَيعد) و(مُيَيسر)، فلو قالوا في اللُّغة الأخرى كذلك، ورُدَّت الواوُ والياءُ لالتبست اللُّغتان، واللَّبسُ يزالُ، وزوالُه بإبقاء الحرفِ المبدلِ من حرفِ العِلَّة[2].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٠٣/٤)، والنكت (٩٣٦/٢)، وشرح المفصل (٥٥٥/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٥١/١)، وشرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤)، وشرح الشافية (٣٠٩/١).

(٢) المقاصد الشافية (٣٥٣/٧).

والثاني: أنَّه إذا قيل في (مُتَّعد): (مُوَيعد) أوهمَ أنَّ مكبَّرَه (مَوعِد) أو (مُوعِد) و(متيعد) لا إبهامَ فيه فكان أولى[(١)].

وأمَّا القولُ: إنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب -وهي تاءُ الافتعال- قد زالت بحذفها في التَّصغير فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل، فالصَّحيحُ أنَّ تاءَ الافتعال ليست هي الموجبةَ للقلب، فيلزمُ أن ترجعَ التاءُ المبدلةُ من حرفِ العلةِ إذا حُذفت تاءُ الافتعال في التَّصغير وإنَّما الموجبُ للقلب هو اعتلالُهما، وتقلّبهما من حالٍ إلى حالٍ[(٢)].

وبيانه: أنَّهم لو لم يقلبوا الواوَ تاءً في (اتَّعَدَ) لوجب أن يقلبوها ياءً إذا انكسر ما قبلها، فيقولون: (ايتَعِد)، وإذا انضمَّ ما قبلها رُدَّت للواو، فيقولون: (مُوتعد)، وإذا انفتحَ ما قبلها قُلِبت ألفاً، فيقولون: (ياتعد)، وكذلك الياءُ لو لم يقلبوها تاءً في (اتَّسر) لوجب أن يقلبوها واواً إذا انضمَّ ما قبلها نحو: (مُوتسر)، وألفاً متى انفتحَ ما قبلها في نحو: (ياتسر)، فأرادوا أن يقلبوهما حرفاً يَثْبُت في جميع الأحوال، فأبدلوا منهما التَّاء لأنها حرفٌ لا يتغيَّرُ لما قبله، ويزيدُ في قُوَّة هذا أنَّ بعدها تاءً تُدْغَمُ التاءُ المنقلبةُ عن الياء والواو فيها، فقالوا: (اتَّعَدَ) و(اتَّسَر)، وقالوا في اسم الفاعل: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) فتاءُ الافتعال سببٌ في الإدغام، وليست سبباً في القلب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩).

(٢) شرح التصريف للثمانيني (٣٥٤)، والممتع (١/٣٨٦).

المسألة الرابعة والعشرون
تصغيرُ التَّرخيم في الأعلام والصِّفات

معنى تصغير التَّرخيم: أن تحذفَ زوائدَ الاسم في التَّحقير بحيثُ لا يبقى إلا الأصولُ ثلاثياً كان الاسمُ أم رباعياً، ثم تُصَغِّرُ الأصلَ، وإنَّما صُغِّرَ الأصلُ طلباً للتَّخفيف؛ لأجل الثِّقل الطارئِ بالتَّصغير، وليس حُكماً لازماً بل هو جائزٌ التَّرك، فتقولُ في: (أَسْود) و(أحمد): (سُوَيد) و(حُمَيد)، وتصغيرُ التَّرخيم يكونُ في الأعلام باتِّفاق النُّحاة، واختلفوا في وقوعه في غير الأعلام.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات، وهو قولُ البصريينَ[1]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والفارسيّ، واختاره الجرجانيّ، وابنُ يعيش، وأبو حيان[2].

والثاني: أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام دون الصِّفات، وهو قولُ الكوفيين[3]، ومنهم الفراءُ، وثعلبٌ[4].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢١٤/٤).

(٢) الكتاب (٤٧٦/٣)، والمقتضب (٢٩٢/٢)، والأصول في النحو (٦٠/٣)، والتكملة (٥١٣)، والمقتصد في شرح التكملة (١٠٤٦/٢)، وشرح المفصل (٥٨٠/٢)، والارتشاف (٤٠٠/١).

(٣) الارتشاف (٤٠٠/١).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٢١٤/٤)، والهمع (١٥٢/٦).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريينَ السَّماعُ، ومنه قولُ العرب: "عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه"[٢]، فـ(حُمَيق) هنا وصفٌ لا علم.

وحجةُ الكوفيينَ أمران:

أحدهما: القياسُ على النِّداء، فكما أنَّ التَّرخيمَ في النَّداء لا يكونُ إلا في الأعلام، فكذلك في غير النّداء.

والثاني: أنَّ ما أُبقيَ من العلم بعدَ ترخيمه دليلٌ على ما أُلقيَ؛ وذلك لشهرته، فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه، بخلاف الصِّفة فليست كالعلم في الشهرة، فلم يجز تصغيرُها تصغيرَ ترخيم.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه ما يأتي:

قولُ العرب: "عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه" فـ(حُمَيقٌ) هنا وصفٌ لا علم.

وقولُ العرب: "جاء بأمّ الرُّبيقِ على أُرَيقٍ"[٣]، قال أبو حيان: "هو تصغيرُ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٤)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١٠٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٠)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢١٦)، والارتشاف (١/٤٠٠).

(٢) القول في: جمهر الأمثال (٢/٤٤)، ومجمع الأمثال (٢/١٢).

(٣) القول في: جمهرة الأمثال (١/٤٣)، ومجمع الأمثال (١/١٦٩).

أَوْرَق، زعمت العربُ أنَّه من قولِ رجلٍ رأى الغولَ على جملٍ أورق، ولما صغَّره أبدلَ من واوه همزةً"[١].

وقولُ العرب: "يجري بُلَيقٌ ويُذَمُّ"[٢] فـ(بُليق) تصغيرُ أبلق، وهو ليس بعَلمٍ هنا.

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ فمردودٌ عندي بما يأتي:

فأمَّا القياسُ على النداء فباطلٌ بمخالفته للسَّماع الثابت عن العرب المؤيِّدِ لجواز ترخيم التَّصغير في غير الأعلام، والسَّماعُ مُقدَّمٌ على القياس.

وأمَّا القولُ: **إنَّ ما أبقي من العلم بعد ترخيمه دليلٌ على ما ألقي؛ وذلك لشهرته فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه بخلاف الصفة** فليس بمستقيمٍ؛ لأنَّ ترخيمَ العلمِ قد يُؤدِّي أحياناً إلى اللَّبس؛ فـ(حُمَيد) يَصلحُ لأن يكونَ تصغيراً لأحمدَ أو محمدٍ أو محمود، فليس العلمُ بأحسنَ حالاً من غيره، إلا أنَّنا نقولُ إنَّ هذا اللَّبسَ الواقعَ في بعض الصور لا يمنعُ من تصغير التَّرخيم في الأعلام وغيرها؛ لأنَّ القرائنَ تساعدُ على تحديدِ المراد، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الارتشاف (١/ ٤٠٠).

(٢) القول في: جمهرة الأمثال (٢/ ٣٣٠)، ومجمع الأمثال (٢/ ٤١٤).

المسألة الخامسة والعشرون
تصغيرُ نحو: قائل وبائع

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئل وبُوَيئع) بالهمز، وهو قولُ الخليلِ، ويونسَ، وسيبويهِ، وابنِ السَّراج، والفارسيِّ، والرُّمانيّ، وابنِ جنيّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[1].

والثاني: أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيّل وبُوَيّع) بتشديد الياء، وأصلُهما: (قُوَيْوِل) رُدَّت همزةُ قائلٍ إلى أصلها: الواو، فالتقت مع ياء التَّصغير، وسبقت إحداهما بالسّكون، فقُلبت الواوُ ياءً، ثم أُدغمت الياءُ في الياء، و(بُوَيْيِع) رُدَّت همزةُ بائعٍ إلى أصلها: الياء، ثم أُدغمت الياءُ في الياء. وهو قولُ الجرميّ[2].

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٣-٤٦٤) وفيه رأي الخليل ويونس، والأصول في النحو (٣/٥٩)، وشرح الكتاب (٤/٢٠٤)، والتعليقة (٣/٣١٧-٣١٨)، وشرح الكتاب للرماني (٤/٧٨ ب)، والمنصف (٢/٩٢)، وشرح المفصل (٢/٥٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١)، وشرح الجمل (٢/٣٠٦)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩).

(٢) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤).

الأدلة[1]:

حجةُ جمهور النَّحويينَ من وجهين:

أحدهما: أنَّ الهمزةَ المبدلةَ تجري مجرى الأصلية من نحو ثائرٍ من ثأر، وشاءٍ من شأو[2].

والثاني: بقاءُ الهمزة في التَّكسير، وذلك نحو: قوائل وبوائع في جمع: قائلةٍ وبائعةٍ.

والثالث: أنَّ العلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعل، وهذه العلَّةُ موجودةٌ في المكَبَّر والمُصَّغر.

وحجةُ الجرميّ أنَّ العينَ إنَّما أُعلت لوقوعها بعد ألفٍ زائدةٍ، ونظيرُه: (كساء)، قُلبت الواوُ فيها همزةً؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة، فإذا صُغِّر نحو: (قائل وبائع) قُلبت الألفُ واواً، فعادت الهمزةُ إلى أصلها من الواو والياء؛ لزوال السَّبب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهور النَّحويينَ، وهو أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً، نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئِل وبُوَيئِع) بالهمز.

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٣-٤٦٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤)، والمنصف (٢/٩٢)، والنكت (٢/٩٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١).

(٢) الشأو: السبق، الصحاح (٦/٢٣٨٨).

وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ العِلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعل.

وبيانه: أنَّ أصلَ (قال، وباع): (قَوَلَ، وبَيَعَ)، كقولنا: (عَلِمَ، وضَرَبَ)، واسمُ الفاعلِ من (ضَرَبَ، وعَلِمَ): (ضارب، وعالم)، فكان قياسُه من (قول، وبيع) إذا صَحَّ ولم يعلَّ: (قاول، وبايع)، إلا أنَّهم لما أعلوا (قال، وباع) فسكنَ موضعُ العين من الفعل، وجب تسكينُ ذلك من (قاول، وبايع)، كما سكنَ من (قال، وباع)، فلما وجبَ تسكينُ الواو والياء وجبَ قلبُهما ألفاً؛ لأنَّ الألفَ في (قاول، وبايع) كفتحة القاف والباء في (قال وباع)، فتصيرُ الكلمتان: (قاال وبااع) فيجتمعُ بذلك ألفانِ، وهما ساكنتان، فلا يمكنُ الجمعُ بينهما في اللَّفظ، فوجبَ أحدُ أمرين:

أحدهما: أن تحذفَ إحدى الألفين؛ لاجتماع السَّاكنين، فيصيرُ (قاول، وبايع) على لفظِ الفعل (قال وباع)، فيصيرُ اسمُ الفاعلِ على لفظ الفعل الماضي، وهذا غيرُ جائزٍ للَّبس الذي فيه.

والثاني: أن تحرَّكَ إحدى الألفين؛ لاجتماع السَّاكنين، والتَّحريكُ في الألف محالٌ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا ساكنةً، فلمَّا استحالَ تحريكُ الألف جعلوا أقربَ الحروفِ من الألف مكانَ عينِ الفعل، وهو الهمزةُ، وحركوه، فقالوا: (قائل، وبائع) وكانت أولى بالتَّحريك من الألف الأولى؛ لأنَّ ألفَ فاعلٍ لا أصلَ لها في الحركة، ولم تتحرك قطُّ لتحريك عين الفعل، وإنما كانت الهمزة أقربَ إلى الألف؛ لأنَّهما متجاوران في الحلق ولذلك كُتبت الهمزة ألفا[1].

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٤٣).

وهذه العِلَّةُ موجودةٌ في المصغَّر كما هي موجودةٌ في المكبَّر، فتعيَّنَ بقاءُ الهمزة في التَّصغير كما هي في التَّكبير.

ثانياً: بقاءُ الهمزةِ في التَّكسير عند جميعِ العرب، وذلك نحو: (قوائل وبوائع) في جمع: (قائلةٍ وبائعةٍ)، فبقاء الهمزة في الجمع دليلٌ على بقائها في التَّصغير؛ لأنَّ بابَهما واحدٌ في أغلب الأحكام.

ثالثاً: أنَّ إبقاءَ الهمزةِ في التَّصغير فيه فصلٌ بين ما أُجري في مكبّره على القياس، نحو: (قائل، وبائع، وسائل)، وما لم يُجْرَ في مكبّره على القياس، نحو: (صَايِد وعَاوِر) من (صَيِدَ وعَوِرَ)، فيقالُ في تصغير الأخير: (صُوَيِّد وعُوَيِّر)؛ حملاً للمصغَّر على (صايد وعاور) اللَّذين لم تُقْلَب فيهما العينُ همزةً؛ لسلامة فعلهما من القلب[1].

رابعاً: أنَّ قُوَيِّماً يوهمُ أنَّ مكبَّره قَويم أو قِوَام أو قَوَام، وقُوَيئِم لا إبهامَ فيه؛ لأنَّه يُعْلَمُ أنَّ مكبّرَه مهموزُ العين، فكان أولى[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٠٤/٤)، والنكت (٩٣٦/٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

المسألة السادسة والعشرون
التصغير لغرض التَّعظيم

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحـدهما: أنَّ التَّصـغيرَ لا يـأتي للتَّعظـيم، وهـو قـولُ البصـريينَ(١)، ومـنهم السِّيرافيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور(٢).

والثاني: أنَّ التَّصغيرَ يأتي للتَّعظيم، وهو قولُ الكوفيينَ(٣)، ومنهم الفراءُ، وأبو بكرٍ الأنباريّ، وثعلبٌ، وبه قال ابنُ الشَّجري، وابنُ الدَّهان، وبعضُ الباحثينَ المحدَثين(٤).

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١٢٠٢/٢).

(٢) شرح الكتاب (١٦٤/٤)، واللباب (١٥٨/٢)، وشرح المفصل (٥٣٩/٢)، وشرح الجمل (٢٩٦/٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤).

(٤) كتاب الأيام والليالي والشهور (٤٤)، والأضداد (٢٩١)، والمسائل البصريات (١/٣٥٠-٣٥١)، وأمالي ابن الشجري (٢٥٧/٢)، والفصول في العربية (٧٥)، ومن الباحثين المحدثين: عباس حسن في النحو الوافي (٦٨٤/٤)، ومحمد خير الحلواني في الواضح في علم الصرف (٢٠١)، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف (٥٨١/٢)، وعبد الجواد البابا، وزين كامل في الصرف العربي صياغة جديدة (١٣٩).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريينَ أنَّ التَّعظيم والتَّصغيرَ يتنافيانِ فلا يكونُ التَّعظيمُ غرضاً للتَّصغير.

وحجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

وكلُّ أناسٍ سوفَ تَدْخلُ بَينهُم   دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ[2]

والمرادُ تعظيمُ الدَّاهية؛ إذ لا داهيةَ أعظمُ من الموت.

وقولُ الشَّاعر:

فُوَيْقَ جُبَيلٍ سامقِ الرأسِ لم تكنْ   لَتَبْلُغَه حتى تَكِلَّ وتَعْمَلا[3]

والسَّامقُ: العالي، فدلَّ على تعظيمِ شأنه.

وقولُه ﷺ لعائشةَ رضي الله عنها: «**يا حُمَيراء، لا تفعلي هذا**»[4].

وقولُ عمرَ لابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما: «**كُنَيْفٌ مُلِئَ علماً**»[5].

---

(١) الأضداد للأنباري (٢٩١)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤)، واللباب (١٥٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٣٩/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٩٦/٢).

(٢) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، ديوانه (٨٥).

(٣) البيت من الطويل لأوس بن حجر، ديوانه (٧١).

(٤) الحديث في السنن الصغرى للبيهقي (١٥٧/١)، رقم الحديث (٢٠٤)، وهو موضوع، ينظر في الحكم على الحديث: إرواء الغليل للألباني (٥٠/١).

(٥) الأثر في: المعجم الكبير للطبراني (٣٤٩/٩)، برقم (٩٧٣٥).

وقولُ العرب: "أنا سُرَيسيرُ هذا الأمرُ"[١]، أي أنا أعلمُ الناس به.

وقولُ الحباب بن المنذر: «**أنا جُذَيْلُها المحكَك، وعذيقها المرجّب**»[٢]، أي أنا أعلم الناس بها.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ التَّعظيمَ ليس من أغراضِ التَّصغير؛ لأنَّ التَّعظيمَ ينافي غرضَ التَّصغير، فلا يمكنُ أن يكونَ من أغراضه الأصليّة، ثم إنَّ القولَ: إنَّ التَّعظيمَ من أغراض التَّصغير يقضي بأن تكونَ صيغةُ التَّصغير من الأضداد؛ لأن التعظيم ضدُّ التحقير، والأصلُ في دَلالات الصِّيغ عدمُ ذلك، فلا يصار إليه ما أمكن.

فأمَّا ما جاء من السَّماع يفيدُ ظاهرُه التَّعظيمَ فليس بقاطعٍ؛ إذ يمكنُ رَدُّه إلى معاني التَّصغير الأصلية، وهي التَّحقيرُ، والتَّقليلُ، والتَّقريبُ، وذلك بضربٍ من التَّأويلِ كما فعل البصريون[٣]، وتبعهم ابنُ فلاح في ذلك، كما بينتُ في اختياره.

وبما أنَّ هذا السَّماعَ قليلٌ بالنِّسبة إلى دلالة التَّصغير على التَّحقير، والتَّقريب، والتَّقليل ويحتملُ التَّأويلَ فلا يصلحُ أن يكونَ دليلاً؛ لأنَّ الدَّليلَ إذا تَطَرَّق إليه الاحتمالُ بَطَل به الاستدلالُ.

---

(١) الأضداد للأنباري (٢٩١).

(٢) كتاب الثقات لابن حبان (٣/٩٠).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٣٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٩٦).

ثم إنَّنا لو سلَّمنا بأنَّ المرادَ من التَّصغير فيما سَبَقَ من الأدلة التَّعظيمُ، فإنَّه يكونُ عارضاً على صيغة التَّصغير، وليس بأصلٍ؛ بدليل أنَّ مفهومَ التَّعظيم في شواهد الكوفيينَ لم يُؤخَذُ من صيغةِ التَّصغير مباشرةً، بل لابدَّ من قرينةٍ مقاليّةٍ، وهو مجيءُ الصِّفة بعد المصغَّر، أو مقاميَّة، وما كان كذلك لا يكونُ أصلاً، فإذا ثبت أنَّ هذا المفهومَ -أعني التَّعظيمَ- عارضٌ، فإنَّه لا يصلحُ أن يكونَ دليلاً على إثباتِ أصلٍ؛ لأنَّ العارضَ لا يُعْتَدَّ به، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة والعشرون
الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختوم بألف تأنيثٍ رابعة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ للنحويين:

أحدها: حذفُ الألف، فيقالُ في النَّسب إلى حُبْلى ودُنيا: حُبليّ ودُنييّ.

والثاني: قلبُ الألف واواً، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا: حُبْلَوِيّ ودُنيويّ.

والثالث: زيادةُ ألفٍ قبل الواو، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا: حُبْلاويّ ودُنياويّ.

وهذه الأوجهُ ذكرها النّحاةُ على أنَّها هي الأوجهُ الجائزةُ في النَّسب إلى الاسم المؤنث المختوم بألفٍ رابعةٍ نحو: حُبلى[١]، وقد صرَّحَ سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الحذفَ هو الأحسنُ والأجودُ[٢].

الأدلة[٣]:

وجهُ الحذف أنَّهم شبَّهوا ألفَ التَّأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها كحذفها.

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٢)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٩)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٩).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٢)، والمقتضب (٣/١٤٧).

(٣) الكتاب (٣/٣٥٢)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٩)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٩).

ووجهُ قلب الألف واواً تشبيهها بالمنقلبة عن أصل في نحو: ملهويّ ومغزويّ.

ووجهُ زيادة الألف قبل الواو تشبيهه بالمؤنث الممدود نحو: حَمراء وصَفراء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الوجهَ الأولَ –وهو حذفُ الألفِ– أقيسُ، وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ ألفَ التأنيث تشبهُ تاءَ التأنيث من حيثُ كونُها علامةً للتَّأنيث، فكما يجبُ حذفُ تاء التأنيث في النَّسب، فيقال في طلحة: طلحيّ، فكذلك أيضاً يجبُ حذفُ ألف التأنيث، فيقال في حُبلى: حُبليّ.

والثاني: أنَّ ألفَ التأنيث ساكنةٌ، وليست مما أصلُه الحركةُ كالألف الأصلية وألف الإلحاق، فحذفوها؛ لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النّسبة[1].

والثالث: أنَّ قلبَ الألف واواً في نحو: حُبلى قياساً على المنقلبة عن أصلٍ ضعيفٌ؛ لوجود الفارق؛ إذ ألفُ التأنيث زائدةٌ، وألفُ نحو: ملهى أصليةٌ، ثم إنَّ الأجودَ في النَّسب إلى نحو: ملهى هو حذفُ الألف لا قلبها، والقياسُ ينبغي أن يكون على الأجود لا غير، وإذا تقرَّرَ ضعفُ القلب فقد تبيَّنَ ضعفُ زيادةِ الألف قبل الواو؛ لأنَّها مرتبةٌ على القلب وقد تبيَّنَ ضعفُه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) علل النحو (٥٣٦).

المسألة الثامنة والعشرون
الأجودُ في النَّسب إلى نحو: مَلْهى ومَغْزى

آراء النَّحويينَ:

هذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ للنحويين:

أحدها: قلبُ الألف واواً، فيقال: مَغْزويّ، ومَلْهويّ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ، والمبردُ، وجوّده السّيرافيّ، وابنُ الوراق، وابنُ يعيش، والرضيُّ، واقتصر عليه ابنُ السَّراج[1].

والثاني: حذفُ الألف، فيقال: مَغْزيّ، ومَلْهيّ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ أيضاً، وقال: لا بأس به[2].

والثالث: أن يقال: مَلْهاويّ، ومَغْزاويّ، وهذا الوجهُ أجازه السّيرافيّ[3].

الأدلة[4]:

وجهُ قلب الألف واواً في نحو: مَلْهى أنّها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٢-٣٥٣)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب (٤/١٠٨)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل (٢/٦٠٠)، وشرح الشافية (٢/٣٩)، والأصول في النحو (٣/٦٧).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٣).

(٣) شرح الكتاب (٤/١٠٩).

(٤) الكتاب (٣/٣٥٢-٣٥٣)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب (٤/١٠٨)، وعلل النحو (٥٣٦)، واللباب (٢/١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٠).

حكمُ (عصا) و(رحى)، فكما تقولُ: عَصَويّ وفَتَويّ، كذلك تقولُ: مَلْهويّ.

ووجهُ جواز الحذف تشبيهُ الألف المنقلبة عن أصل بألف التَّأنيث المقصورة، فكما يقالُ: في حُبْلى حُبْليّ، فكذلك في مَلْهى يقالُ فيها: مَلْهيّ، إضافةً إلى أنَّ الكلمةَ بعد الحذف تبقى على زنة أقلّ الأصول، فجاز الحذف.

ووجهُ جواز مَلْهاويّ تشبيهُ الألف هنا بالزائدة الممدودةِ للتَّأنيث.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ قلبَ الألف واواً هو أجودُ الأوجه الثلاثة؛ لأنَّه المسموعُ من العرب؛ نصّ على ذلك سيبويه والسّيرافيّ[1].

وتفسيرُ هذا الوجه أنَّ الألفَ في نحو: مَلْهى بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمُ (عصا) و(رحى)، فكما تقولُ: عَصَويّ، وفَتَويّ كذلك تقول: مَلْهويّ.

وأمَّا حذفُها قياساً على ألف التَّأنيث المقصورة، وقلبها قياساً على ألف التأنيث الممدودة ففيهما ضعفٌ؛ لأنَّ الألفَ في نحو: مَلْهى لامُ الكلمة، بخلاف الألف في نحو: حُبلى والهمزة في نحو حمراء، فإنَّهما زائدتان، فبينهما وبين ألف مَلهى فرقٌ؛ ولا قياس مع وجود الفارق، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الكتاب (٣/٣٥٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٨).

المسألة التاسعة والعشرون
النَّسَبُ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها إلا إذا كان مدغمَ العين، نحو: (مُثَنَّى) و(مُعَلَّى)، فيجوزُ أن يكونَ بعد قلب الألف، فيقالُ في (مرتجى): (مرتجيّ)، وفي (مُثَنَّى): (مُثنَّويّ)، وهو قولُ يونس[1].

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً، فيقالُ في (مرتجى): (مرتجيّ)، وفي (مثنى): (مُثَنِّيّ)، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، والسِّيرافيّ، والفارسيّ[2].

الأدلة[3]:

حجةُ يونس على جواز قلبِ الألف في نحو: (مُثَنَّى) و(مُعَلَّى) وعدم حذفها أنَّ (مُثَنّى) و(مُعَلَّى) بمنزلة الرباعي؛ لإدغام عينهما، فيقال في (مثنى):

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٦).

(٢) الكتاب (٣/٣٥٦-٣٥٧)، والمقتضب (٣/١٤٨)، والأصول في النحو (٣/٧٥)، وشرح الكتاب (٤/١١٠)، والتكملة (٢٥٧).

(٣) الكتاب (٣/٣٥٦-٣٥٧)، والأصول في النحو (٣/٧٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١١٠)، والتكملة (٢٥٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٢٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/٤١).

(مُثَنَّويّ)، وفي (مُعَلَّى): (مُعَلَّوي) كما يقال: في (ملهى): (ملهويّ).

وحجةُ سيبويه ومَن تَبِعَه على لزوم حذف الألف في نحو: (مثّى) و(مُعَلَّى) أنَّها وقعت خامسةً، فيلزمُ حذفُها، كما حُذفت في النَّسب إلى (حبارى).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً؛ لأنَّ الاسمَ بلغ أكثرَ الأصول، وبالزيادة يصيرُ سبعةَ أحرفٍ، فيبلغُ الغايةَ في الثِّقل، فيلزمُ تخفيفُه بالحذف كما خُفِّفَ في التَّكسير والتَّصغير بل هنا أولى؛ لأنَّه ينضمُّ إليه ياءُ مشددة قبلها واوٌ مكسورة، فتزدادُ بذلك ثقلاً إلى ثقلها، وهذا الحكمُ يكونُ في غير المدغم، نحو: (حبارى)، وفي المدغم، نحو: (مُثنّى)(١).

وأمَّا قولُ يونس: إنَّ نحو: (مُثنى) و(مُعلَّى) بمنزلة الرباعي؛ لإدغام عينهما، فضعيفٌ؛ "لأنَّ المدغمَ بزنةِ ما ليس بمدغم، وهو حرفانِ في الوزن، الأولُ منهما ساكنٌ"(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) اللباب (١٤٨/٢)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٠٢٠/٢).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١١٠/٤).

المسألة الثلاثون
الأجودُ في النَّسب إلى المنقوص الرباعي

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها وجهانِ للعرب:

أحدهما: حذفُ الياء فيقال: قاضيٌّ، وغازيٌّ، وداعيٌّ.

والثاني: قلبُ الياء واواً، فيقال: قاضويٌّ، وغازويٌّ، وداعويٌّ.

وهذان الوجهان ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو: قاضٍ[(١)]، وقد أشار سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والفارسيُّ إلى أنَّ الوجهَ الأولَ هو القياسُ[(٢)].

والظاهرُ من كلام الجرجانيّ، والعكبريّ[(٣)] أنَّ الوجهين يستويان في القياس؛ فقد ذكرا الوجهين من غير ترجيح.

الأدلة[(٤)]:

حجةُ جواز الوجهين أنَّ العربَ تكلَّمت بهما، فقالوا في حانية: حانيٌّ،

(١) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والتكملة (٢٥٨)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠) واللباب (٢/١٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٢).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والتكملة (٢٥٨).

(٣) المقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠)، واللباب (٢/١٤٩).

(٤) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٢).

وحانويٌّ.

وحجةُ كون الحذف هو الأقيسُ أننا لو تركنا الياءَ ولم نحذفها وجب كسرُها؛ لدخول ياء النسبة، فكان يلزمُ في النّسبة إلى قاضٍ: قاضِيِيٌّ، فتكسَرُ ياءٌ قبلها كسرة، وهذا ثقيلٌ فوجب تسكينُها للتَّخفيف، فاجتمع ساكنان: الياءُ التي من نفس الكلمة، والياءُ الأولى من ياء النّسبة، فحُذفت الياءُ التي من نفس الكلمة؛ لالتقاء الساكنين.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى المنقوص الرباعيّ بحذف الياء أقيسُ من القلب؛ لأنَّ القلبَ فيه تخفيفٌ، والحذفَ فيه تخفيفٌ أيضاً، إلا أنَّ الحذفَ هو غايةُ التَّخفيف، والقلب دونه، وثقلُ الرباعيّ في نفسه إلى غاية التَّخفيف أدعى منه إلى ما دونَ ذلك[1]، واللهُ أعلمُ بالصّواب.



---

(١) شرح الشافية للرضي (٢/٤٥).

المسألة الحادية والثلاثون
الأجودُ في النَّسب إلى نحو: عَديّ وغَنيّ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها وجهانِ للعرب:

أحدهما: أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بإقراره على حاله، فيقالُ في تصغير عَدِيّ: عَدِيِّيّ.

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخره ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بحذف الياء الزائدة، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً، فيقال في عَدِيّ: عَدَويّ.

وهذان الوجهان للعرب ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو عَدِيّ[(١)]، فأمَّا الأولُ فقد نقله يونسُ عن بعض العرب[(٢)]، وأمَّا الثاني فقد نقله سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج[(٣)]، وجعله المبردُ القياسَ في المسألة، فاقتصر عليه، ولم يذكر ما نقله يونس.

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٤)، والمقتضب (٣/١٤٠)، والأصول في النحو (٣/٧٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠١)، والتكملة (٢٦١).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٤٤)، والمقتضب (٣/١٤٠)، والأصول في النحو (٣/٧٢).

الأدلة[1]:

وجهُ قولِ بعضِ العرب في النَّسب إلى نحو: عَدِيّ: عَدِيّيّ أنَّه لما كان يدخلُ الياءَ المشددةَ الإعرابُ فيقالُ: هذا عديٌّ، ورأيت عديّاً، ومررت بعديٍّ شبهوه بالصَّحيح فنسبوا إليه كما يُنسَبُ إلى الصَّحيح.

ووجهُ قول العرب في النَّسب إلى نحو: عَدِيّ: عَدَويّ أنَّهم كرهوا أن تَتَوالى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياءَ الزائدةَ التي حذفوها من سُلَيم، وثَقِيف حيثُ استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواوَ من الياء التي تكونُ منقوصةً؛ لأنَّك إذا حَذفت الزائدةَ فإنَّما تبقى التي تصيرُ ألفاً كأنَّه نسبَ إلى فَعَل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان بحذف الياء الزائدة، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً، فيقال في عَدِيّ: عَدَويّ هو الأقيسُ؛ لأنَّ القياسَ أن يُحذفَ من الاسم الياءُ الخفيفةُ الزائدة التي كانت تُحذفُ من نحو: حَنِيفة، فإذا فُعِل ذلك صارت الكلمةُ على عَدٍ على وزن فَعِل فيُذهبُ به في النَّسب إلى فَعَل -بفتح العين- كراهيةً لاجتماع الياءات والكسرات، فانقلبت الياءُ الباقيةُ فيها ألفاً، ثم

(١) الكتاب (٣/٣٤٤)، والمقتضب (٣/١٤٠)، واللباب (٢/١٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٦٥).

انقلبت واواً؛ ليائي النَّسب(١).

ثم إنَّ عَدِيّيّ يجمعُ أربعَ ياءات، فهو مستثقلٌ، بخلاف عَدَويّ ففيه فرارٌ منه، وما يُؤدّي إلى الخفّة أولى مما يُؤدِّي إلى الثّقل، لأنَّ العربَ إلى التَّخفيف تميلُ، وعن الثّقل تحيدُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) المقتضب (١٤٠/٣).

المسألة الثانية والثلاثون
النَّسبُ إلى نحو: ظبية وغزوة

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ حكمَه حكمُ ما لا تاء فيه فلا يغير، فيقال في النَّسب إلى ظبية: ظبييّ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ[1].

والثاني: أنَّه يُغيَّر بتحريك الساكن؛ لينقلب حرفُ العلة ألفاً، فتقلبُ الألفُ واواً، فيقال في النَّسب إلى ظبية: ظَبَوي، وهو قولُ يونس، والزَّجاج[2].

الأدلة[3]:

احتجَّ سيبويهِ على عدم التغيير بأنَّه القياسُ "من قبل أنك تقول: رَمْيٌ ونِحْيٌ، فتجريه مجرى ما لا يعتلّ، نحو: دِرع وتُرس ومَتن، فلا يخالفُ هذا النَّحو، وكأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء، فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأَجْرِه في الهاء مجراه، وليست فيه هاء؛ لأنَّ القياسَ أن يكونَ هذا النَّحو من

(١) الكتاب (٣/٣٤٦-٣٤٧) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (٣/١٣٧).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٤٦-٣٤٧)، والمقتضب (٣/١٣٧)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٤)، واللباب (٢/١٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٧٠)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٠٢٧).

غير المعتلِّ في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء"(١).

واحتُجَّ لمذهب يونس بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ العرب في بني زِنية: زِنَوِيّ(٢).

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه:

أحدهما: أنَّ التَّغييرَ مع تاء التأنيث غيرُ مستنكر؛ بدليل تغيير حنيفة دون حنيف.

والثاني: أنَّه يُكره اجتماعُ الياءات مع المؤنث لثقله، وحُمِل عليه ذواتُ الواو لاشتراكهما في التأنيث.

والثالث: أنَّ الحرفَ السَّاكن لا يمتنعُ فرض كونه مكسوراً في التقدير، إلا أنَّه خُفّف بالسكون، فإذا نُسِب إليه أُبدل من الكسرة المقدرة فتحةً فانقلب حرفُ العلة ألفاً، ثم قُلب الألفُ واواً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو: ظبية وغزوة يكونُ على ظبييّ وغزويّ بلا تغيير؛ لأنَّ التَّاءَ تُحذفُ في النَّسب؛ لأنَّها تعاقبُ ياءَ النَّسب فيبقى كالذي لا تاءَ فيه، وما لا تاءَ فيه لا يُغيّرُ في النَّسب باتّفاق النّحاة.

وأمَّا المسموعُ الدَّالُ على التَّغيير فنادرٌ لا ينبغي أن يُجعلَ أصلاً، ودعوى أنَّ

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٦-٣٤٧).

(٢) القول في: الكتاب (٣/٣٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٤).

عدمَ التَّغيير يُؤَدّي إلى اجتماع الياءات مردودةٌ بأنَّ اجتماعَ الياءات موجودٌ مع المذكر، ولم يُغيَّر لجريه مجرى الصَّحيح، وحكمُ المؤنث مثله؛ لأنَّ التاءَ تحذفُ فيصيرُ كالمذكر، ثم هو باطلٌ ببنات الواو؛ إذ لا تُستثقَلُ حتى يفتحَ ما قبلها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثالثة والثلاثون
المحذوفُ من نحو: سَيِّد وأُسَيِّد في النَّسب إليهما

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركة، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والسّيرافيّ، وابنِ الوراق، والعكبريّ، وابنِ يعيش، والرضيّ، وابنِ جمعة، وأبي حيان[1].

والثاني: أنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم أقف على مَن قال به.

والثالث: جوازُ ادِّعاء أحدِ الأمرين: حذفُ المتحركة، أو حذفُ الساكنةِ وحركةَ المتحركة، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ أيضاً، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

الأدلة[2]:

حجةُ القول: إنَّ المحذوفَ هو الياءُ المتحركةُ أنَّها لو بقيت للزمها القلبُ

---

(١) الكتاب (٣/٣٧١)، والمقتضب (٣/١٣٥)، وشرح الكتاب (٤/١٢١)، وعلل النحو (٥٣١) واللباب (٢/١٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/٣٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢٦٣)، والارتشاف (٢/٦١٢).

(٢) الكتاب (٣/٣٧١)، والمقتضب (٣/١٣٥)، وعلل النحو (٥٣١)، وشرح الكتاب (٤/١٢١)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٠٠٨).

والتَّغييرُ، فأمَّا القلبُ فلانفتاح ما قبلها، وأمَّا التَّغييرُ فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة.

وحجةُ القول: إنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ أنَّ الساكنةَ زائدةٌ، والمتحركةُ أصليةٌ، فهي أحقُّ بالبقاء، لكن حُذفت حركتُها هرباً من توالي كسرتين قبل ياء النَّسب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركةُ؛ لأنَّ الذي أوجبَ الحذفَ هو الثقل الحاصل من توالي الكسرات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركةَ فقد نقصت كسرةٌ وياءٌ فيخفُّ الثّقلُ، ولو حذفنا السَّاكنَ لبقيت كسرةُ الياء، فكان ذلك يَثْقُلُ؛ لتوالي الكسرات، فلا يستفادُ من الحذف[1].

ثم إنَّنا لو حذفنا الساكنةَ بقيت المتحركةُ وقبلها فتحةُ، فكان يجبُ قلبُها ألفاً، فنخرجُ من علّةٍ إلى علّةٍ، والخروجُ من علّةٍ إلى علّةٍ فيه كُلْفةٌ، فلذلك قلنا بحذف المتحركةِ؛ لتزول هذه الكلفة[2].

ويضافُ إلى ذلك أنَّ الياءَ الساكنةَ المدغمةَ لا كُلفةَ فيها على المتكلّم؛ لأنَّه يَرفعُ لسانَه بها في جملة الياء المتحركة، فصار الاستثقالُ إنَّما وجبَ من أجل المتحركةِ، فكانت أولى بالحذف؛ إذ كانت هي الموجبة للثِّقل[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٢١/٤).

(٢) علل النحو لابن الوراق (٥٣١).

(٣) المصدر السابق.

المسألة الرابعة والثلاثون
النَّسبُ إلى (فَعُولة)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَلي) بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة فيقال في رَكُوبة: رَكَبِيّ، وفي حَلُوبة: حَلَبِيّ، وهو قولُ سيبويهِ، والأخفشِ في أحد قوليه، وابنِ السّكيت، وابنِ دُريد، وابنِ السَّراج، وابنِ ولاد، والفارسيّ، وابنِ جنيّ[1].

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف التاء، فيقال في رَكُوبة: رَكُوبِيّ، وفي حَلُوبة: حَلُوبِيّ، وهو أحدُ قولي الأخفش، وبه قال الجرميُّ، والمبردُ، واختاره الرضيُّ[2].

والثالث: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعُلِيّ) بحذف الواو منها، وإبقاء الضَّمة، فيقال في رَكُوبة: رَكُبِيّ، وفي حَلُوبة: حَلُبِيّ، وهو قولُ ابنِ الطَّراوة[3].

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٩، ٣٤٥)، والعضديات (٢١)، وإصلاح المنطق (١٤٦)، والجمهرة (٢/٨٨٢) والأصول في النحو (٣/٧٢)، والانتصار (٢١٠)، والتكملة (٢٥٩)، والخصائص (١/١١٥-١١٦).

(٢) الارتشاف (٢/٦١٤)، والتذييل والتكميل (٥/٢٥٦ ب)، والانتصار (٢٠٩)، وشرح الشافية (٢/٢٤).

(٣) الإفصاح (١٧٣).

ونَسبَ ابنُ الدَّهان هذا القولَ إلى سيبويه[١]، وهذا خلافُ صريح عبارة سيبويه؛ إذ يقول: "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس.... وفي شنوءة شنئي"، ونَسَبَه كذلك إلى الأخفش.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه النِّسبة أيضاً إلا أنَّه لم يرتضها، فقال: "والأكثرُ عنهما النَّقلُ الأولُ"[٢]، وهو أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ)، بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة.

الأدلة[٣]:

حجةُ مَن قال: إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو، وفتح عين الكلمة ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: أنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئِيّ في النَّسب إلى شَنُوءة[٤]، فوجب أن يُقاس عليه بقيةُ الأمثلة.

والثاني: أنَّ الواوَ ثقيلةٌ في نفسها، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام، مثل: لويتُ يدَه ليَّاً.

والثالث: أنَّ (فَعُولة) أشبهت (فَعِيلة) في أمورٍ منها: أنَّهما مختومان بتاء

---

(١) الغرة (٢/٢٣١ أ)

(٢) المغني: ت ضائحي (١٠٠٢).

(٣) الانتصار (٢٠٩)، وشرح الكتاب للرماني (٤/١٥ أ-١٦ أ)، والخصائص (١/١١٦)، والغرة لابن الدهان (٢/٢٣١ أ)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٤٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/٢٣).

(٤) الكتاب (٣/٣٣٩).

التأنيث، وأنَّ كلا البناءين ثلاثيُّ الأصول، وأنَّ ثالثَ كلٍّ منهما حرفُ لينٍ يجري مجرى صاحبه واصطحابُ (فَعُول) و(فَعِيل) على الموضع الواحد نحو: أَثيم وأَثُوم، ورَحيم ورَحُوم، فلذلك جرت واوُ (فَعُولة) مجرى ياء (فَعِيلة) وكما قالوا: حَنَفيّ قالوا: شَنَئيّ.

وحجةُ مَن قال: إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف التاء ثلاثةُ أمور:

أحدها: القياسُ على (فَعُول) في النَّسب إليها دون حذفٍ للواو منها.

والثاني: أنَّ ما سُمِعَ من قولهم: شَنَئيّ في شَنُوءة شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

والثالث: أنَّ (فَعُولة) لا تُحْمَلُ على (فَعِيلة) للفرق بينهما، ومن ذلك أنَّ الحذفَ من (فعيلة) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات، وهذا غيرُ متحققٍ في (فَعُولة)، وأنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة: سمُريّ، ولم يُغيِّروا الضَّمة، وقالوا في نمِر: نَمَريّ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً، وعليه فلا تجري الواوُ على الياء في الحذف، كما لم تجرِ الضَّمةُ على الكسرة في التَّحويل إلى الفتحة.

وأمَّا مَن قال: إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعُليّ) بحذف الواو منها، وإبقاء الضَّمة؛ فحجةُ حذفِ الواوِ عندهم أنَّها ثقيلةٌ في نفسها، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام، مثل: لويتُ يدَه ليّاً.

وأمَّا إبقاءُ الضمة فحجَّتُهم في ذلك القياسُ على سمُريّ في النَّسَبِ إلى سمُر وسمُرة؛ حيثُ لم تُغَيَّر الضَّمةُ في النَّسب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو، وفتح عين الكلمة؛ لأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئيّ في النَّسب إلى شَنُوءة، فوجب أن يُقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة.

وأمَّا ما احتجَّ به مَن قال: إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها، بإثبات الواو بعد حذف التاء، فمردودٌ بما يأتي[1]:

فأمَّا قياسُ (فَعُولة) على (فَعُول) فباطلٌ بأنَّ بناءَ (فَعُول) ليس مختوماً بتاء التَّأنيث، فلم يُحذَف منه الواوُ، كما أنَّ (فَعيل) لم تُحذف ياؤه، وقد حُذفت من (فَعيلة).

وأمَّا قولُهم: إنَّ شَنَئيّاً في شنوءة شاذٌّ لا يقاس عليه فمردودٌ بأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئيّ، ولم يَرد ما يخالفُه، فوجب أن يقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة، وإنَّما كان ينبغي أن يُحْمَلَ شنئيٌّ على الشّذوذ لو نَسبت العربُ إلى (فَعُولة) بإثبات الواو منها، فقالوا: (فَعُوليّ).

وأمَّا قولُهم: إنَّ الحذفَ من (فَعيلة) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات، وهذا غيرُ متحقق في (فَعُولة) فمردودٌ بأنَّ الحذفَ في (فَعيلة) نحو: حنيفة موجبُه أنَّه قد وُجد قياساً مُطّردا فيما كان مختوماً بتاء التَّأنيث وثالثُه حرفُ مدٍّ، ثم إنَّ العربَ قد تجمعُ أربعَ ياءات كقولهم: أُميّيّ في أُمَية، فلا يلزمُ تعليلُ حذفِ الياء من

---

(١) الانتصار (٢٠٩)، والخصائص (١/١١٦)، والتذييل والتكميل (٥/٢٥٧ أ).

(فعيلة) في النَّسب إليها باجتماع الياءات.

وأمَّا قولُهم: إنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة: سمُريّ، ولم يغيروا الضمة، وقالوا في نمِر: نَمَريّ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً؛ وعليه فلا تجري الواو على الياء في الحذف، كما لم تجر الضمة على الكسرة في التحويل إلى الفتحة؛ فمردودٌ بأنَّ الضَّمةَ إنَّما أُبقيت في نحو: سَمُريّ، ولم تبقَ الواوُ في نحو: (فَعُولة)؛ لثقل الواو دون الضمة.

وأمَّا ما ذهب إليه ابنُ الطَّراوة من أنَّ النَّسب إلى (فَعُولة) يكون على (فَعُلي) بحذف الواو منها، وإبقاء الضمة؛ فمردودٌ بأنَّ السَّماعَ قد جاء بتغييرِ حركةِ العين من شَنَئيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة والثلاثون
الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختوم بهمزةِ التَّأنيث

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها وجهانِ للعرب:

أحدهما: قلبُ الهمزة واواً، فيقالُ في النَّسب إلى حمراء وصحراء: حمراويّ وصحراويّ.

والثاني: إقرارُ الهمزة فيقال في النَّسب إلى حمراء وصحراء: حمرائيّ وصحرائيّ.

والذي عليه نحاةُ البصرة هو الوجهُ الأولُ، ولم يذكروا الثاني[١]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السّراج، والسّيرافيّ[٢]، وأمَّا الوجهُ الثاني فنقله أبو حاتم[٣]، وظاهرُ كلام ابن فلاح أنَّ الوجهين جائزان، إلا أنَّ الإبدالَ أجودُ.

الأدلة[٤]:

حجةُ القلب أنَّ الهمزةَ إنَّما قلبت واواً ولم تقرّ بحالها؛ لئلا تقعَ علامةُ التّأنيث

---

(١) علل النحو (٥٣٩).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٩، ٣٥٥)، والمقتضب (٣/١٤٩)، والأصول في النحو (٣/٧٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١١٠).

(٣) المساعد (٣/٣٥٨).

(٤) الكتاب (٣/٣٥٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١١١)، وعلل النحو (٥٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦١٠)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٠٣١)، وشرح الشافية للرضي (٢/٥٥).

حشواً، ولم تكن لتحذفَ؛ لأنَّها لازمةٌ تتحركُ بحركاتِ الإعراب، فهي محميةٌ بالحركة، ولما لم يجز حذفُها وجبَ تغييرُها فقلبت واواً.

وحجةُ إقرارها تشبيهها بحرف الإلحاق؛ لاشتراكهما في الزيادة، فكما يقال في عِلباء: علبائيّ، فكذلك في حمراء: حمرائيّ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى الاسم المختوم بهمزة التأنيثِ يجبُ أن يكونَ بقلب الهمزة واواً؛ "لأنَّهم قصدوا الفرقَ بين الأصليّ المحض والزائدِ المحض، فكان الزائدُ بالتغيير أولى، ولولا قصدُ الفرق لم تقلب؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُستثقل قبلَ الياء استثقالَ الياء قبلها، لكنَّهم لما قصدوا الفرقَ، -والواوُ أنسبُ إلى الياء من بين الحروف، وأكثرُ ما يقلب إليه الحرفُ المستثقلِ قبل ياء النَّسب- قُلبت إليه الهمزةُ"[1]، وأمَّا قولُ بعض العرب في صحراء: صحرائيّ بإقرار الهمزة فقليلٌ لا يقاسُ عليه[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الشافية للرضي (٢/٥٥).

(٢) المساعد (٣/٣٥٨).

المسألة السادسة والثلاثون
النِّسبةُ إلى (كنتُ) مسمًّى به

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ النَّسبةَ إلى (كنتُ): (كُونيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادة عين الكلمة، وهي الواوُ؛ لزوال سبب حذفها، وهو التقاؤها ساكنةً مع النّون الساكنة؛ لاتّصالها بالضَّمير: تاءِ الفاعل، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّرَّاج، والرُّمَّانيّ، وابنِ جنيّ، وابنِ مالك، وأبي حيان[(١)].

والثاني: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُنْتِيّ) من غير حذفٍ لضميرِ الفاعل، وهو قولُ الجرميّ، والأزهريّ، والصاحبِ بن عبَّاد، والزَّمخشريّ[(٢)].

والثالث: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُونيّ) أو (كُنتيّ)، بلا ترجيح، وهو قولُ الفارسيّ، والجرجانيّ، وابنِ الأثير[(٣)].

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٧)، وشرح الأصول في النحو للرماني (١٨٨)، والأصول في النحو (٣/٧٠)، وشرح الكتاب قسم الصرف (١/٢٣٥)، وسر الصناعة (١/٢٢٤)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٥٣)، والارتشاف (٢/٦٠٠).

(٢) الأصول في النحو (٣/٧٠)، وتهذيب اللغة (١٠/١٤٠-١٤١)، والمحيط في اللغة (٦/٢٢٤)، وأساس البلاغة (٣٩٩).

(٣) التكملة (٢٦٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٦٧)، والبديع (٣/٢٠٦).

والرابع: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُنتُنِيّ) بزيادة نون الوقاية، وهذا القولُ ذكره السِّيرافيُّ(١)، ولم ينسبه إلى أحدٍ، ولم أقف على مَن قال به.

الأدلة(٢):

حجةُ مذهبِ سيبويهِ ومَن تَبِعَه سماعُ (كُونِيّ) عن العرب.

وحجةُ الجرميّ ومَن تبعه سماعُ (كُنْتِيّ) عن العرب، ومنه قولُ الشَّاعر:

فأصبحتُ كُنتيّاً وأصبحتُ عاجناً وشرُّ خصالِ المرءِ كُنتُ وعاجنُ(٣)

وفُسِّرَ هذا السَّماعُ بأنَّه لما اختلط الضَّميرُ بالفعل صار كالجزءِ منه نظيرُ الدَّالِ من (زيد) فنُسِبَ إليهما معاً .

وحجةُ مَن قال: (كُنتُنِيّ) بزيادة نون الوقاية قولُ الشَّاعر:

وما أنا كُنتِيّ وما أنا عاجنٌ وشرُّ الرجالِ الكنتنِيّ وعاجنٌ(٤)

وفُسِّرت الزيادةُ بأنَّ فيها سلامةً للفظ (كنتُ) من الكسر، ويبقى على ضم تائه.

---

(١) شرح الكتاب (١٢٨/٤).

(٢) الكتاب (٣٧٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٢٧/٤)، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف (٢٣٥/١)، وسر الصناعة (٢٢٤/١).

(٣) البيت من الطويل، ونسب للأعشى في التذييل والتكميل (٢٥١/٥ أ)، والهمع (١٥٦/٦)، ولم أجده في ديوانه، والبيت في: الصحاح (٢١٩١/٦)، وسر الصناعة (٢٢٤/١)، وأساس البلاغة (٣٩٩).

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح الكتاب للسيرافي (١٢٨/٤)، والمخصص (٢٤٦/١٣)، والمساعد (٣٥٢/٣).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ النّسبة إلى (كنتُ): (كُونيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادةِ عين الكلمة، وهي الواوُ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقد سُمِعَ من العرب (كُونِيّ).

وأمَّا القياسُ: فإنَّ النسبةَ إلى المسمَّى بالجملة -على الأصح[1]- يكونُ إلى الفعل وحده، ويحذف ما عداه، فيقال في تأبَّط شراً: تأبَّطيّ، وفي شاب قرناها: شابيّ، وفي برق نحره: بَرَقيّ، والمسموعُ من ذلك تأبَّطيّ، والباقي قياسٌ عليه، فإذا تقرَّر ذلك فإنَّ النسبةَ إلى (كنتُ) مُسمّىً به يكونُ إلى الفعل وحده؛ قياساً على تأبَّطيّ.

وأمَّا ما ذهبَ إليه الجرميُّ ومَن تَبِعه فضعيفٌ بما يأتي[2]:

أولاً: أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب (كُنتِيّ).

ثانياً: أنَّه مخالفٌ للقياس؛ لأنَّ القياسَ في المركب الإسنادي أن يُنسبَ إليه بحذفِ ما سوى الصَّدر، كقولك: تأبَّطيّ.

ثالثاً: أنَّه يلزمُ الجرميَّ ومَن قال بقوله أن يقولَ تأبَّطَ شريّ، ولم يقل بذلك

---

(١) خلافاً للجرمي فقد أجاز النسبة إلى الأول أو إلى الثاني في الجملة أو في غيرها، شرح الشافية للرضي (٧٢/٢).

(٢) الأصول في النحو (٧٠/٣)، وشرح الأصول للرماني (١٨٨)، وشرح الكتاب له قسم الصرف (٢٣٥/١).

أحدٌ، مما يدلُّ على فساد هذا القول.

وأمَّا (كُنتُنيّ) فضعيفٌ بما يلي:

أولاً: أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب.

ثانياً: "أنَّ نونَ الوقاية تلحقُ الفعلَ قبلَ ياء المتكلم، ونحو: (كنتُ) استحال اسماً مركباً، فليس ثَمَّ فعلٌ لتلحقه النُّون، يُضافُ إليه الفرقُ بين ياء النَّسب وياء المتكلم: فالأُولى حرفٌ، والثانيةُ اسمٌ"(١)، والله أعلم بالصواب.



(١) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه (٤٢٢).

المسألة السابعة والثلاثون
إعراب ياء النَّسب المشدَّدة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم الفارسيُّ، واختاره عبدُ القاهر الجرجانيّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة الموصليّ(٢).

والثاني: أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة اسمٌ في موضع جرٍّ بإضافةِ الأول إليها، وهو قولُ الكوفيينَ(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ البصريينَ على أن ياء النسب المشددة حرفٌ ظهورُ إعرابِ الكلمة فيها.

---

(١) ائتلاف النصرة (١٧٦).

(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١)، وشرح المفصل (٢/٥٨٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١٢٤٨).

(٣) التكملة (٢٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨).

(٤) ائتلاف النصرة (١٧٦)، والتكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢٤٨).

واحتجَّ الكوفيونَ على اسميّة ياء النَّسب المشدَّدة بقولِ الشَّاعر:

إذا نَـــزَلَ الأزديُّ أزدِ شـــنوءةٍ بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها[1]

وبقول العرب: "رأيت التَّيميَّ تيمِ عديٍّ"[2].

فـ(أزد شنوءة) عندهم بدلٌ من ياء (الأزديّ)، و(تيم عديّ) بدلٌ من ياء (التَّيميّ)، وإذا كان الاسمُ بدلاً منها كانت اسماً؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدلُ من الحرف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ ياءَ النَّسبِ المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب؛ بدليلِ ظهورِ الإعراب فيها، فيكونُ كتاءِ التأنيث، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئٍ، وهو النَّسبُ بالنِّسبة للياء، والتَّأنيثُ بالنِّسبة للتاء، وظهورُ الإعراب فيهما.

ولا يمكنُ أن تكونَ اسماً كما قال الكوفيونَ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكونَ الياءُ هنا إما اسماً ظاهراً، وهذا لا يكون قطعاً، أو ضميراً بارزاً، وهو ممتنعٌ هنا؛ بسبب ظهورِ الإعراب فيها، والضَّميرُ لا يظهرُ فيه الإعرابُ؛ لكونه مبنياً، فتعيَّنَ كونُه حرفَ إعرابٍ.

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ من السَّماع فقليلٌ يحتملُ التَّأويل، وتأويله: أنَّه من قَبيل حذفِ المضاف، وإبقاءِ المضاف إليه على إعرابه، والتقديرُ: (الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة)، و(التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ). واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: الجمهرة لابن دريد (٢/٨٨٢)، والارتشاف (٤/١٨٤١).

(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١).

المسألة الثامنة والثلاثون
الابتداء بالحرف السَّاكن

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه، وهو قولُ ابنِ درستويه، والفارسيِّ، والجرجانيِّ، والخضرِ اليزديّ(١).

والثاني: أنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن، وهو قولُ أكثر النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ جنيّ، وابنُ يعيش، والرضيُّ، وركنُ الدين الإستراباذيّ، والجاربرديُّ(٢).

الأدلة(٣):

الحجةُ على أنَّه لايبتدأ بالسَّاكن في لغة العرب أنَّهم لم يُخفّفوا الهمزةَ إذا

(١) المغني: ت ضائحي (١٨٥٦/٢)، والتكملة (١٩٨)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٣٢/١)، وشرح الشافية (٤٩٨/١).

(٢) المنصف (٥٣/١)، وشرح المفصل (٢٨١/٤)، وشرح الشافية للرضي (٢٥١/٢)، وشرح الشافية لركن الدين (٥١٢/١)، ومجموعة الشافية (١٦٣/١).

(٣) التكملة (١٩٨)، والمنصف (٥٣/١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٣٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٨١/٤)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٨٥٦/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٥١/٢) وشرح الشافية لليزدي (٤٩٨/١)، ومجموعة الشافية (١٦٣/١)، وعنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (٥٠٩).

وقعت أولاً، نحو قول الشَّاعر:

أأن رأتْ رجلاً أعشى أضرَّ به ... ريبُ المنُون ودهرٌ مفندٌ خَبِلُ[1]

لأنَّ في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً من السَّاكن، فلمَّا لم يبتدئوا بالسَّاكن لم يبتدئوا بما قَرُبَ منه.

وحجةُ مَن قال: إنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه أمران:

أحدهما: أنَّه يمكنُ الابتداءُ به في الفارسية، والسريانية، والرومية، وإمكانُ الابتداء به في بعض اللُّغات دليلٌ على إمكانِه في نفسه، ولا يلزمُ من عدمِ استعمال العربِ له امتناعُه في نفسه.

والثاني: أنَّ النُّطقَ بالسّاكن إذا وقع غيرَ أولٍ ممكنٌ، وقد يجتمعُ ساكنانِ، نحو: دابَّة، وثلاثةُ سواكن نحو: السَّارّ والرَّادّ، والمتكلِّمُ لا ينطقُ بها دفعةً واحدة، بل ينطقُ بحرفٍ بعد انعدامِ الحرفِ الأول؛ لكون كلِّ حرفٍ منقطعاً عمَّا قبله، وهذا يدلُّ على جواز الابتداءِ بالسَّاكن.

وحجةُ مَن قال: إنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن أنَّ الحرفَ المنطوقَ به إمَّا معتمدٌ على حركته كباء بَكْر، أو على حركةِ مجاوره كميم عَمْرو، أو على لينٍ قبله كباءِ دابَّة، فمتى فُقِدت هذه الاعتمادات تعذَّرَ التَّكلمُ؛ ودليلُه التجربةُ، ومَن أنكرَ ذلك فقد أنكرَ العيانَ، وكابرَ المحسوس.

---

(١) البيت من البسيط للأعشى الأكبر، ديوانه (١٣٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ اللِّسانَ وهو آلةُ النّطقِ لا يمكنُه النُّطقُ بالحرفِ، وهو ساكنٌ حتى يوصلَ بما قبله، ودليلُ ذلك التَّجربةُ والحسُّ، وأمَّا ما نُقِلَ عن غيرِ العرب من النُّطق بالسَّاكن فضعيفٌ؛ لأنَّ اللُّغات لا تختلفُ في الممتنع؛ لأنَّ الناطقَ بالسَّاكن المبدوءِ به في حالِ الوصل يَجمعُ في نطقه بين الوصل والوقف في حالةٍ واحدة، لأنَّ السّكونَ للوقف، فلو نطقَ به وصلاً لجَمَع بينهما وكان واصلاً واقفاً، وذلك ممتنعٌ.

وأمَّا تَوَهُّم الابتداء بالسّاكن في غير العربية كما في نحو: شْتر، وسْطام، فمحمولٌ على أنَّ المتحرّكَ في غاية الخفاء بحيثُ يُتَوَهَّمُ أنَّه غيرُ موجود[1]، وفي الخصائص نقلاً عن الفارسيّ: "قال: وإنَّما خَفِي حال هذا في اللُّغة العجمية لما فيها من الزمزمة، يريدُ أنَّها لما كَثُر ذلك فيها ضَعُفت حركاتُها وخَفِيت"[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الشافية للرضي (٢/٢٥١).

(٢) الخصائص (١/٩١).

المسألة التاسعة والثلاثون
أقسام الأسماء الأصول

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والسّيرافيُّ، وابنُ جني، واختاره الثمانينيُّ، وابنُ الأثير، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ، والنيليُّ، والشاطبيُّ(٢).

والثاني: أنَّ الأصلَ هو الثلاثيُّ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف، وأنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ، والقاسمُ بنُ محمدٍ المؤدب، وبه قال جمعٌ من الدَّارسينَ المحدَثين(٣).

---

(١) الإنصاف (٢/٧٩٤).

(٢) الكتاب (٤/٣٢٨)، والمقتضب (١/٢٠٤-٢٠٦)، والأصول في النحو (٣/١٧٩)، وشرح الكتاب (٥/٢١٩)، والمنصف (١/١٨)، وشرح التصريف (٢٠١)، والبديع في علم العربية (١/٣٨٣)، وشرح الملوكي (٣٠)، والشافية (٦)، والممتع (١/٦٠)، وشرح الشافية (١/٤٧)، والصفوة الصفية: القسم الثاني (١/٣٢٣)، والمقاصد الشافية (٨/٢٥٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٢١٩)، والإنصاف (٢/٧٩٣)، ودقائق التصريف (٣٩٥)، ومن الدارسين المحدثين تمام حسان في كتابه مناهج البحث (٢١٧)، وعلي وافي في كتابه فقه اللغة (١٨)، ومحمد الدناع في كتابه دور الصرف في منهجي النحو والمعجم (٢٦٧).

ثم من الكوفيين من عيَّنَ الزائدَ، كالكسائيّ والفراءِ؛ فقد ذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الزائدَ في الرَّابع هو الحرفُ الذي قبل آخره، ولم يُحدّده في الخماسيّ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الزائدَ في الرباعيِّ هو الحرفُ الأخيرُ، وفي الخماسيِّ الحرفانِ الأخيرانِ، ومنهم مَن أبهمه فقال بالزيادة من غير تعيينٍ للزائد(١).

واختلفوا كذلك في وزن الرباعيّ والخماسيّ: فمنهم قال: لا نزن شيئاً من ذلك، ومنهم مَن ينطقُ بلفظ ما زاد على الثالث، فيقول: وزن (جعفر): فعلر، ووزن (سفرجل): فعلجل، ومنهم من يزن ذلك كوزن البصريينَ، فيقول: فَعْلَل وفَعَلَّل، مع اعتقاد زيادة ما فوق الثلاثةِ كالكسائيِّ والفراءِ(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ البصريينَ على أصالة حروف الرباعيِّ والخماسيِّ أنَّ الزائدَ في (جعفر) لا يخلو من أن يكونَ (الراء) أو (الفاء) أو (العين) أو (الجيم): فإن كان الزائدُ هو (الراء) فيجب أن يكونَ وزنُه: فَعْلَر؛ لأنَّ الزائدَ يُوزَن بلفظه، وإن كان الزائدُ (الفاء) فوجب أن يكونَ وزنُه: فعفل، وإن كان الزائدُ (العين) فوجبَ أن يكونَ وزنُه: فعَّل، وإن كان الزائدُ (الجيم) فوجبَ أن يكونَ وزنُه: جعفل، وكذلك يلتزمونَ في وزن (سفرجل)، وإذا كانت هذه الأوزانُ لا يقول بها أحدٌ؛ دلَّ على أنَّ

---

(١) الإنصاف (٢/٧٩٣)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/٤٧)، والهمع (٦/٢٣٣).

(٣) الكتاب (٤/٣٢٨)، والإنصاف (٢/٧٩٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٦٥)، والمقاصد الشافية (٨/٢٥٢).

حروفَ الرباعيِّ والخماسيِّ كلَّها أصولٌ.

وحجةُ الكوفيينَ على زيادةِ ما زادَ على الثلاثي الإجماعُ على أنَّ وزنَ (جعفر) فَعْلَل، ووزن (سفرجل) فَعَلَّل، وقد عُلِم أنَّ أصلَ فَعْلَل وفَعَلَّل فاءٌ، وعينٌ، ولامٌ واحدةٌ، فقد عُلِم أنَّ إحدى اللامين في وزن (جعفر) زائدةٌ، وأن اللامين في وزن (سفرجل) زائدتان، فدلَّ على أنَّ في (جعفر) حرفاً زائداً من حرفَيه الأخيرين، وأنَّ في (سفرجل) حرفينِ زائدينِ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ؛ لأنَّ دعوى الزيادة في غير الثلاثيّ على خلاف الأصلِ؛ إذ الأصلُ عدمُ الزيادة، فلا يُقالُ بها إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هنا على الزيادة.

وأمَّا قولُ الكوفيينَ: إنَّ إحدى اللامين في وزن (جعفر) زائدةٌ، واللامين في وزن سفرجل زائدتان، فدلَّ على أنَّ في جعفرٍ حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنَّ في سفرجل حرفينِ زائدينِ؛ فمردودٌ بأنَّ تكرارَ اللام في الوزن لا يَعني زيادةَ المكرَّر، وإنَّما يَعني أصالتَه، ولو كان زائداً لعُبِّرَ عنه في الوزن بلفظه، والسَّببُ في تكرارِ اللام في الوزن أنَّ الوزنَ يكونُ بـ(فعل) وهو ثلاثيٌّ، فلمَّا احتجنا إلى وزن الرباعيّ والخماسيّ زدنا ما يُلحقُه بلفظ الرباعيّ والخماسيّ، وهذا الذي نزيدُه على لفظ (فعل) زائدٌ، وإن كان الممثَّلُ به أصلياً؛ لأنَّ الضَّرورةَ ألجأت إلى أن نزيدَ على (فعل) ليلحق الممثَّلُ بالممثلِ به، فدلَّ على صحة القول بأنَّ الأسماءَ

الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيّ[١].

ثم إنَّ الكسائيَّ، والفراءَ ناقضا قولَهما باتِّفاقهما على أنَّ وزن جعفرٍ فَعْلَل، ووزن سفرجلٍ فَعَلَّل، مع اتِّفاق الجميعِ على أنَّ الزائدَ إذا لم يكن تكريراً يُوزَنُ بلفظه[٢].

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ العلماءَ قديماً وحديثاً متفقونَ على أنَّ الجذرَ الثلاثيّ هو الغالبُ في اللغة[٣]، وقد قدَّم أحدُ الباحثينَ إحصائيةً عن الجذور في معجم الصحاح فوجد أنَّ الجذورَ الثلاثيةَ جاءت بنسبة (٨٠%)[٤]، وهذا يؤكد أغلبية الجذر الثلاثي وقلة الجذر الرباعي والخماسي، وقد فسَّر بعضُ الدَّارسينَ وجودَ هذه الأقلية من الصّيغ الرباعية، والخماسية بأنَّها تُمثِّل بقايا منحوتاتٍ قديمةٍ، وأنَّها ليست بأصول[٥].

أقول: إنَّ كونَ الجذر الثلاثيّ هو الأغلبَ لا يعني أنَّه لا تُوجَدُ أصولٌ رباعيةٌ، أو خماسيةٌ، وإذا كانت الدّراسةُ الإحصائيةُ المذكورةُ تثبتُ الأغلبيةَ للجذر الثلاثي؛ فإنَّها تثبت أيضاً وجودَ الجذرِ الرباعيّ، والخماسيّ -وإن كانا أقلَّ من الثلاثي-، ثم إنَّ دعوى النَّحت في الأصول الرباعية والخماسية فيها بعض المبالغات التي لا دليلَ

(١) الإنصاف (٢/٧٩٤).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٢١٩) وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).

(٣) مدرسة الكوفة (١٨٧)، ومنهج الكوفيين في الصرف (١/٢٣٤).

(٤) هو علي حلمي موسى في كتابه دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح (٢٤-٣١).

(٥) تمام حسان في كتابه مناهج البحث (٢١٧)، ومحمد المبارك في كتابه فقه اللغة وخصائص العربية (١٤٩).

عليها، كجعلهم زَفْلَطَ من فَلَتَ، وشَعْبَطَ من شَبَثَ، ثم إنَّ الأصلَ في الألفاظ عدمُ النَّحت، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا قاطعٌ على عدم وجود أصول رباعيّة، أو خماسية، ولا دليلَ كذلك على دعوى النَّحت فيها، فثبت أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الأربعون
فُعْلَلٌ من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد

اتَّفقَ النُّحاةُ على خمسة أوزانٍ للاسم الرُّباعيّ المجرَّد، وهي (فَعْلَل) و(فِعْلِل) و(فُعْلُل) و(فِعْلَل) و(فِعَلّ)، واختلفوا في السادس وهو (فُعْلَل).

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الرُّباعيّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكون على وزن (فُعْلَل)، وهو قولُ سيبويهِ والمبردِ، وابنِ السَّراج، وأبي البركات الأنباريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، والرضيِّ، وابنِ جمعة الموصلي، وركن الدين الإستراباذي، والخضرِ اليزدي[1].

والثاني: أنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد، وهو قولُ الأخفش، وبه قال ابن هشام، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الفراء، ونسبه بعضُ النَّحويينَ إلى الكوفيين[2]، ويظهرُ لي في كلا النِّسبتين نظرٌ؛ لأنَّه قد تقدم أنَّ الكوفيينَ -ومنهم الفراءُ- لا يرونَ اسماً مجرَّداً من الزّيادة سوى الثلاثيّ، ولعل الذي حمل ابنَ فلاحٍ

---

(١) الكتاب (٢٨٩/٤)، والمقتضب (٢٠٤/١)، والأصول في النحو (١٨٢/٣-١٨٣)، والوجيز في علم الصرف (٢٨)، وشرح الملوكي (٢٦)، والممتع (٦٧/١)، وشرح الشافية (٤٨/١)، وشرح ألفية ابن معط (١١٦٩/٢)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢١٨/١)، وشرح الشافية (لليزدي (١٧٩/١).

(٢) المنصف (٢٧/١)، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام (١٠٧)، والمغني: ت ضائحي (٦٠٢/١)، ونزهة الطرف للميداني (٧).

على هذه النِّسبة هو أنَّ الفراء حكى ألفاظاً على وزن (فُعْلَل) كما سأذكر، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّه يقول بأنَّها مجرَّدةٌ، بل هي عنده مزيدةٌ على وزن (فُعْلَل)، وقد تقدَّم أنَّ الفراءَ يزن الرُّباعيَّ وزنَ الأصولِ مع اعتقادِه بزيادته، وقد تقدَّم تفصيلُ مذهبه[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ القول بأنَّ الرباعيَّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكونُ على وزن (فُعْلَل)

أنَّه لا يُروى إلا بضم فائه ولامه الأولى، وما ورد بالفتح يؤول على النحو الآتي:

أولاً: أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعْلُل) مخفَّفاً عنه؛ لأنَّه لم يثبت الفتحُ إلا وقد ثبت معه الضَّم، فلو كان (فُعْلَل) أصلاً كغيره من الرُّباعي لجاز أن ينفرد عن (فُعْلُل) ببعض الألفاظ، فعُلِم بذلك أنَّ فتحَ ما فُتِحَ لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكنٌ، وهو حاجزٌ غيرُ منيعٍ.

وثانياً: أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعَالِل) فيكونُ أصلُ (جُخْدَب): (جُخَادِب)، ثم حذفوا الألف، كما قالوا: (عُلَبِط وعَلابِط)[٣].

ثالثا: حمل بعض الألفاظ على أنها أعجمية فلا يحتج بها، نحو (جُؤْذَر).

---

(١) مسألة (١٧٩).

(٢) شرح الملوكي (٢٦)، والممتع (١/٦٧)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٨)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٦٩)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٢١٨)، وشرح الشافية (لليزدي (١/١٧٩).

(٣) **العلبط والعلابط**: الضخم، الصحاح (٣/١١٤٤).

وحجةُ القول بأنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّدِ ثبوتُه سماعاً؛ فقد حكى الفراءُ[١]: (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل)، وروى الأخفشُ (جُخْدَب).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد وذلك لأمرين[٢]:

أحدهما: ثبوتُه سماعاً؛ فقد حكى الفراءُ (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل)، وروى الأخفش (جُخْدَب)، وإن كان الضَّمُ في هذه الألفاظ هو المشهورَ والأكثرَ إلا أنَّ الفتحَ قد رواه الثِّقةُ فلا وجهَ لردّه.

والثاني: أنّه جاء (عُنْدَد)، والدالُ الثانيةُ فيه للإلحاق؛ بدليل فَكِّ الإدغام؛ لإرادة الإلحاق، وإذا كان للإلحاق تبيَّنَ أنَّ هذا الوزنَ موجودٌ في الرُّباعيّ؛ ليُلْحَقَ به؛ لأنَّ الإلحاقَ يَستدعي وزناً يُلْحَق به، ومثلُه أيضاً (سُؤْدَد) حيثُ ظهر التَّضعيفُ؛ لإرادة الإلحاق بـ(جُنْدَب)، فلو لم يَثبت هذا الوزنُ لم يكن لإظهار التَّضعيف وجهٌ.

---

(١) المنصف (٢٧/١)، وشرح الملوكي (٢٦-٢٧).

(٢) شرح الشافية للرضي (٤٨/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٦٩/٢)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢١٨/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٧٩/١).

وأمَّا تأويلاتُ البصريينَ للمسموعِ فمردودةٌ بما يأتي:

فأمَّا جعلُ (فُعْلَلاً) فرعاً على (فُعْلُل مخفَّفاً عنه فمردودٌ بأنَّ دعوى التَّخفيف على خلافِ الأصل، فلا يصارُ إليها إلا لحاجة، ولا حاجةَ هنا لهذه الدَّعوى، ولذلك صحَّ دعوى التَّخفيف في (عُلَبِط)؛ لوجود الحاجة لذلك؛ لأنَّه على وزن (فُعَلِل)، وقد حَكم الاستقراءُ بعدم دخوله في أوزان الرُّباعيّ؛ لثقل أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ من غير تقدير فاصلٍ بينها، فحُكم عليه بأنَّه مُخفَّفٌ من (فُعَالِل).

وأمَّا جعلُ (فُعْلَلاً) فرعاً على (فُعَالِل) فمردودٌ بما تقدَّم آنفاً من أنَّه لا حاجةَ لهذه الدَّعوى، فلا يصارُ إليها، ثم إنَّه لا يصحُّ أن يكونَ (جُخْدَب) منقوصاً من (جُخَادِب)؛ بدليل إسكان الخاء، ولو كان منه لقيل: (جُخَدِب) بفتحها وكسر الدال كـ(عُلَبِط) لما كان محذوفاً من (عُلابط)[1].

وأمَّا تخريجُ بعضِهم بعضَ ما رُوي بالفتح نحو: (جُؤْذَر) على أنَّه اسمٌ أعجميٌ؛ فمردودٌ بأنَّه إذا استقام هذا التَّخريجُ في هذه اللَّفظة، فإنَّه لا يستقيمُ في غيرها مما ذُكر[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (٣٢).

(٢) منهج الكوفيين في الصرف (١/٢٧٨).

المسألة الحادية والأربعون
فُعْلَلٌ ليس من أوزان الخماسي المجرد

اتَّفـقَ النُّحـاةُ علـى أربعـة أوزانٍ للاسـم الخماسـيّ المجـرَّد، وهـي(فَعَلَّـلٌ) و(فَعْلَلِلٌ) و(فُعَلِّلٌ) و(فِعْلَلٌّ)، واختلفوا في الخامس وهو (فُعْلَلِل).

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ المجرَّدِ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وأبو البركات الأنباريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، والرضيُّ، والإستراباذيُّ، والخضرُ اليزدي، ومحمدُ مرتضى الزَّبيدي[(١)].

والثاني: أنَّ (فُعْلَلِلاً) من أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وبه قال الزُّبيديُّ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى ابنِ جنيّ، ومذهبُ ابنِ جنيّ في الخصائص، والمنصف موافقٌ لمذهب الجمهور[(٢)].

---

(١) الكتاب (٣٠١/٤)، والمقتضب (٢٠٦/١)، والتكملة (٥٤٩)، والخصائص (٢٠٣/٣)، والوجيز (٢٨)، وشرح التصريف الملوكي (٢٩)، والممتع (٧٠/١)، وشرح الشافية للرضي (٤٩/١)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢٢٢/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٨٥/١)، والتعريف بضروري قواعد علم التصريف (٤٥).

(٢) الأصول في النحو (١٨٤/٣)، والاستدراك على سيبويه (١٩١)، والمغني: ت ضائحي (٦٠٥/١)، والخصائص (٢٠٣/٣)، والمنصف (٣١/١).

ولعلَّ الذي جعل ابنَ فلاح يَنسبُ هذا القولَ إلى ابنِ جني هو قولُ ابنِ جنيّ في المنصف: "اعلم أنَّ الأسماءَ الخماسيةَ تجيءُ على أربعةِ أمثلةٍ، وخامسٍ لم يذكره سيبويهِ"(١).

فإن كان كذلك فليس بسديدٍ؛ لأنَّ ابنَ جنيّ في نهاية كلامه رَدَّ قولَ ابنِ السَّراج بأنَّه يحتاجُ إلى دليلٍ على أصالة النّون، فقال: "والخامسُ الذي لم يذكره سيبويهِ (فُعْلَلِل) وهو هُنْدَلِعٌ... ومن ادّعى ذلك احتاج أن يدلَّ على أنَّ النُّونَ من الأصل"(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ الجمهور أنَّ (فُعْلَلِلاً) لم يُحفظ منه في كلام العرب سوى هُنْدَلِع، فينبغي أن يُحمَلَ على أنَّه (فُنْعَلِل) والنُّونُ زائدةٌ، فيكون من الرباعيّ المزيد.

وحجةُ ابنِ السَّراج قولُ العربِ: (هُنْدَلِع).

---

(١) المنصف (١/٣٠).

(٢) المنصف (١/٣١).

(٣) الأصول في النحو (٣/١٨٤)، والخصائص (٣/٢٠٣)، وشرح التصريف الملوكي (٢٩)، والممتع (١/٧٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٩)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٢٢٢)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٨٥).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور، وهو أنَّ (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ المجرَّد؛ وذلك لأمرين(١):

أحدهما: أنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالةِ والزِّيادة، والوزنان باعتبارهما نادران، فالأولى الحكمُ بالزّيادة؛ لكثرةِ ذي الزِّيادة.

والثاني: أنَّه لو جاز أن يكونَ هُنْدَلِعٌ فُعْلَلِلاً لجاز أن يكونَ كَنَهْبُلُ فَعَلُّلاً، وذلك يؤدِّي إلى كثرةِ أبنية الخماسيّ، فيجوزُ على هذا أن يكونَ له بناء سادساً وسابعاً، وحينئذٍ لا وجهَ لحصرها في الرُّباعيّ أو الخماسيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) الممتع (١/٧٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٧٠).

المسألة الثانية والأربعون
وزنُ الرباعيّ المضعَّف نحو زلزل

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْلَل، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم سيبويه(٢).

والثاني: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْفَل، وهذا القولُ نسبه ابنُ القطَّاع إلى الكوفيين، والخليلِ، وقطربٍ، وابنِ كيسان(٣)، ونسبه الرضيُّ إلى الفراءِ(٤)، ونسبه ابنُ جنيّ إلى الزَّجاج(٥).

والثالث: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعَّل، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الكوفيينَ، وسيبويه(٦).

والرابع: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فعفع، وهذا القولُ نسبه أبو العلاء المعري

---

(١) المقاصد الشافية (٣٤٨/٨).

(٢) الكتاب (٢٩٤/٤).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١).

(٤) شرح الشافية (١٦/١).

(٥) الخصائص (٥٢/٢).

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١)، والارتشاف (٤٤/١).

في رسالة الملائكة إلى المتقدمين من أصحاب اللغة[١]، ولا يبعد أن يكونَ أراد بهم الكوفيينَ؛ لأنَّ أغلبَهم من أهل اللُّغة، ونسبه ابنُ القطَّاع إلى الفراء، وكثيرٍ من النَّحويينَ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ مَن قال: إنَّ وزنَ نحو: زَلْزَل: فَعْلَل أنَّه رُباعيٌّ مجردٌ، وما كان كذلك فإنَّ اللامَ هي التي تُكَرَّرُ في الوزن.

وحجةُ مَن قال: إنَّ وزنَه: فَعْفَل أنَّ الحرفَ الثالثَ زائدٌ؛ لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة، فيوزن بما يماثله من الأصول.

وحجةُ مَن قال: إنَّ وزنَه: فَعَّل أنَّ أصلَ رَبْرَب: رَبَّبَ: فلمَّا اجتمعت ثلاثةُ أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ أبدلوا من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول، وهو الفاءُ، فأصبحت رَبْرَب.

وحجةُ مَن قال: إنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْفَع أنَّ الفاءَ والعينَ هما المكرران فيكرران في الوزن.

---

(١) رسالة الملائكة (٢٧٨).

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١).

(٣) الخصائص (٢/٥٢)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١)، واللباب (٢/٢٢٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٣٣٢)، والمقاصد الشافية (٨/٣٤٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ نحو: زلزل من الرباعيّ المجرد على وزن: فَعْلَل؛ لضعف الأقوال الأخرى بما يأتي:

فأمَّا القولُ: إنَّها على وزن: فعفل فحجتُه ضعيفةٌ؛ لأنَّ سقوطَ الثالث لا دليلَ فيه، وذلك أنَّ القائلَ بزيادته يلزمه أمران[(١)]:

أحدهما: خروجُه من باب واسعٍ كثيرٍ، وهو باب تقارب الألفاظ مع اختلاف موادها نحو: سَبِطٍ وسِبَطْر، ودَمِثٍ ودِمَثر، وسقوطُ السّاقط ليس بسقوطٍ في الحقيقة، وإنَّما تلك مادةٌ أخرى، فالقولُ بزيادة السّاقط يخرجُه من باب واسعٍ.

والثاني: دخولُه فيما لا نظيرَ له، وهو تكريرُ الفاء وحدها، وذلك يُؤَدِّي إلى أن يكونَ وزنُ الكلمة: فَعْفَل، وهذا بناءٌ مرفوضٌ، وما يؤدي إلى القول به مرفوضٌ، وإنَّما تُضَاعفُ الفاءُ مع مضاعفة العين، لا وحدها، وفي باب قليلٍ لا كثيرٍ، وذلك مرمريس ومرمريت، لا غيرهما.

وأمَّا القولُ: إنَّها على وزن: فَعَّل فحجتُه ضعيفةٌ؛ لأنَّ هذا البدلَ المدَّعى لم يثبت في كلامهم، بل الثابتُ أن يُبدلَ من المضاعف حرفُ علةٍ نحو: تظنيت، وقصيت، ولم يثبت في مثل هذا قصقصت، ولا قيل أيضاً في كبكبت: كبّبت[(٢)].

وأما القول: إنها على وزن فعفع فضعيف؛ لأنّ فيه إبقاءً للكلمة من غير لام، وهذا لا نظير له، والله أعلم بالصواب.

---

(١) المقاصد الشافية (٣٤٣/٨).

(٢) المصدر السابق (٣٤٨/٨).

المسألة الثالثة والأربعون
ضمُّ عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: يجبُ ضمُّ عين المضارِعِ من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين، نحو: فاخرني ففخرتُه أفخُرُه، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ جنيّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ[1].

والثاني: يجبُ فتح عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين، فتقول: فاخرني ففخرته أفخَرُه، وهو قولُ الكسائيّ[2].

الأدلة[3]:

قال ابنُ الحاجب: "واستثناءُ الكسائيّ غيرُ مستقيمٍ، لا في النَّقل ولا في المعنى: **أمَّا في النَّقل** فقد نقلَ الثّقاتُ: فاخرني ففخرته أفخُره، وهو عينُ ما خالف فيه.

---

(١) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل (٣/٤٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١١٠)، والممتع (١/١٧٣)، وشرح الشافية (١/٧١).

(٢) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٥٤).

(٣) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٥٤)، وشرح الشافية (١/٧١).

وأمَّا في المعنى فإنَّ ما فيه أحدُ حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتحُ دون الضَّم حتى يكونَ الضَّم مُخْرِجاً له عن قياس لغتهم، بل استُعمل فيه الضمُّ والفتحُ جميعاً؛ ألا تراهم يقولون: دخل يدخُل، ونحت ينحِت، وهو مماثلٌ لباب فَعَل الذي ليس فيه حرفُ حلق في كونهم يقولون: يفعُل ويفعِل بالضمّ والكسر، فإذا استعملوا الضمَّ فإنَّما استعملوا أحدَ البناءين اللذين هما قياسُه، فكذلك إذا استعملوا يفعُل مما فيه حرف حلق؛ فإنما استعملوا أحدَ الأبنية التي هي قياسُه، فوضحَ من حيثُ المعنى أنَّه ليس كباب: وَعَد ورَمَى في امتناع يفعُل فيه"(١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي وجوبُ ضم عين المضارِع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين؛ "لأنَّ ما فيه حرفُ الحلق لا يلزمُ طريقةً واحدة كالمثال الواوي، والأجوف والناقص اليائيين، بل كثيرٌ منه يأتي على الأصل، نحو: بَرَأ يبرُؤ، وهنأ يهنِئ، وقد حكى أبو زيد: شاعرته فشعرته أشعُره بالضَّم، وكذا فاخرته أفخُره بالضَّم، وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح في مثله"(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١١٠).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/٧١).

المسألة الرابعة والأربعون
تخفيف الاسم الثلاثيّ الموزون بـ(فَعُل) بنقل حركةِ العينِ إلى الفاء

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّه يجوزُ في تخفيفِه وجهٍ واحدٍ، وهو التَّسكينُ، فيقال: عَضْد، ولا يُخَفَّفُ بنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاء، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ؛ فقد ذكر أنَّ عَضُد تُخَفَّفُ بالتَّسكين، ولم يذكر التَّخفيفَ بالنَّقل، وبه قال ابنُ الحاجب، والرَّضيُّ، وركنُ الدين الإستراباذي، والخضرُ اليزديّ، والجاربرديُّ[(١)].

والثاني: أنَّه يجوزُ في تخفيفه وجهانِ:

أحدهما: تسكينُ العين، فيقالُ: عَضْد.

والثاني: تسكينُ العين مع نقلِ حركتها إلى الفاء، فيقالُ: عُضْد، وهو قولُ ابنِ قتيبة، وابنِ درستويه، وابنِ السِّيد البطليوسيّ[(٢)].

---

(١) الكتاب (١١٣/٤)، والشافية في علم التصريف (١٢)، وشرح الشافية للرضي (٤٢/١)، وشرح الشافية لركن الدين (٢١١/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٧٤/١)، ومجموعة الشافية (٣١/١).

(٢) أدب الكاتب (٥٣٧)، وتصحيح الفصيح (٢٨٢-٢٨٣)، والاقتضاب (١٩٢/٢).

الأدلة[١]:

حجةُ منع التَّخفيف بنقلِ حركةِ العين إلى الفاء هي ثِقلُ الضَّمة، وهذا الثِّقلُ ينافي غرضَ التَّخفيف.

وحجةُ جوازِ النَّقل السَّماعُ من العرب، والقياسُ على نَقلِ كسرةِ عين كَتِف إلى فائه، وعَلَّل ابنُ درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دَلالةً على أصلِ حركة العين الساكنة بعد النَّقل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ النَّقل فيقالُ في تخفيف عَضُد: عُضْد؛ لأنَّه مسموعٌ عن العرب، وقد نقله جماعةٌ من أهل اللَّغة، منهم: الأزهريُّ، والجوهريُّ، وابنُ سيده[٢].

وأمَّا الاحتجاجُ على جواز النَّقل بالقياس على نَقل كسرة عين كَتِف إلى فائه فأرى أنَّ هذا قياسُ حملٍ، وقياسُ الحمل هنا في حقيقته تفسيرٌ للظَّاهرة اللُّغوية الثابتةِ بالسَّماع، وهي هنا النَّقل، وليس دليلاً على جواز النَّقل؛ لذا فإنَّ الجوابَ عن هذا القياسِ بثقلِ الضَّمة هنا بخلاف الكسرة في فَخِذ وكَتِف سديدٌ، إلا أنَّه لا يُبطِلُ جوازَ النَّقل هنا؛ لأنَّ النَّقلَ ثابتٌ بالسَّماع فلا يضرُّ ضعفُ تفسيره.

---

(١) أدب الكاتب (٥٣٧)، وتصحيح الفصيح (٢٨٢-٢٨٣)، والمغني: ت ضائحي (١/٦٠٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٢)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٢١١)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٧٤).

(٢) تهذيب اللغة (١/٤٥١)، الصحاح (٢/٥٠٩) والمحكم والمحيط الأعظم (١/٢٤٠).

وأمَّا تعليلُ ابن درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دلالةً على أصلِ حركة العين السَّاكنة فأرى أيضاً أنَّ هذه علةٌ تفسيريةٌ، لا موجبةٌ، بمعنى أنَّها تُفسِّرُ جوازَ النَّقل هنا وتبيِّنُ حكمتَه، وليست دليلاً على جواز النَّقل؛ إذ الدليل على جواز النَّقل كما بينت هو السَّماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة والأربعون
وزن ما كان مزيداً بتضعيف العين واللام

اتَّفقَ النُّحاةُ على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ، ودَمَكْمَكَ[١] من المزيد بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، واختلفوا هنا في المعتبر في الوزن أهو العين واللام، أم اللام وحدها؟

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا العينُ واللامُ، فيقال: فَعَلْعَل، وهو قولُ سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والشنتمريّ، وابنِ يعيش[٢].

والثاني: أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا اللامُ وحدها، فيقالُ: فَعَلَّل كسفرجل، وهو قولُ الفراء[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ سيبويه ومَن تبعه على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ على وزن: فَعَلْعَل أنَّه من

---

(١) **الصمحمح**: الرجل الشديد الغليظ، لسان العرب (٤/٦٩)، **والدمكمك**: الشديد، الصحاح (٤/١٥٨٥).

(٢) الكتاب (٤/٢٧٨)، وشرح الكتاب (٥/١٧٥)، والنكت (٢/١١٦)، وشرح المفصل (٣/١٩٣).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥)، والنكت (٢/١١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٩٣).

المزيد بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، فالميم الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنس عين الكلمة، وهي الميم الأولى، فتُوزَنُ بوزنها، والحاءُ الثانية مزيدةٌ، وهي من جنس لام الكلمة، فتُوزَنُ بوزنها.

وحجةُ الفراء على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ على وزن: فَعَلَّل أنَّه لو جاز أن يكونَ صَمَحْمَحَ على فَعَلْعَل لتكرير لفظ العين واللام فيه لجاز أن يكونَ صرصر على: فعفع؛ لتكرير لفظ الفاء فيه، فلمَّا بطلَ أن يكونَ صرصر على: فعفع بطلَ أن يكونَ صَمَحْمَحَ على فَعَلْعَل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ سيبويه، وهو أنَّ المعتبرَ في الوزن في نحو: صَمَحْمَح العينُ واللامُ، فيقالُ في وزنها: فَعَلْعَل؛ لأنَّ نحو: صَمَحْمَح من المزيدِ بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعَبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، فالميمُ الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنسِ عين الكلمة، وهي الميمُ الأولى، فتوزنُ بوزنها، والحاءُ الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنس لام الكلمة فتُوزنُ بوزنها، وإنَّما وُزِنَ الزائدُ المكرر هنا بتكرير العين واللام -مع أنَّ القاعدةَ أن يوزن الزائدُ بلفظه- للتنبيه على أنَّ الزائدَ هنا من جنس الحرف الأصلي.

وأمَّا قولُ الفراء: ولو جاز أن يقال: إنَّه فَعَلْعَل -بتكرير لفظ العين واللام- لجاز أن يكون وزن صرصر: فَعْفَع -بتكرير لفظ الفاء والعين- فضعيفٌ؛ لأنَّ الصادَ الثانيةَ والراء ليستا بمزيدتين؛ لأنَّه لا يُحكَمُ بزيادته إلا بعد إحراز ثلاثة أحرفٍ أصولٍ سواه تُكَوِّن فاءَ الفعلِ وعينه ولامه، وصرصر وأشباهه لم

يُوجد فيه ذلك.

ومما يدلُّ على صحة قولِ سيبويهِ وفسادِ قولِ الفراء أنَّ الفراء يزعمُ أنَّ اخلولقَ وبابه على وزن: افعوعل مكرَّر العين، وكان يلزمُه أن يقولَ: افْعَوْلَل ولا يكرر العينَ؛ لأنَّه يبطلُ تكريرَ العين[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥).

المسألة السادسة والأربعون
وزن (أُسْطُوانةٌ)

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: أُفْعُوالة، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والفراءِ، وابنِ السَّراج، والفارسيّ، وابنِ مالك[1].

والثاني: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: فُعْلُوانة، وهو قولُ الأخفش، وابنِ الحاجب، والرضي[2].

والثالث: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: أُفْعُلانة، وبه قال ابنُ القطَّاع[3].

الأدلة[4]:

حجةُ الخليل على أنَّ النونَ أصليةٌ الاشتقاقُ والجمعُ؛ قال في العين: "ونونُ

(١) العين (٢١٦/٧)، والكتاب (٤٢٤/٣)، وتهذيب اللغة للأزهري (٣٣٨/١٢)، والأصول في النحو (٣٥١)، والتعليقة للفارسي (٢٦٨/٣)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٤٧/٤).

(٢) الأصول في النحو (٣٥٠)، والشافية (٨٢)، وشرح الشافية (٣٩٦/٢).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٤٨).

(٤) العين (٢١٦/٧)، والكتاب (٤٢٤/٣)، والأصول في النحو (٣٥١/٣)، وتهذيب اللغة (٣٣٨/١٢)، وسفر السعادة للسخاوي (٥٨/١)، وشرح الشافية للرضي (٣٩٦/٢)، وشرح الشافية للخضر اليزدي (٧٠٩/٢).

الأسطوانة من أصل بناء الكلمة على تقدير: أُفْعُوالة، وبيانه قولهم: أساطين مسطَّنة".

وحجةُ الأخفش على أنَّه فُعْلُوانةٌ أنَّك تقولُ: أساطين، فأساطينُ: فعالين، فالهمزةُ أصليةٌ، والنونُ زائدة.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على أُفْعُلانة أنَّها مشتقةٌ من سطينة، وغُيِّرَ الجمعُ، فجُعِلَ النونُ كأنَّها من الأصل، كما قالوا: مَسِيل ومسلان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الأخفش، وهو أنَّ أسطوانة على وزن: فُعْلُوانة؛ وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الهمزةَ في أسطوانة أصليةٌ؛ بدليل قولهم في التَّكسير: (أساطين) كسراحين، وفي التصغير: (أسيطينة) كسريحين.

والثاني: أنَّ فُعْلُواناً له نظيرٌ في كلام العرب، ومنه عُنْظُوان وعُنْفُوان، ووزنُهما: فُعْلُوان بالإجماع[1].

والثالث: ضعفُ الباقي من الأقوال:

فأمَّا القولُ: إنَّها على أُفْعُوالة؛ فلأنَّه لا يوجدُ في كلام العرب، ولو قيل: إنَّه مختلفٌ في ثبوته، فيقال: لا يجوزُ أن يكونَ أُفْعُوالاً؛ لأنَّه مختلفٌ فيه، بخلاف فُعْلُوان

---

(١) الكتاب (٤/٢٦٢)، والممتع (١/١٣١).

فإنَّه متفقٌ على ثبوته، والحملُ على المحقَّق أولى من الحمل على المشكوك فيه[١].

وأمَّا القولُ: إنَّها على أُفْعُلانة؛ فلأنَّه لو كان كذلك لما جُمِع على أساطين؛ لأنَّه سيكونُ على وزن: أفاعين، وأفاعين ليس في كلام العرب[٢]، واللهُ أعلمُ بالصِّواب.



(١) شرح الشافية لليزدي (٢/٧٠٤).

(٢) الصحاح (٥/٢١٣٥).

المسألة السابعة والأربعون
وزن (ضَهْيَأَة)[(١)]

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأَة، وهو قولُ سيبويهِ، والفارسيّ، والثمانينيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور[(٢)].

والثاني: أنَّ همزتَها أصليةٌ، والياءُ زائدةٌ، ووزنُها: فَعْيَلَة، وهو قولُ الزَّجاج[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ مَن قال: إنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأَة ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّ اشتقاقَها من المضاهاة، وهي من الياء، والمرأةُ التي هذه صفتُها تضاهي الرجال.

والثاني: أنَّها لو كانت أصلاً لكانت الياءُ زائدةً، فكان البناءُ لا نظيرَ له؛ إذ

---

(١) المرأة التي لا تحيض. المغني لابن فلاح: ت ضائحي (٣/٢٠٩٥).

(٢) الكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥)، والتكملة (٥٥٦)، وشرح التصريف (٢٤٠)، واللباب (٢/٢٤٢) وشرح الملوكي (١٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

(٣) رأيه في: سر صناعة الإعراب (١/١٠٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

(٤) الكتاب (٤/٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب (١/١٠٨)، وشرح التصريف (٢٤٠)، واللباب (٢/٢٤٢)، وشرح الملوكي (١٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

ليس في الكلام اسمٌ على فَعْيَل بفتح الفاء.

والثالث: قولهم في معناها: ضهياء بالمد، وهذا قاطعٌ بزيادة الهمزة؛ لأنَّ الهمزةَ هنا للتأنيث.

وحجةُ مَن قال بزيادة الياء أنَّ المضاهاةَ قد هُمزت؛ بدليل قراءة من قرأ من السَّبعة: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] ووزنُ ضهيأ: فَعْيَل، وقد ورد فيه: ضَهْيَد فيكونُ بمنزلته في الوزن.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلَأة؛ وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: قولُ العرب في ضهياء ضهيا من غير همز، قال ابنُ يعيش: "وهذا استدلالٌ صحيحٌ؛ لأنَّ المعانيَ متقاربةٌ، وكذلك اللَّفظ"[2]، ولا يقالُ: ضهياء غيرُ ضهيأ؛ لأنَّ هذا المنهجَ في الاستدلال يُبطلُ فائدةَ الاشتقاق، ويلزمُ من ذلك أن تكونَ كلُّ كلمةٍ قائمةٌ بنفسها، وليس الأمرُ كذلك.

والثاني: أنَّهم قالوا في جمعها: ضُهْي، كما قالوا في جمع حمراء: حُمْر، وإسقاطُ الهمزة من الاشتقاق يدلُّ على كونها زائدةً[3].

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٣٠)، قرأ عاصم من السبعة بالهمز، وقرأها الباقون (يضاهون) بغير همز، ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، والمبسوط (١٩٤).

(٢) شرح الملوكي (١٤٨).

(٣) شرح التصريف للثمانيني (٢٤٠).

قال سيبويه: "وكلُّ حرفٍ من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهبَ في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللَّفظ، فاجعلها زائدةً، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق، فإن لم تفعل هذا لم تجْعل نونَ سِرحان، وهمزةَ جُرائض، وميمَ سِتهم زائدةً، فعلى هذا النَّحو ما تزيدُه بثَبْتٍ، فإن لم تفعل ذلك صِرتَ لا تزيدُ شيئاً منهنَّ"[1].

والثالث: أنَّ فَعْلاً وفَعْيَلاً يستويانِ في كونهما بناءين معدومَين في كلام العرب، إلا أنَّ الحملَ على فَعْلاً أولى؛ لأنَّ فَعْيَلاً يظهرُ منهم اجتنابُه؛ بدليل أنَّه إذا جاء في كلامهم كسروا أولَه نحو: حِذيم، ولم يظهر منهم ذلك في فَعْلاً؛ لأنَّهم لم يجتنبوا فَعْلاًّ كما فعلوا ذلك بفَعْيَل، فثبتَ أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعى فيه أنَّه فَعْلاًّ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردةً لا ثاني لها[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الكتاب (٣٢٥-٣٢٦).

(٢) الممتع (١/٢٢٩).

المسألة الثامنة والأربعون
وزن (أَوَّل)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ أوّلَ على وزن: أَفْعَل فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحد، وهو قولُ البصريينَ(١)، ومنهم: سيبويهِ، والمازنيُّ، والمبردُ، والفارسيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ(٢).

والثاني: أنَّ أَوَّلَ على وزن: أَفْعَل، وأصلُه: (أَوْأَل)، أو (أأول)، فالفاءُ والعينُ ليسا من جنسٍ واحد، وهو قولُ الفراء(٣).

والثالث: أنَّ أَوَّلَ على وزن: فَوْعَل، وأصله: (ووأل)، أو (أوول) وهو قولُ الكوفيينَ(٤).

---

(١) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٧٨١/١).

(٢) الكتاب (٢٨٨/٣)، (٣٧٤/٤)، والمنصف (٢٠١/٢)، والمقتضب (٣٤٠/٣)، والمسائل البغداديات (٢٥٧)، واللباب (٢٣٥/٢)، والممتع (٣٣٢/١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٧٨١/١).

(٣) المنصف (٢٠٢/٢)، والممتع (٥٦٤/٢).

(٤) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٧٨٢/١).

الأدلة[١]:

حجةُ البصريينَ على أنَّ أوَّل على وزن: أَفْعَل اقترانُه بـ(مِن) نحو: قولهم: هو أولُ من كذا، ولأنَّ مؤنثَه: أُولى، ومؤنثُ فَوْعَل: فوعلة، وعليه فإنَّ الهمزةَ عندهم تكونُ زائدةً.

وحجةُ الفراء على أنَّ أصلَ أوّل: (أوأل)، أو (أأول) أنَّ له فعلاً يجوزُ أن يكونَ من (وَأَلْتُ)، فيكونُ أصلُ أوّل: (أوأل) فقلبت الهمزةُ واواً، وأدغمت الواوُ فيها، ويجوزُ أن يكونَ من (أُلْتُ) فيكونُ أصلُ أوّل: (أأول) فقلبت الهمزةُ الثانيةُ واواً وأدغمت في الواو التي هي عينٌ، وعليه فإنَّ الفاءَ والعينَ في أوّل ليسا من جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ الفاءَ واوٌ، والعينَ همزةٌ في (أوأل)، والفاءَ همزةٌ والعينَ واوٌ في (أأول)، ويُقوّي كونَ الهمزة هي عينَ الكلمة في (أوأل) رجوعُ الهمزة في تكسير أوّل على أوائل، فيدلُّ على أنَّها عينٌ في المفرد؛ لأنَّ التَّكسيرَ يردُّ الشيءَ إلى أصله.

وحجةُ الكوفيينَ على أنَّ أوّلَ على وزن: فَوْعَل، أنَّ له فِعْلاً يجوزُ أن يكونَ من (وأل) إذا نجا، فيكونُ أصلُ أوّل: (ووأل) فنقلوا الهمزةَ إلى موضع الفاء، وأدغموا الواوَ في الواو، ويجوزُ أن يكونَ من (آل يؤول) إذا ساس أو رجع فيكونُ أصلُ أوَّل: (أوول) فأدغمت واوُ فَوْعَل في الواو التي هي عين الكلمة، وعليه فإنَّ الهمزةَ عندهم أصلية، والواو الأولى زائدة.

---

(١) المنصف (٢/٢٠١)، والمسائل البغداديات (٢٥٧)، واللباب (٢/٢٣٥)، والممتع (١/٣٣٢)، (٢/٥٦٤) وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٧٨١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ أوّل على وزن: أَفْعَل، فاؤه وعينه من جنسٍ واحد؛ وذلك لضعف بقية الأقوال بما يأتي:

فأمَّا كونُه على وزن فَوْعَل فمردودٌ بأمرين(١):

أحدهما: أنَّه يدلُّ على التَّفضيل، بدليل تعديته بـ(من)، نحو: أول من كذا، وفَوْعَل لا يدلُّ على التَّفضيل.

والثاني: أنَّ مؤنثَه -على فُعلى- أولى، وفَوْعَل مؤنثُه فَوْعَلة.

وأمَّا كونُ أصل أوّل: (أوأل)، أو (أأول) فليست الفاءُ من جنس العين فضعيفٌ: "فأمَّا (أوأل) فلأنَّ الهمزةَ إذا خُففت إنَّما تُخفّف بالنَّقل والحذف، لا بأن تُبْدَلَ واواً، فكان ينبغي أن يكونَ أَوَلُ مخفّفاً، وأمَّا (أأول)؛ فلأنَّ الهمزةَ في مثل هذا إنَّما تقلبُ ألفاً كما في آخر، لا واواً"(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) اللباب (٢/٢٣٥)، والممتع (١/٣٣٢)، (٢/٥٦٤)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٧٨١).

(٢) سفر السعادة للسخاوي (١/١٢٠).

المسألة التاسعة والأربعون
مجيء الألف للإلحاق إذا وقعت طرفاً

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، نحو: أَرْطَى ومِعْزى ملحقتان بجعفرٍ ودرهم، وهو قولُ سيبويهِ، والمازنيّ، وابنِ جنيّ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش[1].

والثاني: أنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، بل تكونُ منقلبةً عن ياء، وهو قولُ جماعةٍ من المحققين منهم: الثمانينيُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك[2].

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال: إنَّها للإلحاق أنَّها وإن كانت في مقابلةِ متحركٍ أنَّ آخرَ

---

(١) الكتاب (٤/٢٥٥)، والمنصف (١/٣٥-٣٦) وفيه رأي المازني وابن جني، والمفصل (٣٧٤)، وشرح المفصل (٤/٣٠٤).

(٢) شرح التصريف (٢٨٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٩)، والممتع (١/٢٠٧)، والتسهيل (٢٩٨).

(٣) المنصف (١/٣٥-٣٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٩) والمغني: ت ضائحي (٣/٢٠٥٧) وشرح الشافية للرضي (١/٥٧)، وشرح الشافية لركن الدين (٢/٥٧٨).

الكلمة قد يُسكّن للوقف، فتحصلُ الموازنةُ في حالة الوقف، ثم أُجري الوصلُ عليه، بخلاف الحشو فإنَّه ليس له حالةٌ يسكنُ المتحركُ فيها حتى يُقَابلُ بالألف في تلك الحالة، فامتنع وقوعُ الألف للإلحاق في حشو الكلمة.

وحجةُ مَن قال: إنَّها لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، بل تكونُ منقلبةً عن ياء، أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، بل تكونُ زائدةً فيهما، أو بدلاً من أصل، وكما لا تكونُ الألفُ أصلاً فإنها لا تكونُ بإزاء أصل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ في نحو: أَرْطى ومِعْزى، ودعوى كونَ الألفِ منقلبةً عن ياء باطلةٌ من وجهين[1]:

أحدهما: أنَّ الانقلابَ عن أصل يكونُ لوجود المقتضي لذلك، ولا مقتضيَ هنا، فيجبُ ألا تسدَّ مسدَّ أصلٍ بغير علة.

والثاني: أنَّ المقلوب يرجعُ إلى ما كان قبل الانقلاب إذا وجب التَّحريكُ، كقولك في باب: بُوَيب، ولا مرجعَ لها هنا إذا قُدّر إقامتُها مقامَ أصلٍ حتى يرجعَ إليه إذا تحتَّمَ التحريكُ؛ إذ تقديرُ أيٍّ من الواو والياء يستلزمُ تخصّصَ أحد المتساويينِ بلا مُخصّص.

---

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي (١/٥٨١).

ولا يردُ على ذلك ما ذكره ابنُ فلاح في المغني[١] **من أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، فهي أحقُّ بالإلحاق**؛ لأنَّ الواوَ أيضاً قد تكون أقعدَ وأقيسَ كما في التَّصغير، فيتعارضانِ في الفضل فيتساقطان، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٥٧).

المسألة الخمسون
نوع الزيادةُ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّمَ

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بـ(تَفَعْلَل) من الرّباعيّ نحو (تدحرج)، وهو قولُ سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والزمخشريّ، وابنِ عصفور[١].

والثاني: أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق، وبه قال ابنُ يعيش، والرضيّ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ مَن قال: إنَّها للإلحاق مجيءُ مصادرها على حسب مصادرِ ما أُلحقت به، فتقول: تمسكناً وتغافلاً وتكلّماً كما تقول تدحرجاً.

وحجةُ مَن قال: إنَّها ليست للإلحاق أنَّ تمسكنَ شاذٌّ من قبيل الغَلط، ومثلُه قولهم: تمدرع وتمندل، والصَّوابُ: تَسَكَّنَ وتدرَّع وتندَّل، وكذلك تغافلَ ليست

(١) الكتاب (٢٨٦/٤)، وشرح الكتاب (١٨٢/٥)، والمفصل (٢٧٨)، والممتع (١٦٨/١).

(٢) شرح المفصل (٤٥٢/٣)، وشرح الشافية (٥٧/١، ٦٨).

(٣) الكتاب (٢٨٦/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٥٢/٣)، والممتع (١٦٨/١)، وشرح الشافية للرضي (٥٧/١، ٦٨).

الألفُ للإلحاق لأنَّ الألفَ لا تكونُ حشواً ملحقةً؛ لأنَّها مدةٌ محضةٌ فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف، إنَّما تكونُ للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقص المدّ فيها، مع أنَّ حقيقةَ الإلحاق إذا وقع آخراً إنَّما هو بالياء، لكنَّها صارت ألفا لوقوعها موقعَ متحركٍ وقبلها فتحةٌ، وتكلَّم كذلك تضعيفُ العين لا يكونُ مُلْحِقاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الزيادةَ في تمسكنَ وتغافلَ وتكلَّمَ ليست للإلحاق؛ لأنَّ نظامَ الإلحاق في الدَّرس اللُّغوي يقضي بأنَّ حرفَ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزنٍ في حركاته وسكونه، وليس له معنى آخر، والزيادةُ في (تغافلَ) لإفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، والتَّضعيفُ في (تكلَّم) لإفادة معنى المبالغة والتكثير، فبطلَ كونُ الزيادة في (تغافل) و(تكلم) للإلحاق.

وأمَّا (تمسكنَ) فزيادةُ الميم فيها ليست لقصد الإلحاق "بل هي من قبيل التَّوهم والغلط، ظنّوا أنَّ ميمَ منديل ومسكين ومدرعة فاءُ الكلمة كقاف قنديل ودال درهم، والقياسُ تدرّعَ وتندَّلَ وتسكّنَ، وهذا كما توهم في ميم مُسيل الأصالةُ فجمعوه على مُسلان وأمسلة، كقُفْزان وأقفزة في جمع قفيز، فتمدرعَ، وتمندلَ، وتمسكنَ وإن كانت على تمفعل في الحقيقة لكن في توهمهم على تَفَعْلَل"[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) شرح الشافية للرضي (١/٥٧، ٦٨).

المسألة الحادية والخمسون
الفعلُ اقشعرَّ ونحوه أصلٌ غيرُ ملحقٍ بشيء

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ وليس بملحقٍ بشيء، وبه قال الفارسيُّ، وابنُ جنيّ، والجرجانيّ[١].

والثاني: أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ملحقانِ بـ(احرنجم)، وهذا القولُ ذكره الفارسيُّ ولم ينسبه، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن بابشاذ، وأجازه العكبريّ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ مَن قال بأنَّ نحو اطمأنَّ ليس بملحق بشيء أنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به.

وحجةُ مَن قال: إنَّ اطمأنَّ ملحقٌ بـ(احرنجمَ) أنَّ مصدرهما على مثالٍ واحدٍ من حيثُ الحركات والسكنات.

---

(١) التكملة (٥٣٣)، والمنصف (١/٩١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١١٢٧).

(٢) التكملة (٥٣٣)، والمغني: ت ضائحي (٣/١٨٩٦)، واللباب (٢/٢١٨).

(٣) التكملة (٥٣٣)، والمنصف (١/٩١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١١٢٧)، والارتشاف (١/١٨١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (اطمأنَّ) و(اقشعرَّ) من المزيد الرباعي، وأصلهما: طَمْأَنَ وقَشْعَرَ، فاللام فيهما مكررةٌ، ولا يكون هذا التكرارُ للإلحاق؛ لأنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به.

وأمَّا إلحاقُ نحو: اقشعرَّ بـ(احرنجم) فضعيفٌ؛ للمخالفة بينهما من حيثُ الحركةُ والسكون، ومن حيثُ الأصلُ والزيادة؛ لأنَّ النونَ في (احْرنجَمَ) ساكنةٌ، فكيف تُقَابَلُ بالحرف المتحرّك؟ والنونُ في (احرنجَمَ) زائدةٌ، فكيف يقابُلها الحرفُ الأصليُّ، وهو العين في (اقشعرَّ)؟.

ثم إنَّ الملحقَ لا يجوزُ إدغامُه؛ بدليل (اقعنسس) فإنَّه لم يدغم لأنَّه ملحقٌ، فلمَّا أدغم (اطمأنَّ) و(اقشعرَّ) ونحوهما دلَّ على أنَّهما ليسا بملحقين بشيء، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الثانية والخمسون
وزن (سيِّدٌ) ونحوه

آراء النَّحويينَ:

المسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنحويين:

أحدها: أنَّه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين، وهو قولُ البصريينَ، ومنهم الخليلُ وسيبويهِ، وابنُ السَّراج، والسِّيرافيّ، وابنُ جنيّ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، وابنُ عصفور، والرَّضيُّ، وبه قال بعضُ الباحثينَ المحدَثين[1].

والثاني: أنَّه على وزن (فَيْعَل) في الأصل، ثم كُسر، وهو قولُ الرُّؤاسيِّ، وابنِ درستويه، ونسبه ابنُ قتيبةَ إلى الفراء[2]، والمشهورُ عن الفراءِ هو القولُ الثالث وسيأتي.

ونسبه ابنُ جنيّ في المنصف إلى البغداديينَ، يريدُ بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه، وتَبِعَه في هذه النِّسبة ابنُ يعيش، وابنُ عصفورٍ[3].

---

(١) الكتاب (٣٦٦/٤) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (٢٦٢/٣)، وشرح الكتاب (٢٧٣/٥)، والمنصف (١٥/٢-١٧)، والإنصاف (٨٠٢/٢)، والممتع (٥٠١/٢)، وشرح الشافية (١٥٢/٣-١٥٤)، ومن الباحثين المحدثين: أحمد خراط في معجم مفردات الإبدال والإعلال (٧٤)، ومحمد علي خيرات في جهود الفراء (٧٠)، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٨/١).

(٢) رسالة الملائكة للمعري (١٦٩)، وتصحيح الفصيح (٥٤١)، وأدب الكاتب (٥٩٩).

(٣) المنصف (١٦/٢)، والممتع (٤٩٩/٢-٥٠٠)، وشرح الملوكي (٤٦٤).

والثالث: أنَّه على وزن (فَعِيل) إلا أنَّه قُدِّمت الياءُ الزائدة على العين، وهو قولُ الكسائيِّ، والفراءِ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ[1].

الأدلة[2]:

وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن (فَيْعِل) بكسر العين أنَّ الظَّاهرَ من بنائه هو هذا الوزنُ، والتَّمسكُ بالظَّاهر أوجبُ مهما أمكن.

وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن (فيعَل) بفتح العين في الأصل، ثم كُسرت أنَّ (فَيْعِل) بكسر العين لا نظيرَ له في الصَّحيح، فلا ينبغي أن يُقالُ: إنَّه مكسورٌ في الأصل.

وحجةُ القول بأنَّ سيِّداً ونحوه على وزن (فَعِيل) أنَّ له نظيراً في كلام العرب، بخلاف (فَيْعِل)، فإنَّه ليس له نظيرٌ في كلامهم.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ سيداً ونحوه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ من بنائه، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى.

وأمَّا القولُ بأنَّ (فَيْعِل) بكسر العين ليس له نظيرٌ في الصَّحيح فليس بلازمٍ؛ بدليلِ جمعِ العرب (فاعلاً) من المعتلِّ اللام على (فُعَلة) بضمّ الفاء، وإذا

(١) دقائق التصريف (٢٦٦) وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٧٣) والإنصاف (٢/٧٩٥).

(٢) الكتاب (٤/٣٦٦)، وأدب الكاتب (٥٩٩)، والأصول في النحو (٣/٢٦٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٧٣)، والإنصاف (٢/٧٩٦-٨٠٣)، والتذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب).

كان صحيحاً جُمِعَ على (فَعَلة) بفتح الفاء، مثال ذلك في المعتلِّ: (قاضٍ وقُضاة)، ومثال ذلك في الصَّحيح (كافرٌ وكَفَرة)، فالمعتلُّ قد يختصُّ بأبنيةٍ ليست للصَّحيح[1].

ثم إنَّ القولَ بأنَّ أصلَ الوزن هو (فَيْعَل) بفتح العين لو كان صحيحاً لظهر هذا الأصلُ فيقال بالفتح ولم يغيروا إلى الكسر، كما قالوا: (هيَّبان) و(تَيَّحان) بفتح العين منهما، فلم يكسروا، فلما كُسرت العينُ من سيِّدٍ ونحوه دلَّ على فساد هذا القول[2].

وكذلك القولُ بأنَّ أصلَ الوزن هو (فَعِيل) ثم قدمت الياء على عين الكلمة لو كان صحيحاً لجاء على الأصل في موضعٍ، فكان سُمع نحو (سَوِيد) و(مَوِيت)، ولم يحفظ (فَعِيل) مما عينُه ياءٌ، ولامُه حرفٌ صحيحٌ في كلام العرب[3].

و"مما يُضْعِفُ مذهبَ الفراء أنَّ القلبَ المكانيَّ لا يكونُ إلا في أحرفِ البنيةِ الأصول (فعل)، في حين يرى الفراءُ هنا أنَّ ياءَ (فعيل) قُدّمت على عين الكلمة"[4].

ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر: "هو أسهلُ الآراء، وأبعدها عن

(١) الكتاب (٤/٣٦٦)، والأصول في النحو (٣/٢٦٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٧٣).

(٢) الكتاب (٤/٣٦٦)، والإنصاف (٢/٨٠٣).

(٣) الإنصاف (٢/٨٠٢)، والممتع (٢/٥٠١).

(٤) منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٨).

التَّقديرات، وكثرة التغيير، وليس فيه إلا الإعلالُ الذي يجري على الأصول"[١]، وهذا كافٍ لترجيحه، فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ القولينِ المخالفَينِ بما سبق؟ والله أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٨).

المسألة الثالثة والخمسون
وزن (مَعيشة)

إذا كانت عينُ الكلمة ياءً ساكنةً، وقبلها ضمةٌ: فسيبويهِ يبدلُ من الضَّمة كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، والأخفشُ يبدلُ الياءَ واواً؛ لانضمام ما قبلها، وهذا الإعلال المختلفُ فيه بين سيبويه والأخفش ظهر أثرُه في وزن بعض الألفاظ منها: معيشة.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ معيشةً يجوز أن تكونَ مَفْعِلَةً، ومَفْعُلَة إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمازنيِّ، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور(١).

والثاني: أنَّ معيشةً لا تكونُ إلا مَفْعِلَة، لأنَّها لو كانت مضمومةَ العين لقيل: معوشة، وهو قولُ الأخفش(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ سيبويه على قلب الضَّمة كسرةً لتسلم الياءُ، أنَّ هذا العملَ أكثرُ في

(١) المقتضب للمبرد (٢٣٩/١)، والكتاب (٣٤٩/٤)، والمنصف (٢٩٧/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٩/٢)، والممتع (٤٦٩/٢).
(٢) رأيه في: المنصف (٢٩٧/١).
(٣) المنصف (٢٩٧/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤١٨/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٩/٢)، والممتع (٤٦٩/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٣٥/٣).

الإعلال، أو لأنَّ قلبَ حركةٍ إلى أخرى أقلُّ تغييراً من قلب الحرف.

وحجة الأخفش السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

وكنتُ إذا جاري دَعَا لمضُوفَةٍ أُشمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئزري[١]

فقد قلب الياءَ واواً في (مضوفة)، فغير الحرف لمناسبة الحركة لا العكس.

وأمَّا القياسُ: فإنَّ الياءَ قد أُبدلت واواً في (الطوبى) و(الكوسى)، فلا يُستنكَرُ ما صرنا إليه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ معيشةً يجوزُ أن تكونَ مَفْعِلَةً ومَفْعُلَةً، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ؛ وذلك لأمرين[٢]:

أحدهما: الإجماعُ على الإعلال بقلب الحركة دون الحرف في (بِيض) جمعُ أبيض.

والثاني: أنَّ الضَّرورةَ ملجئةٌ في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير إحداهما، وتغييرُ الحركة ليبقى الحرفُ على حاله أولى من تغييرِ الحرفِ لتبقى الضَّمةُ على حالها؛ لأنَّ المحافظةَ على الحرف أولى من المحافظة على الحركة.

وأمَّا حجةُ الأخفش فالجواب عنها أنّ (مضوفة) شاذة بحيث لا يعرج عليها، وأمَّا (الطُّوبى) و(الكُوسى) فإنَّما أُبدلت الياءُ فيهما؛ فرقاً بين الاسم والصفة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي جندب الهذلي، شرح أشعار الهذليين (١/٣٥٧).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٤٩).

المسألة الرابعة والخمسون
نوع الميم في (مَلَك)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: يونسُ والكسائيُّ، والمازنيُّ، وابنُ جنيّ(١).

والثاني: أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ، وهو على وزن فَعْأَل، وهو قولُ ابنِ كيسان(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ الجمهور على أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ أنَّ أصلَ مَلَك من (لأك) فالهمزةُ عين، وأصله: ملأك بوزن مَفْعَل، إلا أنَّه نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام ثم حُذفت الهمزةُ، وممن قال به أبو عبيدة(٤).

---

(١) اللباب (٢/٢٥٨)، والخصائص (٣/٢٧٤)، وشرح الشافية للرضي (٢/٣٤٧)، والمنصف (٢/١٠٢).

(٢) شافية ابن الحاجب (٧٢) وشرح الشافية للرضي (٢/٣٤٧).

(٣) المنصف (٢/١٠٢)، والخصائص (٣/٢٧٤)، واللباب (٢/٢٥٨)، وشرح الشافية للرضي (٢/٣٤٧)، وشرح الشافية لليزدي (٢/٦٠٦).

(٤) رأيه في: شافية ابن الحاجب (٧٢) وشرحها لليزدي (٢/٦٠٦).

وذهب بعضُهم إلى أنَّ مَلَكاً مشتقٌّ من (الألوكة) وهي الرسالةُ، فالهمزة فاء الكلمة، وأصله: مألك، فأُخّرت الهمزةُ التي هي فاءٌ إلى بعد العين، فصار بوزن: مَعْفَل، ثم نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذفت، وأكثرُ النُّحاة على هذا المذهب[1].

وحجةُ ابن كيسان على أنَّ الميمَ في مَلَك أصلٌ أنَّ مَلَكاً مأخوذٌ من المَلَكة، وهي القُوّة، ومَلَكٌ على وزن: فعأل، وجمعُه: ملائكة على وزن فعائلة، وعلى القول الأول مفاعلة.

ودَلَّلَ ابن فلاح على أصالة الميم في مَلَك، وزيادة الهمزة في جمعه: بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة[2].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الميمَ في مَلك زائدةٌ، وأصل مَلَك: ملأك، على وزن: مَفْعَل بدليل قول الشَّاعر:

فلستَ لإنسيٍّ ولكن لمَلأَكٍ تَنزَّلَ من جوِّ السّماء يصوبُ[3]

---

(١) شرح الشافية لليزدي (٢/٦٠٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢١١٠).

(٣) البيت من الطويل، واختلف في نسبته: فقيل لعلقمة الفحل، وقيل لأبي وجزة السلمي، والبيت في: الكتاب (٤/٣٨٠)، وإصلاح المنطق (٧١)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/٣٢٠).

ويدلُّ عليه أيضاً قولُهم في الجمع: ملائك، وملائكة على وزن مفاعلة، ولو كانت غيرَ زائدةٍ لكانت: فعايلة، الواحد: فعيلة، وليس كذلك.

والقولُ: إنَّ ملكاً على وزن: مَفْعَل أحسنُ وأسدُّ من أن يكون على مَعْفَل؛ إذ لا قلبَ فيه ولا بُعد.

والقولُ: إنَّ ملكاً على وزن: فعأل بعيدٌ في الأسماء، فالحملُ على ما هو القريبُ أولى.

وأمَّا احتجاجُ ابن فلاح على أصالة الميم وزيادة الهمزة في الجمع بقولهم: أملاك فمجابٌ عنه "بأنَّ أملاكاً شاذٌّ، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جُمِعَ على اللَّفظ، لا على الأصل"، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة الخامسة والخمسون
نوع الهاء في (أمَّهات)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الهاءَ في أُمَّهات أصليّةٌ، ووزنُ الجمع حينئذٍ: فُعَّلات، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وابنِ درستويه، والجوهريّ[1].

والثاني: أنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ، ووزنُ الجمع حينئذٍ: فُعْلَهات، وهو قولُ المبرد، وابنِ جنيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك والرضيّ، وأبي حيان[2].

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال: إنَّها أصليّةٌ أربعة أمور؛ أحدها: رجوعُ الهاء في بعض

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٤) وفيه رأي ابن السراج، وتصحيح الفصيح (٢٠٢)، والصحاح (٦/٢٢٢٥).

(٢) المقتضب (٣/١٦٩)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، واللباب (٢/٢٧٥)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٠٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٩٣)، والممتع (١/٢١٧)، والتسهيل (٢٩٦)، وشرح الشافية (٢/٣٨٤)، والارتشاف (١/٢١٩).

(٣) معجم العين (٨/٤٣٣)، والمقتضب (٣/١٦٩)، وتصحيح الفصيح (٢٠٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، واللباب (٢/٢٧٥)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٠٣).

التَّصاريف، كرجوعها في الجمع في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[١]، وقولِ الشاعر: أُمَّهتي خندفُ وإلياسُ أبي[٢]، وفي كتاب العين: "تأمَّهتُ أُمًّا"[٣].

والثاني: أنَّ الخليلَ حكى (أَمِه يأمَه أمَهاً)، فأثبت الهاءَ في الوجوه كلِّها، وقرأتْ القرَّاءُ ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أَمَهٍ﴾[٤] بإثبات الهاء[٥].

والثالث: أنَّ القولَ بزيادتها يقتضي أن يكونَ وزنُ أُمَّهات: فُعْلهات، والواحدة: فُعْلَهة، وهذا البناءُ ليس له في كلام العرب نظير، ولم يذكره الخليلُ، وسيبويه في أبنية الأسماء.

والرابع: أنَّ الخليلَ وسيبويهِ، وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين:

أحدهما: بعد ألفِ النّدبة، **والآخرُ**: لبيان الحركة.

وحجةُ مَن قال: إنَّها زائدةٌ ما حكاه ثعلبٌ، وهو قولُ العرب: "أمٌّ بينةُ

---

(١) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٢) من الرجز، ينسب لقصي بن كلاب، والبيت في: سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٢٧)، والممتع (٢١٧).

(٣) ذكر ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، والذي وقفت عليه في معجم العين (٨/٤٣٣): " تأمم فلان أماً ".

(٤) سورة يوسف: من الآية (٤٥).

(٥) هي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وابن عمر، المحتسب لابن جني (١/٣٤٤)، وإعراب القراءات الشواذ (١/٧٠٦).

الأمومة"[١] فقد حُذفت الهاءُ من المصدر الذي هو الأصلُ، وهو الأمومةُ، ولو كانت أصليّةً لثبتت، وكذلك قولُ الشّاعر:

إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ   فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكا[٢]

فقد حُذفت الهاءُ في أمَّات، ولو كانت أصليَّةً لما حُذفت.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ: إنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ؛ لأنَّ العربَ حذفتها من المصدر الذي هو الأصلُ، وهو الأمومة، ولو كانت أصليّةً لثبتت.

وأمَّا الاحتجاجُ على أصالة الهاء في أمَّهات برجوعها في بعض التَّصاريف: كـ(أُمَّهة) و(تأمَّهت) فمعارَضٌ بـ(الأمومة)، وهي ترجِّحُ زيادةَ الهاء من وجهين[٣]:

أحدها: أنَّ (الأمومةَ) حكاها ثعلبٌ، وحسبُك به ثقةٌ، وأمَّا (أُمَّهة) و(تأمَّهت) فانفرد بها صاحبُ العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخَذُ به؛ لكثرة اضطرابِه وخلَلِه.

والثاني: أنَّ اعتقادَ زيادةِ الهاء أسهلُ من اعتقاد حذفها من أمَّات؛ لأن ما

---

(١) الفصيح لثعلب (٢٨٢).

(٢) البيت من المتقارب، وقائله: مروان بن الحكم، والبيت في: سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٢)، وشرح شواهد الشافية (٣٠٨).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٢٧)، والممتع (٢١٧).

زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه، والعملُ على الأكثر لا على الأقل.

وأمَّا كونُ (فُعْلَهات) وزناً لم يذكره الخليلُ ولا سيبويهِ، فأرى أنَّه لا يَعني عدمَ وجوده؛ لأنَّه قد مرَّ آنفاً أنَّ (فُعْلَلاً) لم يثبت وزناً للاسم الرباعي المجرّد عند سيبويه، وثبت عند غيره من النَّحويينَ، وقد وضع أبو بكر الزُّبيديّ كتاباً سمَّاه: (الاستدراك على سيبويه) استدرك فيه على سيبويه بعضَ الأبنية التي لم يذكرها سيبويهِ.

وقد قال ابنُ القطَّاع: "أمَّا بعدُ: فإنَّني رأيت العلماءَ قد صنَّفوا في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها من المقال، وما منهم مَن استوعبها، ولا أتى على جملتها، واضطربوا في أبنيتها... على أنَّ سيبويهِ أولُ مَن ذكرها، وأوفى من سطَّرها، فجميعُ ما ذَكر منها في كتابه ثلثُمائةِ مثالٍ وثمانيةُ أمثلة، وعنده أنَّه ذكرَ جملتها، وكذلك أبو بكر بن السَّراج ذكر منها ما ذكره سيبويهِ، وزاد عليه اثنين وعشرينَ مثالاً، وزاد الجرميُّ عليه أمثلةً يسيرةً، ثم زاد ابنُ خالويه أيضاً أمثلةً يسيرةً، وما منهم إلا تَركَ أضعافَ ما ذَكر... فلمَّا رأيتُ ذلك أردتُ أن أستوعبَها، وآتي على جملتها حسبَ الطَّاقة والاجتهاد... والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألفُ مثالٍ وخمسمائةِ مثال"[١].

وأمَّا القولُ: إنَّ الخليلَ وسيبويه وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين: أحدهما: بعد ألف الندبة، والآخرُ: لبيان الحركة، فليس بحجةٍ

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٨٩).

على امتناعِ زيادةِ الهاء لأنَّ حصرَ الزِّيادة في الموضعين إنَّما هو -فيما يظهر لي- حصرٌ لمواضع زيادتها قياساً، وأمَّا زيادتُها على غير قياسٍ فتحصلُ في غيرِ هذين الموضعين، ومنها زيادتُها في أُمَّهات بدليل أنَّ سيبويهِ قال بزيادة الهاء في (أهرقت)[1]، والهاءُ فيها ليست من الموضعين السابقين، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) الكتاب (٤/٢٨٥).

المسألة السادسة والخمسون
وزن (منجنون)[(١)]

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ منجنوناً على وزن: فَعْلَلول، فالميمُ والنونُ أصليتان، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفُوط، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ جنيّ، والعكبريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، والرضيِّ[(٢)].

والثاني: أنَّ منجنوناً على وزن: فَنْعَلُول، فالميمُ أصليةٌ، والنون زائدةٌ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، ونسبه الرضيُّ إلى سيبويه على أنَّه قولٌ آخر لسيبويه في وزن منجنون، وبه قال ابنُ الحاجب[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

الحجةُ على أنَّ الميمَ أصليةٌ –وهو أمرٌ متفقٌ عليه– أنَّها لو كانت زائدةً،

---

(١) اسم للدولاب، المغني لابن فلاح: ت ضائحي (٣/٢١٠٥).

(٢) الكتاب (٤/٢٩٢)، والمنصف (١/١٤٦)، واللباب (٢/٢٥٥)، وشرح الملوكي (١٥٦)، والممتع (٢/٢٥٥)، وشرح الشافية (٢/٣٥٤).

(٣) شرح الملوكي (١٥٧)، وشرح الشافية (٢/٣٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٨٦).

(٤) الكتاب (٤/٢٩٢)، والمنصف (١/١٤٦)، وشرح الملوكي (١٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٨٦)، والممتع (٢/٢٥٥).

والنونُ أصليةٌ لوجب أن تكونَ الميمُ زائدةً أولاً في بنات الأربعة، ولم يَثبت ذلك إلا في الأسماء الجارية على الفعل، نحو: مُدحرج، وأمَّا في غيره فلا، ولو كانت زائدةً والنونُ زائدةٌ لأدَّى إلى زيادة الميم والنون في أول الأسماء التي ليست جاريةً على الأفعال، وذلك غيرُ معروفٍ في كلامهم إلا في الجارية على الأفعال نحو: منطلق.

وحجةُ مَن قال: إنَّ النونَ في منجنونٍ أصليةٌ جمعُه على مناجين، فثبوتُ النون في الجمع يدلُّ على أصالتها، وحذفت المكررة للإلحاق.

وحجةُ مَن قال: إنَّها زائدةٌ أنَّهم قالوا فيه: منجنين، ومنجنين كخندريس، ونونُ خندريس زائدةٌ، فكذلك نون منجنين؛ لأنَّها مثلُها، وإذا كانت زائدةً في منجنين لزم زيادتُها في منجنونٍ؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، فلا وجهَ للفرق بينهما، ولأنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالة والزيادة، فحملُه على الزيادة أولى؛ لكثرة الزيادة.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ منجنوناً على وزن: فَعْلَلُول، فالميم أصليةٌ بلا خلاف، والنونُ أصليةٌ على الأصحّ، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدةً؛ لأنَّها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مناجين، ولو كانت زائدةً لقيل: مجانين كما قالوا: مجانيق في جمع منجنيق لما كانت زائدةً، ثم إنَّ القولَ بزيادة النون الأولى يقتضي أن يكونَ الوزنُ: منفعولاً، وهو ليس من أبنية كلام العرب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة السابعة والخمسون
وزن (منجنيقٌ)[1]

آراء النَّحويين:

المسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ وزنَه: فَنْعَلِيل، وهو رباعيٌّ كخندريس وعنتريس، وهو قولُ سيبويهِ والمازنيِّ، والثمانينيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور[2].

والثاني: أنَّه ثلاثيٌّ بوزن: مَنْفَعِيل، وهو قولُ ابنِ دُريد[3].

والثالث: أنَّه خماسيٌّ بوزن: فَعْلَلِيل كسلسبيل، وبه قال ابنُ الحاجب[4].

والرابع: أنَّ وزنَه على مَفْعَلِيل، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الفراء، والذي يظهرُ أنَّ الفراءَ متابعٌ لسيبويه في أصالة الميم؛ إذ أنكر زيادتها هنا؛ لأنَّها تؤدي إلى عدم النظير، قال ابنُ يعيش: "وحكى الفراءُ (جنقناهم)، وزعم أنَّها مولَّدة، وقال: ولم أرَ الميمَ تزاد على نحو هذا"، وقال ابنُ يعيش: "وقوله: ولم أرَ الميمَ تزادُ على نحو

---

(١) **المنجنيق**: آلة حربية ترمى بها الحجارة، وهي كلمة فارسية معربة، وأصلها: (من جه نيك)، الصحاح (١٤٥٥/٤).

(٢) الكتاب (٣٠٩/٤)، والمنصف (١٤٦/١)، وشرح التصريف (٢٥١)، واللباب (٢٥٥/٢)، وشرح الملوكي (١٥٤)، والممتع (٢٥٣/١).

(٣) الجمهرة (٤٩٠/١).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/٢).

هذا: إشارةٌ إلى عدم النَّظير، وهذا يُقَوّي أنَّ الميمَ أصلٌ، والنونُ زائدة"[١].

الأدلة[٢]:

حجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: فَنْعَلِيل أنَّ الميمَ أصليةٌ، والنونُ زائدةٌ؛ ودليلُ زيادة النون أنَّ منجنيقاً كُسِّر على مَجانيق، وصُغِّر على مُجَينيق، فحذفُ النونِ يدلُّ على زيادتها.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: مَنْفَعِيل أنَّ الميمَ والنونَ زائدتان؛ بدليل أنَّ العربَ لما صَرَّفت منه فعلاً حَذَفَت زوائدَه، وقالوا: جَنَقُونا بالمجانيق، وقال بعضُ العرب: بيننا حروبٌ عونٌ، تفقأ فيها العيون، فما زلنا تارةً نُجْنَقُ، وأخرى نُرْشَقُ[٣].

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: فَعْلَلِيل أنَّ الميمَ والنونَ أصليّتان، فهي من الخماسيّ كسلسبيل.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: مَفْعَلِيل أنَّ الميمَ زائدةٌ دون النّون.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ منجنيقاً على وزن: فَنْعَلِيل، فالميمُ أصليةٌ والنونُ زائدةٌ.

---

(١) شرح الملوكي (١٥٥-١٥٦).

(٢) الكتاب (٣٠٩/٤)، والجمهرة (٤٩٠/١)، والمنصف (١٤٦/١)، وشرح التصريف (٢٥١)، واللباب (٢٥٥/٢)، وشرح الملوكي (١٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/٢)، والممتع (٢٥٣/١).

(٣) القول في: الجمهرة (٤٩٠/١)، والمنصف (١٤٧/١).

وذلك لضعف بقيّة الأقوال:

فأمَّا مَنْفَعِيلٌ فلأن الميمَ والنونَ إنَّما يُحكَمُ بزيادتها في أوّل الأسماء الجارية على الفعل، نحو: (منطلق) دون غيرها.

وأمَّا مَفْعَلِيلٌ فلأن الغالبَ أنَّ الميمَ لا تُزادُ وبعدها نونٌ غير زائدة، فتخصيصُه الميمَ بالزيادة دونَ النّون محضُ تحكّم.

وأمَّا فَعْلَلِيلٌ فلأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الميمُ والنونُ أصليتين؛ لأنَّهم أسقطوا النونَ في التّكسير لما قالوا: مجانيق، وكذلك في التَّصغير، فلو كانت النونُ أصلاً لكانوا يسقطون القافَ، ويبقون النون، كما قالوا في سفرجل: سفارج.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاح في المغني[1]**: إنَّ حذفَ النون في التّكسير والتّصغير لا يمنعُ من أصالتها؛ لأنَّه لابدَّ من حذفِ حرفٍ من الخماسيّ، وإذا حَذفتَ وقعتْ الياءُ رابعةً، فلم تُحذفْ** فمردودٌ عندي بأنَّ هذا الحذفَ -أعني حذف الثاني من الخماسي في التكسير- غيرُ معهود، والمعهودُ هو حذفُ الأخير بتعويضٍ، أو بغير تعويضٍ كما في سفرجل، يقال فيه: سفارج أو سفاريج، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٠١-٢١٠٥).

المسألة الثامنة والخمسون
أصلُ لام (الفتى)

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ، وهو قولُ سيبويهِ، والفراءِ، والسِّيرافيّ(١).

والثاني: أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ، وقولُ الأخفش(٢).

الأدلة(٣):

حجةُ مَن قال: إنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ رجوعُها في التَّثنية والجمع، فيقال في تثنية الفتى: فتيان، وفي الجمع: فتية.

وحجةُ مَن قال: إنَّ أصلَ لام الفتى واوٌ قولُ العرب: الفتوَّة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ؛ بدليل رجوعِها في التثنية والجمع، فقالوا في تثنية الفتى: فتيان، وفي جمعه: فتية، ومن

(١) الكتاب (٣/٣٨٧)، والمقصور والممدود (١٧)، وشرح الكتاب (٤/١٣٧).

(٢) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (٢/١٢٠٢).

(٣) الكتاب (٣/٣٨٧)، والمقصور والممدود (١٧)، وشرح الكتاب (٤/١٣٧)، والمخصص (١٥/١١٣).

القوانين الصَّرفية المقررة عند علماء الصَّرف أنَّ التثنيةَ والجمع يَردان الأشياءَ إلى أصولها.

وأمَّا ما احتجَّ به الأخفشُ، وهو الفتوة، فمردودٌ بأنَّ أصلَه بالياء، إلا أنَّه لما جاء على وزن فُعُولة قُلبت الياءُ واواً؛ بسبب الضَّمة قبلها، والواوُ حاجزٌ غيرُ حَصين، وهذا القلبُ ليس بقياسٍ مطردٍ حتى يُجعَلَ أصلاً.

ثُمَّ إنَّ في الفتوّة مخالفةً للقياس؛ من جهة أنَّ فيه قلبَ الأخفّ وهو الياءُ إلى الأثقل وهو الواو، والأصليّ وهو الياءُ إلى الزائدِ وهو الواوُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



المسألة التاسعة والخمسون
المحذوفُ من (مقول) و(مبيع)

يُصاغُ اسمُ المفعول من الثلاثي على وزن: (مفعول) فيقالُ من الأجوف: (مقول) و(مبيع)، والأصلُ: مقوول ومبيوع، فنُقلت الضَّمةُ من عينه إلى فائه، فالتقى ساكنانِ: العينُ، وواوُ مفعول، فحُذف أحدُهما، وقد اختلف النُّحاةُ في تحديد المحذوف.

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ المحذوفَ هو واوُ مفعول، فيكونُ الوزنُ: مَفُعْلاً، وهو قولُ الخليل وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السّراج، وابنِ عصفور، وابنِ مالك(١).

والثاني: أنَّ المحذوفَ هو العينُ، فيكونُ وزنُ مقول: مَفُولاً، وهو قولُ الكسائيّ والأخفشِ، والمازنيِّ، وابنِ جنيّ(٢).

---

(١) المقتضب (٢٣٩/١)، والكتاب (٣٤٨/٤-٣٥٠)، والمقتضب (٢٣٨/١)، والأصول في النحو (٢٨٣/٣)، والممتع (٤٥٨/٢)، والتسهيل (٣١١).

(٢) دقائق التصريف (٢٧٧)، والمقتضب (٢٣٨/١)، والمنصف (٢٨٩/١)، وفيه رأي المازني وابن جني.

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال: إنَّ المحذوفَ واوُ مفعول من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصليّ؛ لأنَّ حذفَه لا يُخلُّ بمعنى؛ لأنَّ الميمَ في أوله تدلُّ على مفعول، فيُستغنى بدلالتها عن الواو.

والثاني: أنَّ الظّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظّاهر، فلا يُصارُ إليه ويُترَكُ الظّاهر.

والثالث: إذا كانت الياءُ عينَ الكلمة كان لإبدال الضَّمة كسرةً وجهٌ، وهو صحةُ الياء، وإذا كانت بدلاً من واو مفعول، لم يكن لإبدال الضمة كسرةً وجهٌ؛ لأنَّه إذا حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنين فلا وجهَ لإبدال الضّمة؛ لأنَّ الواوَ تقتضي ضمَّ ما قبلها لا كسره، وإبدالُها قبلَ حذف الياء لا وجهَ له؛ لأنَّه إذا كانت الياءُ تُحذفُ فلا حاجةَ إلى كسرة ما قبلها، إنما يُحتاجُ إليه لو لم تحذف.

وحجة مَن قال: إنَّ المحذوفَ هو العينُ ما يأتي:

أولاً: أنَّ الساكنينِ إذا اجتمعا لحِقَ التَّغييرُ الأولَ منهما بالحذف أو الحركة، كما في (قامتِ المرأة) فتُحرّكُ الساكنَ الأولَ، فعلى هذا القياس أيضاً تُحذفُ الواوُ الأولى من (مقول) و(مبيع).

ثانياً: أنَّ واوَ مفعولٍ حرفٌ جيء به لمعنى، وهو الدَّلالةُ على المفعولية، والعينُ

---

(١) الكتاب (٤/٣٤٨-٣٥٠)، والمقتضب (١/٢٣٨)، والأصول في النحو (٣/٢٨٣)، والمنصف (١/٢٨٩)، والتبصرة والتذكرة (٢/٨٨٧)، والممتع (٢/٤٥٨).

لم تأتِ لمعنى، وحذفُ ما لم يأت لمعنىً وإبقاءُ ما جاء لمعنى -وهو الواو الزائدة- أولى؛ بدليل أنَّك تقول: (مررت بقاضٍ) فتحذفُ الياءَ؛ لأنَّها لم تأت لمعنى، ولا تحذفُ التنوينَ؛ لأنَّه جاء لمعنىً هو الصرف.

ثالثاً: أنَّ العينَ هي التي لحقها الحذفُ في (قل) و(بع)، فكما حُذفت في هذين ونحوهما كذلك حُذفت في (مقول) و(مبيع).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الخليل وسيبويه ومَن تبعهما، وهو أنَّ المحذوفَ واوُ مفعول؛ لأنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصلي؛ لأنَّ حذفَه لا يخلُّ بمعنىً، ولأنَّ الميمَ في أوله تدلُّ على مفعولٍ، فيُستغنى بدلالتها عن الواو.

ثم إنَّ الظَّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظَّاهر، فلا يُصارُ إليه ويُترَكُ الظَّاهر.

ويُقوّي ما اخترتُه أنَّ القولَ بحذفِ العين يستلزمُ تغييرين في نحو: (مبيع): قلبُ الضَّمة كسرةً، وقلبُ الواو ياءً، والقولُ بحذف واوِ مفعولٍ يستدعي تغييراً واحداً، وهو قلبُ الضَّمة كسرةً، والأقلُّ من التَّغيير أولى(١)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي (٨٧٩/٢).

المسألة الستون
إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال إذا بُني افْتَعَل مما فاؤه همزة

آراء النَّحويينَ:

المسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ بناءَ افْتَعَل مما فاؤه همزةٌ يكونُ بقلب الهمزة التي هي فاءُ الكلمة ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال، وهو قولُ الفارسيّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والرضيّ(١).

والثاني: أنَّه يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال بعد أن تقلبَ الياءُ في نحو: (ايتكل) تاءً فيقال: (اتَّكل) و(اتَّمر)، وهذا القولُ نسبه الفارسيُّ إلى البغداديين، ويعني بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه عندما ينسبُ القولَ إلى البغداديين، وتبعه في هذه النسبة ابنُ يعيش، والرضيُّ(٢).

الأدلة(٣):

حجة منع الإدغام أن هذه الياء في قولك: (ايتكل)، وقولك: (ايتمر)

---

(١) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤١٢/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/٢)، وشرح الشافية (٨٣/٣).

(٢) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤١٢/٤)، وشرح الشافية (٨٣/٣).

(٣) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤١٢/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/٢)، وشرح الشافية (٨٣/٣).

عارضةٌ مبدلةٌ عن همزة، فحكمُها حكمُ الهمزة، والهمزةُ لا تُقلَبُ تاءً إذا اجتمعت مع تاء الافتعال، فوجب أن لا تُقلَبَ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً؛ لأنَّها فرعُها، فحكمُها حكمُها، بخلاف (اتَّسر) فإنَّها ليست بعارضةٍ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في (اتَّسر) قلبُ الياء تاءً في (ايتكل).

وحجةُ جواز الإدغام أنّ الهمزةَ إذا انقلبت ياءً صار مشبَّهاً بقولك: (ايتسر) باعتبار أصله، وكذلك (ايتعد) فتقلبُ الياءُ تاءً، ثم تدغم في تاء الافتعال كما فُعِلَ في (اتَّعد) و(اتَّسر).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جواز قلب الياء في نحو: (ايتكل) تاءً، ثم إدغامها في تاء الافتعال؛ لأنَّه وإن وجبَ قلبُ همزته مع همزة الوصل المكسورة ياءً، وحكمُ حروف العلة المنقلبةُ عن الهمزة انقلاباً واجباً حكمُ حروف العلة لا حكمُ الهمزة، لكن لما كانت همزةُ الوصل عارضة؛ إذ تُحذفُ في الوصل كقولك: (وأتزر) فترجعُ الهمزةُ إلى أصلها؛ رُوعي أصلُ الهمزة فلم تدغم؛ لأنَّ الهمزةَ لا تدغم في تاء الافتعال فكذلك لا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء أيضًا؛ لأنها فرعها فحكمها حكمها[1].

وأمَّا (اتَّسر) فلا يقاس عليها؛ لأنَّها ليست بعارضةٍ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في (اتَّسر) قلبُ الياء تاءً في (ايتكل).

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/٢)، وشرح الشافية للرضي (٨٣/٣).

وأمَّا ما رواه البخاريُّ في صحيحه من حديث عائشة ﵂ أنها قالت: «وكان يأمرني فأتَّزر فيباشرني وأنا حائض»(١) فذهب ابنُ مالكٍ إلى قصره على السَّماع(٢)، وهو الأقربُ عندي؛ لأنَّه قليلٌ فلا يقاسُ عليه.

وذهب بعضُ العلماء إلى تخطئة هذه الرواية على أن الخطأ من بعض الرواة أو من عوام المحدثين لا من عائشة ﵂، وأنَّ الرواية الصحيحة (فآتزر)(٣)، وهذا عندي بعيدٌ؛ لأنَّ الحديثَ ثابتٌ بنقل الثِّقات؛ لأنَّه مرويٌّ في الصَّحيح، ورجالُ الصَّحيح ثقاتٌ وعائشةُ ﵂ من فصحاء العرب، فالأقرب قبول الرواية، وقصرها على السماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.



---

(١) صحيح البخاري: كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض (٦٥).

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (١٨٢).

(٣) البخاري بشرح الكرماني (١٦٥/٣)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦٦/٣)، وإرشاد الساري بشرح صحيح البخاري (٥٣٩/١)، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (٧٢/١).

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

حرف التاء

١- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٧٣٢٢/ف)، ورقم (٧٣٢٤/ف)، ورقم (٧٣٢٥/ف)، ورقم (٧٣٢٦/ف)، ورقم (٧٣٢٧/ف).

حرف الشين

٢- **شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري**، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، فيلم تحت رقم ١٨٩ نحو.

٣- **شرح التسهيل، للمرادي**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، برقم (٨٩٠٣/ف).

٤- **شرح الجمل، لابن الضائع**، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (١٦٤ نحو).

٥- **شرح الجمل، لابن بابشاذ**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٦- **شرح الكتاب للرماني**، مخطوط، مصورة عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية، القاهرة، برقم (٨٥ - ٨٨ - نحو)، ومنه نسخة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتحمل الأرقام (١٠٩٠٥ - ١٠٩٠٨).

٧- **شرح اللمع، للثمانيني**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٣/ف).

حرف الغين

٨- **الغرَّة في شرح اللمع، لابن الدهان**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٤/ف).

حرف الميم

٩- **المحصول في شرح فصول ابن معطٍ، لابن إياز**، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٢٣٨/ف).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

حرف الألف

١- **اختيارات ابن جني التصريفية جمعاً ودراسة، لعبد العزيز الخريف**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢- **آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية، صلاح بن عبد الله بوجليع**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

حرف الجيم

٣- **جهود الفراء الصرفية لمحمد علي خيرات دغريري**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حرف الشين

٤- **شرح الأصول في النحو لأبي الحسن الرماني**، تحقيق: نصار بن محمد حميد الدين، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

حرف الدال

٥- الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري، رسالة دكتوراه لمحمد بن علي الحازمي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

حرف الميم

٦- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه لعلي شوبير، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٥هـ.

٧- المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد جمعاً ودراسة لعبد العزيز الخثران، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٣هـ.

ثالثاً: المطبوعات:

حرف الألف

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للشرجيّ، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، تحقيق: أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم لمحمد درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبد الصبور شاهين،

مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.

٥- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري لعبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٦- إحكام الأحكام، للآمدي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٧- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٨- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: محمد البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٩- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط لبدر البدر، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

١٠- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب، دراسة وتحليل لأيوب القيسي، دار الإيمان، مصر.

١١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، شرح وضبط: علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٢- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٣- آراء ابن بري التصريفية لفراج الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤- **آراء ابن بري النحوية لفراج الحمد**، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٥- **ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان**، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٦- **ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه لمحمود فجال**، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٧- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني**، ضبطه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٨- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني**، تحقيق: سامي الأثري، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، ١٤٢١هـ.

١٩- **إرشاد الهادي، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الكريم الزبيدي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ.

٢٠- **الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي**، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٢١- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني**، المكتب الإسلامي، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٢- **الأزهية في علم الحروف، للهروي**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٢٣- **الاستدراك على سيبويه، للزبيدي**، تحقيق: حنا جميل حداد، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٥- الاستغناء في الاستثناء، للقرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٧- إسفار الفصيح، للهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، ١٤٢٠هـ.

٢٨- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ.

٢٩- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

٣٠- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف.

٣١- الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٣٢- أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، دار غريب، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٣٣- الأصول، لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٣٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي،

الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٨م.

٣٦- أصول النحو العربي، لمحمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.

٣٧- أصول النحو العربي، لمحمود نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٨- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، لمحمد سالم صالح، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٩- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، لعصام عيد أبو غريبة، التراث، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٠- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، لمحمد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤١- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاه، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٢- اعترض النحويين للدليل العقلي، لمحمد السبيهين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٣- إعراب الأفعال، لعلي أبي المكارم، دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٤- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٤٥- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.

٤٦- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٤٧- إعراب القرآن، للأصبهاني، تحقيق: فائزة بنت عمر المؤيد، ١٤١٥هـ.

٤٨- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٩- الإعراب سمة العربية الفصحى، لمحمد البنا، دار الإصلاح.

٥٠- الإعراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٥١- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة عشر، دار العلم للملايين، بيروت.

٥٢- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٥٣- الأفعال، لابن القطاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٤- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود فجال، الطبعة الأولى، مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ.

٥٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٥٦- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه، للتلمساني، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

٥٧- الإقليد شرح المفصل، للجندي، تحقيق: محمود الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٨- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

٥٩- الألفات، لابن خالويه، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٦٠- ألفية ابن مالك، دار ابن رجب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٦١- أمالي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

٦٢- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مكتبة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٦٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٦٤- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٥- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه: أحمد أمين،

وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت.

٦٦- **إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٧- **الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاَّد**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٨- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري**، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٦٩- **الأنموذج في النحو، للزمخشري**، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام**، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٧١- **الأيام والليالي والشهور، للفراء**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٧٢- **الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

٧٣- **الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب**، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

٧٤- **الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب**، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٥- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

حرف الباء

٧٦- **البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.

٧٧- **البحر المحيط، للزركشي**، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٧٨- **البديع في علم العربية، لابن الأثير**، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

٧٩- **البرهان في علوم القرآن، للزركشي**، تحقيق: يوسف المرعشلي، وجمال الذهبي، وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٨٠- **البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع**، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٨١- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٨٢- **البلاغة فنونها وأفنانها، لفضل حسن عباس**، دار الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٨٣- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي**، تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٨٤- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري**،

تحقيق: رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٨٥- البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ.

٨٦- البيان في شرح اللمع، للشريف عمر الكوفي، دار عمار الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

حرف التاء

٨٧- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٨٨- تاريخ الأدب العربي، لكار بروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٨٩- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

٩٠- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

٩١- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد أباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٢- تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن، لعلي محمد فاخر، جامعة الأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٩٣- التأويل النحوي في القرآن الكريم، لعبد الفتاح الحموز، مكتبة

الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٤- **تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٩٥- **التبصرة والتذكرة، للصيمري**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ.

٩٦- **التبيان في إعراب القرآن، للعكبري**، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٩٧- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٩٨- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي**، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٩٩- **تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لأبي الطيب الفاسي**، تحقيق علي البواب، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٠٠- **تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح، لأبي جعفر اللَّبلي**، تحقيق: عبد الملك ابن عيضة الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٠١- **التخمير شرح المفصل، للخوارزمي**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

١٠٢- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

١٠٣- **ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي**، تحقيق: عادل العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٠٤- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٠٥- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي**، تحقيق: عبد الله ربيع، وسيد عبد العزيز، الطبعة الثالثة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٩هـ.

١٠٦- **تصحيح الفصيح، لابن درستويه**، تحقيق: عبد الله جبوري، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ.

١٠٧- **تصحيح الفصيح، لابن درستويه**، تحقيق: محمد بدوي مختون، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٩هـ.

١٠٨- **التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري**، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

١٠٩- **التصريف الملوكي، لابن جني**، تحقيق: ديزيرة سقال، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٩هـ.

١١٠- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني**، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١١- **التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

١١٢- **التعليقة، لابن النحاس**، تحقيق خيري عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١١٣- **التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، لخالد الكندي**، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١٤- **تفسير البحر المحيط، لأبي حيان**، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١١٥- **تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري**، تحقيق: إبراهيم عطوة، الطبعة الثانية، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

١١٦- **التكملة، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

١١٧- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة.

١١٨- **تلحين النحويين للقراء، لياسين المحيمد**، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١١٩- **تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتريني**، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المدني، جدة، ١٤١٠هـ.

١٢٠- **التلويح في شرح الفصيح، لأبي سهل الهروي**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، ١٣٦٨هـ.

١٢١- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش**، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢٢- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بريّ**، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

١٢٣- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد بديري، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ١٩٩٥م.

١٢٤- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

١٢٥- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ.

١٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

١٢٧- التوطئة، للشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

١٢٨- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لابن إمام الكامليَّة، تحقيق: أحمد الدخميسي، الطبعة الأولى، الفاروق، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

١٢٩- التيسير في القراءات السبع، للدانيّ، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت.

حرف الثاء

١٣٠- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

حرف الجيم

١٣١- جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، دار الكتب العلمية،

الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٣٢- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، الخانجي، مصر، ١٤٠٠هـ.

١٣٣- جمع الجوامع، للسبكي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

١٣٤- الجمل، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٠هـ.

١٣٥- الجمل في النحو؛ للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣٦- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، الفجالة.

١٣٧- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

١٣٨- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧هـ.

١٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٤٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، ١٤١٢هـ.

حرف الحاء

١٤١- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، لابن عرفة، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

١٤٢- حاشية على شرح بانت سعاد، لابن هشام، تحقيق: نظيف محرم خواجة، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٤٣- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ.

١٤٤- الحديث النبوي في النحو العربي، لمحمود فجال، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٥- الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي، للدكتور زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٤٦- الحماسة البصرية، لعلي البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤٧- الحماسة، للبحتري، تحقيق: محمد حور، وأحمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨هـ.

١٤٨- حواشي ابن بري، وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق: أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

حرف الخاء

١٤٩- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون،

الخانجي، القاهرة.

١٥٠- **الخصائص، لابن جني**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

١٥١- **الخلاصة النحوية، لتمام حسان**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

حرف الدال

١٥٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ.

١٥٣- **دراسات في الإعراب، لعبد الهادي الفضلي**، الكتاب الجامعي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٤- **دراسات في علم اللغة، لكمال بشر**، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.

١٥٥- **دراسات في اللغة والنحو، لعدنان محمد سلمان**، جامعة بغداد، ١٩٩١م.

١٥٦- **دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح (باستخدام الكمبيوتر)، لعلي حلمي موسى**، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.

١٥٧- **دراسة في قواعد النحو العربي في علم اللغة الحديث، لحازم علي كمال الدين**، مكتبة الآداب، مصر.

١٥٨- **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للمختار أحمد ديره**، الطبعة الأولى، دار قتيبة، بيروت، ١٤١١هـ.

١٥٩- الـدرر اللوامـع علـى همـع الهوامـع، للشـنقيطي، وضـع حواشـيه: محمد السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٦٠- الدرس النحوي في بغداد، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

١٦١- الـدفاع عـن القـرآن ضـد النحـاة والمستشـرقين، لأحمـد مكـي الأنصاري، دار المعارف، ١٩٧٥م.

١٦٢- دلالـة الإعـراب لـدى النحـاة القـدماء، لبتـول قاسـم ناصـر، دار الشؤن الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٦٣- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، لمحمد خليفة الدناع، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩١م.

١٦٤- ديـوان الأخطـل، اعتـنى بـه: عبـد الـرحمن المصـطاوي، دار المعرفـة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

١٦٥- ديـوان الأدب، للفـارابي، تحقيـق: أحمـد مختـار عمـر، الهيئـة العامـة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ.

١٦٦- ديوان بني أسد، جمع وتحقيق ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٦٧- ديـوان أبـي الأسـود الـدؤلي، تحقيـق: محمـد حسـن آل ياسـين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ.

١٦٨- ديـوان الأصـمعيات، تحقيـق: محمـد طريفـي، دار صـادر، الطبعـة الثانية، ١٤٢٥هـ.

١٦٩- ديوان الأعشى، تقديم: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٠- ديوان أعشى همدان، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٧١- ديوان امرئ القيس، حققه حنا الفاخوري، دار الجيل.

١٧٢- ديوان أوس بن حجر، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

١٧٣- ديوان البحتري، دار صادر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

١٧٤- ديوان تأبط شراً، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

١٧٥- ديوان جرير، شرح: يوسف عبيد، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

١٧٦- ديوان حاتم الطائي، شرح: أحمد رشاد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

١٧٧- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

١٧٨- ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: أحمد حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٧٩- ديوان الحماسة، لأبي تمام الطائي، شرح وتعليق: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٠- ديوان الخنساء، تقديم: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، الطبعة

الأولى، ١٩٩٨م.

١٨١- **ديوان ذي الإصبع العدواني**، جمع وتحقيق: عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٣م.

١٨٢- **ديوان ذي الرمة**، تصحيح: كاداليل هنري خيس مكارتني، عالم الكتب.

١٨٣- **ديوان رؤبة**، تحقيق: وليم بن الورد، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

١٨٤- **ديوان الراعي النميري**، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٨٥- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تقديم: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٨هـ.

١٨٦- **ديوان الشماخ بن ضرار**، شرح وتقديم: قدري مايو، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٨٧- **ديوان أبي طالب بن عبد المطلب**، جمعه عبد الحق العاني، دار كوفان، المملكة المتحدة.

١٨٨- **ديوان طرفة ابن العبد**، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

١٨٩- **ديوان الطرماح**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٩٠- **ديوان العباس بن مرداس**، جمعه وحققه يحيى الجبوري، المؤسسة

العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

١٩١- ديوان عبد الله بن رواحة، تحقيق: حسن محمد باجودة، الطبعة الأولى، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٩٢- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: عزيزة بابتي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٩٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٩٤- ديوان الفرزدق، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٩٥- ديوان الفرزدق، قدم له: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٩٦- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٩٧- ديوان المخبل السعدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٩٨- ديوان المفضليات، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٩٩- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٠٠- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٠١- **ديوان النابغة الذبياني**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٢٠٢- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: عباس عبد الستار، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٠٣- **ديوان أبي النجم العجلي**، تحقيق: محمد أديب جمران، ١٤٢٧هـ.

٢٠٤- **ديوان النمر بن تولب**، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٠٥- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.

٢٠٦- **ديوان قيس بن الملوَّح**، تحقيق: محمد حمود، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٠٧- **ديوان كعب بن زهير**، شرح وضبط عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٢٠٨- **ديوان لبيد بن ربيعة**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٠٩- **ديوان مجنون ليلى**، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.

٢١٠- **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

حرف الراء

٢١١- **الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢١٢- **رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشرة.

٢١٣- **رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري**، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، ١٤١٢هـ.

٢١٤- **رسالة في جمل الإعراب، للمرادي**، تحقيق: سهير محمد خليفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢١٥- **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، لغانم قدوري**، اللجنة الوطنية، العراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢١٦- **رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي**، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٢١٧- **روائع التراث، جمع وتحقيق: محمد عزيز شمس**، الطبعة الأولى، الدار السلفية، ١٤١٢هـ.

٢١٨- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي**، ضبطه: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٥هـ.

حرف الزاء

٢١٩- **الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري**، تحقيق: حاتم

صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٢٠- **الزمن في النحو العربي، لكمال إبراهيم بدري**، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٥هـ.

حرف السين

٢٢١- **السبعة في القراءات، لابن مجاهد**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

٢٢٢- **سر صناعة الإعراب، لابن جني**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٢٢٣- **سرائر النحو، للشنتمري**، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٢٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ.

٢٢٥- **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، لمحمد بن يوسف الجندي، تحقيق: محمد الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٦- **سنن الدار قطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.

٢٢٧- **السنن الصغرى، للبيهقي**، تحقيق: محمد الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٢٨- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، لمحمود فجال**، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

حرف الشين

٢٢٩- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، السعودية، ١٤١٥هـ.

٢٣٠- شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، الطبعة السادسة، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٢٣١- شرح أبيات إصلاح المنطق، للسيرافي، تحقيق: ياسين السواس، الطبعة الأولى، الدار المتحدة، سوريا، ١٤١٢هـ.

٢٣٢- شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، سوريا، ٢٠٠٠م.

٢٣٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: محمد سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٣٤- شرح أبيات سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: عدنان محمد آل طعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٣٥- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٣٦- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

٢٣٧- شرح أبيات مغني اللبيب، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٣٨- شرح أبيات المفصل والمتوسط، للجرجاني، تحقيق: عبد الحميد

جاسم الكبيسي، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٢٣٩- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٤٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، مصر.

٢٤١- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢٤٢- شرح الأنموذج في النحو، لمحمد الأردبيلي، دار العلوم الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٤٣- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

٢٤٤- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢٤٥- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق وتقديم: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٤٦- شرح التلخيص، للبابرتي، تحقيق: محمد مصطفى صوفية، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٣٩٢هـ.

٢٤٧- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٢٤٨- **شرح الجمل، لابن الخشاب**، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

٢٤٩- **شرح الجمل، لابن عصفور**، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٥٠- **شرح ديوان الأحوص**، شرحه مجيد طرد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٥١- **شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي**، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٥٢- **شرح ديوان ذي الرمة، للخطيب التبريزي**، مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤١٣هـ.

٢٥٣- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب**، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٢٥٤- **شرح ديوان كثير عزة**، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٥٥- **شرح شافية ابن الحاجب، للرضي**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٢هـ.

٢٥٦- **شرح شافية ابن الحاجب، لأبي الفضائل الحسن الإستراباذي**، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٥٧- **شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٥٨- **شرح شرح نخبة الفكر، لعلي القارئ**، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن الأرقم.

٢٥٩- **شرح صحيح البخاري، للكرماني**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٦٠- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ضبطه: أحمد الحمصي، ومحمد قاسم، الطبعة الأولى، دار جروس، ١٩٩٠م.

٢٦١- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك**، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٦٢- **شرح الفصيح، لابن الجبان**، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، الطبعة الأولى، العراق، ١٩٩٠م.

٢٦٣- **شرح الفصيح، لابن هشام اللخميّ**، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٦٤- **شرح الفصيح، للزمخشري**، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٢٦٥- **شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٢٦٦- **شرح القصائد العشر، للتبريزي**، دار الجيل، بيروت.

٢٦٧- **شرح القصائد المشهورات، للنحاس**، الطبعة الأولى، دار الكتب

العلمية، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٦٨- شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام، تحقيق: محمود أبو ناجي، الطبعة الثالثة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٢٦٩- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.

٢٧٠- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨هـ.

٢٧١- شرح كتاب سيبويه، للصفار، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

٢٧٢- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٧٣- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٢٧٤- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: حسن الحفظي، ويحيى مصري، مطبوعات الجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧٥- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق: صلاح راوي، الطبعة الثانية.

٢٧٦- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٢٧٧- شرح اللمع، للباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة

الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

٢٧٨- شرح اللمع، للواسطي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٢٧٩- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٢٨٠- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٢٨١- شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٨٢- شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٢٨٣- شرح المقدمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧م.

٢٨٤- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب.

٢٨٥- شرح مختصر التصريف العزّي، للتفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.

٢٨٦- شرح مراح الأرواح في علم الصرف، للمولى شمس الدين أحمد، الطبعة الثالثة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩هـ.

٢٨٧- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي، تحقيق: مهدي عبيدي جاسم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- شـرح هاشـميات الكميـت، تحقيـق: داود سـلوم، ونـوري القيسـي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٨٩- شـعر أبـي زيـد الطـائي، تحقيـق: نـوري حمـودي القيسـي، مطبعـة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٢٩٠- شعر العجير السلولي، صنعة محمد بن نايف الدليمي، منشور في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٣٩٩هـ.

٢٩١- شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.

٢٩٢- شعر محمد بن بشير الخارجي، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٩٨٥م.

٢٩٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسَّلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٢٩٤- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفـاجي، قـدم لـه: محمـد كشـاش، الطبعـة الأولى، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ١٤١٨هـ.

٢٩٥- الشـوارد، للصـاغاني، تحقيـق: مصـطفى حجـازي، الطبعـة الأولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ.

٢٩٦- شـواهد الشـعر فـي كتـاب سـيبويه، لخالـد عبـد الكـريم جمعـة، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

حرف الصاد

٢٩٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار القلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٩٨- صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٩- صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣٠٠- الصراع بين القراء والنحاة، لأحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٧، سنة ١٩٧٦م.

٣٠١- الصرف العربي صياغة جديدة: عبد الجواد البابا، وزين كامل الخويسكي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٨هـ.

٣٠٢- الصفوة الصفية في شرح الألفية، للنيلي، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

حرف الضاد

٣٠٣- ضحى الإسلام لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٠٤- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٣٠٥- ضرائر الشعر، للقيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٣٠٦- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي، لعبد العال شاهين، دار الرياض للنشر.

٣٠٧- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، لعبد الوهاب العدواني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.

٣٠٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ١٤١٢هـ.

٣٠٩- ضوابط الفكر النحوي، لمحمد الخطيب، دار البصائر، القاهرة.

حرف الطاء

٣١٠- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت.

٣١١- طبقات الشافعية، للإسنوي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣١٢- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١٣هـ.

٣١٣- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

٣١٤- ابن طلحة النحوي، لعياد الثبيتي، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ.

حرف الظاء

٣١٥- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، لعبد الفتاح حسن البجة، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣١٦- ظاهرة التأويل، لعبد الله الخثران، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، ١٤٠٨هـ.

٣١٧- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، لحسين الرفايعة، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣١٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، لعبد الفتاح الدجنى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

حرف العين

٣١٩- عبث الوليد شرح ديوان البحتري، لأبي العلاء المعري، تعليق: عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٢٠- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، لأحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، ١٩٨٤، ص ٣٢٠-٣٢١.

٣٢١- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي.

٣٢٢- علل التثنية، لابن جني، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية.

٣٢٣- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٣٢٤- علم الأصوات، لحسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٢٥- **علم اللغة العام الأصوات، لكمال بشر**، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة.

٣٢٦- **علم اللغة، لعلي عبد الواحد وافي**، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة.

٣٢٧- **علم المعاني، لبسيوني فيود**، مؤسسة المختار، ودار المعالم الثقافية، الطبعة الثانية.

٣٢٨- **أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح شلبي**، جدة، دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ.

٣٢٩- **العُمُد في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: البدراوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٣٣٠- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٣١- **عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجي**، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣٢- **العين، للخليل بن أحمد**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.

حرف الغين

٣٣٣- **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم**، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، دار الكتاب

العربي، مصر.

٣٣٤- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق: شمران العجلي، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤٠٨هـ.

٣٣٥- الغرة المخفيَّة شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأبناء، بغداد.

٣٣٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٣٣٧- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ.

٣٣٨- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٣٣٩- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة، تحقيق: مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

حرف الفاء

٣٤٠- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٣٤١- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، لبحرق، تحقيق: مصطفى نحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٣٤٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، الطبعة الأولى، دار الثقافة، قطر،

١٤١١هـ.

٣٤٣- الفصول الخمسون، لابن معطٍ، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الإيمان.

٣٤٤- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن، ١٤١٠هـ.

٣٤٥- الفصول في العربية، لابن الدهان، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٩هـ.

٣٤٦- فصول في فقه العربية، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٣٤٧- الفصيح، لثعلب، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف.

٣٤٨- فعلت وأفعلت، للزجاج، تحقيق: ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٣٤٩- فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك، دار الفكر، الطبعة السابعة، ١٤٠١هـ.

٣٥٠- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٥١- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٥٢- فهرسة ابن خير، تحقيق: فرنشكة قدارة زيدين، الطبعة الثالثة، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٣٥٣- **الفهرست، لابن النديم**، ضبطه: يوسف الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٥٤- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، للجاميّ**، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٣هـ.

٣٥٥- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني**، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٥٦- **الفوائد والقواعد، للثمانيني**، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٣٥٧- **في أصول النحو العربي، للسعيد شنوقة**، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٣٥٨- **في أصول النحو، لسعيد الأفغاني**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٥٩- **في علم الصرف، لأمين السيد**، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

٣٦٠- **في النحو العربي قواعد وتطبيق، لمهدي المخزومي**، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٣٦١- **في النحو العربي نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي**، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٦٢- **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيّب الفاسي**، تحقيق: محمود يوسف فجال، الطبعة الأولى، دار البحوث، دبي،

١٤٢١هـ.

٣٦٣- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي**، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

حرف القاف

٣٦٤- **القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، لعبد العلي المسئول**، دار ابن القيم، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٦٥- **القرآن الكريم أثره في الدراسات النحوية، لعبد العال سالم مكرم**، المكتبة الأزهرية.

٣٦٦- **القياس في النحو العربي، لجاسم الزبيدي**، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٧م.

٣٦٧- **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي**، لمنى إلياس، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

حرف الكاف

٣٦٨- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع**، تحقيق: فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٦٩- **الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي، لمصطفى الخن**، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٧٠- **الكامل في اللغة والأدب، للمبرد**، كتب هوامشه: نعيم زرزور، وتغريد بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٣٧١- **الكتاب، لسيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٣٧٢- **كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، لأحمد حاطوم**، شركة المطبوعات، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٣- **كتاب الثقات، لابن حبان**، تحقيق: سيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٣٧٤- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٣٧٥- **كتاب الكتاب، لابن درستويه**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٧٦- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري**، الطبعة الأولى، دار الفكر.

٣٧٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٧٨- **كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني**، تحقيق: هادي الهلالي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٧٩- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٨٠- **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي**، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

حرف اللام

٣٨١- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٨٢- لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٣٨٣- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٣٨٤- لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٨٥- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٣٨٦- اللغة العربية معناها ومبناها، لتمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ.

٣٨٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٨٨- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، ١٣٧٧هـ.

٣٨٩- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

حرف الميم

٣٩٠- ما تلحن فيه العوام، للكسائي، اعتنى بتصحيحه: عبد العزيز الميمني، وهو مطبوع ضمن ثلاث رسائل لمصححه، السلفية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٩١- المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الطبعة الثانية، دار القبلة الثقافية الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٣٩٢- المُتَّبَع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحمدي الزوي، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ١٩٩٤م.

٣٩٣- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الخانجي، مصر.

٣٩٤- مجلة علوم اللغة، دار غريب، مصر.

٣٩٥- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، ١٣٧٤هـ.

٣٩٦- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لمحمد الكجراتي، مكتبة دار الإيمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٣٩٧- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٩٨- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٣٩٩- مجموعة الشافية، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٠٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن

جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٤٠١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية**، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٤٠٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٠٣- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٤٠٤- **المحلى في وجوه النصب، لابن شقير**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤٠٥- **مختصر السعد شرح تلخيص مفتاح العلوم، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٠٦- **مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٠٧- **المدارس النحوية، لشوقي ضيف**، الطبعة السابعة، دار المعارف.

٤٠٨- **المدارس النحوية، للسامرائي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٩٨٧م.

٤٠٩- **المدارس النحوية أسطورة وواقع، لإبراهيم السامرائي**، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤١٠- **المدارس النحوية، لخديجة الحديثي**، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.

٤١١- **المـدارس النحويـة، لشـوقي ضـيف**، دار المعـارف، مصـر، الطبعـة السابعة.

٤١٢- **مدرسـة الكوفـة ومنهجهـا فـي دراسـة اللغـة والنحـو، لمهـدي المخزومي**، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ.

٤١٣- **المــذاهب النحويــة، لمصــطفى الســنجرجي**، الطبعــة الأولى، الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٤١٤- **المــذاهب النحويــة فــي ضــوء الدراســات اللغويــة الحديثــة، لمصطفى السنجرجي**، المكتبة الفيصلية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤١٥- **المـذكر والمؤنـث، لأبـي بكـر الأنبـاري**، تحقيـق: طـارق الجنـابي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٤١٦- **المـذكر والمؤنـث، لابـن التسـتري**، تحقيـق: أحمـد هريـري، الطبعـة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٤١٧- **المذكر والمؤنـث، لأبـي حـاتم السجسـتاني**، تحقيق: حـاتم صـالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ.

٤١٨- **المذكر والمؤنـث، للمبرد**، تحقيق: رمضـان عبـد التـواب، وصـلاح الدين الهادي، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٤١٩- **المذكر والمؤنـث، لنفطويـه**، تحقيـق: عبـد الجليـل التميمـي، الطبعـة الأولى، منشورات جامعة سبها، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٩٥م.

٤٢٠- **مراتب النحويين، لأبي الطيِّب اللغوي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي.

٤٢١- **مراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله الخثران**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ.

٤٢٢- **المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل**، محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٤٢٣- **المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٤٢٤- **المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٤٢٥- **المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

٤٢٦- **مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، لمحمد السبيهين**، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٢٧- **مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول، لإبراهيم بن صالح الحندود**، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٢٨- **مسائل خلافية في النحو، للعكبري**، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشروق العربي، سورية، ١٤١٢هـ.

٤٢٩- **المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤٣٠- **المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي**، تحقيق: مصطفى الحدري،

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٣١- المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبري، تحقيق: ياسين السواس، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

٤٣٢- مصابيح المغاني في حروف المعاني، للموزعي، تحقيق: جمال طلبة، الطبعة الأولى، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٣٣- مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة، لفخر الدين قباوة، بحث بمجلة علوم اللغة، العدد (٣٣) ص (١٤١).

٤٣٤- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، لعبد الله الخثران، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١١هـ.

٤٣٥- المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٣٦- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٤٣٧- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٣٨- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٤٣٩- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٤٤٠- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، الطبعة الأولى، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٤٤١- المعجم الفارسي العربي الموجز، لمحمد التونجي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م.

٤٤٢- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، مكتبة دار العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٤٤٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤٤٤- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، لأحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٤٥- المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤٤٦- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، لعبد العزيز عبده، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

٤٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٤٤٨- المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عضيمة، دار الحديث، الطبعة الثالثة.

٤٤٩- مفاتيح الغيب، للرازي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٥٠- مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٤٥١- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٥٢- المفيد في المدارس النحوية، لإبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٥٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، صححه وعلق عليه عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٥٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٥٥- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٤٥٦- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٥٧- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٤٥٨- المقدمة الجزولية، للجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٤٥٩- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

٤٦٠- المقصور والممدود، لابن ولاد، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٤٦١- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق: أحمد عبد الحميد هريدي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٤٦٢- المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٤٦٣- الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦٤- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٤٦٥- من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

٤٦٦- من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ.

٤٦٧- مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٠هـ.

٤٦٨- المنجَّد في اللغة، لأبي الحسن الهنائي، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٦٩- **المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٣هـ.

٤٧٠- **منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام**، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٧١- **موارد البصائر لفرائد الضرائر، لابن عبد الحليم**، تحقيق: حازم سعيد يونس، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن، ١٤٢٠هـ.

٤٧٢- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، لشعبان صلاح**، دار غريب، ٢٠٠٥م.

٤٧٣- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية، لياسين المحيمد**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٧٤- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي**، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٤٧٥- **الموجز في النحو، لابن السراج**، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ١٩٦٥م.

٤٧٦- **الموجز في نشأة النحو، لمحمد الشاطر أحمد**، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٧- **الموفقي، لابن كيسان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني.

٤٧٨- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

حرف النون

٤٧٩- **نتائج التحصيل في شرح التسهيل، للدلائي**، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

٤٨٠- **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن علي بن أبي القاسم**، تحقيق: محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٨١- **النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، لمحمد عبادة**، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٨٢- **نحو المازني، لعلي بن أحمد المازني**، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٨٣- **النحو المصفى، لمحمد عيد**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٨٤- **النحو الوافي، لعباس حسن**، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

٤٨٥- **نحو عربية ميسرة، لأنيس فريحه**، بيروت، ١٩٥٥م.

٤٨٦- **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفه.**

٤٨٧- **نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٤٨٨- **نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني**، الطبعة الأولى، دار

الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١هـ.

٤٨٩- نشأة النحو، لمحمد الطنطاوي، الطبعة الخامسة، دار المنار، ١٤٠٨هـ.

٤٩٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، دار الحديث.

٤٩١- نظرات في التراث اللغوي العربي، لعبدالقادر الهيري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣هـ.

٤٩٢- نظرة في النحو، لطه الراوي، مجلة المجمع العلمي، دمشق، ج٩ -١٠، وحوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج١٠، ١٩٦٧م.

٤٩٣- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، لمحمد صلاح بكر، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤، ص ٤٧ - ٤٩.

٤٩٤- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م.

٤٩٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٩٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٩٧- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للإسنوي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٩٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، أشرف عليه:

علي بن حسن الأثري، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢١هـ.

٤٩٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة الأولى، دار زمزم، الرياض، ١٤١٣هـ.

حرف الهاء

٥٠٠- هدية العارفين، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٥٠١- هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه، منهجه، لتركي العتيبي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٥٠٢- هل أنكر ابن جرير الطبري قراءة متواترة أو ردها، مقال لمساعد الطيار، مجلة الفرقان، العدد الثالث والأربعون، رجب ١٤٢٦هـ.

٥٠٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

حرف الواو

٥٠٤- الواضح، للزبيدي، تحقيق: عبد الكريم خليفة.

٥٠٥- الواضح في علم الصرف، لمحمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٥٠٦- الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٠٧- الوسيط في تاريخ النحو العربي، لعبد الكريم الأسعد، دار الشواف، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

فهرس الموضوعات

